

جامعة اليرموك
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

أطروحة بعنوان
التوجيه النحوي للشاهد الشعري
في كتاب "ارتشاف الضرب من لسان العرب"

The Syntactical Guidance of Poetical Verses in the
Book
"Irtiṣaaf 'AL – Dharab Min Lisaan 'AL – 'Arab"

إعداد
فادي عوني محمود الشلالدة

إشراف الدكتور
عمر يوسف عكاشة

مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة والنحو
قسم اللغة العربية وآدابها

الفصل الأول
٢٠١٣م / ٢٠١٤م

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٢٦ / ١٢ / ٢٠١٣ م

أعضاء لجنة المناقشة

مشرفاً ورئيساً

.....

١- د. عمر يوسف عكاشة

أستاذ مشارك في نحو العربية وتراكيبها وتعليمها للناطقين بغيرها

.....

عضواً ومناقشاً

٢- أ. د. قاسم محمد المومني

أستاذ في النقد الأدبي

.....

عضواً ومناقشاً

٣- أ. د. رسلان أحمد بني ياسين

أستاذ في اللهجات واللغويات

.....

عضواً ومناقشاً

٤- د. لطفي أحمد محمد أبو الهجاء

أستاذ مشارك في اللغويات

.....

عضواً ومناقشاً

٥- د. منير تيسير شطناوي

أستاذ مشارك في علم اللغة

الإهداء

إلى الأبوة الطاهرة... إلى أبي الذي عاش معي في خضمّ هذا البحث، وكان يتربّصُ
باعتزازٍ شديدٍ تامّة... إلّا أنّه رَحَلَ إلى جِوَارِ رَبِّهِ، وتركني أثقلُّ بين تجرّع مرارة
الفراق والصّبر، ومواصلة خطوات البحث، إليه أهدي هذا العمل برّاً وإحساناً.

فادي عوني الشلالدة

الشكر والتقدير

الشُّكر في البدء والمنتهى لله العليّ القدير، الذي يسّر لي الكتابة في هذا البحث حتى خرج بهذه الصورة، فلتك نعمةً من نعم الله - عزّ وجلّ - أكرمني بها، فهو أهل للشكر والحمد، وهو القائل: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾^(١).

وبعد:

أتقدّم بجزيل الشُّكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور: عمر يوسف عكاشة، على فضل رعايته الدائمة، وتوجيهه المستمر، وتقويمه كلّ فصلٍ من فصول رسالتي، وتشجيعه الدائم لإنجاز هذا البحث، وإخراجه إلى النور، فلهُ مني التحية والتقدير.

كما وأسطّر كلمة شكرٍ وعرفانٍ لأعضاء لجنة المناقشة وهم: الأستاذ الدكتور قاسم محمد المومني، والأستاذ الدكتور رسلان أحمد بني ياسين، والدكتور لطفي أحمد محمد أبو الهيجاء، والدكتور منير تيسير شطناوي. لتكرّمهم بقراءة الرسالة، ولما أبدوه من توجيهات سديدة، فلهُم الشُّكر والتقدير. والله أسأل أن يتقبّل منّي، إنّه نعم المولى ونعم النصير.

(١) إبراهيم ١٤ : ٧

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ	- الإهداء
ب	- الشكر والتقدير
ج	- فهرس الموضوعات
ي	- الملخص
ك	- المقدمة
التمهيد	
أولاً : ترجمة أبي حيان :	
١	-١ اسمه ونسبه ولقبه
٢	-٢ مولده
٢	-٣ أخلاقه وصفاته
٣	-٤ ثقافته ومنزلته العلمية
٥	-٥ مذهبه النحوي
٧	-٦ وفاته
ثانياً : الشاهد الشعري وأهميته في الدرس النحوي :	
٧	-١ مفهوم الشاهد في اللغة والاصطلاح
٩	-٢ الاحتجاج بالشعر وأهميته في الدرس النحوي
الفصل الأول	
التوجيه النحوي للشاهد الشعري في باب المرفوعات	
أولاً : المبتدأ :	
١٨	-١ الابتداء بالنكرة المبهمة
٢٠	-٢ رفع المبتدأ بعد (إن) المكسورة الهمزة
٢٣	-٣ جواز حذف العائد إذا كان مبتدأ
ثانياً : الخبر :	
٢٥	-١ تقديم الخبر على المبتدأ مع استوائيهما في التعريف
٢٨	-٢ الإخبار عن المبتدأ بمصدر نائب عن فعله
٣١	-٣ جواز الاستغناء عن خبر المبتدأ بنائب فاعل

الصفحة	الموضوع
٣٤	٤- الاستغناء عن ذكر الخبر بعد (واو) المعية
٣٧	٥- حذف الخبر وجوباً بعد (لولا)
٣٩	٦- الإخبار بالمذكر عن المؤنث
٤٢	٧- جواز تأكيد الضمير في الظرف الواقع خبراً
ثالثاً : الفاعل :	
٤٥	١- حذف الفاعل لدلالة الكلام
٤٩	٢- جواز إعادة فاعل (نعم) المستتر على متأخر لفظاً ورتبةً
٥١	٣- مجيء فاعل (نعم) مضافاً إلى ما فيه (أل)
رابعاً : نائب الفاعل :	
٥٣	- استتارة نائب الفاعل جوازاً
خامساً : النواسخ وأشباهاها في العمل :	
أولاً : (كان) :	
٥٥	١- جواز مجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة
٥٨	٢- حذف (كان) مع اسمها وبقاء خبرها
٥٩	٣- إهمال اسم (لات) المرفوع لعدم دخولها على الزمان
ثانياً : (إن) :	
٦٢	١- الإخبار بـ (إن) النكرة بنكرة
٦٤	٢- حذف خبر (إن) إذا كان ظرفاً
٦٧	٣- وقوع الجملة الطلبية خبراً لـ (إن)
٦٩	٤- دخول الفاء على خبر (لكن)
ثالثاً : أفعال المقاربة :	
٧٢	- رفع الاسم السببي بعد "عسى"
رابعاً : (لا) العاملة عمل (إن) :	
٧٣	- حذف خبر (لا) النافية للجنس

الفصل الثاني	
التوجيه النحوي للشاهد الشعري في باب المنصوبات	
أولاً : نصب الفعل المضارع :	
٨٠	- نصب الفعل المضارع بـ "أن" مضمر بعد "واو" العطف
ثانياً : المفعول به :	
٨٣	-١ نصب المفعول به بإضمار فعل
٨٤	-٢ النصب على الاختصاص بفعل مضمر
٨٥	-٣ تعدي (حدث) إلى ثلاثة مفاعيل
ثالثاً : المفعول المطلق :	
٨٧	- حذف المفعول المطلق لقربة لفظية
رابعاً : نائب المفعول المطلق :	
٨٩	-١ نصب المصدر بإضمار فعل
٩١	-٢ نيابة المصدر عن ظرف الزمان
٩٢	-٣ المصدر الذي يصح الإخبار به عن المبتدأ
خامساً : المفعول لأجله :	
٩٤	- تغاير الزمن بين العامل في المفعول لأجله والمفعول لأجله
سادساً : المفعول فيه :	
٩٦	-١ حذف الجملة المضافة إلى "إذ"
٩٩	-٢ نصب الاسم المجرور على نزع الخافض
١٠٢	-٣ دخول "مُدَّ" على الجملة الفعلية
١٠٣	-٤ دخول "أل" التعريف على "أمس"
١٠٦	-٥ إضافة "بين" إلى المصدر
١٠٨	-٦ نصب ظرف الزمان "حقاً"
١٠٩	-٧ نصب "معاً" على الظرفية والحالية
سابعاً : المفعول معه :	
١١٠	- جواز عمل المعية والعطف

ثامناً : الاستثناء:		
١١٣	النصب على الاستثناء بعد (إلا) وجواز الرفع على البدلية	١-١
١١٥	نصب (بله) على الاستثناء	١-٢
١١٨	إبدال الاستثناء المنقطع على لغة بني تميم	١-٣
١٢٠	(حاشا) بين الحرفية والفعلية	١-٤
١٢٢	بناء (غير) ونصبها على الاستثناء	١-٥
تاسعاً : الحال:		
١٢٥	تعدد الحال وصاحبها	١-١
١٢٧	نصب المصدر بعد "أما" على الحالية	١-٢
١٢٩	نصب الخبر على الحالية	١-٣
١٣٠	نصب (وحده) على الحالية	١-٤
١٣٣	زيادة الباء في الحال المنفية	١-٥
١٣٤	منع الجواز في النصب على الحالية بعد (ما) الاستفهامية	١-٦
عاشراً : التمييز:		
١٣٦	جواز دخول "مِنْ" الزائدة على التمييز	-
الحادي عشر : النواسخ وأشباهاها في العمل:		
أولاً : (كان) وأخواتها:		
١٣٨	استواء خبر (كان) مع اسمها في التعريف	١-١
١٤٠	زيادة الباء في خبر (كان) المنفية	١-٢
١٤٣	مجيء خبر (كان) جملة فعلية	١-٣
ثانياً : (إن) وأخواتها:		
١٤٥	حذف اسم (لكن)	١-١
١٤٨	وقوع الجملة الفعلية معترضة بين (كأن) واسمها	١-٢
١٥٠	زيادة (ما) بعد الأحرف المشبهة بالفعل	١-٣
ثالثاً : أفعال المقاربة:		
١٥٢	نصب الضمير المتصل بـ "عسى"	-
رابعاً : (لا) العاملة:		
١٥٥	إعمال (لا) النافية في المعارف	١-١

١٥٧	دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية مع بقاء عملها	٢-
خامساً : (ما) النافية:		
١٦٠	دخول (ما) النافية المكفوفة بـ (إن)	١-
١٦٠	دخول الباء في خبر (ما) النافية بلغة الحجاز	٢-
الفصل الثالث		
التوجيه النحوي للشاهد الشعري في باب المجرورات		
أولاً : حروف الجر:		
١٦٦	حذف الجار وإبقاء عمله	١-
١٦٧	الجر بـ (علّ) على لغة عُقيل	٢-
١٧٠	دخول (ما) على الكاف مع بقاء عملها	٣-
١٧١	مجيء فاعل (كفى) مجرداً من الباء الزائدة	٤-
ثانياً : نيابة حروف الجر:		
١٧٢	مجيء (الباء) بمعنى (عن) للمجاورة	١-
١٧٤	مجيء (الباء) بمعنى (بدل)	٢-
١٧٥	مجيء (في) بمعنى (الباء)	٣-
١٧٦	مجيء (عن) بمعنى (على)	٤-
١٧٧	مجيء (على) اسماً بمعنى (فوق)	٥-
١٧٩	مجيء (إلى) بمعنى (في)	٦-
ثالثاً : باب القسم:		
١٨١	دخول لام القسم بمعنى التعجب	١-
١٨٢	مجيء لفظ (عَوْض) دالاً على القسم	٢-
رابعاً : الإضافة:		
١٨٣	إضافة أسماء غير الزمان إلى الجمل	١-
١٨٥	إضافة الظرف "حين" إلى الفعل	٢-
١٨٧	الإضافة إلى ياء المتكلم	٣-
١٨٩	إضافة "كَيْلاً" و"كَيْلناً" إلى المظهر والمضمر	٤-
١٩١	إضافة المُلغى إلى المُعْتَبَر	٥-

الفصل الرابع		
التوجيه النحوي للشاهد الشعري في باب المجزومات		
أولاً : الفعل المضارع المجزوم:		
١٩٥	حذف الفعل المضارع في جواب النهي	-
ثانياً : أركان الشرط:		
١٩٦	حذف أداة الشرط	-١
١٩٧	حذف فعل الشرط	-٢
١٩٩	حذف للفاء من جواب الشرط	-٣
ثالثاً : أدوات الشرط:		
٢٠٠	عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية	-١
٢٠٢	مجيء غير الفعل بعد (لو) الشرطية	-٢
٢٠٤	حذف اللام من جواب (لولا) الشرطية	-٣
٢٠٥	مجيء (لو) الشرطية بمعنى (إن) صارفة الماضي إلى المستقبل	-٤
٢٠٧	مجيء (لو) الشرطية بمعنى (ليت) دالة على الامتناع لوقوع جوابين لها	-٥
الفصل الخامس		
التوجيه النحوي للشاهد الشعري في باب التوابع		
أولاً : النعت:		
٢١١	نعت الجملة	-١
٢١٢	النعت المرتفع على المجاورة	-٢
٢١٤	حذف النعت وإبقاء المنعوت	-٣
٢١٦	النعت بأسماء العدد	-٤
٢١٨	وصف المنادى إذا كان نكرة موصوفة	-٥
٢٢٠	وصف المنادى المحلى "بال"	-٦
ثانياً : العطف:		
٢٢١	العطف على اسم (لا) العاملة عمل (إن)	-١
٢٢٤	العطف على المعنى	-٢
٢٢٦	عطف البيان من الضمير المستكن في الفعل	-٣
٢٢٧	ترجيح عطف البيان على البدلية	-٤

٢٣٠	حذف (أم) مع معطوفها	-٥
٢٣٢	عطف الماضي على المضارع	-٦
ثالثاً : التوكيد:		
٢٣٤	جواز توكيد الضمير المستكن في الظرف الواقع خبراً	-١
٢٣٧	الخفض على الجوار	-٢
٢٣٩	إضافة (كل) إلى الاسم الظاهر	-٣
٢٤١	التوكيد اللفظي في الاسم	-٤
٢٤٢	التوكيد باسم الفعل	-٥
رابعاً : البديل:		
٢٤٣	مخالفة بدل المطابقة للمبدل منه	-١
٢٤٥	حذف رابط البديل	-٢
٢٤٨	إبدال الاسم الظاهر من الضمير	-٣
٢٤٩	مجيء البديل مبتدأ	-٤
٢٥١	تأويل بدل الكل من بعض	-٥
٢٥٣	الخاتمة	-
٢٥٧	فهرس الآيات القرآنية	-
٢٦٢	فهرس الشواهد الشعرية	-
٢٦٧	المصادر	-
٢٨٦	الملخص بالإنجليزية	-

الملخص

الشلالدة، فادي عوني محمود، التوجيه النحوي للشاهد الشعري في كتاب "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، ٢٠١٣، (المشرف: د. عمر يوسف عكاشة).

الشواهد الشعرية والقرآنية، قوام مباحث النحو عامة، فهي دعامة هذا العلم ومركزه، وقد كان الهدف من هذه الدراسة رصد الشواهد الشعرية التي استشهد بها أبو حيان على القواعد النحوية، واستجلاء آرائه التي تكشف بوضوح عن منهجه، ومعالجته للشاهد الشعري، وقد قام الباحث بدراسة هذه الآراء من خلال مقايستها برأي جمهور النحويين، وترجيح أقربها وأنسبها للمعنى، ومدى ارتباط الإعراب بالمعنى.

وتتجلى ثقافة أبي حيان في جملة من المظاهر الجلية في كتابه، من أهمها الكم الهائل من الشواهد الشعرية التي يوردها عاضداً بها ما يقرر أو يوجه من قواعد أو ناقضاً لها. فكان للشواهد الشعرية في "الارتشاف" دور واضح في بناء كثير من الأبواب والمسائل النحوية، فقد بنى عليها الكثير من قواعد اللغة، وأحكامها المنضبطة، معضداً بهذه الشواهد ما يقول، فكانت الشواهد الشعرية حقلاً خصباً أغنى بها أبو حيان كتابه.

وقد خلصت الدراسة إلى أن أبا حيان كان واسع الاطلاع على أشعار العرب، معتمداً عليها في الاستشهاد، وفي تثبيت الأحكام النحوية، وعليه كان كتابه "الارتشاف الضرب من لسان العرب"، سجلاً حافلاً بالقواعد النحوية، والصرفية، واللغوية، ومتضمناً أهم آراء سابقيه من علماء العربية.

المقدمة

الحمد لله حمداً طيباً مباركاً، يليق بمقامه وشأنه وعظمته، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد أخذت الشواهد الشعرية موقعاً كبيراً، ونالت حظاً وفيراً في النحو العربي، بل هي من الركائز التي اتكأ عليها النحو وقواعده، فقد كانت القواعد المستنبطة مُزينةً بالشواهد الشعرية. ولما كان للشاهد الشعري أهمية بالغة لدى النجاة العرب في بناء القاعدة النحوية، عمدت إلى دراسة الشواهد الشعرية في كتاب "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، لما للكتاب من قيمة وأهمية في كونه سجلاً حافلاً بالقواعد النحوية، والصرفية، واللغوية، ومتضمناً أهم آراء سابقه من علماء العربية، وأشهر كتبهم، وتكمن أهميته أيضاً فيما جمع أبو حيان فيه من آراء لمختلف المذاهب النحوية، من بصرية، وكوفية، وبغدادية، وأندلسية، ومن ثم جاء الارتشاف على هيئة شبه كاملة للفكر النحوي وتطوره، حتى عصر مؤلفه، وعليه فإنه لا غنى للباحثين في الدراسات النحوية واللغوية عن هذا الكتاب.

وتتجلى ثقافة أبي حيان في الكم الهائل من الشواهد الشعرية التي أوردها في كتابه، عاضداً بها ما يقرر من قواعد أو ناقضاً لها، ويتجلى ذلك في مضامات من تعليقاته على الشاهد الشعري، وتوجيه ما يتناسب وقاعدته النحوية.

وقد أثرت دراسة الشاهد النحوي في "ارتشاف الضرب من لسان العرب" على المستوى النحوي؛ لعوامل أوجزها في النقاط الآتية:

أولاً: لما للشاهد من قيمة في استنباط القواعد النحوية، وهو مما اتكأ عليه اللغويون في الاستشهاد، فهو واحد من الأسس التأصيلية في النحو العربي، وبه يتوصل إلى معرفة لغة العرب، وعليه المعول في تقعيد لغة الضاد، وتبويب أحكامها.

ثانياً: كثرة الشواهد الشعرية في كتاب "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، التي استشهد بها صاحب الكتاب على القواعد والأحكام النحوية التي كان يسوقها، فكان له طرائق وأساليب عدة في عرض مسائل النحو، ويعود هذا إلى اطلاعه الواسع على ما أنتجته قرائح العلماء عبر قرون عديدة، وما أبدوه من آراء واجتهادات، فضلاً عن إلمامه بالنحو ومدارسه، ومذاهب العلماء فيه، فقد كان متنبعاً لآراء المتقدمين والمتأخرين، ناقداً لها بما لديه من حجج وأدلة.

ثالثاً: منهج أبي حيان في الاستشهاد بشواهد النحو الشعرية، وتحديد موقفه من الخلاف النحوي بين مذاهب النحو المختلفة.

ونقوم هذه الدراسة على رصد الشواهد الشعرية التي استشهد بها أبو حيان على قواعده النحوية، واستجلاء آرائه حول المسألة النحوية التي تكشف لنا عن منهجه، ومعالجته للشاهد الشعري، ويقوم الباحث بدراسة هذه الآراء ومقايستها برأي جمهور النحويين، وتوجيه الرأي الأكثر صواباً.

وستحاول هذه الدراسة الإجابة عن جملة من الأسئلة أهمها:

- ١- كيف يمكن الإفادة من حيثيات التوجيه النحوي في ترجيح رأي على آخر من خلال فهم الدلالة في كل رأي؟
- ٢- هل كان الرأي النحوي مراعيًا للقيمة الدلالية التوجيهية للبيت الشعري؟
- ٣- كيف كانت قوة الدليل عاملاً في ترجيح المسائل النحوية المختلفة فيها؟
- ٤- كيف يمكننا استخلاص القاعدة النحوية من خلال استقصاء القيمة الدلالية للشاهد الشعري؟

أما منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الإحصائي الوصفي التحليلي، وذلك بتتبع الشواهد الشعرية التي استشهد بها أبو حيان في الأبواب النحوية من الكتاب، من خلال ثلاث مراحل هي: الرصد والتوجيه والترجيح. إذ سيرصد الباحث الشاهد الشعري، وسيتتبع رأي أبي حيان، والتوجيه النحوي سيكون من خلال مقايضة الوجه النحوي، بما أصّله النحاة من قواعد وأنظار لغوية، وما يستند إليه كل رأي من شواهد لغوية مختلفة، ويرجح الباحث الآراء من خلال تغليب رأي على آخر استناداً إلى ما يخدم دلالة البيت الشعري، وما يقدمه من قيمة دلالية قصدها الشاعر. فقد قام الباحث برصد الشواهد الشعرية التي أوردها أبو حيان في الأبواب النحوية. ونظراً لكثرة هذه الشواهد موزعة على أبواب الكتاب، لا يستطيع المرء الإحاطة بها جميعاً في دراسة مفردة، فقد بلغ عدد الشواهد الشعرية في الكتاب (١٤٧٢) بيتاً من الشعر و(٥٧) من الرجز. ولذلك عمد الباحث إلى اختيار عدد من تلك الشواهد الواردة في الأبواب النحوية، اعتماداً على أسس علمية وموضوعية، هي:

- إبعاد الشواهد غير المنسوبة إلى قائلها.
- إبعاد الشواهد التي اتفق النحاة على أنها ضرورة شعرية.
- إبعاد أبيات الرجز.
- إبعاد الشواهد التي لا يوجد حولها جدل نحوي.

- إذا تعددت الشواهد الشعرية حول قضية واحدة، اختار الباحث الشاهد ذا الحجة، أو ما تعددت حوله آراء النحاة، مشيراً إلى أن هناك شواهد أخرى دعم بها أبو حيان استشهاده.

وطريقة عرضي الشواهد الشعرية، فراعيت فيها الخطوات الآتية:

- رصد الأبيات الشعرية التي أوردها أبو حيان ذاكراً رأيته، مورداً نصّه في مسألة الشاهد.
- نسبة الشاهد الشعري إلى قائله من خلال الدواوين والمصادر اللغوية.
- تحديد موطن الشاهد، ووجه الاستشهاد فيه.
- وضع عنوان لكل مسألة نحوية.
- عرض آراء النحاة في القضية النحوية التي هي مناط الاستشهاد، ثم اختيار الزاجح منها، بناءً على ما يُظهر لي البحث من أدلة استطعت إليها سبيلاً.
- توثيق الآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة، والأمثال العربية التي وردت في البحث.
- حين تتعدد شواهد المسألة الواحدة، أذكر الشاهد ذا الحجة لأحد الفريقين (بصري أو كوفي)، أو ما تعددت حوله آراء النحاة.
- التنبيه على تعدد روايات الشاهد إن وُجد.
- ذكر تخريجات النحاة للشاهد إن وجدت.
- استنتاج القيمة الدلالية المستوحاة من الوجوه الإعرابية المتعددة في البيت الواحد، وترجيح أقربها وأنسبها وفقاً للمعنى.

ومحور الدراسة والبحث للموضوع تتمثل في تمهيد، وخمسة فصول تصورها مقدمة، وتقفوها

خاتمة، وذلك على النحو الآتي:

التمهيد، ويتمثل في:

أولاً: ترجمة أبي حيان، وتشمل:

- اسمه ونسبه ولقبه.
- مولده.
- أخلاقه وصفاته.
- مذهبه النحوي.
- وفاته.

ثانياً: الشاهد الشعري وأهميته في الدرس النحوي، ويشمل:

- مفهوم الشاهد في اللغة والاصطلاح.
- الاحتجاج بالشعر وأهميته في الدرس النحوي.

الفصل الأول: تناول باب المرفوعات للمسائل النحوية التي تضمنتها الشواهد الشعرية، فكان من المسائل المبثوثة في هذا الفصل: ركنا الجملة الاسمية "المبتدأ والخبر"، والفاعل، ونائبه، ومرفوعات النواسخ.

الفصل الثاني: المنصوبات، وقد استغرق مساحة واسعة من الدراسة، لكثرة الشواهد الشعرية التي أوردها أبو حيان على المسائل النحوية، ومنها: نصب الفعل المضارع، والمفاعيل (المفعول به، والمفعول المطلق، ونائب المفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول معه)، والاستثناء، والحال، والتمييز، ونواسخ المنصوبات.

الفصل الثالث: المجزورات، فكان من مسائل هذا الفصل: حروف الجر ونيابتها، وباب القسم، وباب الإضافة.

الفصل الرابع: المجزومات، وكانت أقل الفصول دراسة؛ لأنها كانت أقل الأبواب النحوية في الارتشاف مقارنة بغيرها من الفصول، وتمثلت المجزومات في: الفعل المضارع المجزوم، والشرط: أركانه وأدواته.

الفصل الخامس: التوابع، ومسائل هذا الفصل انقسمت إلى: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل.

وأخيراً: فإنني أضع هذا البحث بين أيدي أعضاء لجنة المناقشة الموقرة للنظر فيه، وتوجيهه نحو الأفضل، مع اعترافي بنقص المخلوقين عن الكمال، وعدم العصمة عن الزلل. فسبحان من تنزه عن النقص، واختص لعظمته بالكمال والجلال، ومن أرجو بمئه أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً لخلقه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد، ويشتمل على:

أولاً: ترجمة أبي حيان، وتشمل:

- اسمه ونسبه ولقبه.
- مولده.
- أخلاقه وصفاته.
- ثقافته ومنزلته العلمية.
- مذهبه النحوي.
- وفاته.

ثانياً: الشاهد الشعري وأهميته في الدرس النحوي، ويشمل:

- مفهوم الشاهد في اللغة والاصطلاح.
- الاحتجاج بالشعر وأهميته في الدرس النحوي.

التمهيد

أولاً: ترجمة أبي حيان:

١ - اسمه ونسبه ولقبه:

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، أثير الدين أبو حيان^(١) الأندلسي الغرناطي^(٢) الجياني^(٣) النفزي^(٤). وهو ممن اتفقت الروايات السابقة في اسمه ونسبه. أمّا كنيته فأبو حيان، وهي أشهر ما عُرف به الرجل، نسبة إلى ولده حيان، وعزا أبو حيان شهرة كنيته إلى غرابتها في عصره؛ قال: "وعن عمر: أشيعوا الكُنى، فإنّها سُنّة...، ولاسيما إذا كانت الكنية غريبة لا يكاد يشترك فيه أحد مع من تكتى بها في عصره، فإنّه يطير بها ذكره في الآفاق، وتتهدى أخباره الزّفاق، كما جرى في كنيّتي بأبي حيان، واسمي محمد. فلو كانت

(١) انظر في ترجمة أبي حيان المصادر الآتية: السيوطي، بغية الوعاة، تحقيق (محمد أبو الفضل إبراهيم)، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م، ٢٨٠/١ - ٢٨١. و الفيروز آبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق (محمد المصري)، ط١، جمعية إحياء التراث الإسلامي، شذرات مركز المخطوطات والتراث، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ١٨٤. وابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أشرف على تحقيقه (عبد القادر الأرناؤوط)، حققه وعلّق عليه (محمود الأرناؤوط)، ط١، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ٨ / ٢٥١. والكتبي، فوات الوفيات، تحقيق (علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ٢ / ٤٦٢. والصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق (أحمد الأرناؤوط)، والجزء الخامس تحقيق (تركي مصطفى)، ط١، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ٥ / ١٧٥ - ١٨٦، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م، ١٠ / ١١١ - ١١٥، وبروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة (محمود فهمي حجازي)، د. ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥م، ٢ / ١١٠، وينظر: مقدمة محقق كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق (رجب عثمان محمد) مراجعة (رمضان عبد التواب)، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٢) نسبة إلى غرناطة المدينة التي وُلِدَ ونشأ وترعرع فيها.

(٣) نسبة إلى جَيّان، وهي مدينة لهاكورة واسعة بالأندلس، تقع شرقي قرطبة، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخاً، ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، تحقيق (فريد عبد العزيز الجندي)، د. ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢ / ٢٢٦.

(٤) نسبة إلى نفْزَه: قبيلة من البربر أو نفْزَه: مدينة بالمغرب، ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٥ / ٣٤٢. والسيوطي، بغية الوعاة، ١ / ٢٨٠، والداودي، طبقات المفسرين، راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء بإشراف الناشر، د. ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢ / ٢٨٧، وابن العماد، شذرات الذهب، ٨ / ٢٥١.

كنيتي أبا عبد الله أو أبا بكر، ممّا يقع فيه الاشتراك، لم أشتهر تلك الشهرة، وأهل بلادنا جزيرة الأندلس كثيراً ما يلقّبون الألقاب»^(١).

٢- مولده:

ولد أبو حيّان في مطخّشارش^(٢) من حضرة غرناطة في أواخر شوال سنة ٦٥٤هـ، وقد بين ذلك في مقدمة تفسيره، إذ ذكر في أواخر سنة عشر وسبعمئة، وهي أوائل سنة سبع وخمسين من عمره^(٣). وقد ذكر لسان الدين بن الخطيب^(٤) أنّ مولده كان سنة ٦٥٢هـ.

٣- أخلاقه وصفاته:

تعددت صفات أبي حيّان بين ثنايا المصادر التي بين أيدينا، وقد نقل هذه الصفات تلاميذه ومعاصروه، فهذا الصفيدي يذكر بعض صفاته قائلاً في وصفه: "كان شيخاً حسن العِمة، مليح الوجه، ظاهر اللون، مشرباً حُمْرَةً، منور الشببة، كبير اللحية، مسترسل الشعر فيها لم تكن كثّة، وعبارته فصيحة بلغة الأندلس، يعقد القاف قريباً من الكاف على أنّه لا ينطق بها في القرآن إلاّ فصيحة"^(٥).

ووصفه الرعيني أيضاً بقوله: "وهو شيخ فاضل، ما رأيت مثله، كثير الضحك والانبساط، بعيد عن الانقباض، جيد الكلام، حسن اللقاء، جميل الموانسة، فصيح الكلام، طلق اللسان، ذو لمة وافرة، وهمة فاخرة، له وجه مستدير، وقامته معتدلة التقدير، ليس بالطويل ولا بالقصير"^(٦).

وكان عفيف النفس ألباً لا يطمع في شيء غير تلاوة القرآن والأعمال الصالحة. وكان عظيم التقدير للطلبة الأذكياء، يقبل عليهم ويعظمهم، وينوّه بقدرهم، ولعلّ هذا يرجع إلى ذكائه

(١) أبو حيّان، البحر المحيط، تحقيق (عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين)، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م، ١١٢/٨.

(٢) اختلف في تحديد مطخّشارش: أهى حيّ من أحياء غرناطة أم مدينة مستقلة بذاتها. ينظر: المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، حققه (إحسان عباس)، د. ط، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ٥٣٨/٢، ٥٥٩، وخديجة الحديثي، أبو حيّان النحوي، ط١، مكتبة النهضة، بغداد، ١٣٨٥هـ - ١٩٩٦م، ص ٣١.

(٣) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ١٠٠/١.

(٤) انظر: لسان الدين الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق (محمد عبد الله عنان)، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٥م، ٥٩/٣.

(٥) المقري، نفح الطيب، ٥٤١/٢، وينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، تحقيق (محمد سيّد جاد الحق)، د. ط، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ٧٤/٥، والصفيدي، نكت الهميان في نكت العميان، تحقيق (أحمد زكي باشا)، د. ط، المطبعة الجمالية، القاهرة، ١٩١١م، ص ٢٨١.

(٦) المقري، نفح الطيب، ٥٦٥/٢.

وفطنته، فقد اشتهر بهذه الصفة وأثنى عليه الناس فيها^(١). يقول لسان الدين بن الخطيب: "كان أثر الدين أبو حيان نسيج وخذه في تقوب الذهن وصحة الإدراك، والاضطلاع بعلم العربية والتفسير وطريق الرواية، إمام النحاة في زمانه"^(٢).

ويصفه ابن الوردي في تاريخه بأنه كان يسخر بالفضلاء من أهل عصره، ويستهزئ بهم، ولكنهم كانوا يحتملونه لحقوق اشتغالهم عليه، وكان يقول عن نفسه: "أنا أبو حيات - بالتاء - يعني بعض تلاميذه"^(٣).

ويظهر أن أبا حيان عانى شظف الأيام وضيق العيش أثناء تحصيله العلم بسبب إثاره العلم على المال، يقول: "..... فجعلتُ العلم بالنهار سَجِيرِي، وبالليل سَمِيرِي... وأنا أتوسد أبواب العلماء.... وأسهر في جَنَادِسِ الظلام، وأصبر على شظف الأيام، وأؤثر العلم على الأهل والمال والولد، وأرتحل من بلد إلى بلد"^(٤).

٤ - ثقافته ومنزلته العلمية:

كان أبو حيان غزير العلم، واسع المعرفة، متنوع الثقافة، عميق التفكير، فهو إمام في النحو والصرف والقراءات والتفسير والحديث، ويبدو أنه قد بدأ حياته التعليمية بدراسة القرآن والحديث، وعلوم اللغة العربية. كما بدأها أتراه من طلاب العلم في الأندلس، ونستدل على ذلك بقول ابن خلدون: "وأما أهل الأندلس فمذهبهم تعليم القرآن والكتاب من حيث هو، وهذا هو الذي يراعونه في التعليم، إلا أنه لما كان القرآن أصل ذلك وأسه، ومنبع الدين والعلوم، جعلوه أصلاً في التعليم، ... فلا يقتصرون لذلك عليه فقط؛ بل يخلطون في تعليمهم للولدان رواية الشعر في الغالب والنثر، وأخذهم بقوانين العربية وحفظها، وتجويد الخط والكتاب"^(٥).

(١) انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٢٨٢/١، وابن حجر، الدرر الكامنة، ٧٠/٥، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢١/١، وأبو حيان، ديوان أبي حيان الأندلسي، تحقيق (أحمد مطلوب وخديجة الحديشي)، ط ١، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٨ - ١٩٦٩م، ص ٣٧ - ٥٠.

(٢) المقري، نفح الطيب، ٥٨٠/٢.

(٣) انظر: تاريخ ابن الوردي، د. ط، النجف، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م، ٤٨٥/٢ - ٤٨٦، وابن الوردي: هو زين الدين عمر بن مظفر بن عمر، اشتهر بابن الوردي، ولد في مقرة اللعمان سنة ٦٩١ هـ، شاعر وأديب من مؤلفاته: (نقمة المختصر في أخبار البشر، لامية ابن الوردي، تحفة الأحباب من ملحاة الإعراب وغيرها). توفي سنة ٧٤٩ هـ. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٢٢٧/٢.

(٤) أبو حيان، البحر المحيط، ١٠١/١.

(٥) ابن خلدون، المقدمة، تحقيق ودراسة (أحمد الزعبي)، د. ط، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ص ٦١٥.

وكان أبو حيّان دائرة معارف لعلوم عصره بحق، برع في التفسير والفقه والعربية وأحبها، ممّا دعاه أن يتبحر في كل ما يتصل بها. يقول السيوطي: "وأخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطّباع، والعربية عن أبي الحسن الأبيّدي، وأبي جعفر بن الزبير، وابن أبي الأحوص، وابن الضائع، وبمصر عن البهاء بن النحاس وجماعة، وتقدم في النحو، وأقرأ^(١) في حياة شيوخه في المغرب، وسمع الحديث بالأندلس وأفريقيا والإسكندرية بمصر، والحجاز من نحو أربع مائة وخمسين شيخاً"^(٢).

يقول تلميذه الصفدي عن ثقافته وانشغاله بتحصيلها: "ولم أر في أسيّخي أكثر اشتغالاً منه؛ لأنني لم أره إلّا يَسْمَعُ أو يشغل أو يكتب، ولم أره على غير ذلك"^(٣). ويقول المقرئ: "وهو ثَبِتَ فيما ينقله، مُحَرَّرٌ لما يقول، عارفٌ باللغة، ضابطٌ لألفاظها. وأمّا النحو والتصريف، فهو إمام الناس كلّهم فيهما، ولم يُذكر معه في أقطار الأرض غيرُهُ في حياته، وله اليد الطولى في التفسير والحديث...، وتراجم الناس وطبقاتهم وحوادثهم، خصوصاً المغاربة... وله التصانيف التي سارت وطارت...، وقرأ الناس عليه، وصاروا أئمة وأسيّاخاً في حياته، وهو الذي جَسَرَ الناس على مصنفات ابن مالك، ورغبهم فيها وفي قراءتها، وشرح لهم غامضها، وخاض بهم لججها، وفتح لهم مقلها"^(٤).

وقد كان للبيئة العلمية في غرناطة أثر واضح في صقل شخصيته العلمية؛ لما كانت تحفّل به من المدارس العلمية المختلفة التي تصدرها شيوخ أفذاذ في الحديث واللغة والأدب. فقد كانت تمثّل مركزاً ثقافياً علمياً حضارياً هاماً؛ لذا ترقى أبو حيّان على حب العلم والعلماء، وهو في مستقبل عمره، وممّا يدلّ على ذلك ما قاله في كتابه البحر المحيط: "وما زلتُ من لدن مَيَّزَتُ أتلذّذ للعلماء، وأنحاز للفهماء، وأرغب في مجالسهم، وأنافس في نفائسهم، وأسلك طريقهم، وأتبع فريقهم، فلا أنتقل إلّا من إمام إلى إمام، ولا أتوقّل^(٥) إلّا ذروة علّام، فكم صدر أودعت علمه صدري، وأفنيّت في فوائده صبري، وإمام كثرت به الإمام، وعلّام أطلت معه الاستعلام، أشف المسماع بما تحسد عليه العيون،... وأكرع في حياض صافية السلسال، وأقتبس بها من أنوارهم،

(١) رسم الهمزة هكذا ورد في الأصل. والصواب: وأقري، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٢٨٠/١.

(٢) السيوطي، بغية الوعاة، ٢٨٠/١.

(٣) الصفدي، الوافي بالوفيات، ٢٦٧/٥.

(٤) انظر: المقرئ، نفح الطيب، ٥٤١/٢، وينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٢٨٢/١.

(٥) أتوقّل: بمعنى أصعد، وقُلّ الجبل: صعد إليه. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، لستّه وعلّق عليه، (علي شيري)، ط ٣، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، مادة (وقلّ).

وأقتطف من أزهارهم، وأبتلع من صفحاتهم وأتأرج من نفحاتهم، وألقت من نثارهم، وأضبط من فضالة إيثارهم، وأقيد من شواردهم، وأنقي من فرائدهم^(١).

إن هذا النص الذي أورده أبو حيان يؤكد لنا شغفه وحبّه في تحصيل العلم على مختلف الظروف، وتفضيله العلماء ومصاحبتهم الدائمة لهم. فقد رسم طريقاً لنفسه بالتنقل من عالم لآخر، في أخذه للعلوم من صدور العلماء وتدوينها في صدره، وكان كثير الإلهام بالمصادر والمعلومات، وجمع كثيراً منها، وقد كان ينتقي أصدق المعلومات وأصفاها بعد التحقق والتدبر والتفكير؛ للوصول إلى صحة المعلومة وترجيحها على المعلومات الأخرى.

فهو إمام كبير من أئمة العربية والتفسير والقراءات وغيرها، وحسبك ما قاله فيه السبكي، قال: "شيخ النحاة العلم الفرد، والبحر الذي لم يعزف الجزر بل المدّ، سيبويه الزمان، والمبرد إذا حمي الوطيس بتشاجر الأقران، وإمام النحو الذي لقاصده منه ما يشاء، ولسان العزب الذي لكل سمع لديه الإصغاء،، تضرب إليه الإبل أباطها، وتقد عليه كل طائفة سقراً لا يعرف إلا نمارق البید بساطها، وكان عذبا منهلأ، وسيلاً ينبق ارتداد الطرف وإن جاء منهملاً، يعم المسير إليه الغدو والزواح، ويتنافس على أزج ثنائيه مسك الليل وكافور الصباح..."^(٢).

وقال فيه السيوطي: "نحوي عصره ولغوته ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، ... واشتهر اسمه وطار صيته، وأخذ عنه أكابر عصره"^(٣).

وإذا أردنا أن نتعرف أكثر على ثقافة أبي حيان، ومنزلته العلمية الرفيعة ومطالعته العميقة، والفنون المتعددة التي درسها، فإننا نجد لها واضحة في كتيبه، منها: البحر المحيط، والتذيل والتكميل، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لتتجلى لنا ثقافة أبي حيان المتنوعة.

٥- مذهب النحوي:

يصرح أبو حيان في كثير من المواضع بأنه بصري المذهب. فالمتتبع لأراء أبي حيان واختياراته النحوية والصرفية، يجده بصري المذهب، ونلمس هذا المذهب الواضح الجلي في كتبه التي ألفها سواء كانت في النحو كـ "ارتشاف الضرب من لسان العرب" و "التذيل والتكميل"، و "التذكرة"، أو في التفسير كـ "البحر المحيط"، حيث نلاحظ عند مناقشته كثيراً من المسائل يقول: والذي عليه أصحابنا، أو والذي صححه أصحابنا^(٤)، أو قال بعض

(١) أبو حيان، البحر المحيط، ١/١٠١.

(٢) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق (محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلوي)، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٧٤م، ٩/ ٢٧٦-٢٧٧.

(٣) السيوطي، بغية الوعاة، ١/ ٢٨٠.

(٤) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ١/ ١٨٧.

أصحابنا^(١)، أو عند أصحابنا^(٢)، أو ذكر بعض أصحابنا^(٣)، وذكر هذه العبارات وغيرها في كتبه^(٤).

وقد وصف شوقي ضيف أبا حيان بأنه "يتعبد للبصريين"، فقال: "ودائماً نراه يتعبد لسيبويه وجمهور البصريين، مما جعله يقف في صف مقابل لابن مالك، وما انتهجه لنفسه من متابعة الكوفيين كثيراً في آرائهم، وليس معنى ذلك أنه رفض جميع آراء الكوفيين، فقد كان يختار من حين لآخر بعض آرائهم"^(٥).

والذي ذهب إليه شوقي ضيف غير صحيح؛ لأن أبا حيان لم يكن شديد الولوع بالمذهب البصري بل كان يختار منه ما يراه مناسباً؛ إذ يقول: "ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم من حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون؛ إنما يعرف ذلك من له استبحار في العربية"^(٦).

ف نجد أبا حيان يتخذ ما يراه الأفضل ولا يتبع رأياً إلا بدليل، ولا مسألة إلا بحجة، وليس كما وصفه شوقي ضيف بأنه يتعبد لسيبويه وجمهور البصريين بل يعلنها صراحة بأنه ليس إلا متتبعاً للدليل والحجة. فهو لم يكن - رحمه الله - مجرد حاطب ليل، بل كان ناقداً بصيراً، يمحّص الآراء، ويدقق المسائل، وله اجتهادات وتخريجات وآراء مختلفة تفرد بها. وهذا ما سنبيته في الفصول القادمة.

ويعد هذه الجولة القصيرة في الحديث عن مذهبه أمستطيع القول: إن أبا حيان كان بصرياً المذهب، ينزع منزع سيبويه، وينهج منهج البصريين ويقتفي أثرهم، وليست مخالفته لهم تخرجه من هذه التبعية، ولم يكن متعصباً لهم في مسائلهم جميعها، بل خالفهم بمقتضى الدليل، بدليل أنه لم يكن على خلاف دائم مع الكوفيين؛ بل كان يأخذ ما يراه مناسباً.

(١) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٣٣١/١، وينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٣٠٠، ١٢٧٥/٣.

(٢) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٩٩٠/٢.

(٣) انظر: المصدر السابق، ١٠٠٢/٢.

(٤) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٤١/٣، ١١٥٢، ١٥٠٦.

(٥) ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ط ٨، دار المعارف، القاهرة، ص ٣٢٢.

(٦) أبو حيان، البحر المحيط، ١٦٧/٣.

٦- وفاته:

توفي أبو حيان بعد حياة حافلة بالدرس والإقراء والتصنيف بمنزله خارج باب البحر^(١) في القاهرة سنة ٧٤٥هـ، بعد أن كَفَّ بصره، ودفن بمقابر الصوفية، وصلي عليه بجامع دمشق صلاة الغائب في شهر ربيع الأول^(٢). وقد رثاه الصفي بقصيدة منها:

مَاتَ أَثِيرُ الدِّينِ شَيْخُ الْوَرَى فَاسْتَعَرَّ الْبَارِقُ وَاسْتَعْبَرَا
وَرَقَّ مِنْ حَزَنِ نَسِيمِ الصَّبَا وَاعْتَلَّ فِي الْأَسْحَارِ لَمَّا سَرَى
مَمَاتَ إِمَامٌ كَانَ فِي فَتَاهِ يُرَى إِمَاماً وَالْوَرَى مِنْ وَرَا
يَا أَسْفَاكَانَ هُدَى ظَاهِراً فَعَادَ فِي ثُرَيْتِهِ مُضْمِراً
إِنْ مَاتَ فَالذِّكْرُ لَهُ خَالِدٌ يَحْيَاهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْشَأَ^(٣)

ثانياً: الشاهد الشعري وأهميته في الدرس النحوي:

من المعلوم أن الاستشهاد بالشواهد الشعرية، نهج سار عليه علماء العربية في فروعها جميعاً، لتسليمهم بأهميتها في ترسيخ القواعد وتوضيحها، والاحتجاج لصحة المفردات والتراكيب. ولما كان موضوع هذا البحث دراسة الشاهد، كان لا بُدَّ من الوقوف عند معنى الشاهد على المستويين: اللغوي والاصطلاحي.

١- مفهوم الشاهد:

- الشاهد لغة:

جاء في اللسان أن: "الشاهد في اللغة هو اللسان، وعند ابن سيده: والشاهد هو العالم الذي يُبَيِّنُ ما عِلْمُهُ ومنه قوله - تعالى -: ﴿شَهِدَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾^(٤)، والشهادة خبر قاطع، واستشهدته سألته أن

(١) انظر: الصفي، الوافي بالوفيات، ٥/ ٢٨١، وابن حجر، الدرر الكامنة، ٥/ ٧٦.

(٢) انظر: المصدر السابق نفسه، ٥/ ٢٨١، وابن حجر، الدرر الكامنة، ٥/ ٧٦، ابن تغري، النجوم الزاهرة، ١٠/ ١١، الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، د. ط، دار المعرفة، بيروت، ٢/ ٢٩٠، والصفي، أعيان العصر وأعيان النصر، تحقيق (نبيل أبو عمشة، وعلي أبو زيد، ومحمد موعود، ومحمود سالم)، ط ١، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ٥/ ٣٢٥، والداودي، طبقات المفسرين، ٢/ ١٩١.

(٣) انظر: الصفي، نكت الهميان في نكت العميان، ص ٢٨٤، والصفي، الوافي بالوفيات، ٥/ ٢٨٢-٢٨١، والمقري، نفح الطيب، ٢/ ٥٣٩-٥٤٠، والسيوطي، بغية الوعاه، ١/ ٢٨٣، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١/ ١٧.

(٤) المائدة ٥: ١٠٦.

يُشْهَدُ^(١)، والمُشَاهَدَةُ: المعانيبة، ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(٢) أي أشهدوا شاهدين. واستشهدتُ فلاناً على فلان إذا سألتَه إقامة شهادة احتملها. ومنه في الحديث النبوي قوله - عليه الصلاة والسلام -: "خيرُ الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يُسألها". فأصل الشهادة الإخبار عما شاهدته^(٣). وجاء في تاج العروس: الشَّاهدُ: ما يُشْهَدُ على جودة الفرسِ وسبقه من جزيه^(٤).

فالمعنى اللغوي الذي يتفق عليه اللسان، يكادُ يُجمَعُ على دلالة لغوية واحدة، وهي أنَّ الشَّاهد يعني: اللسان، به نستطيع الكلام والحديث، وبه يُشهد على الناس^(٥).

- الشَّاهد اصطلاحاً:

تعددت رؤى العلماء للشَّاهد، فقد جاء في كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي (ت ١١٥٨هـ) أنَّ الشَّاهد عند أهل العربية: "الجزئي الذي يُستشهدُ به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعريبتهم وهو أخصُّ من المثال"^(٦). فالجزئي هو موضعُ الشَّاهد أو الاستشهاد، ويتمثل بكلام الله - عزَّ وجلَّ - وحديث رسوله (ﷺ)؛ لأنَّ حديث الرسول (ﷺ) من التنزيل قال جلَّ شأنه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(٧) وكلام العرب.

والشَّاهد: "ما يُذكر لإثبات القاعدة، كآية من التنزيل، أو قول من أقوال العرب الموثوق بعريبتهم"^(٨).

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (شهد).

(٢) البقرة ٢: ٢٨٢.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة (شهد).

(٤) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق (عبد العزيز مطر)، د. ط، وزارة الإرشاد، الكويت، ١٩٧٠م، مادة (شهد).

(٥) انظر: مادة (شهد) في المعجمات التالية: الزبيدي، تاج العروس، وابن فارس، معجم مجمل اللغة، مطبعة السعادة، القاهرة، الجوهري، الصحاح، تحقيق (أحمد عبد الغفور عطار)، القاهرة، ١٩٥٦م.

(٦) التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، تحقيق (لطفي عبد البديع) ترجمة (عبد المنعم محمد حسين)، د. ط، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٧م، ٩٩/٤، مادة (شهد).

(٧) النجم ٥٣: ٤.

(٨) موجان، ندى شعلان، شواهد سيبويه الشعرية في جهود النحويين، ط١، دار دجلة، بغداد، ٢٠١١م، ص ١٣.

فالشاهد في اصطلاح النحاة هو الدليل من القرآن الكريم أو الحديث الشريف، أو كلام العرب، الذي يُستشهد به لإثبات قاعدة نحوية، توصل إليها النحاة، نتيجة استقراءهم الواسع الدقيق لكلام العرب، الذي جمعه من أفواه أبناء القبائل المحفوظة بسليقتها اللغوية السليمة.

ومن هنا كان على النحوي الذي يريد إثبات قاعدته، أن يأتي بشاهد وبخجة لتكون دليلاً، وإننا لنلمس توافقاً بين المدلول اللغوي للشاهد، والمدلول الاصطلاحي له. "فكان الشاهد في الاصطلاح شعراً أو نثراً: ما يُشهد بما يشتمل عليه على صحة ما يُحكم به"^(١). فهو الدليل القاطع، الذي يلجأ إليه قائله، في إثبات ما يذهب إليه.

ويرى سعيد الأفغاني أن الاحتجاج - الذي هو في حقيقته الاستشهاد - معناه "إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صَحَّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة"^(٢).

فالاستشهاد بالشعر يتمثل - في الحقيقة - في إيراد قول منقول من عربي فصيح سليم اللسان، انطبقت عليه شروط الاحتجاج التي حددها العلماء من حيث الزمان والمكان.

٢ - الاحتجاج بالشعر وأهميته في الدرس النحوي:

تكمن أهمية الاحتجاج في تحقيق الإقناع، وإزالة الشك، فعندما يشعر القائل بوجود شك ما في ما يقول أو يكتب، في ذهن المتلقي، يدفعه ذلك إلى الاحتجاج لإزالة ذلك الشك، ورفع نسبة التصديق، والعلماء يميلون إلى قبول القاعدة الراسخة التي تعتمد على وفرة الشواهد وصحة روايتها؛ لتكون حجة لهم فيما يذهبون إليه.

ويُعدُّ الشعر العربي مادةً أساسيةً من مواد الاحتجاج التي اعتمدها النحاة واللغويون عند استقراء الكلام العربي، ولهذا فقد اهتم اللغويون والنحاة بالشعر العربي منذ القدم؛ لأن الشعر ديوان العرب، ومنه تعلّم العرب لغتهم، وعرفوا به الأنساب، وهو من صور الدراسات اللغوية، علماً أن اللغويين والنحاة "لم يحاولوا مطلقاً الفصل بين الشعر والنثر في تعييدهم القواعد"^(٣)، وكان النحاة يبنون قواعدهم على الشعر، فقد قال عمر بن الخطاب: "عليكم بديوانكم لا تضلّوا، فقالوا وما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم"^(٤).

(١) المرجع السابق نفسه، ص ١٣، وينظر: جبر، يحيى عبد الرؤوف، الشاهد اللغوي، مجلة النجاح للأبحاث، نابلس، المجلد الثاني، ذو القعدة، ١٤١٢هـ - أيار ١٩٩٢م، العدد السادس، ص ٢٥٦.

(٢) الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو، ط ١، دار الفكر، بيروت، ص ١٧.

(٣) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ط ٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ٣٢٥.

(٤) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط وتصحيح (محمد عبد السلام شاهين)، د. ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م، ٤١١/٢، وينظر: السمين الحلبي، الدر =

وَأَنَّ نَظْرَةَ فِي كُتُبِ النُّحُو الْقَدِيمَةِ تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ الشُّوَاهِدَ الشَّعْرِيَّةَ فِي تِلْكَ الْكُتُبِ تَزِيدُ عَلَى الشُّوَاهِدِ الْآخَرَى، مَعَ أَنَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَى الشَّعْرِ وَحْدَهُ خُطُوَةٌ مَتَعَثِّرَةٌ فِي إِثْبَاتِ الْقَاعِدَةِ النُّحَوِيَّةِ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ لَهُ لُغَتُهُ الْخَاصَّةُ الَّتِي يَقْتَضِيهَا الْأَسْلُوبُ الشَّعْرِي.

يَقُولُ مُحَمَّدٌ عَيْدٌ: "إِنَّ الظَّاهِرَةَ الْوَاضِحَةَ فِي كُتُبِ النُّحُو الْعَرَبِيِّ هِيَ الْاِعْتِمَادُ الْأَسَاسِي عَلَى الشَّعْرِ؛ إِذْ يَكُونُ وَحْدَهُ الْعَنْصَرُ الْغَالِبُ فِي دَرَأَسَاتِ النُّحَاةِ، الْمَتَقَدِّمِينَ وَالْمَتَأَخِّرِينَ، مِنْ بَيْنِ مَصَادِرِ الْاِسْتِشْهَادِ، وَذَلِكَ بِاِسْتِثْنَاءِ ابْنِ مَالِكٍ الَّذِي اعْتَمَدَ عَلَى الْحَدِيثِ، وَأَبِي حَيَّانٍ الَّذِي اِهْتَمَّ بِإِبْرَادِ الْكَثِيرِ مِنْ لُغَاتِ الْقَبَائِلِ فِي كِتَابِهِ "ارْتِشَافُ الضَّرْبِ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ"، وَابْنِ هِشَامٍ الَّذِي وَجَّهَ عَنَایَةَ خَاصَّةً لِنُصُوصِ الْقُرْآنِ"^(١).

وَيَقُولُ عَبْدُ الْجَبَّارِ النَّائِلِيُّ: "وَانْصَرَفَ النُّحَاةُ إِلَى الشَّعْرِ بِسُخْرٍ مِنْهُ الشُّوَاهِدِ، وَيَعْتَمِدُونَ عَلَيْهَا فِي الْاِسْتِشْهَادِ، مَتَأَثِّرِينَ بِالْمَفْسَّرِينَ وَالْفُقَهَاءِ، الَّذِينَ سَلَكَوا هَذَا الطَّرِيقَ قَبْلَهُمْ، وَمُسْتَسْهِلِينَ حِفْظَهُ؛ لِأَنَّهُ أَهْوَنُ حِفْظًا عَلَى النَّفْسِ مِنَ النَّثْرِ، وَقَدْ وَصَلَهُمْ أَوْفَرُ مَمَّا وَصَلَهُمْ مِنَ النَّثْرِ"^(٢)، وَقَدْ قَالُوا أَيْضًا: "إِنَّ حِفْظَ الشَّعْرِ أَهْوَنُ عَلَى النَّفْسِ، وَإِذَا حُفِظَ كَانَ أَعْلَقَ وَأَثْبَتَ وَكَانَ شَاهِدًا، وَإِنْ اِحْتِجَّ إِلَى ضَرْبٍ مَثَلٍ كَانَ مَثَلًا"^(٣).

فَالشَّاهِدُ لُغَةٌ عَصُورِ الْاِحْتِجَاجِ الَّتِي خُدِّدَتْ بِقَرْنٍ وَنُصِفَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ، وَقَرْنٍ وَنُصِفَ بَعْدَهَا فِي الْحَاضِرَةِ، أَمَّا فِي الْبَادِيَةِ فَاِمْتَدَّتْ حَتَّى نِهَایَةِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ، وَهَذَا الشَّاهِدُ ثُبْنِي عَلَيْهِ الْقَاعِدَةُ النُّحَوِيَّةُ، كَيْ يَكُونَ حُجَّةً فِي الْعَرَبِيَّةِ، إِضَافَةً عَلَى أَنْ يَكُونَ صَادِرًا عَنْ نَشْأَتِهِ الْأُولَى - مَرُویًّا - عَمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ مِنْ أَهْلِ قَبَائِلٍ مَعِينَةٍ فِي مَنَاطِقٍ مَكَانِيَّةٍ مُحَدَّدَةٍ، وَفِي مَا لَا يَتَجَاوَزُ نَطَاقًا زَمَنِيًّا مُعَيَّنًا"^(٤).

المصنوعون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق (علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ٢٢٥/٧.

(١) عید، محمد، الرواية والاستشهاد، د.ط، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٢م، ص ٣٨، وينظر: القسطنطوي، رمضان، من الشواهد النحوية في شعر الصحابة، دراسة وتحليل، ط ١، دار شريف للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ١٠-١١.

(٢) النائلة، عبد الجبار، الشواهد والاستشهاد في النحو، ط ١، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، ص ٣٥، وينظر: الشاعر، حسن موسى، اختلاف الرواية في شواهد سيبويه، ط ١، دار البشير، عمان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص ١٥.

(٣) الجاحظ، الحيوان، تحقيق (عبد السلام هارون)، ط ٢، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٦٩م، ٤٩٠/٦.

(٤) انظر: جبل، محمد حسن، الاحتجاج بالشعر في اللغة، "الواقع ودلالته"، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ٧٥.

وذهب ابن نباته بقوله: "مِنْ فَضْلِ النَّظْمِ أَنَّ الشَّوَاهِدَ لَا تَوْجُدُ إِلَّا فِيهِ، وَالْحُجَجُ لَا تَوْخِذُ إِلَّا مِنْهُ"^(١)؛ لذا إِنَّ للشَّعْرَ شأواً كبيراً، ودوراً عظيماً في الاحتجاج والاستشهاد، وعليه التَّعْوِيلُ والتَّأْوِيلُ. وقد عُدَّ الشَّعْرُ "عمود أدلة النَّقْلِ"^(٢). فهو من أهمِّ المصادر التي اعتمد عليها العلماء العرب في تفهيم قواعد اللغة العربيَّة^(٣).

لذا؛ فالشَّاهِدُ يَحْتَلُّ أهميَّةً كبيرةً في علم النحو، فهو جانب مهمٌّ من جوانبه، قال الشيخ محمد طنطاوي: "إِنَّ الشَّاهِدَ فِي عِلْمِ النُّحْوِ هُوَ النُّحْوُ"^(٤)، وكانت مكانة العالم تتجلى في معرفته بالشَّوَاهِدِ، وحسن انتقائها من الكلام الفصيح، واستحضارها عند الحاجة، وكان للعلماء البصريين السَّبق في هذا المجال؛ إذ المذهب البصريُّ سابق للمذهب الكوفيِّ، فكان البصريُّون يكثرُون من الشَّوَاهِدِ ويحفظونها ويأتون بها حين يحتاجون إليها لإثبات حكم معين^(٥). ونستدل على ذلك بقول الأصمعيِّ (ت ٢١٧هـ): "سألت أبا عمرو بن العلاء عن ألف مسألة، فأجابني فيها بألف حُجَّةٍ"^(٦).

وكانوا يولُّون الشَّوَاهِدَ اهتماماً كبيراً، ونجد من بينهم حفظةً للكثير من الشَّوَاهِدِ، كأبي عمرو بن العلاء، والأصمعيِّ، وأبي عبيده، وأبي زيد الأنصاري الذي انفرد بالنحو وشواهده^(٧). وقد عُيِّنَ سيبويه - رحمه الله - عناية كبيرة بإيراد الشَّوَاهِدِ لإقرار ما يعرضه من الأحكام، يتَّضح ذلك بعدد ما اشتمل عليه كتابه منها بالقياس إلى غيرها من الشَّوَاهِدِ^(٨). وقد ضمَّ كتاب سيبويه ألفاً وستة وخمسين شاهداً، على حين كانت الشَّوَاهِدُ الأخرى دون هذا العدد بكثير. ولو ذهبنا إلى المقتضب لأبي العباس المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) "وهو أقدم ما وصل في النحو والصرف بعد كتاب سيبويه لوجدنا شواهده الشعريَّة بلغت (٥٦١) شاهداً على حين كانت شواهده القرآنيَّة أقلَّ من

(١) أبو حيان التوحيدي، كتاب الإمتاع والمؤانسة، صححه (أحمد أمين وأحمد الزين)، د. ط، منشورات مكتبة دار الحياة، بيروت، ١٣٦/٢.

(٢) حسانين، عفاف، في أدلة النحو، ط ١، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٦م، ص ٩٢.

(٣) جمعه، خالد عبد الكريم، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ط ٢، الدار الشرقية، ١٩٨٩م، ص ٢٦٨.

(٤) الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط ٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣م، ص ١٩٢، وينظر: النائلة، عبد الجبار، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص ٢٣.

(٥) موحان، ندى شعلان، شواهد سيبويه في جهود اللغويين، ص ١٩، وينظر: النائلة، عبد الجبار، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص ٢٣.

(٦) ابن خلكان، وفیات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق (إحسان عباس)، د. ط، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨م، ٤٦٦/٣.

(٧) الرافعي، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، ط ٤، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٨٤هـ، ١٩٩٤م، ٤٢٧/١.

(٨) موحان، ندى شعلان، شواهد سيبويه الشعرية في جهود اللغويين، ص ١٩.

ذلك... وكانت شواهد أبي بكر ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) الكوفي المذهب في كتابه (الأضداد) (٢٧٠) سبعين ومئتي آية و (٥٢) اثنين وخمسين حديثاً، على حين بلغت الشواهد الشعرية (٧٧٥) خمسة وسبعين وسبعمئة شاهد، وكانت شواهد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) - في المحتسب مثلاً - كثيرة، لكن يشيع فيها التكرار، لتكرار مقتضيات الاستشهاد بها، وجملتها من الشعر، وفيها قليل من حديث الرسول (ﷺ) وكلام البلغاء والأمثال السائرة^(١).

ونستنتج من ذلك أن الشواهد الشعرية تمثل جانباً مهماً في الدرس النحوي؛ إذ بها تترجح الأحكام ويُستلم بها، أو لإجراء ما يختلف بشأنه، والنحويون متفقون جميعاً على أن الأحكام إنما تنقاد إلى السماع وتقرر بموجبه، والأخذ بما هو الأولي، والألزم إن جاء ما فيه مخالفاً للقياس^(٢). يقول أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢هـ): "وأعلم أنك إذا أدرك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه، إلى ما هم عليه"^(٣)، وعلى هذا فإن الشاهد هو الحجة الوثقى في مواضع الخلاف، فمن تمسك بشاهد معتد به لما يذهب إليه أرجح موقفاً ممن يعوزه ذلك، فلا غنى لكل لغوي أو نحوي من شاهد يعضد به ما يراه، ولم تكن هذه الحقيقة خافية عن النحويين جميعاً، فقد وضعوا كتباً ضخمة في الشواهد الشعرية اشتملت على شروح لها ونسبتها إلى قائلها، أو إلى منشدتها من العلماء وإعرابها، وتعيين موضع الشاهد فيها، فكانوا يقتصرون فيها على شواهد كتاب نحوي غالباً^(٤). فكان للشواهد الشعرية أهمية لدى جميع العلماء على اختلاف مذاهبهم النحوية، وكانوا يقومون اعتمادهم عليها في كتبهم. وكلما كانت الشواهد صحيحة مستقاة من أفواه العرب الفصحاء، كان الكتاب مقبولاً لدى العلماء، ولذلك كان العلماء يذهبون بذلك في مقدمات كتبهم^(٥). قال أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)^(٦) في مقدمة كتابه "تهذيب اللغة": "جمعت هذا الكتاب من لغات العرب وألفاظها، واستقصيت في تتبع ما حصلت منها، والاستشهاد بشواهد أشعارها المعروفة

(١) النابله، عبد الجبار، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص ٣٠.

(٢) موحان، ندى شعلان، شواهد سيبويه الشعرية، ص ١٣.

(٣) ابن جني، الخصائص، تحقيق (عبد الحميد هندراوي)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ١/١٦٢.

(٤) النابله، عبد الجبار، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص ٦٠، وينظر: موحان، ندى شعلان، شواهد سيبويه الشعرية، ص ١٣-١٤.

(٥) النابله، عبد الجبار، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص ٢٥.

(٦) انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ١/٢٠.

لفصحاء شعرائها، التي احتجّ بها أهل المعرفة المؤتمنون عليها^(١). ويقول السيوطي (ت ٩١١هـ) "وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحاً واسعاً كثير النقول، طويل الذيل جامعاً للشواهد والتعالييل، معتنياً بالانتقاد للأدلة والأقاويل، منبهاً على الضوابط والقواعد"^(٢)، وقد طعن على أبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)^(٣) في كتابه مختصر كتاب العين للخليل، ف قيل: "أنّ الزبيدي أخلّ بكتاب العين كثيراً لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه"^(٤).

وكُلّما كانت الشواهد وفيرة وصحيحة، وروايتها صادقة، كان الظفر بفوز الرأي والقبول لدى العلماء ورسوخ القاعدة وثبوتها، وكان العالم الذي يُحسن استحضار الشاهد عند الحاجة ويأتي به في موضعه، يرتفع قدره لدى الحاكمين وتعلو منزلته عندهم^(٥).

وتُعَدُّ الشواهد النُّبع الذي ورَدَ الثُّبُوحُ، ونهلوا منه قواعدهم وأقيستهم؛ لذا تضطلع الشواهد الشعرية بوظيفتين أساسيتين هما:

الأولى: إثبات واقع اللغة في جميع مستوياتها: الأصوات، والمصرف أو الصيغ، والنحو أو التركيب، والمثن أو الدلالة.

الثانية: حماية طابعها وخصائصها، بآلا يُنسب إليها إلا ما هو فيها، بأن يثبت صدوره عن أهل السليقة فيها^(٦).

وبناءً على ذلك بدأ تفسير القرآن أوّل ما بدأ مقترناً بالاستشهاد بالشعر: "ففي القرآن كلمات غريبة يحتاج المفسر عند بيان معناها إلى الاستشهاد بشيء من كلام العرب، ليعلم أنّ التفسير لم يخرج عن حدود اللسان العربي فيطمئن إلى صحّة التفسير"^(٧). فقد ذكّر أنّ ابن عباس (ت ٦٨هـ) كان أوّل من ارتقى المنبر في البصرة وأخذ يفسر القرآن ويستشهد في تفسيره

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق (عبد السلام محمد هارون) مراجعة (محمد علي النجار)، د.ط، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانتباء والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، ٦/١.

(٢) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، شرح وتحقيق (عبد العال سالم مكرم)، د.ط، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م/ ١/١، مقدمة الكتاب للمؤلف.

(٣) انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٨٥/١.

(٤) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه (محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي)، د.ط، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ٨٨/١.

(٥) انظر: النابغة، عبد الجبار، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص ٢٥-٢٦.

(٦) انظر: جبل، محمد حسن، الاحتجاج بالشعر في اللغة، ص ٤٧.

(٧) حسين، محمد الخضر، نقض كتاب في الشعر الجاهلي، ط١، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٥هـ، ص

بالشعر^(١). فقد استعمل الشاهد الشعري بصورة واضحة في قضايا التفسير، واستثمره العلماء ليكون له وظيفة تفسيرية إيضاحية في تفسير المفردة القرآنية، وحفظ تاريخ الشخصيات والحوادث التاريخية، وحفظ الأمثال وقصصها، وحفظ أسماء المدن والجبال وغيرها.

ونخلص إلى أن الشاهد الشعري هو إحدى الوسائل التي كان اللغويون يعتمدون عليها في بناء القواعد النحوية والصرفية، فمن هنا جاء اهتمامهم بالشعر في الدرجة الأولى، بالإضافة إلى كونه ديوان العرب حفظ أنسابهم وأمجادهم وسجل تاريخهم ومآثرهم، ولعناية العرب بالشعر، وُضِعَت أسس زمانية ومكانية للذي يُحتج به من الشعر. ولهذا كان الشاهد الشعري مُحْكَمًا بضوابط معينة من حيث الزمان والمكان؛ ليكون حُجَّةً نحويّة في إثبات صحّة ما يذهب إليه من قواعد نحويّة وتقريرها، أو تجويز ما جاء مخالفاً للقياس، أو الردّ على المخالف وتفنيد رأيه، وإظهار ضعف مذهبه النحوي، أو عدم جوازه.

(١) انظر: الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق (عبد السلام هارون)، ط٢، مكتبة الخالجي، القاهرة، مكتبة المثلث، بغداد، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م، ٨٤/١ - ٨٥، وينظر: المصدر نفسه، ٢٦٢/١ - ٢٦٣.

الفصل الأول

باب المرفوعات

© Arabic Digital Library - Iqbal Open University

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد الشعري في باب المرفوعات:

أولاً : المبتدأ ويشمل:

- الابتداء بالنكرة المبهمه.
- رفع المبتدأ بعد (إن) المكسورة الهمزة.
- جواز حذف العائد إذا كان مبتدأ.

ثانياً : الخبر ويشمل:

- تقديم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف.
- الإخبار عن المبتدأ بمصدر نائب عن فعله.
- جواز الاستغناء عن خبر المبتدأ بنائب فاعل.
- الاستغناء عن ذكر الخبر بعد (واو) المعية.
- حذف الخبر وجوباً بعد (لولا).
- الإخبار بالمذكر عن المؤنث.
- جواز تأكيد الضمير في الظرف الواقع خبراً.

ثالثاً : الفاعل ويشمل:

- حذف الفاعل لدلالة الكلام.
- جواز إعادة فاعل (يَعْم) المستتر على متأخر لفظاً ورتبةً.
- مجيء فاعل (يَعْم) مضافاً إلى ما فيه (أل).

رابعاً : نائب الفاعل ويشمل:

- استتارة نائب الفاعل جوازاً.

خامساً : النواسخ وأشباهها في العمل:

أولاً : (كان) وتشمل:

- جواز مجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة.
- حذف (كان) مع اسمها وبقاء خبرها.
- إهمال اسم (لات) المرفوع لعدم دخولها على الزمان.

ثانياً : (إن) وتشمل:

- الإخبار عن اسم (إن) النكرة بنكرة.
- حذف خبر (إن) إذا كان ظرفاً.
- وقوع الجملة الطلبية خبر (إن).
- دخول الفاء على خبر (لكن).

ثالثاً : أفعال المقاربة وتشمل:

- رفع الاسم السببي بعد خبر "عسى".
- رابعاً : (لا) العاملة عمل (إنّ) وتشمل:
- حذف خبر (لا) النافية للجنس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً : التوجيه النحوي للشاهد الشعري في باب المرفوعات:

المرفوعات: هو ما اشتمل على علم الفاعلية، وقُدِّمَت المرفوعات^(١) على المنصوبات والمجرورات؛ لأنَّ المرفوع عمدة الكلام كالفاعل، والمبتدأ، والخبر، والبواقي محمولة عليها^(٢). وقد تعددت التوجيهات النحوية في باب المرفوعات، وكان من أبرزها: المبتدأ، والخبر، والفاعل، ومرفوعات النواسخ، وهي مرتبة على النحو الآتي:

أولاً : المبتدأ ويشمل:

١- الابتداء بالنكرة المبهمة:

مُرْسَعَةٌ^(٣) بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهٍ عَسَمَ يَنْتَفِي أَرْبَا^(٤)

موطن الشاهد: قوله: "مُرْسَعَةٌ" إذ أتت مبتدأ وهي نكرة، وسُوِّغَ الابتداء بالنكرة كونها مبهمة، ومعنى ذلك أنَّ المتكلم قصد بهذه النكرة الإبهام، أي أنَّه لا يريد مُرْسَعَةً دون أخرى^(٥).

واستشهد به أبو حيان على مجيء "مُرْسَعَةٌ" مبتدأ وهي نكرة، وذلك؛ لأنها مبهمة. يقول أبو حيان: "هي نكرة لا تزداد لعينها؛ لأنَّه لا يريد مرسعة دون مرسعة، ولم يشترط سيبويه في جواز الابتداء بالنكرة، إلَّا أنَّ يكون في الإخبار بذلك فائدة"^(٦). وأجمع النحاة على أنَّه لا يجوز: رَجُلٌ في الدار، وعلى أنَّه يجوز في الدار رجلٌ، وزعم ابن مالك^(٧) أنَّ مسوغات الابتداء بالنكرة،

(١) أورد أبو حيان المرفوعات موزعة تحت مسمى "باب الإخبار"، ١٠٤٩/٣، و"باب المبتدأ والخبر"، ١٠٧٩/٣.

(٢) الأستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق (عبد العال سالم مكرم)، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ١٧٨/١.

(٣) مرسعة: بمعنى: فسدت، يقال: رمخ الرجل والمرأة ورسعا، إذا فسدت أعينهما. ينظر: السرقسطي، كتاب الأفعال، تحقيق (حسين محمد محمد شرف) مراجعة (محمد مهدي علام)، د.ط، القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ٧٥/٣.

(٤) منسوب لامرئ القيس، ديوانه، تحقيق (محمد أبو الفضل إبراهيم)، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ص١٢٨.

(٥) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٠٢/٣، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجة، قدم له (فواز الشعار) إشراف (إميل بديع يعقوب)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ٣٢٦/١، والخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلّق عليها (تركي فرحان المصطفى)، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ٢١٦/١.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق (عبد السلام هارون)، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ٥٤/١ - ٥٦.

(٧) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" تحقيق (محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد)، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩م، ٢٧٩/١ - ٢٨١.

تَقْدُمُ جملة مشتملة على فائدة تكون خبراً عن النكرة، نحو: قَصْدُكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ، أجراها مجرى
تَقْدُمُ الظرف والمجرور المبتدأ بالانكسار...^(١).

والذي يَتَّضح من نصّه أنّه أجاز الابتداء بالنكرة؛ وذلك لحصول الفائدة؛ فإذا كان
الابتداء بالنكرة فيه فائدة الإخبار جاز ذلك عنده، وذهب في ذلك مذهب سيبويه.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

جاز الابتداء بالنكرة؛ لأنّ النكرة ها هنا لا تزداد لعينها، ألا ترى أنّه لا يريد مُرْسَعَةً دون
مُرْسَعَةٍ، بخلاف قوله: رجلٌ قائمٌ، ألا ترى أنّ "رجلاً" ها هنا لا يقع إلّا على الذي يقع منه القيام
خاصّة، وقول من قال: إنّما جاز ذلك في الضرورة فاسد؛ لأنّه ليس من أحكام الضرائر أن يجوز
بسببها الكلام الذي لا يفيد، وأمّا سيبويه فلم يشترط في الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد، وهو
أن يكون في الإخبار عنها فائدة^(٢).

ويعترض ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) على كلام سيبويه، فيقول: "إلا أنّه يَدْخُلُ على
سيبويه إجازة مثل: رجلٌ في الدار؛ لأنّ فائدته وفائدة: في الدار رجلٌ، واحدة، وهو مع تقديم
الظرف جائز؛ فينبغي أن يجوز مع تأخيرها، وقد أجمع النحويّون قاطبة على أنّ ذلك لا يجوز،
وأ أنّه ليس بمسموع من كلام العرب، وإنّما لم يَجْزُ ذلك، وإن كان فيها فائدة لما علّل به الكسائي
من اللبس، وذلك أنّك لو قلت: (رجلٌ في الدار) لم يعلم، هل المجرور صفة أو خبر؛ لأنّ النكرة
إذا جاء بعدها الظرف والمجرور، فينبغي أن يُخْمَلَا على الصفة؛ لأنّ النكرة لإبهامها محتاجة
إلى التعليل"^(٣).

وقد بيّن لنا ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) الشروط التي يأتي عليها المبتدأ نكرة، بشرط أن تفيد
وتحصل الفائدة، ومن هذه الشروط أن تكون مبهمّة^(٤). وقوله "مُرْسَعَةً" فإنّها نكرة وقعت مبتدأ،

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٠٢/٣ - ١١٠٣.

(٢) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٣٢٥/١ - ٣٢٦، وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق
(عبد العال مسالم مكرم)، ط ٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، ١١٤/٣ - ١١٥. والصبان،
حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني، تحقيق (عبد الحميد
هنداوي)، د. ط، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ٣٠٤/١ - ٣٠٥.

(٣) المصدر السابق نفسه، ٣٢٦/١.

(٤) انظر في هذه الشروط: ابن عقيل، شرح ابن عقيل ومعه كتاب "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف
(محمد محيي الدين عبد الحميد)، طبعة جديدة، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ٢٠٣/١ -
٢٠٨، والخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢١١/١ - ٢١٧، وأنكر ابن
أبي الربيع هذا الشرط يقول: "القياس بين أرساغه مرسعة فابتداء بالنكرة وليس من تلك المواضع العشرة أي
أنه جعل الإبتداء بالنكرة المبهمّة ليس من شروط الابتداء. ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل
الزجاجي، تحقيق (عبد بن عيد الشيبتي)، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م،
٥٤٠/١.

وقد سُوِّغ الابتداء بها إبهاماً، ومعنى ذلك أنَّ المتكلم قصد الإبهام بهذه النكرة، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل الشبوح، وأنت خير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء، ألا ترى أنه لا يريد مُرْسَعَة دون مُرْسَعَة، وهذا معنى قصد الإبهام^(١).

والذي يتضح من آراء النحاة أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد، هذه قاعدة عامة أفاد منها النحاة، ومن خلالها بحث النحاة عن مسوغات الابتداء بالنكرة، وذلك بحصول الفائدة، والضابط هو حصول الفائدة اللغوية، المستقاة من المعنى المقصود، في حين قصد الشاعر إبهام المبتدأ تحقيراً للموصوف الذي يضع التماث ولا يخرج إلى الحرب، فالمعنى: يخاطب الشاعر هنذا أخته ويقول لها: لا تتزوجي رجلاً من جهلة العرب، يضع التماث، ويقعد عن الخروج إلى الحرب، وفي رُسْغِهِ إعوجاج وبيس، لا يبحث إلا عن الأرائب ليتخذ كعوبها تماث^(٢).

فالمراد قصد الإبهام، وهو من جملة مقاصد البلغاء، فإذا وجد في كلامهم نكرة مُبْتَدَأ بها، ولم يظهر لها مسوِّغ جعل المسوِّغ قصد الإبهام، وعلى هذا تكون "مُرْسَعَة" مبتدأ، و"بين" ظرف منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

وأبو حيان في هذه المسألة، ذهب في ذلك مذهب النحاة، مستنداً في كلامه على مذهب سيبويه، أنَّ الابتداء بالنكرة لا يتم إلا بحصول الفائدة.

٢- رفع المبتدأ بعد (إن) المكسورة الهمزة:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا^(٣) وَظَبَاءً^(٤)

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٠٩/١ - ٢١٠، وينظر: ابن الناطم، شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك، تحقيق (محمد باسل عيون السود)، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م، ص ٨٠، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق (محمد باسل عيون السود)، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ٢٠٩/١.

(٢) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٣٢٥/١، و ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٠٩/١، والأشُموني، شرح الأشُموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه (حسن حمد) أشرف (إميل بديع يعقوب)، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م، ١٩٨/١.

(٣) جاذراً: جمع جَوْدَرٍ بضم الذال وفتحها، ومعناه: ولد البقرة الوحشية، وظباء: الغزلان. ينظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق (محمد باسل عيون السود)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ٢٩١/١.

(٤) منسوب للأخطل، ولم أعر عليه في ديوانه، شرحه وقدم له (مهدي محمد ناصر الدين)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، وينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، دُيِّل بتصحيحات وتعليقات (محمد محمود بن التلاميذ التركي الشنقيطي)، د.ط، د.ت، ٩١٨/٢، والشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ٢٩٠/١ - ٢٩١.

موطن الشاهد: قوله "إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ"، حيث حُذِفَ اسم "إِنَّ" وهو ضمير الشأن، ولا يجوز اعتبار "مَنْ" اسمها؛ لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصّدر في الجملة، فلا يعمل فيه ما قبله، وضمير الشأن يُحذف في الشعر كثيراً^(١). يقول أبو حيان: "وفي...^(٢) إِنَّ مُلْغَاة...^(٣)".

فقد جعل (إِنَّ) ملغاة، وعلى هذا تكون "مَنْ" عنده في البيت اسم شرط موقعه مبتدأ؛ لأنّ لها حق الصدارة في الجملة.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

عدّ سيبويه (ت ١٨٠هـ) ما جاء من ذلك خاصاً بالشعر للضرورة، على اعتبار أن "مَنْ" الشرطية تستحق الصدارة، ولا يعمل فيها ما قبلها.

وقال في (باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي): "وذلك قولك: إِنَّ مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ، وَكَانَ مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ، وَلَيْسَ مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ، وَإِنَّمَا أَذْهَبْتُ الْجَزَاءَ (مَنْ) هَا هُنَا؛ لِأَنَّكَ أَعْمَلْتَ (كَانَ)، وَ(إِنَّ)، وَلَمْ يَسْغُ لَكَ أَنْ تَدْعَ (كَانَ) وَأَشْبَاهَهُ مَعْلُفَةً لَا تُعْمَلُهَا فِي شَيْءٍ، فَلَمَّا أَعْمَلْتَهُنَّ ذَهَبَ الْجَزَاءُ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ مَوَاضِعِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ جِئْتَ بِ(إِنَّ) وَ(مَنْ)، تَرِيدُ (إِنَّ) (إِنَّ)، وَ(إِنَّ) (مَنْ) كَانَ مُحَالًا، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَزَاءَ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَكُونَ هَا هُنَا بِمَنْ، وَمَا، وَأَيٌّ. فَإِنْ شَغَلَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ بِشَيْءٍ جَازَيْتَ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ: إِنَّهُ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ، وَقَالَ - جُلٌّ وَعَزٌّ -:

﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِي رَبَّهُ مُجِيبًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾^(٤) ... قَالَ الْأَعَشَى:

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنِي حَسَّانَ أَلَمَهُ وَأَغْصَصَهُ فِي الْخُطُوبِ^(٥)

... فزعم الخليل أنّه إنّما جازى حيث أضمر الهاء، وأراد أنّه، ولكّنه، ... ولو لم يُرِدْ الهاء كان الكلام محالاً^(٦).

(١) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٩٤٧/٢-٩٤٨، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، قدم له (حسن حمد) أشرف عليه وراجع (إميل بديع يعقوب)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ٨٤/١، وابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، تحقيق (عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص ١٦٨.

(٢) يقصد قول الشاعر..

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٩٤٧/٢ - ٩٤٨.

(٤) طه ٢٠: ٧٤.

(٥) الأعشى، ديوانه، شرح (يوسف شكري فرحان)، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص ٤١.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٧١/٣-٧٣، وينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق (أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ٢٧٢/٣ - ٢٧٣.

ولا يجوز لامتناع الجزاء (مَنْ) أن يعمل فيه ما قبله، فتكون (إِنْ) حرف مشبه بالفعل، واسمها محذوف تقديره ضمير الشأن (إِنَّه) و"مَنْ" اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ^(١)، ويرتفع ما بعدها فيكون اسمها ضمير شأن محذوف. الأصل: إِنَّه أي الشأن، وإنما لم تجعل (مَنْ) اسمها؛ لأنها شرطية، بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله^(٢).

فمن الممتنع في هذا الباب استتارة ضمير الشأن، في هذه الأحرف إلا ضرورة للشاعر. كما في قول الشاعر، ومعناه: إِنَّه من يدخل الكنيسة^(٣)، وقد أشار القيرواني في كتابه (ما يجوز للشاعر في الضرورة) إلى: "إضمار الهاء مع الحروف التي لا يجوز وقوعها على ما بعدها، كما في قول الشاعر، فقد أضمر الهاء مع (إِنْ)؛ لأنها لا يجوز أن تقع على (مَنْ) للشرط؛ لأنَّ الشرط والاستفهام لا يعمل فيهما ما قبلهما، فاحتاج إلى إضمار الهاء لتقع عليها "إِنْ"^(٤).

ونخرج بناء على ما ذهب إليه النحاة في تأويلاتهم أَنَّ (مَنْ) مبتدأ، ويدخل خبره، ولا يجوز أن يكون (مَنْ) هو اسم (إِنْ)؛ لأنَّ (مَنْ) شرط، والشرط له صدر الكلام، واسم (إِنْ) ليس له صدر الكلام؛ فالمبتدأ والخبر في موضع رفع بأنَّه خبر (إِنْ)، واسم (إِنْ) ضمير الشأن، وهو محذوف، وتقديره: إِنَّه من يدخل الكنيسة.

وأبو حيَّان جعل (إِنْ) ملغاة لا عمل لها في البيت لمجيء اسم الشرط بعدها، وذهب مذهب النحاة في إلغاء عمل (إِنْ)؛ لأنَّ (مَنْ) الشرطية من الأدوات التي لها حق الصدارة في الجملة ولا يعمل فيها ما قبلها.

(١) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه (إميل بديع يعقوب)، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م، ٣٣٧/٢، وينظر: البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق (عبد السلام، هارون)، ط ٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ٤٥٧/١، ٤٠٥/٥.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ٨٤/١ - ٨٥، وينظر: القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، حققه وفصله (محمد محيي الدين عبد الحميد)، ط ٣، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦٤م، ٢٧٣/٢.

(٣) اليماني، كشف المشكل في النحو، دراسة وتحقيق (هادي عطية مطر الهلالي)، ط ١، دار عمّار، عمان، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص ٢٤١، وينظر: الجامي، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق (أسامة طه الرفاعي)، د. ط، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ٩١/٢.

(٤) القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، حققه وقدم له (رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي)، ط ١، مكتبة الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص ٢٧٩ - ٢٨٠، وينظر: الزجاجي، الجمل في النحو، حققه وقدم له (علي توفيق الحمد)، ط ١، دار الأمل، إربد، ومؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص ٢١٥.

٣- جواز حذف العائد إذا كان مبتدأ:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَمِنْ قَتْلِكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرَبُّ قَتْلِ عَارٍ (١)

موطن الشاهد: قوله: "رَبُّ قَتْلِ عَارٍ"، حيث زعم الكوفيون أن "رَبُّ" اسم، وهو مبتدأ: و"عارٌ" خبر المبتدأ، وجاز حذف العائد؛ لأنه مبتدأ، والتقدير: هو عارٌ (٢).

يقول أبو حيان: "ووقوع المضمرة عائداً على المبتدأ، بدلاً من بعض ما في الجملة الموضوعية موضع خبره، نحو: حُسْنُ الجارية أُعْجِبَتْني هو، فَحُسْنُ مبتدأ، والجملة بعده خبر، ولا رابط فيها، لكنه ربط بالبدل من الضمير المستكن في أُعْجِبَتْني، فهو بدلٌ منه، وإذا كان الرابط الضمير، إن كان مرفوعاً لم يَجُزْ حَذْفُهُ، كان مبتدأ، أو غيره، وقيل: إن كان مبتدأً جاز حذفه، نحو... (٣) أي هو عارٌ" (٤).

فهو على تقدير مضمرة يعود على الخبر، وهو الضمير (هو) على اعتبار (عارٌ) خبر لمبتدأ محذوف، دون إشارة منه إلى حرفية أو اسمية "رَبُّ"، ولكن تأويله هذا ينفي أن تكون "رَبُّ" مبتدأ و"عارٌ" خبر، بل عنده على الأضمار. آراء النحاة في موطن الشاهد:

زعم أهل الكوفة وابن الطرلوة أن "رَبُّ" اسم مبني؛ لأنها في التقليل، مثل "كم" في التكاثر، فـ "رَبُّ" عندهم مبتدأ و"عارٌ" خبره، ومنع البصريون ذلك بأنها لو كانت اسماً لجاز أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر، فيقال: بِرَبِّ رجلٍ عالمٍ مررت، وأن يعود عليها الضمير، ويضاف إليها، وذلك وجميع علامات الاسم منتفية عنها (٥).

أما عند البصريين فهي حرف جر، ودليل حرفيتها، مساواتها بالحروف في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنها تدل على معنى في

(١) منسوب لثابت قطنه بن كعب العتكي، ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٨٩/١، والشنقيطي، الدرر اللوامع، ١٨٦/١ - ١٨٧.

(٢) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١١٨/٣ - ١١١٩، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٤٩٠/١، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة (محمود محمد الطناحي)، د. ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٤٧/٣.

(٣) يقصد قول الشاعر.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١١٨/٣ - ١١١٩.

(٥) انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٧٤/٤.

مسمى مفهوم جنسه بلفظها، وذهب الكوفيون والأخفش في أحد قوليه إلى أنها اسم يُحكم على موضعه بالإعراب، ووافقهم ابن الطراوة، واستدلوا على اسميتها بالإخبار عنها في قول الشاعر^(١).
واستدل الكوفيون على اسميتها في هذا البيت، فزعموا أن "رُبَّ" مبتدأ، و"عارٌ" خبره، وزد قول الكوفيين والأخفش بأن الرواية الشهيرة: وبعض قتل عارٍ، وإن صحّت هذه الرواية ف (عار) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عارٌ، أو خبر عن مجرور "رُبَّ"؛ إذ "هو" في موضع رفع بالابتداء، ودخل عليه حرف جر زائد^(٢).

وقد عارض البصريون ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش (ت ٢١٥هـ)؛ إذ يقول ابن عقيل: "وليس اسماً، خلافاً للكوفيين والأخفش في أحد قوليه، فربّ عندهم مبتدأ، وعار خبره، ومذهب جمهور البصريين أنها حرف، والبيت مُحتمل "عار" خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عارٌ"^(٣).

فالكوفيون يستشهدون بالبيت على اسمية "رُبَّ" وأن "عارٌ" خبر عنها، يقول ابن عصفور: "واستدل أهل الكوفة أن "رُبَّ" تكون اسماً، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر، فرفع "عار" على أنه خبر "رُبَّ" و"رُبَّ" مبتدأ. وهذا لا حجة فيه؛ لأن الرواية الصحيحة: "وبعض قتل عارٍ" وإن صحّت رواية من روى "ورُبَّ قتل عارٍ" لم يكن فيه حجة^(٤)؛ لأن "عاراً" يكون خبر ابتداء مضمر، كأنه قال: هو عارٌ، والجملة في موضع الصفة، ومما يدل على أن "عاراً" في هذه الرواية، إنما ينبغي أن يُحمل على ما ذكرناه أنك لو جعلت "عاراً" خبر "رُبَّ" لم يجز إبقاء

(١) المرادي، الجنى الدالي في حروف المعاني، تحقيق (طه محسن) ، د.ط، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، ص ٤١٧.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٤١٧، وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٤٤/٣، وناظر الجيش، شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد" تحقيق (علي محمد فاخر، جابر محمد البراجه، ابراهيم جمعه العجمي، جابر السيد مبارك، علي السنوسي محمد، محمد راغب نزال)، ط ١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ٣٠١٩/٧، و المبرد، المقْتَضِب، تحقيق (محمد عبد الخالق عزيمة)، د.ط، عالم الكتب، بيروت، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، ٦٦/٣.

(٣) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق (محمد كامل بركات)، د.ط، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ٢٨٤/٢، وينظر: السليبي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، دراسة وتحقيق (عبد الله علي الحسيني البركاتي)، ط ١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ٦٧٤-٦٧٥، والهروي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق (عبد المعين الملوحي)، د.ط، منشورات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ٢٦٠.

(٤) إذا فهو يشك في صحة هذه الرواية ولكنه يحتاط بتأويلها خشية ثبوتها.

المخفوض بـ "رَبِّ" بغير صفة^(١)، ويؤكد ذلك ما أورده ابن هشام: "عارٌ خبر لمحذوف، والجملة صفة للمجرور أو خبر للمجرور، إذ هو في موضع مبتدأ"^(٢).

وترجع لدى الباحث أن "رَبِّ" ليس اسماً، والأدلة غير كافية للقول باسميتها، وعلى ذلك، فمذهب البصريين في هذه المسألة أكثر دقة؛ لأن استعمالات "رَبِّ" تجعل لها شبهاً بحروف الجر، من حيث بناؤها، وجر الاسم بعدها، وعدم دخول الجار عليها، وعدم التصرف والتوسع فيها، ولعدم قبولها علامات الأسماء الباقية؛ فكيف لنا أن نجعل موقعها الإعرابي في البيت مبتدأ؟ وعلى ذلك تكون "رَبِّ" حرف جرّ و"عارٌ" خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو عارٌ، وهذا التقدير سائغ من حيث الموقع الإعرابي، وموافق للمعنى الذي يكتنه البيت، وهذا ما ذهب إليه أبو حيان، فقد ذهب مذهب البصريين وخالف الكوفيّين والأخفش فيما ذهبوا إليه.

ثانياً: الخبر ويشمل:

١- تقديم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَيَبْنَانِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ^(٣)

موطن الشاهد: قوله: "بنونا بنو أبنائنا"، حيث قدّم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف، وساغ لوجود قرينة معنوية تُعَيِّن المبتدأ منهما؛ لأنّه يريد أن يقول: بنو أبنائنا مثل أبنائنا [ابن الابن مثل الابن]، ولا يريد العكس؛ لأنّ وجه الشبه في (الابن) الخبر أقوى من (ابن الابن) الذي هو مشبه^(٤).

يقول أبو حيان: "وإذا اجتمع معرفة ونكرة، فالمعرفة مبتدأ، والنكرة الخبر، فأما قولهم: كم مالك، وأقصّد رجلاً خير منه أبوه، فكم وخير عند سبويه المبتدأ؛ إذ فيهما المسوّغ، ووقعا مكان

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٤٩٠/١.

(٢) ابن هشام، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق (عباس مصطفى الصالحي)، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ١٥٨ - ١٦٠، وينظر تفصيل الكلام: المهلب، نظم الفرائد وحصر الشرائد، تحقيق (عبد الرحمن بن سليمان العثيمين)، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ٢٤٤-٢٤٥، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢٠٧/٢.

(٣) منسوب للفرزدق، ولم أعثّر عليه في ديوانه، شرحه (علي فاعور)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٤) انظر: السيوطي، شرح شواهد المغني ٨٤٨/٢، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق (الفاخوري)، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ١٧١/١.

المبتدأ، وتقول: ما أَنتَ وَزَيْدٌ، فكذلك عند سيبويه^(١)، وغيره عكس؛ فجعل النكرة الخبر، والمعرفة المبتدأ^(٢).

وفسر أبو حيان كلام النحاة. يقول: "الأصل تأخير الخبر ويجب هذا الأصل، إن كانا معرفتين، نحو: زَيْدٌ أَخوك، أو كانا نكرتين، نحو: أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي، أو مشبهاً بالخبر المبتدأ، نحو: زَيْدٌ زَهِيْرٌ شِعْراً، هكذا أطلق أكثر أصحابنا، وقيل: إذا دلَّ المعنى على تمييز المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر نحو قوله...^(٣)، أي: بَنُو أَبْنَانَا بَنُونَا، (أي مثل بنينا)، وإن لم يكن معنى يُمَيِّزُ، نحو: زَيْدٌ أَخوك فمَجِيْزٌ، ومانعٌ، أو إن أخبر عنه بفعل رافع ضمير المبتدأ المتصل، نحو: زَيْدٌ قَامَ أو لفظه، نحو: زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ، فإن كان الضمير مثني أو مجموعاً، نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا فمَجِيْزٌ، وهو مذهب الأخفش والمبرد، ومانعٌ وهم باقي البصريين^(٤). ويتضح لنا أنه ذهب في هذه المسألة مذهب سيبويه، واقتدى به في جواز تقديم الخبر على المبتدأ، وفسر لنا كلام النحاة أنَّ الأصل تأخير الخبر، إن كانا معرفتين أو نكرتين، أو إذا دلَّ المعنى على المبتدأ من الخبر جاز في ذلك تقديم الخبر.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

إذا كانت الجملة مكونة من مبتدأ وخبر، وكانا معرفتين، فللنحاة فيهما أربعة أقوال، وهي على النحو الآتي:

أولها: أنَّ المقدم مبتدأ والمؤخر خبر، سواء أكانا متساويين في درجة التعريف أم كانا متفاوتين. ثانيهما: أنه يجوز جعل كل واحد منهما مبتدأ؛ لصحة الابتداء بكل واحد منهما.

الثالث: أنه إن كان أحدهما مشتقاً، والآخر جامداً؛ فالمشتق هو الخبر سواء أتقدم أم تأخر، وإلا - بأن كانا جامدين أو كان كلاهما مشتقاً - فالمقدم مبتدأ.

الرابع: أنَّ المبتدأ هو الأعرف عند المخاطب سواء أتقدم أم تأخر، فإن تساويا عنده فالمقدم هو المبتدأ^(٥).

ولو أمعنا النظر في هذه الأقوال، لوجدنا أنها مرهقة للدرس، وتتفرق القارئ من كثرة الآراء المبنية على تأويلات النحاة، والحقيقة أنَّ الأصل تأخير الخبر، ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر. يقول ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): "الأصل تأخير الخبر، ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣٠١/١.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٠٣/٣.

(٣) يقصد قول الشاعر.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٠٣/٣-١١٠٤.

(٥) انظر: كلام المحقق، شرح ابن عقيل، ٢١٧/١.

الخبر أو فاعلية المبتدأ...^(١). وقد منع الكوفيون تأخير المبتدأ، قال الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في "الإنصاف": "ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة؛ فالأول نحو: قائم زيد، والثاني نحو: أبوه قائم زيد، وأجازه البصريون لمجيئه في كلام العرب نظماً ونثراً، ومن النظم قوله: بنونا بنو أبائنا...^(٢)."

والواضح من كلام ابن مالك أنه يوهم تقديم المبتدأ، وذلك إذا كان الجزآن معرفتين، نحو: زيد أخوك، أو نكرتين، نحو: أفضل منك أفضل مني؛ إذ لا يتميز المبتدأ من الخبر حينئذ إلا بذكر كل منهما في مرتبته، فإن كان ثم قرينة معنوية يحصل بها التمييز لم يتعين تقديم المبتدأ، وفي البيت (بنونا) خبر مقدم، و(بنو أبائنا) مبتدأ مؤخر؛ لأن مراد القائل الإعلام بأن بني أبائهم كبنيهم، فالمؤخر مشبه والمقدم مشبه به، لا يستقيم المعنى إلا بهذا التأويل^(٣).

ويتضح ذلك بقول ابن هشام (ت ٧٦١هـ) يقول: "يجب تأخير الخبر إذا استوى الجزآن تعريفاً وتذكيراً إلا إن غلبت القرينة ابتدائية أحدهما كقوله...^(٤)، أصله: بنو أبائنا مثل بنيينا، فقدّم وأخر، وترك كلمة (مثل) للعلم بقصد التشبيه، وبأن المراد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء لا العكس، وقد يقال: إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير، وإنه جاء على عكس التشبيه للمبالغة"^(٥).

والملاحظ أن ابن هشام قدّر موطن الشاهد في البيت، على افتراض التشبيه المعكوس، في هذا التأويل الذي أتى به، إلا أنه مخالف للأصول، وهذا ما اعترف به في كلامه. إلا أن المقام يقتضي المبالغة عنده، فهو لم ينتبه للأصول في بناء ذلك؛ لأن المعنى عنده أقوى وأثبت في هذا التوجيه الذي ابتغاه.

وذهب صاحب الخزنة إلى: "أن المبتدأ والخبر إذا تساويا تعريفاً وتخصيصاً يجوز تأخير المبتدأ إذا كان هناك قرينة معنوية على تعيين المبتدأ، فإنه قدّم الخبر هنا على المبتدأ لوجود

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٨٣/١، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٣٢/٢.

(٢) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومعه كتاب "الإنصاف من الإنصاف" تأليف (محمد محيي الدين عبد الحميد)، د. ط، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ٥٦/١، وينظر: البغدادي، خزنة الأدب، ٤٤٤/١ - ٤٤٥.

(٣) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٩٣٣/٢ - ٩٣٤، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢٨٤/١، والسليبي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ٢٨٣/١، والعيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ "شرح الشواهد الكبرى" تحقيق (محمد باسل عيون السود)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ٣٤٢/١.

(٤) يقصد قول الشاعر.

(٥) ابن هشام، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص ١٩٧-١٩٨، وينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢٢٠/١ - ٢٢١، والسليبي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ٢٨٢/١ - ٢٨٣.

قرينة من حيث المعنى، فإنك عرفت أن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تُذكر الجملة لأجله فهو الخبر، وهو قوله بنونا، إذ المعنى: أن بني أبنائنا مثل بنينا، لا أن بنينا مثل بني أبنائنا^(١).

فإن أمِنَ التباس الخبر بالمبتدأ عند تساويهما، لم يمتنع تقديم الخبر كقولك: زيدٌ اللبثُ شدة، اللبثُ شدة زيد؛ فجاز تقديم (اللبث)؛ لأن خبريته لا تجهل^(٢). ألا ترى أنه لا يحسن أن يكون (بنونا) هو المبتدأ؛ لأنه يلزم منه أن لا يكون له بنون إلا بني أبنائه، وليس المعنى على ذلك، فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة لظهور المعنى وأمن اللبس؛ إذ المعنى: أن بني أبنائنا مثل بنينا لا أن بنينا مثل بني أبنائنا^(٣).

فقد قدّم الخبر (بنونا) على المبتدأ (بنو)، وفيه نظرة واقعية غير أنها ليست إنسانية؛ إذ لا يجوز أن يكون ثمة فرق بين أبناء الذكور من أولادنا وأبناء الإناث، بل يتعين أن تكون نظرتنا إليهم واحدة.

ومن الملاحظ من كلام النحاة، أنه إذا تساوى الخبر مع المبتدأ في تعريف أو تكثير، وكان ثم قرينة تميّز أحدهما من الآخر جاز التقديم، وإن لم يكن ثمة قرينة امتنع، وتطلب ذكر كل منهما في رتبته وهو الحق. فقد استساغ الشاعر تقديم الخبر على المبتدأ مع كونهما في رتبة واحدة من التعريف، وكل واحد منهما صالح للابتداء به لوجود قرينة معنوية مرشدة إلى المبتدأ وإلى الخبر، أحدهما للابتداء به، والآخر للإخبار به.

٢- الإخبار عن المبتدأ بمصدر نائب عن فعله:

فَقَالَتْ: حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ^(٤)

موطن الشاهد: قوله: "حنان" خبر مرفوع بتقدير مبتدأ، أي: أمري حنان، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل^(٥).

(١) البغدادي، خزنة الأدب، ٤٤٤/١.

(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق (علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود)، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م، ١٥٧/١.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٤٨/١، والمكودي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، حققه وعلق عليه (فاطمة راشد الراجحي)، د.ط، جامعة الكويت، ١٩٩٣م، ١٨٣/١-١٨٤، وحماسة، عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د.ط، القاهرة، ص ٢٤٣.

(٤) منسوب للمنذر بن درهم الكلبي، ينظر: البغدادي، خزنة الأدب، ١١٢/٢-١١٣، والراجحي، أمالي الزجاجي، تحقيق (عبد السلام هارون)، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ١٣١.

(٥) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢١٢/١، وشراب، محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد شعري، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م، ١٤٢/٢.

واستشهد به أبو حيان في الإخبار عن المبتدأ بمصدر نائب عن فعله، بقوله: "... أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله نحو: سمع وطاعة و...^(١)، أي: أمرى سمع وطاعة، وأمرى حنان^(٢)، فهو يُخبر عن المبتدأ بمصدر نائب عن فعله^(٣)، وقد مثّل على ذلك نحو: سمع وطاعة، ف "سمع" و "حنان" خبران لمبتدأين محذوفين، والتقدير: أمرى سمع وطاعة، وأمرى حنان. آراء النحاة في موطن الشاهد:

يُحذف المبتدأ لكون خبره مصدراً جيء به بدلاً من اللفظ، ومنه: سمع وطاعة، والأصل في هذا النوع النصب؛ لأنه مصدر جيء به بدلاً (مصدر بدل من اللفظ بفعله)، ولم يظهر ناصبه لئلا يُجمع بين البذل والمبدل منه، ثم حُمِل الرافع على الناصب^(٤). ولم يحدّد النحاة الأوائل نوع الحذف أوجب هو أم جائز في هذه الحالة^(٥). فقد أورد سيبويه الشاهد وجعل "حنان" خبر مبتدأ محذوف، أي: شأني حنان، وأصله أحن حناناً، فحذف الفعل ورفع المصدر على الخبرية؛ لتفيد الجملة الاسمية الدوام، و(ما) استفهامية مبتدأ، وجملة (أتى بك) خبره^(٦). يقول الفراهيدي (ت ١٧٥هـ): "يريد: أمرى وأمرك حنان، لولا ذلك لنصبه"^(٧). ونستدل على صحة هذا الرأي بقول سيبويه: "والذي يُرفع عليه "حنان" ... وما أشبه ذلك لا يُستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار ما يُنصب فيه. ومثله قول بعض العرب: من أنت زيد، أي: من أنت؟ كلامك زيد، فتركوا إظهار الرافع، كترك إظهار الناصب"^(٨). ويؤكد ابن مالك ذلك الحذف: "ويحذف المبتدأ أيضاً جوازاً لقرينة، ووجوباً كالمخبر عنه، بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله، ..."^(٩).

(١) يقصد قول الشاعر.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٠٨٦/٣ - ١٠٨٧.

(٣) أصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوباً؛ لأنها من المصادر التي جيء بها بدلاً من اللفظ بأفعالها، ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها أخباراً عن مبتدآت محذوفة وجوباً، حملاً للرفع على النصب، ينظر: عبد الغني الدقر، معجم القواعد العربية، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ٤١٠.

(٤) السليبي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ٢٧٩/١.

(٥) قال سيبويه: "وسمنا بعض العرب الموثوق به، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ الله وثناء عليه، كأنه يحمله على مضمير في نيته هو المظهر، كأنه يقول: أمرى وشأني حمدُ الله وثناء عليه... ينظر: الكتاب، ٣١٩/١ - ٣٢٠.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ٣٢٠.

(٧) الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق (فخر الدين قباوة)، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ١٥٢.

(٨) سيبويه، الكتاب، ١/ ٣٢١.

(٩) ابن مالك، شرح التسهيل ٢٧٦/١، وينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجة ٢١١/١ - ٢١٢، وابن هشام، أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ١/ ١٧٩.

أي: أمرنا حنان، والأصل في هذا النوع النصب؛ لأنه مصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه لئلا يجتمع بدل ومبدل منه في غير اتباع، ثم حُمِلَ المرفوع على المنصوب في التزام إضمار الرفع الذي هو المبتدأ^(١) في (حنان) خبر لمبتدأ لا يظهر.

وأشار النحاس (ت ٣٣٨هـ) إلى أنه: "لم يرد: تحنن تحنناً، ولكنه أراد أمري حنان"^(٢)، فقد رفع "حنان" على أنه خبر لمبتدأ تقديره: أمري حنان، والأصل: أحن حناناً؛ فحذف الفعل، ورفع المصدر على الخبرية؛ لتفيد الجملة الاسمية الدوام على اعتبار أن الحنان الرحمة، فـ (حنانك) من المصادر المثناة التي لا يظهر فعلها، وتعني أرحمني رحمةً بعد رحمة^(٣)، والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضاً عن تلفظهم بالفعل، نحو: سمع وطاعة، فـ (سمع وحنان) خبران لمبتدأين محذوفين وجوباً، والتقدير: أمري حنان، وأمرني سمع وطاعة؛ فحذف الفعل اكتفاءً بدلالة مصدره عليه ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام، وأوجبوا حذف المبتدأ إعطاءً للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التي هي حالة النصب؛ إذ يتعين حذف الفعل فيها^(٤).

وقد عارض فاضل السامرائي ما ذهب إليه سيبويه والنحاة، مرجحاً المعنى "ولست أذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه في أن" والنصب أكثر وأجود"^(٥)، وإنما هو أمر يعود إلى المعنى، فإن أراد الحدوث نصبه، وإن أراد الثبوت الدائم رفعه^(٦).

وفي الحقيقة أن ما ذهب إليه فاضل السامرائي هو الصواب، وقد أشار سيبويه إلى أهمية المعنى أيضاً، جاء في الكتاب: "وكذلك إذا قال: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا، فنقول: خيراً لنا وشرّاً لعدونا، فإذا نصبت فعلى الفعل، وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبنئ على مبتدأ، فعلى أنه جعل ذلك أمراً ثابتاً، ولم يرد أن يحمله على الفعل"^(٧).

(١) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٢/ ٩١١-٩١٢، وينظر: ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللاقط، تحقيق

(عدنان عبد الرحمن الدوري، د. ط، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، ١/ ١٩٠.

(٢) النحاس، شرح أبيات سيبويه، تحقيق (وهبة متولي عمر سالمه)، ط١، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. ص ١٧٢.

(٣) انظر: المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق (عبد الحميد هنداوي)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ٢/ ٢١٦، وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ١/ ٢٩٠ - ٢٩١.

(٤) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٣٢٤/١، و السامرائي، فاضل، معاني النحو، ط٤، دار الفكر، عمان، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ١/ ١٨٥.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١/ ٣٢١.

(٦) السامرائي، فاضل، معاني النحو، ١/ ١٨٤ - ١٨٥.

(٧) سيبويه، الكتاب، ١/ ٢٧٠ - ٢٧١.

فقد يَعدّل من الجملة الفعلية إلى الاسمية لقصد الدلالة على الثبوت ويكون المبتدأ نائباً مناب الفعل، ولا نعني أنّه ينوب عنه في عمله، وإنما ينوب عنه في معناه، أو يشبهه في معناه. إلّا في الدلالة على الحدث، فإنّه يدلّ على الثبوت، والفعل يدلّ على الحدث^(١).

والذي يراه الباحث أنّ "حنان" خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أمري حنان، أي: رحمة، في حين حذف منه المبتدأ وجوباً، والأصل أتحنن تحناناً، ثم حذف الفعل ورفع المصدر، وقدر له مبتدأ؛ لأنّ الجملة الاسمية تتفوق على غيرها من الجمل في دلالة الثبوت والدوام، وقد استند الباحث في ذلك على أساس المعنى، بوصفه معياراً أساسياً في التوجيه، غير أنّ الأصل في هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوباً، ويقصد الثبوت والدوام، فقد رفعوها وجعلوها أخباراً عن مبتدئات محذوفة وجوباً حملاً للرفع على النصب، ويتّضح ذلك بمثال بسيط، عندما نقول في أصل: الحمد لله، أحمدُ أو حمدت حمداً لله، فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت، ثم أدخلت عليه (أل) لقصد الاستغراق^(٢).

ومثله قوله تعالى على لسان يعقوب - عليه السلام - : ﴿فَصَبِّرْ جَبِيلًا وَاللَّهُ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(٣) أي: فلأصبر صبراً جميلاً، قالها بالرفع، ولم يقل صبراً جميلاً بالنصب، والقصد من ذلك أنّه أراد الدلالة على الثبات والدوام، أي صبر دائم ثابت، فقد أمر نبي الله نفسه بالصبر الثابت الدائم، الصبر الطويل الذي لا يوجد فيه انقطاع^(٤)، وهذا المعنى لا يكون في النصب، فالرفع دلالة على الدوام والثبوت وهذا ما تنسم به الجملة الاسمية. وعلى ذلك، فإن رواية الرفع متفقة والمعنى الذي تكتنز به الجملة الاسمية، وما ذهب إليه أبو حيّان، هو عين الصواب في اختياره.

٣- جواز الاستغناء عن خبر المبتدأ بنائب فاعل:

عَيْسَرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِإِلْهِمٍ وَالْخَزَنَ^(٥)

موطن الشاهد: قوله: "غير مأسوف على زمن" حيث استغنى عن خبر المبتدأ بنائب الفاعل، فـ "على زمن" نائب عن فاعل "مأسوف" الذي جُرَّ بإضافة "غير" إليه^(٦).

(١) السامرائي، فاضل، معاني النحو، ١٧٠/١.

(٢) انظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو، ١٣٧/١، السامرائي، فاضل، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ط٢، دار الفكر، عمان، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م، ص ١٦٨، والأهدل، محمد محمود، الكامل في الدراسات النحوية ونشأتها. د.ط. منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ٢١٧/١، والسيد، عبد الرحمن، الكفاية في علم النحو، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩١م، ١٨٣/١ - ١٨٤.

(٣) يوسف ١٢: ١٨.

(٤) انظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو، ١٨٤/١.

(٥) منسوب لأبي نواس، ولم أعثّر عليه في الديوان "غزليات أبو نواس"، قدم له وشرحه، (علي نجيب عطوي)، ط١، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٦م، ينظر: البغدادي، خزنة الأدب، ٣٤٥/١ - ٣٤٦.

(٦) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ١٨١/١.

واستشهد به أبو حيان في الاستغناء عن خبر المبتدأ بنائب فاعل. يقول: "وإذا قام الجار والمجرور مقام المفعول الذي لم يسم فاعله أغني عن الخبر، فنقول: أمغضوبٌ على زيد، وما مغضوبٌ على زيد..."^(١). فهو يُجيز إغناء الخبر إذا قام الجار والمجرور مقام المفعول الذي لم يسم فاعله.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

اختلفت النحاة في الاستغناء عن خبر المبتدأ بنائب الفاعل، وأجاز الأخفش والكوفيون: "قائمُ الزيدان" ف (قائم): مبتدأ، والزيدان: فاعل سد مسد الخبر^(٢).

وقد بين أبو حيان في "تذكرته" قول أحد النحاة في موطن الشاهد. فيقول: "قال علي بن عثمان بن جني سألت أبي - رضي الله عنه - عن إعراب بيت مرّ بي وهو: "غير مأسوف على زمن..."، فأجاب: إنّ المقصود ذمّ الزمان الذي هذه حاله، كأنه قال: زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ف (زمان): مبتدأ وما بعده صفة له، و"غير" خبر للزمان، ثم حذفت المبتدأ مع صفته، وجعلت إظهار الهاء مؤذناً بالمحذوف؛ لأنك إنّما جئت بالهاء لما تقدمها ذكر ما ترجع إليه، فصار اللفظ بين الحذف والإظهار: غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن، قال: وإن شئت قلت: إنّهُ محمول على المعنى، كما حملت: أقلّ امرأة تقول ذلك، على المعنى، فلم تذكر في اللفظ خبراً لأقل؛ لأنّه مبتدأ، وقد أضفت أقلّ إلى امرأة، ووصفت المرأة بـ "تقول ذلك" كأنك قلت: أقلّ امرأة تقول ذلك، فلم يحتج أقلّ خبراً؛ لأنّها في معنى قلّ، وكذلك حمل سيبويه على المعنى قول من قال: خطيئة يوم لا أراك فيه، على معنى يوم خطأ لا أراك فيه، وما حُمل على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام"^(٣).

وهذا التأويل الذي أورده صاحب "التذكرة" لا داعي له؛ لأنّه يَنقَر الدارس، ويجعل الدرس صعب المنال، فقال النحاة إنّ المبتدأ نوعان: نوع له خبر، ونوع له عامل أو نائب فاعل أغني به الخبر، ويكون بوصف معتمد على نفي أو استفهام، وقد اشترط في هذا الفاعل أو نائب الفاعل المغني عن الخبر أن يكون منفصلاً ظاهراً أو ضميراً، ومنع الكوفيون الضمير إلّا ما كان فيه مطابقة، نحو: أقائمَان أنتما، على أساس التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر، ولكن ردّ المجوزون

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٠٨٤/٣.

(٢) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٨١/١ - ١٨٢.

(٣) أبو حيان، تذكرة النحاة، تحقيق (عفيف عبد الرحمن)، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م،

ص ٤٠٥ - ٤٠٦، وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٨٩/٣ - ٢٩٠.

ما قال به الكوفيون بحجج^(١)، ويتّضح ما سبق من خلال الأمثلة، نحو: غير قائم الزيدان، و(غير) مبتدأ، و"قائم" مضاف إليه و "الزيدان" فاعل سدّ مسدّ الخبر؛ لأنّ المعنى: ما قائم الزيدان، ومثال الاستفهام: كيف جالس العمران، فـ (كيف) اسم استفهام في محل نصب على الحال من العمران وقُدّم؛ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام و"جالس" مبتدأ. وهو اسم فاعل و"العمران" فاعل سدّ مسدّ الخبر، وكذلك: أقائم زيد، مثال على اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام فـ (الهمزة) للاستفهام و(قائم) مبتدأ، و"قائم" اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل، وينصب المفعول و(زيد) فاعل سدّ مسدّ الخبر، وغير ذلك من الأمثلة التي يمكننا سوقها دليلاً على ذلك.

ويتّضح من كلام النحاة أنّهم يقفون إزاء الأبيات التي اشتملت على ما خالف أقيستهم، فيعمدون إلى التأويلات المزهقة، والتعليل البعيد الذي لا داعي له، بغرض إدخالها ضمن أقيسة اللغة، وبناءً على هذا كان ما شدّ من هذه الأبيات من قواعدهم ميداناً واسعاً لنظر النحاة وتكلفهم، والذي يتّضح أنّ حفاوة النحاة بالشعر كانت لتخريج ما شدّ منه أكثر من حفاوتهم به للاحتجاج وبناء القواعد. وأبو حيّان في استشهاده بموطن البيت لم يخرج عمّا ذهب إليه النحاة، بل بقي في دائرتهم.

والذي يترجح لدى الباحث أنّ (غير) مبتدأ، وخبرها إمّا أن يكون محذوفاً، وإمّا أن يكون الجارّ والمجرور (على زمن) سدّ مسدّ الخبر، فيكون (على زمن) جارّ ومجرور متعلقان بمأسوف، على أنّه نائب فاعل سدّ مسدّ خبر (غير)، فلمّا كانت (غير) للمخالفة في الوصف وجرت لذلك مجرى حرف النفي، وأضيفت إلى اسم المفعول المسند إلى الجارّ والمجرور - والمتضايقان بمنزلة الاسم الواحد - سدّ مسدّ ذلك الجملة، كأنّه قيل: ما يؤسف على زمن هذه صفته، فقد عُوِّمِلَ (غير) وهو اسم معاملة الحرف (ما) النافية؛ ولذلك وقع الجارّ والمجرور (على زمن) نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر، فجاءت (غير) مبتدأ، والوصف (مأسوف) مضاف إليه. ومنه قولهم: نحو: أمضروب الزيدان؟ فالزيدان: نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر.

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٩/٦-٩، والأهدل، الكواكب الدرية على مقممة

الأجرومية ويليه منحة الواهب العلوية شرح شواهد الكواكب الدرية، ط٦، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م،

١٧٧/١ - ١٨٣.

٤ - الاستغناء عن ذكر الخبر بعد (واو) المعية:

فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي وَجْزُوءٌ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ (١)

موطن الشاهد: نصب قوله: "جزوة" عطفاً على اسم "إن" مع أن الواو بمعنى "مع" واستغنى عن ذكر الخبر لتضمن الواو معنى الصحبة والاقتران، فقد عطف "جزوه" على منصوب اسم "إن" مع أن الواو للمعية (٢).

واستشهد به أبو حيان على نصب "جزوة" عطفاً على اسم "إن"، مع أن الواو بمعنى (مع)، واستغنى عن ذكر الخبر لتضمن الواو معنى الصحبة والاقتران. يقول: "فأما قولهم: كلُّ رجلٍ وضيعته، وكلُّ ثوبٍ وقيمته، مما الواو صريحة في المصاحبة (٣)، فمذهب البصريين أن الخبر محذوف وجوباً وتقديره مقرونان، ومذهب الكوفيين أنه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر، أو قامت الواو مقام (مع)، وهو اختيار ابن خروف، وقدره ابن أبي الزبيع: كلُّ رجلٍ مع ضيعته، وضيعته معه، قال: وعلى هذا زيد وكتابه وعمرو وفرسه؛ إذا كانا لا يفارق أحدهما صاحبه، وتدخل عليه النواسخ، نحو قوله (٤)... (٥)، ويقدره "وفاني مع جزوة وجزوة معي، ومثله في الاستغناء: أنت أعلم وربك، أي: أعلم بربك، وربك أعلم بك، فحذف من الأول ما دلَّ عليه الثاني، ومن الثاني ما دلَّ عليه الأول، فالكلام على هذا جملتان، وعلى تقدير البصريين جملة واحدة، فإن كانت الواو تحتل المصاحبة، وتحتل مطلق العطف، فلا يجب حذف الخبر، نحو: زيد عمرو، وأنت بزيد مع عمرو، فلك أن تقول: مقرونان، ولك أن تحذف انكالا على فهم السامع اللفظ مع الاقتران والصحبة (٦). فقد سرد لنا كلام النحاة في موطن الشاهد ثم قدر واو قبل الحرف الناسخ (وفاني)،

(١) منسوب لعنترة العبسي، ديوانه، تصحيح (إبراهيم الزين)، د. ط، دار النجاح، دار الفكر، بيروت، ص ١٠٨، وينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٠٢/١، وابن فارس، الصحابي، تحقيق (السيد أحمد صقر)، د. ط، مكتبة ومطبعة دار الإحياء العربية، القاهرة، ص ٣٥٨، والصيمري، التبصرة والتذكرة، تحقيق (فتحي أحمد مصطفى علي الدين)، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ٢٥٧/١، وأبو عبيدة، مجاز القرآن، تحقيق (فؤاد سيزكين)، ط ١، محمد سامي أمين الخانجي الكتبي، القاهرة، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م، ٢٤٣/١.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣٠٢/١، وابن مالك، شرح التسهيل، ١٧٩/٢، والنحاس، شرح أبيات سيبويه، ص ١٦٥.

(٣) قال سيبويه: "ولو قلت: أنت وشأنك كنت كالك قلت: أنت وشأنك مقرونان، وكل امرئ وضيعته مقرونان؛ لأن الواو بمعنى (مع) هنا، الكتاب، ٣٠٠/١.

(٤) يقصد قول الشاعر.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٠٩٠/٣ - ١٠٩١.

(٦) المصدر السابق نفسه، ١٠٩١/٣.

وبدل الواو التي قبل (جروء) قَدَر (مع) على اعتبار أنه استغنى عن ذكر الخبر لدلالة المعنى مع الاقتران والصحبة؛ لأنَّ الخبر دخل في حيز المفعول معه، بناءً على المعنى المتمكن في المعية. آراء النحاة في موطن الشاهد:

تعددت آراء النحاة في موطن الشاهد، فمذهب البصريين أنهم يقدرون محذوفاً؛ فحذف الأول ما دلَّ عليه الثاني، وما حذف الثاني إلا لدلالة الأول عليه، وعلى هذا فالجملة واحدة عند البصريين^(١)، وهذا ما قصده أبو حيان. وأمّا أهل الكوفة فيجعلون هذا مقيساً على أن تكون الواو بمعنى (مع)، فإذا قلت: إنَّ زيدا وعمراً قائمٌ، فكأنك قلت: إنَّ زيدا مع عمرو قائمٌ، فليس ما يُخبر عنه إلا اسم واحدٌ، ولو أردت العطف عندهم لم يَجُزْ إلا أنْ تنتهي الخبر، فتقول: قائماً^(٢). وقد جعل سيبويه ما بعد (الواو) منتصباً إذا كان معناها (مع). يقول: "فهذا كله ينتصب انتصاباً إلى زيدا منطلقان، ومعناهن (مع)؛ لأنَّ إتيها هنا بمنزلة الابتداء ليس بفعل ولا اسم بمنزلة الفعل"^(٣). أراد مع جروء، وإنما هذا كقولك: كلُّ رجلٍ وضيعته^(٤) إذا دخلت عليه "إنَّ" نصبتهما جميعاً، وكان الثاني لتضمته معنى (مع) يُغني عن ذكر الخبر كقول العريب: إنَّك ما وخيراً. تريد: إنَّك مع خيرٍ، و(ما) زائد، والخبر محذوف^(٥).

(١) انظر آراء البصريين: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٤٥٦/١ - ٤٥٩.

(٢) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٤٥٩/١ - ٤٦٠.

(٣) سيبويه، الكتاب ٣٠٢/١، وينظر: المصدر نفسه، ٣٠١/١ - ٣٠٤، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٩٧/٢ - ٢٠١.

(٤) والنصب في مثل: كلُّ رجلٍ وضيعته، ممّا انفرد به الصيمري، وقد نقل ذلك عنه أبو حيان في (ارتشاف الضرب)، حيث قال: "وشرط انتصابه أن يكون بعد تمام الكلام وأجاز الصيمري: أن ينصب عن تمام الاسم فأجاز: كلُّ رجلٍ وضيعته. ينظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة، ٢٥٦/١ - ٢٥٧، يقول السيرافي، "ولا يجوز كلُّ امرئٍ وضيعته، ولا أنت وشأنك فتتصب الثاني كما كنت تنصب "مع" لو حضرت "مع"؛ لأنَّ "مع" إذا حضرت فمذهبها مذهب الظرف، تقول: زيد مع عمرو، كما تقول: زيد خلف عمرو، والناصب استقرار، وإضمامه جازز مع الظرف، فإذا جعلت الواو مكان (مع)، والذي بعدها اسم لم يتخطَّ الاستقرار إليه، ولم يعمل فيه كما عمل الفعل فيه في قولك: ما صنعت وزيداً". ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٩٨/٢، فما ذهب إليه الصيمري مخالف لجمهور النحاة، يقول ابن مالك: "ادعى جواز النصب في نحو: كلُّ رجلٍ وضيعته على تقدير: كلُّ رجلٍ كائنٌ مع ضيعته، فقد ادعى ما لم يقله عربي، فلا التفات إليه"، ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١٧٨/٢ - ١٧٩، ولصَّ سيبويه واضح في أنه لا يجوز النصب بقوله: "وأما أنت وشأنك، وكلُّ امرئٍ وضيعته، وأنت اعلم، وأشباه ذلك، فكلُّه رفع لا يكون فيه النصب". سيبويه، الكتاب، ٣٠٥/١.

(٥) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٠٠/٢.

وتقول: كل رجلٍ وضيعته، بمعنى (مع) ضيعته، وكل امرئٍ وشأنه، أي: مع شأنه، ويجوز الرفع، وهذا ما أشار إليه سيبويه^(١) في هذا على تقدير العطف، ويكون خبر الابتداء محذوفاً، تقديره: كل رجلٍ وضيعته مقرونان، وكل امرئٍ وشأنه، وكذلك قول عنترة فُسّر على وجهين: أحدهما: أن يكون "جروه" معطوفاً على اسم (إن)، والخبر محذوف تقديره: فإني وجروه مقرونان، ثم أخبر عن "جروه" خاصة بقوله: لا ترود ولا تعار^(٢).

والثاني: أن تكون الواو بمعنى (مع) ويكون خبر "إن" تقديره: فإني مع جروه كما تقول: إني مع زيد، ثم أخبر عنهما بقوله: لا ترود ولا تعار، ونظير هذا قولك: زيدٌ والشمالُ يُباريها، أي: زيد مع الشمال، فزيد مبتدأ، ومع الشمال خبره، ثم أخبر عنه خبراً آخر بقوله: يُباريها. ويجوز أن يكون "لا ترود ولا تعار" في موضع الحال من "جروه" وكذلك "يُباريها" يكون حالاً من زيد، كأتك قلت في الأول: فإني مع جروه لا رائدة ولا معارة، وفي الثاني: زيد مع الشمال مُبارياً لها^(٣).

ولا شك أن دلالة الواو على المعية لا تتوقف على وجود العامل المذكور؛ لأنه ليس من شرط دلالتها على المعية نصب ما بعدها، فقد تفيد المعية ولا نصب أصلاً كما في: كل رجلٍ وضيعته^(٤)، فكون الواو صالحة للدلالة على المعية أعم من كونها صالحة لأن ينصب ما بعدها مفعولاً معه.

وليس النصب لازماً للدلالة على المعية؛ إذ الأخص غير لازم للأعم، وإذا كان كذلك ساغ انقسام ما يذكر بعد الواو المفيدة للمعية التي ما يصح فيه أن يكون معطوفاً على ما قبله، ولا يصح فيه النصب على المعية^(٥).

وذهب أبو حيان إلى أن المعية أرجح من العطف، وذلك بتقدير الواو في قوله (وفإني مع جروه، وجروه معي)، وعنده إذا حذف الخبر إنما يحذف انكالا على فهم السامع للفظ مع الاقتران والصحبة، ويعزو ذلك إلى سياق الكلام. وهذا ما قصده سيبويه في هذه المسألة. وما يراه الباحث أن ما ذهب إليه أبو حيان، أقرب إلى الصواب؛ لأن المعية في موطن الشاهد منضبطة معنى وإعراباً، في السياق اللغوي المكوّن للشاهد.

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣٠٥/١.

(٢) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٤٥٧/١ - ٤٥٨، وأبو عبيدة، مجاز القرآن، ٢٤٤/١.

(٣) انظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة، ٢٥٦/١ - ٢٥٨، وابن مالك، شرح التسهيل، ١٧٩/٢.

(٤) أي أنه يجب العطف في هذا المثال، ويمتنع النصب على المفعول معه؛ لأن الواو قد تقدمها مفرد، وهذا رأي جمهور النحاة، وقد خالف الصيمري في ذلك حيث أجاز النصب على المفعول معه في هذا المثال؛ لأنه يزعم أن المفعول معه ينتصب عن تمام الاسم، ينظر رأيه: التبصرة والتذكرة، ٢٥٦/١ - ٢٥٧.

(٥) انظر: ناظر الجيش، تهديد القواعد، ٢٠٥٨/٤.

٥ - حذف الخبر وجوباً بعد (لولا):

يُذِيبُ الرُّغْبُ مِنْهُ كُلَّ غَضَبٍ^(١) فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا^(٢)

موطن الشاهد: قوله: "فلولا الغمد يمسكه"، حيث أظهر خبر المبتدأ بعد "لولا" وهو جملة "يمسكه" وفاعله ومفعوله؛ لأن ذلك الخبر كون خاص، قد دلّ عليه الدليل، وخبر المبتدأ الواقع بعد "لولا" يجوز ذكره ويجوز حذفه أيضاً إذا كان كوناً خاصاً، وقد دلّ عليه الدليل عند قوم، والجمهور على أن الحذف واجب، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من خبر المبتدأ الواقع بعد "لولا" لا يكون إلا كوناً عاماً، وعندهم أن بيت المعريّ هذا لحن لذكر الخبر بعد "لولا"^(٣).

واستشهد به أبو حيان على إثبات الخبر بعد "لولا". يقول: "ومن ذهب إلى أن المرفوع بعد (لولا) و(لوماً) للامتناع مبتدأ، اختلفوا، فقال ابن الطراوة: الخبر هو الجواب، وقال الجمهور: الخبر محذوف وجوباً ولا يكون إلا كوناً مطلقاً، فإذا قلت: لولا زيدٌ لكان كذا، فالتقدير: لولا زيدٌ موجودٌ. وذهب الرُّمانيّ، والشجريّ، والأستاذ أبو علي إلى التفصيل، فقالوا: إن كان كوناً مطلقاً وجبَ حذفه، أو مقيداً، ودلّ على حذفه دليلٌ، جاز إثباته وحذفه، أو لا يدلّ، وجب إثباته، واختار ابن مالك هذا المذهب، وجعل ممّا يجوز حذفه وإثباته قول المعريّ..."^(٤).

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذكر النحاة أن المرفوع بعد "لولا" و"لوماً" مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وجوباً تقديره: موجودٌ، ومن قال بهذا الرأي لحن أبا العلاء في قوله، وتأوله بعضهم على أن يمسكه حال، ورُدّ بأنّ الأخفش حكى عن العرب أنهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد "لولا" الامتناعية بالحال، كما لا يأتون بالخبر، وتأوله بعضهم على تقدير (أنّ)، والتقدير: فلولا الغمدُ أن يمسكه، وأشربه بدلاً أي: لولا إمساكه.

وذهب جماعة من النحويين إلى أن الخبر بعد "لولا" ليس بواجب الحذف على الإطلاق، بل فيه تفصيل، وهو أنّه إن كان كوناً مطلقاً غير مقيد، وجب حذفه نحو: لولا زيدٌ لأكرمته؛ لأنّ

(١) غضب: السيف القاطع. ينظر: البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق (عبدالعزیز رباح، وأحمد يوسف دقاق)، ط ١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ١١٨/٥ - ١١٩.

(٢) منسوب للمعري، ينظر: البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ١١٩/٥، وابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف (محمد محيي الدين عبدالحميد)، د. ط، دار الطلائع، القاهرة، ص ٦٢، وابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق وتعليق (محمد فؤاد عبد الباقي)، د. ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٦٧.

(٣) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٣٣٥/١، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٣٣/١ - ٢٣٤، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢٠٦/١.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٠٨٩/٣.

تقديره موجود؛ وإن كان مقيداً، ولولا دليل يدلّ عليه جواز إثباته وحذفه كقولك: لولا أنصار زيد لهلك، وانطلاقاً من هذا جعلوا بيت المعريّ ممّا يجوز فيه الإثبات والحذف. يقول أبو حيان: "والقائلون بالمذهب الأول، لحنوا المعريّ، وتأولوه بعضهم على إضمار "أن"، والتقدير: أن يمسكهُ، وأعزّيه بدلاً، أي: إمساكهُ، وبعضهم على أنّه حال، وحكى الأخفش عن العرب أنّهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد (لولا) الامتناعية بالحال كما لا يأتون بالخبر، وزعم أنّه إن ورد خبر لمبتدأ بعد (لولا) كان شذوذاً أو ضرورة..."^(١). وقد خطأ ابن مالك المعريّ. يقول: "وقد خطأه بعض النحويين، وهو بالخطأ أولى"^(٢).

ومُجمل القول في هذه المسألة أنّ النحاة اختلفوا، هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) كوناً خاصاً أو لا؟ فقال الجمهور: لا يكون كوناً خاصاً البتّة، بل يجب كونه كوناً عاماً، ويجب مع ذلك حذفه، فإن جاء الخبر كوناً خاصاً في كلام ما، فهو لحن أو مؤول. وقال غيرهم: يجوز أن يكون الخبر بعد "لولا" كوناً خاصاً، لكن الأكثر أن يكون كوناً عاماً، فإن كان الخبر كوناً عاماً وجب حذفه، كما يقول الجمهور، وإن كان الخبر كوناً خاصاً: فإن لم يدلّ عليه دليل وجب ذكره، وإن دلّ عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه، فلخبر المبتدأ الواقع بعد "لولا" حالة واحدة عند الجمهور، وهي وجوب الحذف، وثلاثة أحوال عند غيرهم، وهي: وجوب الحذف، ووجوب الذكر، وجواز الأمرين^(٣).

ويخلص الباحث إلى أنّ المتكلم يُباح له في هذا التركيب حذف بعض المعمولات التي لا يخل حذفها بالمعنى، ولا يؤدّي إلى اضطراب المدلول، وقد يتطلّب هذا الحذف على سبيل الوجوب، فالخبر هو أحد المعمولات، ولذا يجوز حذفه، بل يتعيّن في مواضع متعددة، فمن مواضع حذفه أن يكون خبر لـ (لولا) غالباً^(٤). وذهب النحاة مذهباً بعيداً في ردّ كل شاهد لا يجاري هذه القاعدة، فقد لحنوا بيت أبي العلاء المعريّ الذي يثبت فيه الخبر بعد (لولا).

وأغلب تلك المعمولات التي قيل بجواز أو تعيّن حذفها قد استعيض عنها بدلالة المقال بتوافر القرائن الأسلوبية التي بالإمكان أن تعوّض الحذف؛ لأنّ العبرة بالمدلولات لا بالقوالب والأنماط القارة؛ فالقرآن الكريم قد توصّل إلى بلاغته واختصاره في كثير من التراكيب. ولذلك متى أدّى الجزء المُعَبَّر به من الجملة لقصد وحقق الهدف، فلا يجوز اتّهام أصحاب النصوص بالخطأ

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/١٠٩٠، وينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١/٣٣٥.

(٢) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص ٦٧، وينظر: السيوطي، المطالع السعيدة، تحقيق (طاهر سليمان عودة)، د. ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ١٩١.

(٣) انظر: ابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، ص ١٢٦ - ١٢٩، والمرادي، الجنى الداني، ص ٥٤٣.

(٤) خالف الرماني وابن الشجري والشلوبيين هذه القاعدة، وقالوا: إن الغالب حذف الخبر بعد "لولا".

واللحن مادام ذلك يضمن حماية الأصل، ويكفل له الاطراد، ويتضح ذلك من خلال المعنى الذي يكتنه البيت "إنَّ الرعب من هذا السيف يذيب كل السيوف القاطعة، فلولا أنَّ هذه السيوف ممسوكة بأغمارها لسالت"، ترى من هذا أنَّ ثمة قرينة يمكننا بمساعدتها الاستغناء عن الخبر، وهو جملة "يمسكه"، هذه القرينة هي تقدّم ذكر أنَّ السيوف تذوب، وما هو معروف من أنَّ الغمد كيس من المعدن يوضع فيه السيف، فلو فرض أن سال السيف لأمسكه الغمد، ومنعه من السيلان، ولهذا يمكننا حذف الخبر فتقول: فلولا الغمد لسال.

والأمر هنا يختلف تبعاً لمعنى الخبر؛ فالخبر إذا وُجد ما دلُّ عليه، يجوز حذفه ويجوز إبقاؤه، ولا ضير في المعنى إن حذف أو بقي في الجملة؛ لأنّه لو حذف وُجد ما يدلُّ عليه. فالنحاة الذين حكموا باللحن على قول أبي العلاء المعريّ هم الذين ذهبوا بوجوب حذف خبر "لولا"، وقد رأينا أنَّ جماعة من النحاة قد رفضوا هذا القول، وأجازوا وجود الخبر بعد "لولا" وحذفه، ورئياً يكون هذا الرأي أقرب إلى التداول اللغوي؛ لأنَّ القول بحذفه وجوباً يؤدي إلى رفض عدد كبير من الشواهد وردّها والحكم عليها باللحن والخطأ، والاعتماد على التأويلات والتفسيرات التي تتماشى مع القاعدة، والتي قد ترهق الدرس النحويّ، فالقول بجواز إثباته أو حذفه أسهل وأيسر من الناحية البراجماتية والتعديدية للغة. وأمّا أبو حيان فلم يأت بما هو جديد في هذه بل سرد انا آراء النحاة في هذه المسألة.

٦- الإخبار بالمذكّر عن المؤنث:

إِذْ هِيَ أَحْوَى^(١) مِنَ الرَّبْعِيِّ^(٢) حَاجِبُهُ^(٣) وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِ الْحَارِيِّ^(٤) مَكْحُولُ^(٥)

موطن الشاهد: قوله: "والعين بالإثم الحارّيّ مكحول" أخبر بمكحول، وهو وصف مذكر عن "العين" وهي مؤنثة، وهذا عند النحاة يُحمل على الضرورة أو على كون "مكحول" خبراً من "حاجب" فلا تكون فيه ضرورة^(٥).

(١) أحوى: الظبي الذي في ظهره وجلبتي أنفه خطوط سود.

(٢) الربعي: أي من الصنف المولود في زمن الربيع.

(٣) الحاري: المنسوب إلى الحيرة على غير قياس، والقياس حيري، ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٥١٨/٢.

(٤) منسوب لطفي الغنوي، ديوانه، تحقيق (محمد عبد القادر أحمد)، ط١، دار الكتب الجديدة، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ٥٥، وينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٦/٢.

(٥) انظر: أبوحيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/١١١٣، وسيبويه، الكتاب، ٤٤/٢ - ٤٦، والفارسي، التكملة، تحقيق (كاظم بحر المرجان)، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ص ٣١٠ - ٣١١.

يقول أبو حيّان: "والمبتدأ والخبر بالنسبة إلى التذكير والتأنيث، إن كان المبتدأ هو الخبر من جهة المعنى، فتجوز المخالفة بحسب اللفظ، نحو: الاسمُ كلمةٌ، وفاطمةُ هذا الرجل، إذا كان اسمه فاطمة، وإن كان غيره صفة، فالموافقة، وقد يخالف إن كان التأنيث غير حقيقي، كقوله...^(١)، أي عضوٌ أو شيءٌ مكحول، أو جامداً فلا يكون إلا على التحقير، نحو: هذا الرجلُ امرأةً، أو على^(٢) التذكير، نحو: هذه المرأة رجلٌ، وبالنسبة إلى الإفراد والجمع، فإن كانا مفردى اللفظ والمعنى، فالمطابقة، نحو: زيدٌ قائمٌ إلا إذا كان ذا أجزاء، فتجوز المخالفة، حيث سُمع، نحو: هذا الثوبُ أخلاقٌ، وهذه البُرْمةُ أغشَارٌ، ولا يقاس عليه"^(٣).

ونحن نعلم أنه يجب المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث، وقد جعله أبو حيّان من باب مراعاة المعنى، فيجوز المخالفة على اعتبار المعنى، أي أن العين يطلق عليها لفظ طرف وهو مذكر.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة في موطن الشاهد إلى مذهبين: منهم من أجاز المخالفة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث، في الإخبار بـ "مكحول"، وهو وصف مذكر عن "العين" وهي مؤنثة، ومنهم من ذهب إلى ذلك وفيه ضرورة، على اعتبار أن العين مؤنثة، ولا يجوز تذكيرها.

قال الفارسي: "فقد حمله سيبويه على أن المكحول للعين"^(٤)، وروى أبو عثمان وغيره عن الأصمعي أنه كان يتأوله على "إذ هي أحوى حاجبه مكحول والعين بالإثمد"، قال أبو عثمان: العربُ تقول: الأجذاعُ انكسرت، لأدنى العدد، والجذوعُ لكثير انكسرت، وعلى هذا قالوا: لخمسٍ خَلَوْنَ، وكذلك إلى العَشْرِ، فإذا زاد على العَشْرِ دخل في حدِّ الكثير، فقالوا: لإحدى عَشْرَةَ خَلَتْ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ خَلَتْ"^(٥).

والواضح من رواية الأصمعي أنه يرى أن (مكحول) خبر عن الحاجب، والتقدير عنده: حاجبها مكحول، وعلى هذا لا يكون عنده فيه ضرورة.

وأشار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) إلى قول الأعم في موطن الشاهد: "إلا أن سيبويه حمله على العين لقرب جوارها منها"^(٦)، بناءً على ذلك جعل سيبويه "مكحول" وهو خبر عن "العين"

(١) يقصد قول الشاعر.

(٢) وردت في الأصل (علي)، ١١١٣/٣.

(٣) أبو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١١٣/٣ - ١١١٤.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤٤/٢ - ٤٦.

(٥) الفارسي، التكملة، ص ٣١٠ - ٣١١، وينظر: المصدر نفسه، ص ٣١٢ - ٣١٤.

(٦) المصدر السابق نفسه، ص ٣١٠.

المؤنثة، ضرورة، وسوّغ ذلك؛ لأنّ (العين) عنده بمعنى (الطرف) وهو مذكر^(١)، فذهب بالعين مذهب الطرف كأثّه قال: والطرف بالإثمد مكحول^(٢).

وقد تناول ابن عصفور موطن الشاهد على أنّه ضرورة. يقول: "... أمّا العين فمؤنثة ولا يجوز تذكرها بدليل قولهم في تصغيرها: عَيْنَةٌ، وبإلحاقهم التاء لوصفها"^(٣)، وفي قول له؛ فقد جعل "مكحول" من صفة "حاجب" والعين معطوفة على الضمير في "مكحول" يقول: "الجواب: إنّ هذا ضرورة، وقد يُحتمل أن يكون "مكحول" من صفة "حاجب" و"العين" معطوفة على الضمير في "مكحول" كأثّه قال: مكحول هو والعين، وهذا أولى، وقُدّم المعطوف على المعطوف عليه، وذلك سائغ، ومنهم من حمّله على الترخيم ضرورة، وهو فاسد؛ لأنّ الترخيم في الشعر لا يجوز إلّا حيث يجوز في الكلام، والصفة لا تُرخم"^(٤).

والذي قصده ابن عصفور، في جعل "مكحول" صفة "حاجب" هو الصحيح والأقرب من بين الآراء؛ لأنّه بهذا التقدير يُخْرِجُ البيت من باب الضرورة، والتقدير الذي أتى به متفق والمعنى الذي أراده الشاعر.

ويرى الباحث أنّ الشاعر لحظ العين على أنّها طرف، فأخبر عنها كما يُخبر عن الطرف، وهذا ما أراده سيبويه، فقد راعى المعنى في أنّ العين يُطلق عليها طرف، ولكن هذا يكون فيه ضرورة، والذي رآه غير سيبويه خير ممّا رآه سيبويه.

ولو تأملنا في المؤنث المجازي قليلاً لوجدنا أنّه يجمع بين التأنيث والتذكير، وكذا الحال بالنسبة للمذكر المجازي فكلّ منهما له صلة بالمذكر من جهة، والمؤنث من جهة أخرى، وبناءً على ذلك يجوز في الفعل المسند إليهما وفي الضمير العائد إليهما مراعاة إحدى هاتين الجهتين على حد سواء، فمرة يؤتى بفعلهما وضميرهما على جهة اتصالهما بالمذكر، ومرة أخرى يؤتى بالفعل والضمير على جهة اتصالهما بالمؤنث، فيكون اللفظ والمعنى هما الجهتين الأساسيتين في ذلك طبقاً للمخالفة والموافقة.

(١) انظر: سيبويه، الكتاب ٤٦/٢.

(٢) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٧٦/٢، والأنباري، المذكر والمؤنث، تحقيق (الشريبي شريده)، د. ط، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص ٢٣٠ - ٢٣١، والقزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق (رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي)، ط ١، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص ٢١٠، والسيرافي، ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق (عوض بن حمد القوزي)، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، ص ٢٦٦.

(٣) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٥١٧/٢.

(٤) المصدر السابق، ٥١٩/٢.

وأما أبو حيان فقد ذهب في ذلك مذهب سيبويه، في أنه حمل موطن الشاهد على المعنى، فقد أجاز الإخبار بالمذكر عن المؤنث مراعاة للمعنى، وقُدِّم أمثلة يوضح من خلالها مقصده، نحو: الاسم كلمة، وفاطمة هذا الرجل وغير ذلك.

٧- جواز تأكيد الضمير في الظرف الواقع خبراً:

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ فَإِنْ فَوَّادِي عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ^(١)

موطن الشاهد: قوله: "أجمع" إذ جاء توكيداً للضمير المستكن في الظرف الواقع متعلقه خبراً، وهو (عندك) بكسر الكاف، فإنه خطاب لامرأة، وقال: سواكم؛ لأنك قد تخاطب المرأة بخطاب جماعة الذكور مبالغة في سترها^(٢).

يقول أبو حيان: "والضمير الذي تحمُّله الظرف يجوز أن يؤكد، فنقول: إنَّ زيداً خلَّفَكَ هو نفسه نحو...^(٣)، ونقول: زيدٌ خلَّفَكَ أبوه، فأبوه مرفوع بالظرف على الفاعلية، ويجوز أن يُرفع على الابتداء، والظرف خبره، والجملة من المبتدأ والخبر خبرٌ عن زيدٍ، هكذا تلقينا هذا الإعراب من أفواه شيوخنا، وزعم السهيلي: أنه لا يصحُّ ارتفاع الاسم بعد الظرف، والمجرور على الفاعلية، بل على الابتداء، وإن كان في موضع خبر، ونعت، وتوهم قومٌ أن مذهب سيبويه أنه يجوز أن يرتفع بالظرف على الفاعلية"^(٤).

فقد أجاز تأكيد الضمير في الظرف الواقع خبراً، موضحاً رأي السهيلي فيما ذهب إليه أن الاسم بعد الظرف والمجرور لا يصحُّ ارتفاعه على الفاعلية بل على الابتداء.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

استشهد به النحاة على جواز تأكيد الضمير الذي يتحمُّله المجرور والظرف المخبر بهما، ووجه الدلالة أنه ليس قبل (أجمع) ما يصحُّ أن يُحمل عليه إلا اسم (إن)، والضمير الذي في الظرف، والدَّهر، فاسم (إن) والدَّهر منصوبان، فبقي حمُّله على المضمَر المستتر في (عندك)، والضمير لا يستترُّ إلا في عامله. ولا يصحُّ أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأنَّ

(١) منسوب لكثير عزة، ديوانه، شرح (قدري مايو)، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص ١٧٣، ومنسوب لجميل بن معمر، ديوانه، تحقيق (حسين نصار)، د. ط، مكتبة مصر، القاهرة، ص ١١٨، والبكري، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، تحقيق (محمد نبيل طريفي)، ط١، دار صادر، بيروت، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ٣٢٢/٢، والبغدادي، خزنة الأدب، ٣٩٥-٣٩٦.

(٢) انظر: السيوطي، مغني اللبيب، ١١٣/٢، وابن هشام، أوضح المسالك، ١٦٥/١.

(٣) يقصد قول الشاعر.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٢٢/٣.

التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم (إن) على محله من الرفع بالابتداء؛ لأنَّ الطالب للمحل قد زال^(١).

والإخبار بالظرف قد اطرّد عند النّحاة على قصد أنّ الخبر في الحقيقة هو متعلقها المحذوف لا هي بنفسها؛ فإذا قيل: زيدٌ عندك، كان الخبر هو المتعلق المحذوف مقدّراً بالاسم "حاصل" وهو اختيار الكوفيين؛ لأنَّ الأصل في الخبر الإفراد، أو بالفعل كـ (حصل) وهو اختيار البصريين، لأنّه عاملٌ في الظرف، وحقّ العمل للفعل، وإنّما يُطلق الخبر على الظرف لنيابتها عنه، ولذا لا يُجمع بينها وبينه إلّا شذوذاً^(٢). وهذا المذهب عليه جمهور المحقّقين. ويتّضح ذلك بقول ابن مالك: "ويغلي عن الخبر باطراد ظرف، أو حرف جر تامّ معمول في الأجود لاسم الفاعل كون مطلق وفاقاً للأخفش تصريحاً، وليسبويه إيماءً، لا لفعله ولا للمبتدأ ولا للمخالفة؛ خلافاً لزاعمي ذلك، وما يُعزى للظرف من خبريّة وعمل، فالأصحُّ كونه لعامله، ورثماً اجتماعاً لفظاً"^(٣). فقد أخبروا بظرف^(٤) نحو: زيدٌ عندك، أو بحرف جرّ مع مجرور نحو: زيدٌ في الدار، ناوين متعلقهما، إذ هو الخبر حقيقة حُذِفَ وجوباً، وانتقل الضمير الذي كان فيه إلى الظرف والجارّ والمجرور، وزعم السيرافي أنّه حذف معه، ولا ضمير في واحد منهما، وهو مردود بقول جميل^(٥).

(١) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ١٩٠/١ - ١٩١، وينظر: الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح ٢٠٧/١.

(٢) كقول الشاعر:

لَكَ الْعِرُّ إِنْ مَوَّلَكَ عَرٌّ، وَإِنْ يَهْنُ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهَوْنِ كَائِنُ

والشاهد فيه قوله (كائن) حيث صرح به وهو متعلق الظرف الواقع خبراً شذوذاً، وذلك؛ لأنَّ الأصل عند الجمهور أنّ الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أن يكون كل منهما متعلقاً بكون عام، وأن يكون الكون العام واجب الحذف، فإن كان متعلقهما كوناً خاصاً، وجب ذكره، إلّا أن تقوم قرينة تدل عليه إذا حذف، فإن قامت هذه القرينة جاز ذكره وحذفه. والبيت بلا نسبة، ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٢٣/٣، والسيوطي، مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٢١/٢ - ٢٣.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٩٨/١.

(٤) اشترط ابن هشام في مجيء الظرف والمجرور خبراً بشرط أن يكون تامين، نحو قوله تعالى (الحمد لله) [سورة الفاتحة ١: ٣]، وقوله تعالى: [والركب أسفل منكم] [سورة الأأنفال ٨: ٤٢]، ولا يجوز: زيد فيك، ولا زيد إليك حتى تقول: زيد راغب منك، أو حنق عليك، وحينئذ فيكون الخبر نفس الوصف، ولأنّه من تعلق الظرف والمجرور الواقعين خبراً خلافاً لابن خروف في دعواه تعلقهما بالمبتدأ بما يدل على الثبوت والحصول، ينظر: ابن هشام، شرح اللّمة البدرية في علم العربية، تحقيق (صلاح روائي)، ط٤، د.ت، ٣٣٨/١، والسيوطي، مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٢١/٢.

(٥) الأشموني، شرح الأشموني، ١٨٩/١.

ولا خلاف عند المقدّرين في جواز كون المقدّر فعلاً، نحو: استقرّ، وحصل، أو اسماً نحو: مستقر، وحاصل، وإنما الخلاف في الراجح منهما، فمن رجّح الأول، فحجّته أنّ المحذوف عامل في الظرف والمجرور، والأصل في العمل للأفعال^(١)، ومن رجّح الثاني فمن حجّته أنّ المحذوف هو الخبر، والأصل في الخبر الأفراد^(٢)، والصحيح عند جمهور البصريين أنّ تقديره: كائن أو مستقرّ، لا كان أو استقرّ، وحجّتهم أنّ المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً، فكلّ من الفريقين استند إلى أصل صحيح، ورجّح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل^(٣)، ومنهم من ذهب إلى أنّه لا يترجّح تقديره اسماً ولا فعلاً بل وفق المعنى^(٤).

واختلفوا؛ هل انتقل ضمير الفعل أو الوصف بعد الحذف إلى الجار والمجرور والظرف أم لا؟ والمختار انتقاله إليه، بدليل تأكيده في قول كثير عزّه^(٥). ووجه الاستدلال أنّ قوله "أجمع" لا بُدّ أن يكون تابعاً لمرفوع، وليس في قوله: "فإن فؤادي هو عندك الدهر" مرفوع ظاهر، فلم يبقَ إلّا أن يكون تابعاً للضمير المستكنّ، في قوله "عندك"^(٦)، وانتقل الضمير الذي فيه إلى الظرف، فتضمّنته الظرف، وقد أكّده كثير عزّه بأجمع، ليس قبل (أجمع) ما يصحّ أن يُحمّل عليه إلّا اسم (إنّ)، والضمير الذي في الظرف والدهر، فاسم (إنّ) والدهر منصوبان، فبقي حمّله على المضمر، في قوله "عندك"، وإنّما أضمر فيه لكونه خبراً، فالتقدير: مستقرّ عندك أجمع^(٧)، على أنّ الضمير انتقل من متعلّق الظرف إلى الظرف، وهو (عندك) ووجه الدلالة أنّه ليس قبل (أجمع) ما يصحّ أن يُحمّل عليه. قال ابن هشام: "هذا هو المختار... فأكد الضمير المستتر في

(١) وقد رجّح ذلك الزمخشري وأبو علي الفارسي، وتابعهما ابن الحاجب، حيث احتج لكون المقدّر فعلاً بجواز وقوعه صلة، والصلة لا تكون جملة؛ ولأنّه الأصل في التعلّق، حيث أنّ الاسم لا بُدّ أن يكون في معنى الفعل ومن لفظه.. ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٢١/٢ - ٢٢، وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٣٢/١.

(٢) وقد رجّح ذلك ابن السراج وابن جني وابن مالك، وحجّتهم في ذلك إذا قدرّت المحذوف اسماً كان مفرداً، وكلما قلّ التقدير والإضمار كان أولى. ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٢٢/٢ - ٢٣، وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٣١/١ - ٢٣٢.

(٣) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٩٧/١ - ١٩٨.

(٤) انظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٢٠٦/١.

(٥) انظر: ابن هشام، شرح اللّمة البدرية، ٣٣٨/١ - ٣٣٩، والأصبهاني، شرح النّمع في النّحو، تحقيق (محمد خليل مراد الحزبي)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص ١٢١ - ١٢٢، وابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٦) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٥/١.

(٧) انظر: المصدر السابق، ٧٧/٢ - ٧٨.

الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله؛ ولا يصح أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم (إن) محله من الرفع بالابتداء، لأن الطالب للمحل قد زال^(١).

وعلى ذلك فكلمة (أجمع) مرفوعة، ولا يصح أن تكون توكيداً لفوادي ولا للذهر؛ لأنهما منصوبان، ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار؛ لأن الحذف والتوكيد يتنافيان، ولا لاسم (إن) على محله وهو الرفع على الابتداء؛ لأن الناسخ قد أزال رفعه، فتعين أن يكون توكيداً للضمير المنتقل إلى الظرف، وهذا ما قصده أبو حيان وهو الصحيح؛ فالخبر الجار والمجرور، والخبر الظرف بنوعيه، في الحقيقة ليس هو الخبر، وإنما هو متعلق بمحذوف في محل رفع خبر، وتقدير المحذوف كما قدره النحاة: كائن أو مستقر، والضمير المستتر فيه انتقل إلى الجار والمجرور أو الظرف، وعليه فـ (أجمع) بالرفع، وهو من أفعال التوكيد المعنوي، ولكنه لا يصلح أن يكون توكيداً، لأي من فوادي، أو عندك، أو الذهر؛ لأن كل واحد منهما منصوب، والمرفوع لا يصلح أن يكون توكيداً للمنصوب.

ثالثاً : الفاعل ويشمل:

١- حذف الفاعل لدلالة الكلام:

فَإِنْ كَانَ يَرْضِيكَ حَتَّى تَرْضَى نَفْسِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيًا^(٢)

موطن الشاهد: قوله: "فإن كان يرضيك"، حيث حذف منه الفاعل لما دل عليه الكلام، والمراد: كان لا يرضيك ما جرى في الحال التي نحن فيها^(٣).

واستشهد به أبو حيان على حذف الفاعل لدلالة الحال المشاهدة. يقول: "ولا يجوز حذف الفاعل إلا مع المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْطَعْتَنِي يَوْمَ ذِي مَسْجَرٍ﴾^(٤) أو في باب النائب، فتعزير صيغة المسند إليه نحو: ضرب زيد، أو مع عامله المدلول عليه بقول القائل: مَنْ أَكْرَمَ فتقول: زيد. أي أكرم زيد، وذهب الكسائي إلى جواز حذفه وحده دون عامله، وذلك مشهور عنه في باب الإعمال في نحو: ضرتني، وضربت الزيد في غير هذا الباب نحو قوله...^(٥)، أي

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ١١٢/٢ - ١١٣، وينظر: الشنواني، حاشية الشنواني شرح مقدمة الإعراب لابن

هشام، تحقيق (محمد شمام)، ط٢، منشورات دار الكتب الشرقية، تونس، ١٣٧٣هـ، ١٤٧/١.

(٢) منسوب لسؤار بن المضرب، ينظر: أبو زيد، النوادر في اللغة، تحقيق (محمد عثمان) مراجعة (إميل بديع

يعقوب)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م، ص ٧١.

(٣) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٥٤/٢ - ٥٥، وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢١٣/١.

(٤) البلد، ٩٠: ١٤.

(٥) يقصد قول الشاعر.

ضَرَبَنِي الزِيدُون، وَلَا يُرْضِيكَ شَيْءٌ، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ^(١): وَيَرْفَعُ تَوَهُّمُ الحذف، إِنْ خَفِيَ الفاعل، جَعَلَهُ مصدرًا مثنوياً، ونحو ذلك مما يدلُّ عليه من اللفظ والمعنى، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا آلَآيَاتِنَا لَيْسَ جُثَّةٌ مِّثْلَ نَبَاتٍ﴾^(٢)، قال: قيل إِنَّ المعنى: بَدَأَ لَهُمْ بَدَأً، وَلَا يجوزُ مِثْلُ هذا الإسناد إلى مصدر الفعل، حتَّى يشعر بِرَأْيٍ مِثْلِ ظَهَرَ وَبَانَ، أَوْ يكون الفعل استثناءً، كقاموا عدا زيدا^(٣) أي: جاوز قيامهم زيدا^(٤).

فقد مَنَعَ أَبُو حَيَّان حَذْفَ الفاعل، وهذا مذهب البصريين في أَنَّهُمْ لَا يجيزون حَذْفَ الفاعل على أَنَّهُ عمدة الكلام في الجملة الفعلية، وهو كجزأي كلمة واحدة، لَا يجوز الاستغناء عن أحدهما.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

اختلف النحاة في موطن الشاهد، منهم من منع حذف الفاعل، ومنهم من أجاز ذلك بناءً على دلالة الكلام، فقد اشترط النحاة أَنَّ من أحكام الفاعل أَنَّهُ عمدة لَا بُدَّ منه؛ لأنَّ المسند حُكْمٌ، وَلَا بُدَّ للحُكْمِ من محكوم عليه، فإن ظهر الفاعل في اللفظ بأن نُطِقَ به ظاهراً كان أَوْ مضمراً نحو: قام زيدٌ والزيدان قاما، فذاك واضح، وإلَّا يظهر في اللفظ، فهو ضمير مستتر راجع إمَّا لمذكور متقدِّم على المسند كـ"زيد قام"؛ ففي (قام) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى زيد المذكور قبله، أَوْ راجع لما دلَّ عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير، كالحديث: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، وَلَا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن وَلَا يسرق حين يسرق وهو مؤمن"،^(٥) ففي "يشرب" ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الشارب الدالَّ عليه الشرب، بالالتزام، أي: لَا يشرب هو، أي: الشارب؛ لأنَّ (يشرب) يستلزم شارباً، وحسن ذلك تقدُّم نظيره وهو "لا يزني الزاني"، وليس براجع إلى "الزاني" لفساد المعنى، أَوْ راجع ممَّا دلَّ عليه الكلام أَوْ دلَّ عليه الحال المشاهدة، فالأول، نحو قوله تعالى ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾^(٦)، ففي "بلغت" ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى "الروح" الدالَّ عليها سياق الكلام، أي: إذ بلغت هي، أي:

(١) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٥٠/٢.

(٢) يوسف ١٢: ٣٥.

(٣) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٥٤/٢ - ٥٥.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٣٢٣/٣ - ١٣٢٤.

(٥) رواه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب ما يحذر من الحدود: الزنا وشرب الخمر، ضبطه ووضع

فهارسه (مصطفى ديب البغا)، ط ١، دار ابن كثير، اليمامة للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م،

٢٤٨٧/٦.

(٦) القيامة ٧٥: ٢٦.

الروح، والثاني: نحو قولهم، أي العرب: إذا كان غداً فأُتيني، قال سيبويه: "إن شئت قلت: إذا كان غداً فأُتيني، وهي لغة بني تميم، والمعنى أنه لقي رجلاً فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غدٍ فأُتيني، ولكثهم أضمرُوا استخفافاً، لكثرة (كان) في كلامهم؛ لأنه الأصل لما مضى وما سيقع، وحذفوا كما قالوا: حينئذٍ الآن، وإنما يريد: حينئذٍ وأسمع إلي الآن، فحذفنا (واسمع)" (١)، ذلك بنصب "غداً"، ففي "كان" فيهما ضمير مستتر مرفوع بـ "كان" مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما، أي: إذ كان هو، أي: ما نحن الآن عليه من سلامة في غد (٢).

وقد نقل ابن مالك مذهب من حذف الفاعل: "أجاز الكسائي - وحده - حذف الفاعل إذا دل عليه دليل، ومنع غيره ذلك؛ لأن كل موضع ادعى فيه الحذف بالإضمار فيه ممكن، فلا ضرورة تحوج إلى الحذف، فمن المواضع التي تؤم الحذف، قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ﴾ (٣) وقوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمُ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ (٤)، وقول الشاعر... فتقدير الأول: ثم بدا لهم البدء، وتقدير الثاني: وتبين لكم العلم، وتقدير الثالث: فإن كان لا يرضيك ما تشاهد مني، فهذا كله من إضمار ما دل عليه مقال أو حال، وكذلك قولهم: إذا كان غداً فأُتيني، أي: إذا كان غداً ما أنا عليه الآن فأُتيني، والكسائي يرى أن هذا حذف (٥).

وعلى هذا ابن مالك لا يجوز حذف الفاعل، وإذا حذف لفظاً لا بد له من الإضمار، والإضمار أقوى من الحذف: "ولا يُحذفُ الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه، ويُرفعُ تؤم الحذف إن خفي الفاعل جعله مصدراً منوياً أو نحو ذلك" (٦). وكون الفاعل عمدة عند من منع حذفه؛ لأن الفعل وفاعله، كجزأي كلمه لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر، وأجاز الكسائي حذفه تمسكاً بقول سوار بن المضرب، وأوله الجمهور على أن التقدير: فإن كان هو، أي: ما نحن عليه من السلامة (٧). فمذهب الكسائي - رحمه الله - استدل على صحته في حذف الفاعل بما ورد من قول الشاعر، ففاعل (يرضي) محذوف. وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون أضمر لدلالة راضياً

(١) سيبويه، الكتاب ٢٢٤/١.

(٢) انظر: الأزهري، شرح التصريح، ٣٩٨/١.

(٣) يوسف ١٢: ٣٥.

(٤) إبراهيم ١٤: ٤٥.

(٥) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢٦٨/١.

(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، ٥٠/٢، وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢١٢/١ - ٢١٣.

(٧) انظر: الأشموني، شرح الأشمولي على ألفية ابن مالك، ٣٨٧/١ - ٣٨٨، والسنهوري، شرح الأجرومية في

علم العربية، تحقيق (محمد خليل عبد العزيز شرف)، ط ١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م،

٢٣٤/١.

عليه، كأنه قال: لا يرضيك مرضي؛ ولأنه قد علم على من يعود كأنه قال: لا يرضيك هو أي شيء، وإنما لم يجز حذف الفاعل؛ لأنه لا يخلو من أمرين:

أحدهما: أن يحذف حذف اقتصار، والآخر: أن يحذف حذف اختصار. أما الاختصار فلا يتصور؛ لأنك لو قلت: قام، ولم تذكر الفاعل، ولا أردت أن تقدّره، لكنك قد تكلمت بغير مفيد، وأما حذف الاختصار فلا يتصور أيضاً؛ لأن العرب قد جعلته مع الفعل كالشيء الواحد^(١). وأما قوله: "فإن كان لا يرضيك" حيث نرى أن اسم "كان" أو فاعلها إذا اعتبرت تامة، محذوف، ونحن نتقيد بالمعنى أكثر ما نتقيد بالنظريات، ولو جاز لنا القول لعلمنا أكثر من ذلك، وذهبنا إلى أن "كان" هنا لمجرد التوقيت، فكأنه يقول: إن لم يرضك إلا أن تردني... وحذف الفاعل يرفضه البصريون قطعاً، ويتكلفون في سبيل مبدئهم كثير من العنت، وذلك أن الفاعل عمدة، ولا يجوز في نظرهم حذفه؛ لأن الفعل والفاعل كجزأي كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر^(٢) وهكذا، فالفاعل مذكور أو مستتر أبداً، وإذا لم يجدوا في هذا البيت ما يمكن إرجاع الضمير الفاعل إليه، قالوا: إنه يعود على الحال المشاهدة للمتكلم والسامع، وهذا لا يخفى من أغرب التعليلات التي علّوها.

فالأمثلة التي ذكرت على أنها حذفت منها الفاعل، وقاعدة أن الفعل لا بد له من فاعل لا يجوز حذفه؛ لأن الجملة يجب أن تستوفي ركنيها الأساسيين، ولو أن النحاة اعترفوا بالجملة التي يمكننا تسميتها بالجملة الموجزة، لما وجدوا أنفسهم مضطرين إلى كثير مما قيل في هذا المجال، ومن هنا يؤخذ برأي الكسائي بغير قليل من الإعجاب؛ لأنه يجيز حذف الفاعل^(٣)، أي يعترف بالجملة التي نسميها جملة موجزة استناداً إلى شواهد من القرآن وكلام العرب التي مر ذكرها.

فالكسائي يجيز حذف الفاعل في هذه الشواهد، دون أن يتأولها كما تأولها النحاة، إذ يجعلون الفاعل في الآية ضميراً مستتراً راجعاً إلى ما دلّ عليه الكلام، والفاعل في الحديث ضميرٌ عائذٌ إلى ما دلّ عليه الفعل، وفي بيت سوار بن المضرب ضميرٌ راجعٌ لما دلت عليه الحال المشاهدة. ولكن مما يؤخذ على الكسائي في ذلك أنه أجاز الحذف دون التأويل لهذا الحذف، وعلى ذلك، فحذف الفاعل دون التقدير لا يكون أقوى من إضماره، خصوصاً أن الشواهد في حذف الفاعل يمكن أن تفسر بالإضمار، فالفاعل إذا حذفت لفظاً فإنه بالإضمار يظهر، وهذا ما يميل إليه الباحث. وأما أبو حيان، فقد ذهب في هذه المسألة مذهب البصريين في عدم جواز حذف الفاعل؛ لأنه عمدة الكلام في الجملة الفعلية لا بد منه سواء أكان اسماً صريحاً أو ضميراً

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٨٧/٢ - ٨٨.

(٢) انظر: ابن مالك شرح التسهيل، ٥٤/٢ - ٥٥.

(٣) انظر: حماسه، محمد، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص ٣١ - ٣٢.

راجعاً إلى مذكور، وقد يكون ضميراً لما تدل عليه قرينة لفظية، وقد يكون ضميراً لما تدل عليه قرينة لفظية.

٢- جواز إعادة فاعل (نِعَم) المستتر على متأخر لفظاً ورتبةً:

نِعَمَ امراً هَرِمَ لَمْ تَغُرْ نَائِبَةً^(١) إِلَّا وَكَانَ لَمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرًا^(٢)

موطن الشاهد: قوله: "نِعَمَ امراً هَرِمَ" حيث عاد الضمير المستتر في "نِعَمَ" على "امراً"، وهو متأخر لفظاً ورتبةً، أمّا تأخره لفظاً فواضح، وأمّا تأخره رتبةً؛ فإنّ من البدهي أنّ رتبة التمييز متأخرة عن رتبة الفاعل؛ لأنّ كل فعل يحتاج البتة إلى فاعل، والأصل فيه أن يتصل بالفعل، والغالب أنّ الكلام لا يحتاج إلى التمييز، ولكن هذا الموضع مما يفتقر فيه عود الضمير على المتأخر، وشيء آخر يوضح ذلك، وهو أنّ الفاعل عمدة، والتمييز فضلة، بدليل أنّ الفاعل مرفوع وهو جزء من الجملة، والتمييز منصوب وليس جزءاً من الجملة^(٣).

واستشهد به أبو حيان على إعادة الضمير المستتر. يقول: "وأما ما يتقدّم الضمير، ويتأخر عنه مفسّره وجوباً، فمنه المجرور برُبٍّ، نحو: رُبُّهُ رَجُلًا صَحِيحٌ، والمرفوع بنِعَمَ ، وَيُسَّ وما جرى مجزأهما نحو^(٤)...، ففي (نِعَمَ) ضميرٌ فاعلي يفسّره التمييز بعده، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّه ليس ضميرٌ بل الاسم المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل بنِعَمَ وَيُسَّ^(٥). ونجده يوضح كلامه ويفسّره في موضع آخر. يقول: "وقالت العرب: نِعَمَ رجلاً زيداً، فذهب سيبويه، ومعظم البصريين إلى أنّ في (نِعَمَ) ضميراً مستكناً هو فاعل بـ "نِعَمَ"، و(رجلاً) تمييزٌ لذلك الضمير، وذهب الكسائي والفراء، أنّه لا ضمير ثَمَّ، والفاعل هو زيدٌ، والمنصوب عند الكسائي حال...، وعند الفراء تمييز من قبيل المنقول، والأصل: رَجُلٌ نِعَمَ الرجلُ زيدٌ، حُذِفَ رَجُلٌ، وقامت صفته مقامه، ثُمَّ نُقِلَ الفعل إلى اسم الممدوح ف قيل: نِعَمَ رجلاً زيدٌ، ويقبح عنده تأخيره، ويجوز عند الكسائي تأخير المنصوب، فنقول: نِعَمَ زيدٌ رجلاً ، ويمتنع تقديمه عندهما على (نِعَمَ)"^(٦).

(١) نائبة: مصيبة. ينظر: الأزهرى، شرح التصريح، ٧٨/٢.

(٢) منسوب لزهير بن أبي سلمى، لم أعثر عليه في الديوان، تحقيق (كرم البستاني)، د. ط، دار صادر، دار بيروت، بيروت، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

(٣) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٨٣ - ١٨٤.

(٤) يقصد قول الشاعر.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٩٤٥/٢.

(٦) المصدر السابق، ٤/ ٢٠٤٨.

ويُتَّضح أنَّ أبا حيان يُرجِّح إعادة الضمير المستتر على متأخر لفظاً ورتبةً، في مجيء فاعل "نِعَمْ" ضميراً مستكناً، والاسم المنصوب بعدهما تمييزاً لهذا الضمير، وعلى هذا لا يُجيز ما جاء به الكسائي والكوفيون.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أنَّ فاعل "نِعَمْ" المستتر على ضربين:

الضرب الأول: أن يكون فاعل (نِعَمْ) ضميراً مستتراً، مُفسَّراً بتميز مطابق للمعنى، نحو: نِعَمْ رجلاً خالداً، ونِعَمْ رجالاً أنتم، ولا يجوز أن يكون المرفوع فاعلاً لـ (نِعَمْ)؛ إذ لو كذلك ما صحَّ أن يقال: نِعَمْ رجلاً أنت، بل لا تتصل بالفعل؛ لأنَّه لا يصحَّ أن يقال: طاب نفساً أنت، بل يقال: طبت نفساً؛ ولأنَّ المرفوع يدخل على الناسخ، نحو: نِعَمْ رجلاً كان محمداً، ولو كان فاعلاً لم يدخل على ناسخ^(١).

الضرب الثاني: ما ذهب إليه الكسائي والفراء أنَّه لا مميز في (نِعَمْ)؛ بل الفاعل هو المرفوع بعدها، والمنصوب عند الكسائي حالاً وعند الفراء تمييز، ويجوز عند الكسائي تقديم المرفوع على المنصوب، فنقول: نِعَمْ زيدٌ رجلاً^(٢).

ويشير سيبويه إلى ما قيل في الضرب الأول: "واعلم أنَّك لا تُظهر علامة المضميرين في (نِعَمْ)، لا نقول: نِعَمُوا رجالاً، يكتفون بالذي يفسِّره كما قالوا: مررت بكل، وقال تعالى: ﴿وَكُلُّ أَوْتَرٍ ذَكِيرٍ﴾"^(٣)، فحذفوا علامة الإضمار، وألزموا الحذف، كما ألزموا نِعَمْ وبئس الإسكان^(٤)، وإلى ذلك أيضاً المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، فيقول: "... لأنَّ نِعَمْ وبئس إنما تقعان مضمراً فيهما فاعلاهما قبل الذكر يفسِّرهما ما بعدهما من التمييز، ولو كان ممَّا يُضمَر فيه لخرجا إلى منهاج سائر الأفعال"^(٥). فـ (نِعَمْ) و(بئس) يزفَّعان ضميراً مستتراً على الفاعلية مضمراً مبهماً يُفسِّره مميز، كـ "نِعَمْ قوماً معشره"؛ ففي كل من "نِعَمْ" و"بئس" ضميرٌ هو الفاعل^(٦). وهذا ما ذهب إليه المبرِّد^(٧)، وابن هشام^(٨)، والضرب في شرح اللمع^(٩).

(١) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢/٢٨٥، والأزهري، شرح التصريح، ٢/٨٣ - ٨٤.

(٢) انظر: المصدر السابق نفسه، ٢/٢٨٥.

(٣) النمل ٢٧: ٨٧.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢/١٧٩.

(٥) المبرِّد، المقتضب، ٢/١٤٩، وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١/١٥٨.

(٦) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢/٢٨٢.

(٧) انظر: المبرِّد، المقتضب، ٢/١٥٠.

(٨) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٨٣.

(٩) الضرب، شرح اللمع في النحو، تحقيق (رجب عثمان محمد) تصدير (رمضان عبد التواب)، ط ١، مكتبة

الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص ١٨٩ - ١٩٠.

وينتهي الكلام إلى أن ما دُكر في فاعل "نِعَم" يكون ضميراً مستتراً فيهما، وهذا مذهب الجمهور، الذي قصده أبو حيان، ومذهب الكسائي والفراء أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل "نِعَم"، والنكرة عند الكسائي منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن يتأخر، فيقال: نِعَم زيدٌ رجلاً، وهذا ما ذهب إليه الفراء إلا أنه جعل المنصوب النكرة تمييزاً، والصحيح الذي يبتغيه الباحث ما ذهب إليه الجمهور في أن فاعل "نِعَم" ضمير مستتر، والاسم النكرة تمييز؛ لوجهين: أحدهما: قولهم: نِعَم رجلاً أنت، ويُس رجلاً هو، فلو كان فاعلاً لاتصل بالفعل. والثاني: قولهم: نِعَم رجلاً كان زيداً، فأعملوا فيه الناسخ^(١). فالفاعل المضمر لا بُدَّ له من تمييز يُفسره، تقول: نِعَم رجلاً عبد الله، فالفاعل ضمير مستتر تقديره "هو" فسرّه التمييز "رجلاً"، فقد فسّر الفاعل الضمير المستتر التمييز، فكلمة "امراً" تمييزاً يُفسّر الضمير المستتر (هو)، وهو فاعل للفعل "نِعَم"، فإضمار الفاعل هنا بقصد الاختصار والإيجاز، وهذا الذي قصده الجمهور وأبو حيان، وعدم جواز ما جاء به الكسائي والفراء.

٣- مجيء فاعل "نِعَم" مضافاً إلى ما فيه "أل":

فَنِعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذِّبٍ زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفَرَّدٌ مِنْ حَمَائِلٍ^(٢)

موطن الشاهد: قوله: "نِعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ"، حيث أتى بفاعل "نِعَم" اسماً مضافاً إلى اسم مضاف مقترن بـ(أل)؛ فهو شاهد على فاعل "نِعَم" المضاف إلى اسم أضيف إلى مقترن بـ"أل"^(٣).

يقول أبو حيان: "وفاعل" نِعَمَ "و"يُسْ" ظاهر مُعْرَفٌ بـ(أل) نحو: ﴿نِعَمَ الْمَوَلَى﴾^(٤)، و﴿وَلَيْسَ الْمَهَادُ﴾^(٥)، أو مضافاً إلى ما هما فيه مباشراً، نحو: ﴿وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾^(٦) و﴿فَلَيْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾^(٧) أو بواسطة نحو^(٨)....^(٩).

(١) انظر: تفصيل الكلام، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢/٢٨٥، والأزهري، شرح التصريح، ٨٣/٢ - ٨٤.

(٢) منسوب لأبي طالب عم النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم اعثر عليه في الديوان، قدم له وشرحه (صلاح الدين الهواري)، ط١، دار مكتبة الهلال، بيروت، دار البحار، بيروت، ٢٠٠٣م.

(٣) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/٢٠٤٢، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١٢٥/٢، والسيوطي، ألفرائد الجديدة، تحقيق (عبد الكريم المدرس)، اشرف عليها (محمد الملا أحمد الكربي)، د.ط، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ٦٥٥/٢ - ٦٥٦.

(٤) الأنفال ٨: ٤٠.

(٥) البقرة ٢: ٢٠٦.

(٦) النحل ١٦: ٣٠.

(٧) النحل ١٦: ٢٩.

(٨) يقصد قول الشاعر.

(٩) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/٢٠٤٢.

فقد جاء الفاعل مضافاً إلى اسم أضيف إلى ما فيه (أل)، وليس مضافاً إلى ما فيه (أل)، وقد أورد أبو حيان لنا آيات من الذكر الحكيم، بُدِّعَتْ استشهاده بالبيت، وهذه شواهد تثبت مجيء فاعل (يَعْمُ) اسماً مضافاً إلى اسم مضاف مقترن بـ "أل".

آراء النحاة في موطن الشاهد:

استشهد النحاة بموطن الشاهد في البيت على مجيء الفاعل مضافاً لما فيه "أل"، وفي هذا الموطن يقول ابن مالك: "فاعل 'يَعْمُ' و'يُسُّ' في الغالب ظاهر بالالف واللام، أو مضاف إلى المعرّف بهما مباشراً أو بواسطه...."^(١). والغالب في فاعل "يَعْمُ" و"يُسُّ" أن يكون معرّفاً بالالف واللام، أو مضافاً إلى المعرّف بهما، أو مضافاً إلى المضاف للمعرّف بهما، أو ضميراً مستتراً مُفسّراً بنكرة منصوبة على التمييز^(٢).

وذهب السيوطي إلى جواز مجيء فاعل "يَعْمُ" مضافاً لمضاف إليه، والأصح أنه لا يقاس عليه عنده لقلته^(٣)، ويشير ابن هشام في كلامه إلى مجيء فاعل "يَعْمُ" المظهر أنه أضيف إلى المعرّف بـ "أل"، ولا خلاف عند النحاة في مجيء فاعل "يَعْمُ" و"يُسُّ" اسماً مضافاً مقترناً بـ "أل"^(٤). يقول الأشموني: "اشتراط كون الظاهر معرّفاً بـ "أل"، ومضافاً إلى المعرّف بها، أو إلى المضاف إلى المعرّف بها وهو الغالب، وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه "أل"، والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته...."^(٥).

والواضح أنهم يُجيزون مجيء الفاعل مضافاً إلى ما فيه (أل). ولكن لا يقاس عليه لقلته الشواهد. ومن خلال الاطلاع الدقيق في ثنايا المصادر النحوية حول ماهية الشاهد، وجدت أن النحاة يستشهدون به على مجيء الفاعل مضافاً إلى المعرّف (بأل)، وهذا يدل على صحة الاستشهاد به على هذه القاعدة؛ بل المصادر النحوية جعلته شاهداً على هذه المسألة، إلا أن بعضاً من النحاة لا يقيسوا عليه، لقلة مجيء شواهد أخرى مدعمة لهذا الشاهد، والصحيح يجب

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٤١/٢.

(٢) المصدر السابق نفسه، ٣٤١/٢.

(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٢٩/٥ - ٣٠، وابن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق (عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ٣٦/٢.

(٤) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٠٠/٣ - ٢٠١، وابن قيم الجوزية، ارشاد السالك إلى حد ألفية ابن مالك، تحقيق (محمد بن عوض بن محمد السهلي)، ط١، مكتبة اضواء السلف، الرياض، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ٥٧٢/١ - ٥٧٣، والجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، تحقيق (الشريبي شريدة)، د.ط، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ٣١٥/١.

(٥) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢٧٧/٢ - ٢٧٨.

القياس عليه؛ لأنه حُجَّة النحوي في الاستشهاد به على هذه المسألة، فلا داعي لرفضه استناداً على قلته؛ لأنه مثال على هذه القاعدة، إضافةً إلى آيات من الذكر الحكيم التي تدعم هذا الشاهد، كما أشار إليها أبو حيان في نصّه، وعلى ذلك يكون هذا شاهداً في إثبات هذه القاعدة، وما أتى به أبو حيان موافقاً لجمهور النحاة في هذه المسألة. فقد أضيفت كلمة (ابن) إلى (أخت) ثم أضيفت كلمة (أخت) إلى (القوم)، فأتصلت (أل) بالمضاف إليه.

رابعاً : نائب الفاعل ويشمل:

استتارة نائب الفاعل جوازاً:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يَكْلَمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ^(١)

موطن الشاهد: قوله: "يُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ"، حيث جاءت (مِنْ) للتعليل، وجاء نائب فاعل "يُغْضِي" ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره (هو) يعود على مصدر موصوف بوصف محذوف يتعلّق الجار والمجرور به، فكأنّه قال: وَيُغْضِي إِغْضَاءً حَادِثٌ مِنْ مَهَابَتِهِ^(٢).

وقد استشهد به أبو حيان على أنّ نائب الفاعل ينوب عنه الجار والمجرور بحرف جرّ زائد. يقول: "مما ينوب عن الفاعل، وهو المجرور بحرف جرّ زائد نحو: ما ضُرِبَ زيدٌ مِنْ أَحَدٍ، فنقول: ما ضُرِبَ مِنْ أَحَدٍ، فأحدٌ في موضع رفع، وانْتَفَقَ البصريّون والكوفيّون على أنّ المقام هو المجرور، ويجوز أن يتبع على اللفظ وعلى الموضع، فنقول: ما ضُرِبَ مِنْ رجلٍ عاقلٍ بالجرّ، وعاقلٌ بالرفع"^(٣). فهو يُجيزُ مجيء الجار والمجرور نيابة عن الفاعل، على أنّ (مِنْ) هنا حرف جرّ زائد، وهذا ما اتفق عليه البصريّون والكوفيّون إلّا أنّ الأخفش جعل (مِنْ) هنا للتعليل؛ وعلى هذا فالأخفش يُجيزُ نيابة المفعول لأجله.

وأما أبو حيان فقد ذهب مذهب النحاة في أنّ (مِنْ) حرف جرّ زائد، وبهذا لم يُجز ما ذهب إليه الأخفش^(٤).

آراء النحاة في موطن الشاهد:

أشار ابن مالك في الألفية إلى مجيء الجار والمجرور نائب فاعل. يقول:

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَسْرِي

(١) منسوب للفرزدق، ديوانه، ص ٥١٢. وينظر: المرتضى، أمالي المرتضى، تحقيق (محمد أبو الفضل

إبراهيم)، ط ١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م، ١/٥٢٥.

(٢) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١/٦١١.

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/١٣٣٦.

(٤) المصدر السابق، ٣/١٣٣٧.

يقول الأشموني في ذلك: "والقابل للنيابة من المجرورات هو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال، كَمُذٌ و"مَنْ"، و"رَبٌّ"، وحروف القسم، والاستثناء، ونحو ذلك. ولا دلٌّ على تعليل كاللام، والباء و"مِنْ" إذا جاءت للتعليل^(١)، هذا مذهب الجمهور، وبذلك وجهوا قول الفرزدق، فد (مِنْ) فيه للتعليل، ونائب الفاعل ضمير المصدر، والتقدير: يُغْضَى الإغضاء المعهود أو إغضاء من مهابته، ويتضح ذلك من خلال كلام ابن يعيش "ولا يكون" من مهابته" في موضع ما لم يسم فاعله؛ لأنَّ المفعول له لا يقام مقام الفاعل لئلا تزول الدلالة على العلة"^(٢). وذهب الأخفش إلى أنَّ الجار والمجرور "مِنْ مَهَابَتِهِ" نائب فاعل مع جوازه أنَّ "مِنْ" هنا للتعليل، وعنده أنَّه لا يمتنع نيابة المفعول لأجله عن الفاعل بخلاف جمهور النحاة، في عدم جواز نيابة المفعول لأجله، ولا الحال، ولا التمييز؛ لأنَّ كل واحدة منها بمنزلة جواب سؤال مقدَّر، فكأنَّه من جملة أخرى غير الفعل والفاعل؛ ولهذا السبب مُنِعَتْ نيابة الجار الذي يدلُّ على التعليل؛ لأنَّ مجروره مبني على سؤال مقدَّر، هذا تعليل النحاة^(٣). وقد خالف ابن الحاج (ت ٦٥١هـ) النحاة في هذه المسألة وذهب مذهب الأخفش، فأجاز أن يقوم كل مجرور مقام الفاعل^(٤)، وأمَّا النحاة فقد ذهبوا إلى أنَّ الجار والمجرور لا يكون نائب فاعل؛ لكونه مفعولاً له^(٥)، وهم يشترطون في المجرور الذي ينوب عن الفاعل:

ألا يدلَّ الجار على تعليل كاللام، و"الباء"، و"من" و"في"، و"عن"، إذا استعملت دالة على السببية^(٦)، فأما قول الفرزدق، فليس نائب الفاعل هو (من مهابته)؛ لدلالته على التعليل،

(١) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٤١٩/١، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٤٦٠/١ - ٤٦١.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٤٥١/١، وينظر: الشاعر، حسن موسى، ابن الحاج النحوي، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ٧٨.

(٣) انظر: العيني، المقاصد النحوية، ٢٥٠/٢ - ٢٥١، و الدرويش، محيي الدين، إعراب القرآن وبيانه، ط ٩، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دار ابن كثير، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ٢٩٦/٥ - ٢٩٧.

(٤) الشاعر، حسن موسى، ابن الحاج النحوي، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ٧٩.

(٥) انظر المتنهوري، شرح الأجرومية في علم العربية، ٢٤٧/١ - ٢٤٨.

(٦) مثل قوله تعالى: أَلَيْسَ لَنَا مَا قَدْ قِيلَ يَوْمَ [سورة المائدة ٥: ١٣] وقوله تعالى: أَلَيْسَ لَنَا عِجْلٌ وَمَعْرِفٌ يَوْمَ [سورة

نوح ٧١: ٢٥]، وقول الرسول (ص): "دخلت امرأة النار في هرة حبستها"، وقوله تعالى: أَلَيْسَ لَنَا عِجْلٌ وَلَهُمْ لَفِي

شَاكِ يَوْمَ مَرْيَمَ [سورة هود ١١: ٥٣] أي لأجل قولك: قالوا: وإنما امتنعت نيابة ما دلَّ على تعليل؛

لأنَّه بني على سؤال مقدَّر؛ فكأنه من جملة أخرى، قالوا: وبهذا يعلل منع نيابة المفعول لأجله والحال

والتمييز، وأمَّا منع نيابة المفعول معه والمستثنى؛ فلوجود الفاصل بينهما وبين الفعل، وأجاز الكسائي نيابة

التمييز، فأجاز في: امتلأت الدار رجالاً، أن يقال: امتلأ رجال. ينظر: السيد، عبد الرحمن، الكفاية في علم

النحو، ط ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩١، ٣١٣/١ - ٣١٤، وبابتي، عزيزة فؤال، المعجم المفصل في

النحو العربي، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ١٠٩٠/٢ - ١٠٩١.

ولكن نائب الفاعل ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل^(١)، فلا يصح أن يكون الجار والمجرور "من مهابته"؛ لأن "مِنْ" هنا دالة على التعليل، والمعنى: يُغضى بسبب مهابته، أو لأجل مهابته، ويرى الجمهور أنه خبر يعود على مصدر الفعل، والمصدر مختص بالتعريف: يُغضى الاغضاء، أو بالنعته بشبه الجملة، يُغضى أعضاء حادث من مهابته. والذي يراه الباحث أن (مِنْ) هذه دالة على التعليل، ولهذا فلا يُجعل الجار والمجرور هنا نائبين عن الفاعل، بل النائب ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر مقترن بـ"أل" العهدية، والتقدير: يُغضى الإغضاء المعهود، وكلمة (مِنْ) جاءت للتعليل، أي لأجل مهابته، وهو مفعول له، فلذا لم يثبت عن الفاعل، فيكون المعنى: يُغضى الإغضاء المعهود وهو إغضاء الإجلال من مهابته، فنائب الفاعل ضمير الإغضاء المفهوم من يغضى، ولا يجوز أن يكون من مهابته، في موضع الرفع على أنه نائب فاعل؛ لأن حرف الجر هنا للتعليل، فهو في محل نصب على أنه مفعول من أجله، لإفادة التعليل فـ (من مهابته) أي: لأجل مهابته؛ فـ (من) فيه للتعليل.

خامساً : النواسخ وأشباهاها في العمل:

أولاً : [كان] وتشمل:

١- جواز مجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة:

كَانَ سَبِيئَةً مِنْ بَنَاتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(٢)

موطن الشاهد: قوله: "يَكُونُ مِرَاجَهَا عَسَلٌ"، شاهد على جواز وقوع اسم كان نكرة، وخبرها معرفة إذا اجتمع، حيث أخبر عن "عسل" وهو نكرة غير مختصة بـ"مراجها" الذي هو أخص من "عسل"^(٣).

واستشهد به أبو حيان على جواز مجيء اسم "كان" نكرة، وخبرها معرفة. يقول: "وإن اجتمع معرفة ونكرة، فالمعرفة الاسم، والنكرة الخبر، نحو: كان زيداً قائماً، ولا يُعكس إلا في الشعر، وإذا كانت النكرة لها مُسَوِّغٌ، وَيَبَيَّنَتِ الْمَعْنَى عَلَى الْإِخْبَارِ عَنِ الْمَعْرِفَةِ بِالنَّكَرَةِ كَانَ مَقْلُوباً، نحو: أكان قائمٌ زيداً، إذا أَرَدْتُ الْمَعْنَى أَكَّانَ زَيْدٌ قَائِماً، وَإِنْ بَيَّنَّتِ الْمَعْنَى عَلَى الْإِخْبَارِ عَنِ النَّكَرَةِ بِالْمَعْرِفَةِ لَمْ يَكُنْ مَقْلُوباً نَحْوُ: أَكَّانَ قَائِمٌ زَيْدٌ، تُرِيدُ: أَكَّانَ قَائِمٌ مِنَ الْقَائِمِينَ زَيْدٌ، أَوْ الْقَلْبَ لِلضَّرُورَةِ

(١) السيد ، عبد الرحمن ، الكفاية في علم النحو، ٣١٤/١.

(٢) منسوب لحسان بن ثابت، ديوانه، ضبطه وصححه (عبد الرحمن البرقوقي)، د.ط، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ٥٦. وينظر: البغدادي، خزنة الأدب، ٢٣١/٩.

(٣) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٧٨/٣، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي،

جائز باتفاق، وإنما الخلاف في جوازه في الكلام، وقال ابن مالك: وقد يُخْبَرُ هنا، وفي باب "إن" بمعرفة عن نكرة اختياراً قال: بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضه...^(١).

فهو يُجيز مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة، إذا كان الإخبار له مُسَوِّغٌ في المعنى، فقد جعل اسم كان نكرة مرتبطاً بالمعنى المقصود، إذا كان فيه فائدة الإخبار.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

اختلف النحاة في موطن الشاهد، فمنهم من جعل (مزاجها) وهو معرفة خبر (يكون)، وقد حكي أن أبا عثمان المازني^(٢)، كان ينشد: "يكون مزاجها عسلاً وماءً" برفع (مزاجها) بـ "يكون"، وينصب (عسلاً)؛ لأنه خبر يكون، ويرفع (ماء) بإضمار فعل كأنه قال: ومزاجها ماءً، وله نظائر، وقيل: قد قال بعضهم: "يكون مزاجها عسلاً وماءً"، يجعل في (يكون) ضمير الأمر والشأن، ويرفع (مزاجها) بالابتداء، وما بعده خبره، والجملة في موضع خبر يكون، وهذان الوجهان لا يُدفع جوازهما^(٣).

وقد حصر الفارقي في (الإفصاح) الروايات المتعددة التي جاء عليها هذا الشاهد، وهي: أحدها: أن تضم (الشأن والقصة) في (كان) فيكون بذلك المضمّر هو اسمها، ويكون (مزاجها) مبتدأ و(عسل) خبر، والجملة خبر عن كان وموضعها نصب، والتقدير: يكون الشأن مزاجها عسلاً وماءً، كما تقول: يكون العسل: رطلان بدرهم، و(ماء) عطف على عسل.

الثاني: أن يكون الإنشاد بنصب (مزاجها)، فيقول: يكون مزاجها عسل في ماء، على أن يكون الاسم نكرة وهو (عسل) والخبر معرفة، وهو (مزاجها)، وقد قدّم وأخر، والأصل: يكون عسل مزاجها، وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، فأما في الكلام فلا يجوز.

الثالث: أن تضم في (كان) السلافة، ويكون الخبر جملة، والهاء في (مزاجها) كما تقول: يكون هند أبوها قبائم وضاحك، والأحسن أن تقول على هذا الوجه (تكون) بالتاء؛ لأن (السلافة) مؤنثة، ولو قلته بالياء لجاز؛ لأن التأنيث غير حقيقي، وليس بالجيد.

الرابع: رواية أبي عثمان المازني، وهو أنه جعل (مزاجها) الاسم، ونصب (عسلاً) على الخبر فقال: يكون مزاجها عسلاً، ورفع (ماءً) بفعل مضمّر دلّ عليه الكلام كأنه: وخالطها ماء أو فيه ماء؛ لأن الشيء إذا خالط شيئاً فقد خالطه ذلك الشيء أيضاً.

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٧٨/٣.

(٢) هو بكر بن محمد بن بقرية، وهو بصري (ت ٢٤٩هـ)، أعلم الناس بالنحو بعد سيبويه على ما قال المبرد، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ١/ ٤٦٣-٤٦٤.

(٣) انظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه، حققه وقدم له (محمد علي سلطان)، ط ١، دار العصماء، دمشق، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ٥٠/١ - ٥١.

الخامس: أن تكون (كان) زائدة لا اسم لها، ولا خبر فيكون قوله: (مزاجها عسل) جملة من المبتدأ والخبر، وقد عطف (ماء) على الخبر فرفع، فعلى هذا توجيه إعرابه^(١).

والعجيب أن الفارقي ذكر هذه الآراء، ولم يرتض لنفسه أيّاً منها، ولم يوجّه ولم يعارض، بل سردها سرداً، دون أيّ قراءة منه لها.

وذهب ابن جني إلى أن هذا من باب الضرورة. يقول: "لسنا ندفع أن جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة قبيح، فأنما جاءت منه أبيات شاذة، وهو في ضرورة الشعر أعذر، والوجه اختيار الأفتح والأعرب..."^(٢).

وأما ابن مالك فقد كان كلامه سلساً واضحاً في هذا الباب يقول: "ولا يمتنع هنا تقديم خبر مشارك في التعريف وعدمه إن ظهر الإعراب، وقد يُخبر هنا وفي باب "إن" بمعرفة عن نكرة اختياراً"^(٣).

وابن هشام جعل المعرفة الاسم، والنكرة الخبر، نحو: كان زيد قائماً، ولا يُعكس عنده إلا في الضرورة^(٤).

وبعد ذكر هذه التأويلات والتخريجات لموطن الشاهد، يذهب الباحث إلى أقربها وأقلها تعليلًا، وهو ما ذهب إليه الصيمري بقوله: "واعلم أن الإخبار عن النكرة في هذا الباب مثله في باب الابتداء؛ فما كانت فيه للمخاطب فائدة جاز ذكره، وما لم تكن فيه فائدة لم يجز ذكره"^(٥)، ويتضح كلامه من خلال طرحه للأمثلة فيقول: "كقولك: كان رجلٌ من بني تميم في دارك، وكان غلامٌ لك منطلقاً، فهذا جائز، ونقول: ما كان أحدٌ مثلك إذا نفيت المماثلة، وما كان أحدٌ مجترئاً عليك، وما كان أحدٌ منك، فهذا كله جائز بوقوع الفائدة للمخاطب في هذا الخبر؛ لأنّ المخاطب قد كان يجوز أن يجهل مثل هذا فيظن أن له أمثالاً وأن في الناس خيراً منه ومجترئاً عليه، فإذا أعلمته ذلك فقد أفدته فائدة، وجواز الإخبار معقود بالفائدة في المعرفة والنكرة جميعاً"^(٦).

(١) الفارقي، الإقصاص في شرح أبيات مشكلة الإعراب، حققه (سعيد الأفغاني)، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ص ٦٢ - ٦٤، وينظر: ابن السّيّد، الحل في شرح أبيات الجمل، تحقيق (يحيى مراد)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص ٤٨ - ٤٩.

(٢) ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق (محمد عبد القادر عطا)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ٣٩٤/١ - ٣٩٥.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٣٦/١.

(٤) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١٢٨/٢، وابن المراج، الأصول في النحو، تحقيق (عبد الحسين الفتلي)، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ٦٧/١.

(٥) الصيمري، التبصرة والتذكرة، ١٨٦/١ - ١٨٧.

(٦) المصدر السابق نفسه، ١٨٦/١ - ١٨٧.

وهذا الذي جاء به الصيمري هو الرأي الأقرب في نظر الباحث، والبعيد عن التأويلات التي تُحيل بالبيت إلى باب الضرورة؛ لعدم قياسه على قواعدهم، وإنما الإخبار معقود بالفائدة التي يستجليها الكلام من خلال السياق اللغوي، بخلاف ما علّل به النحاة، وبخلاف مَنْ جعله ضرورة؛ لأنه لم يتماش مع القاعدة.

فالإخبار مقترن بحصول الفائدة المرتبطة بالمعنى ارتباطاً وثيقاً، وهذا ما قصده أبو حيان في جعل ذلك مرتبطاً بحصول الفائدة اللغوية، التي يستحضرها السياق اللغوي، وبذلك كان أقرب الآراء وأسهلها دون التواء وتعليل بعيد.

٢- حذف [كان] مع اسمها وبقاء خبرها:

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعتذاركَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا ^(١)

موطن الشاهد: قوله: "إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا"، حيث حذف "كان" مع اسمها وأبقى خبرها، بعد "إِنْ" الشرطية، وفعل الشرط وجوابه محذوفان ^(٢).

يقول أبو حيان: "وتختص 'كان' بعد 'إِنْ'، و'لو' بجواز حذفها مع اسمها، إِنْ كان ضمير ما عَلِمَ من غائب نحو... ^(٣)، أي إِنْ كان حَقًّا" ^(٤). فهو يجوز حذف "كان" مع اسمها، إذا كان ضميراً غائباً بعد "إِنْ" الشرطية و"لو".

آراء النحاة في موطن الشاهد:

استشهد به النحاة على حذف "كان" واسمها، وهو ضمير غائب بعد "إِنْ" الشرطية. وهذا عندهم من قبيل: "الناس مجزيون بأعمالهم إِنْ خيراً فخيرٌ، وإِنْ شراً فشرٌ"، يجوز فيه أربعة أوجه: رفعهما ونصبهما، ورفع الأولى، ونصب الثاني، وبالعكس ^(٥)، وتقدير الرفع فيهما: إِنْ وقع حقٌّ، وإِنْ وقع كذبٌ، أو إِنْ كان فيه، أي: في المقول حقٌّ، وإِنْ كان فيه كذبٌ، ونصبهما على أنَّهما خبر "كان"، والتقدير: إِنْ كان القول حقًّا، وإِنْ كان المقول كذباً، وأمَّا رفع أحدهما ونصب الآخر فيظهر من بيان نصبهما ورفعهما ^(٦).

(١) منسوب لنعمان بن المنذر، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٦٠/١، وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٨٥/٢، والسيوطي، شرح شواهد المغني، ١٨٩/١.

(٢) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢٤٧/١.

(٣) يقصد قول الشاعر.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٨٧/٣.

(٥) وقد فصل ابن يعيش الأوجه الإعرابية المحتملة لهذه المسألة، وقلب هذه الآراء وفسرها. ينظر: ابن يعيش،

شرح المفصل للزمخشري، ٨٥/٢ - ٨٦، وسيبويه، الكتاب، ٢٥٨/١.

(٦) انظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع، ٢٢٩/١، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢٧٠/١ - ٢٧١.

ويحذفون (كان) إما وحدها، أو مع الاسم، وهو الأكثر، ويبقون الخبر على حاله بعد (إن) و(لو) الشرطيتين كثيراً^(١)، وذلك ما أكده السيوطي بقوله: "ويجوز حذف (كان) واسمها إن عَلِمَ بعد "إن" و"لو" بكثره و"هلاً" و"إلاً" بقلة، ويجوز رفع تاليها إن حَسُنَ تقدير: (فيه) أو (معه)، وإلا فلا"^(٢).

وقد بيّن الرضي أن حذف كان مع اسمها يكون بعد "إن" و"لو" الشرطيتين، ومثّل على ذلك بقوله: "اطلبوا العلم ولو بالصين، أي: ولو كان العلم بالصين، وادفع الشر ولو إصبعاً، أي: ولو كان الدفع إصبعاً، أي قليلاً"^(٣)، وأشار إلى موطن الحذف في الشاهد، أي: إن كان حقاً^(٤).

وبعد الاطلاع على آراء النحاة حول موطن الشاهد في حذف (كان) مع اسمها، فقد أجاز العلماء ذلك دون اعتراض منهم إذا دلّ الكلام عليه. والذي يذهب إليه الباحث أنه يجوز إضمار "كان" مع اسمها اختصاراً واعتماداً على فهم السامع، ويكثر ذلك بعد "إن" و"لو" الشرطيتين، وهذا ما نصّ عليه النحاة، ونذكر مثلاً على سبيل التوضيح، التمس ولو خاتماً من حديد، أي: ولو كان الملتمس، وإن شئت أظهرت الفعل كما في قولهم: إن كانت خيراً فجزأوهم خير. وقول الشاعر فقد حذف (كان واسمها) وأبقى خبرها، والأصل: إن كان المقول صدقاً، وأعاد ذلك طبقاً لقوله: وإن كذباً، إذ الأصل: وإن كان المقول كذباً.

وإنما كثر الحذف بعد "إن" و"لو" دون غيرهما من أدوات الشرط؛ لأن "إن" أم الأدوات الجازمة، و"لو" أم الأدوات غير الجازمة، كما أن "كان" أم بابها، والنحاة يتوسعون مع الأمهات بزيادة الأحكام ما لا يتوسعون مع غيرها طبقاً لأساليب العرب التي اشتهر استعمالها، وهذا التعليل ما ذكره النحاة في مواضع إيرادهم الشاهد.

٣- إهمال اسم (لات) المرفوع لعدم دخولها على الزمان:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلهْفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ جِنَّةً لَا تَ مُجِيرٌ^(٥) (١)

(١) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢٤٦/١، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٧١/١ - ٢٧٢.

(٢) السيوطي، مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٠١/٢.

(٣) الأسترايازي، شرح الرضي على كافيه ابن الحاجب، ٢٠٢/٢.

(٤) انظر: الأسترايازي، شرح الرضي على كافيه ابن الحاجب، ٢٠٢/٢، والفارسي، المسائل العضديات، تحقيق (شيخ الراشد)، د. ط، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٦م، ص ٢٨١ - ١٨٢.

(٥) المجير: المعين. ينظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، نشره (أحمد أمين وعبد السلام هارون)، ط ١،

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ٣٧١هـ - ١٩٥١م، ٩٥٠/٢.

(٦) منسوب للشمرود اللبني، ينظر: الأزهرى، شرح التصريح، ٢٧٠/١، والسيوطي، شرح شواهد المغني،

٩٢٧/٢.

موطن الشاهد: قوله: "حين لات"، حيث أهملت "لات" عن العمل لعدم دخولها على الزمان؛ لأنَّ شرط عملها كون معمولها اسم زمان، وعند الجمهور هي تعمل عمل "ليس"، ولا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع، وبناءً على ذلك قوله: "لات" مهمة هنا لعدم دخولها على الزمان، وقوله: "مجير" مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، والتقدير: حين لات له مجير، أو اعتبر الاسم المرفوع فاعلاً لفعل محذوف^(١).

واستشهد به أبو حيان على شذوذ مجيء غير الظرف مرفوعاً بعد "لات". يقول: "واختلفوا هل تعمل أم لا؟ فذهب الأخفش إلى أنها لا تعمل، بل إن ارتفع الاسم بعدها فهو مبتدأ، وخبره محذوف، أو خبر محذوف المبتدأ، أو انتصب فعلى إضمار فعل، وذهب الجمهور إلى أنها تعمل، واختلفوا، فذهب الأخفش في قوله: إلى أنها تعمل نصباً عمل (لا) التي للنفي العام، وذهب الجمهور إلى أنها تعمل عمل ليس، واختلفوا أعملها مختص بلفظ الحين، أم يتعدى إلى ما رادف الحين من الظروف^(٢)، فذهب الفراء أنه مختص بالحين، وهو ظاهر كلام سيبيويه^(٣) فإذا كان الظرف منصوباً، فهو خبرها، والاسم محذوف، وإذا كان مرفوعاً فهو اسمها وخبرها محذوف، ولم يُسمع بالاسم، والخبر ملفوظاً بهما معاً، وذهب الفارسي وغيره إلى أنها تعمل في الحين، ... وشذَّ مجيء غير الظرف مرفوعاً بعدها..."^(٤).

والواضح من كلام أبي حيان أنها تعمل عمل (ليس)، لها اسم وخبر، ولكن عملها يتم بذلك إذا دلت على الزمان، وإن لم تدل على الزمان فهي شاذة، فلا تعمل عمل "ليس"، وتكون مهمة لا عمل لها؛ لأنَّ من شرط عملها مجيء ما بعدها ما يدل على زمن. آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب جماعة إلى أنها تعمل في "الحين" فإن ارتفع بعدها فخبرها محذوف^(٥)، وإن نصب فاسمها محذوف، ولم يُنقل وجودهما معاً، وهذا قول الفراء، وهو ظاهر قول سيبيويه، فإذا كان الظرف منصوباً فهو الخبر، والاسم محذوف^(٦)، ويفصل السيوطي الكلام في عملها، فيقول:

(١) انظر: العيني، المقاصد النحوية، ٤٥٦/١، وابن السيد، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق (حمزة عبد الله النشترتي)، ط١، دار المريخ، الرياض، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ص ١٤٢.

(٢) انظر: الإربلي، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، تحقيق (حامد أحمد نبيل)، د.ط، مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، القاهرة، ص ٣٠٦ - ٣٠٨.

(٣) انظر: سيبيويه، الكتاب، ٥٧/١.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٢١٠/٣ - ١٢١١.

(٥) قال الإربلي: "الأكثر على أنها لا تعمل في سوى الحين، كقوله تعالى: (ولات حين مناص) [سورة ص ٣٨]: ٣. ينظر: جواهر الأدب، ص ٣٠٦.

(٦) انظر: المصدر السابق نفسه، ص ٣٠٦.

"وتختص بالحين، وقيل: ومرادفة... ولا يذكر جزأها، والأكثر حذف الاسم، والعطف على خبرها ك (ما)، وأنكر الأخفش عملها، وفي قوله ك (إن)، وجرّ الفراء بها الزمان، وقد يضاف إليها (حين)، ولو تقديرًا. وقد تحذف حينئذٍ دون التاء، وجاءت مفردة^(١)، واختلفوا في عملها في أنها تعمل أم لا، وفي ذلك أربعة مذاهب:

أحدها: وهو مذهب سيبويه والجمهور: أنها تعمل عمل (ليس)، ولكن في لفظ (الحين) خاصة، وقيل: لا تقتصر على لفظ (الحين)، بل تعمل أيضاً في مرادفة ك (أوان) و (ساعة)، وعليه ابن مالك، والتزموا فيها ألا يذكر الجزآن معها، وقد يكون الخبر، وقُرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَنَاصِبَ﴾^(٢)، فرفعه على أنه اسم (لات) والخبر محذوف، ونصبه على العكس، أي: ولات الحين حين مناص، أو ولات حين مناص لهم، وجرّه غريب.

القول الثاني: أنها لا تعمل شيئاً، بل الاسم الذي بعدها، إن كان مرفوعاً فمبتدأ، أو منصوباً فعلى إضمار فعل، أي: ولات أرى حين مناص، نقله ابن عصفور عن الأخفش^(٣)، وصاحب البسيط عن السيرافي، واختاره أبو حيان؛ لأنها لم يحفظ الأتيان بعدها باسم وخبر مثبتين؛ ولأن (ليس) لا يجوز حذف اسمها، فلو حذف اسم "لات" لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل، إلا أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف؛ لأنه لم يحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع.

القول الثالث: أنها تعمل عمل (إن)، وهي للنفي العام، وجرى إلى الأخفش فجعل: "ولات حين مناص" بالنصب اسمها مثل: لا غلام سقر، والخبر محذوف، أي: لهم.

الرابع: أنها حرف جرّ تخفض أسماء الزمان، قاله الفراء وقُرئ: "ولات حين مناص" بالجر^(٤). ومذهب سيبويه والجمهور أن (لات) تعمل عمل (ليس) في لفظ (الحين) بخاصة، وذهب بعض النحاة إلى أنها تُنصّر على لفظ (الحين)، وإنما تعمل في مرادفة ك "أوان" و "ساعة"؛ إذ عدّوا (مجيراً) مبتدأ أو فاعلاً لفعل محذوف، والتقدير: حين لات له مجيراً أو يحصل له مجير، وعدّوا "لات" مهملة، لعدم دخولها على الزمان^(٥).

(١) السيوطي، مع الهوامع، ١٢١/٢.

(٢) ص ٣٨: ٣

(٣) قال الأستراباذي: "وعند الأخفش أن "لات" غير عاملة، والمنصوب بعدها بتقدير فعل، فمعنى "لات حين مناص" أي: لا أرى حين مناص، والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفيه ضعف؛ لأن وجوب حذف الفعل الناصب، أو خير المبتدأ، له مواضع متعينة". شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٢٦٠/٢.

(٤) انظر: السيوطي، مع الهوامع، ١٢٢/٢-١٢٤.

(٥) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٣١/١-٢٣٢.

ونخلص إلى أنَّ "لات" عند النحاة، أكثر ما تُستعمل في نفي الزمان، حيث أهملت عن العمل في هذا البيت لعدم دخولها على الزمان؛ لأنَّ شرط عملها كون معمولها اسم زمان، وعند الجمهور هي تعمل عمل "ليس" ولا يُذكر بعدها إلَّا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع، واختصت "لات" بأنَّها لا يُذكر معها معمولاً معها، بل لا بُدَّ من حذف أحدهما^(١)، وألَّا يتقدَّم خبرها على اسمها، وألَّا ينتقض نفيها بـ (ألَّا)، وألَّا يتقدَّم معمول خبرها كذلك، فإذا استوفت هذه الشُّروط عملت عملها. فنقول، غفلت عن واجبك ولا حين غفلة، والتقدير: ولات حين غفلة، بحذف اسم "لات"، فإذا لم يكن اسمها دالًّا على الزمان أهملت "لات" ولا عمل لها^(٢).

وقد أهملت في البيت عن العمل لعدم دخولها على الزمان، ويكون التوجيه لـ "مجير" مبتدأ وخبره محذوف، أي: لات له مجير، أو فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لات يحصل له مجير، وهذا ما يتوافق مع ما أراده النحاة؛ لأنَّ ذلك التوجيه يتناسب والمعنى الذي يحمله البيت في تقدير المحذوف، وأمَّا أبو حيان فذهب مذهب النحاة في هذه المسألة. وفي الحقيقة أنَّ هذا الحرف من ابتداعات العربيَّة، ولا يوجد له نظير في سائر اللغات السامية، كما هو مفهوم من قول براجشتراسر: "وقد اشتقت العربيَّة من: 'لا' أدوات أخرى للنفي لا توجد في سائر اللغات الساميَّة إلَّا (لوس)"^(٣).

ثانياً: [إنَّ] وتشمل:

١- الإخبار عن اسم (إنَّ) النكرة بنكرة:

وَإِنَّ شِفَاءَ عَبْرَةٍ مُهْرَاقَةٍ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُقُولٍ^(٤)

موطن الشاهد: قوله: "إنَّ شفاءَ عبرةٍ مهراقة"، حيث أخبر عن "شفاء" وهو نكرة غير مختصة بـ "عبرة" وهي نكرة مختصة بالوصف، وهذا غير جائز إلَّا في الضرورة^(٥)، فقد نصب "شفاء" اسماً لـ (إنَّ) مع تنكيرها؛ لأنَّ الخبر نكرة مثلها^(٦).

(١) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ٢١٧/١، وينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢٧١/١.

(٢) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢٧١/١.

(٣) براجشتراسر، التطور اللغوي للعربية، أخرجه وصححه (رمضان عبد التواب)، د. ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ص ١٦٩.

(٤) منسوب لامرئ القيس، ديوانه، ص ٩، ورواية الشطر الأول: "وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةً إِن سَفَحْتَهَا". وينظر:

السيوطي، شرح شواهد المغني، ٧٧٢/٢.

(٥) انظر: ابن عصفور، ثبرج جمل الزجاجي، ٣٩٢/١.

(٦) الشاعر، حسن موسى، اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية، ص ٥٢.

واستشهد به أبو حيان في الإخبار عن النكرة بالنكرة بشرط حصول الفائدة. يقول: "وقد يُخْبَرُ هنا عن النكرة بالنكرة بِشَرْطِ الفائدة، نحو قوله...^(١). وقال سيبويه: إِنَّ أَلْفًا في دراهمك بِيَضٍّ، وَإِنَّ بالطريق أسداً رابضاً^(٢)، وعن النكرة بالمعرفة، حكى سيبويه: إِنَّ قَرِيباً منك زيدٌ، وَإِنَّ بعيداً منك زيدٌ^(٣)...^(٤) .

ونجد أن أبا حيان يُجيز الإخبار عن النكرة بنكرة، بشرط حصول الفائدة المستقاه من سياق الكلام اللغوي.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

يُجيز النحاة الإخبار بالنكرة عن النكرة بشرط الإفادة، نحو ما حكى سيبويه: إِنَّ أَلْفًا في دراهمك بِيَضٍّ^(٥)، واحتج بهذا البيت بأن النكرة يُخْبَرُ عنها بالنكرة. يقول: "إِنَّ قَرِيباً منك زيدٌ، والوجه إذا أردتَ هذا أن تقول: إِنَّ زيدا قريبا منك أو بعيد منك؛ لأنه اجتمع معرفة ونكرة^(٦) ثم استشهد بقول امرئ القيس وقال: "فهذا أحسن؛ لأنهما نكرة"^(٧).

وذهب الأسترباذي (ت ٦٤٦هـ) مذهب سيبويه: "واعلم أنه يُخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة إذا حصلت الفائدة، ولا يُطلب التخصيص مع حصول الفائدة"^(٨)، وأكد المهلب (ت ٥٨٣هـ) أهمية حصول الفائدة في الإخبار: "اعلم - أيّدك الله - أن حكم الاسم المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنه إذا لم يُعرَف في نفسه فأجدر أن لا يُعرَف في غيره؛ ولأنك إنما تُخبر الرجلَ عَمَّنْ يَعْلَمُه بما لا يَعْلَمُه، فتقع الفائدة بإخبارك إياه، فأما إذا أخبرته عَمَّنْ لا يَعْلَمُه بما لا يَعْلَمُه لم يقع بذلك فائدة، وقد يُبتدأ بالنكرة إذا كان فيها فائدة...^(٩)".

ومُجمل كلام النحاة أنه يجوز الإخبار بالنكرة، كما هو الحال في موطن الشاهد، فإن "شفاء" وقع اسم "إِنَّ" مُتَكْرَراً وأخبر عنه بـ "عبرة". يقول البغدادي: "يجوز الإخبار عن النكرة في باب (إِنَّ) وفي باب (كان) بالنكرة والمعرفة، وجوّزه أبو حيان في الأول دون الثاني، فقال: نصب

(١) يقصد قول الشاعر.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١٤٣/٢.

(٣) انظر: المصدر السابق نفسه، ١٤٢/٢.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٢٥٢/٣-١٢٥٣.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب: ١٤٣/٢، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣١٣/١-٣١٤.

(٦) المصدر السابق، ١٤٢/٢، وينظر: السليبي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ٣٥٦/١-٣٥٧.

(٧) المصدر السابق، ١٤٣/٢، وينظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ١/ ٤٤٩.

(٨) الأسترباذي، شرح الرضي على كافيه ابن الحاجب، ٢١٩/٥.

(٩) المهلب، نظم الفوائد وحصر الشرائد، ٦١/١-٦٢.

(إن) وأخواتها للنكرات لا ينحصر، وقد أخبر بالمعرفة وهذا غريب^(١)، ولا يجوز في الابتداء ولا في كان^(٢).

والذي يراه الباحث في جواز الإخبار بالنكرة عن النكرة، وذلك اعتماداً على المعنى الذي يستتبعه السياق اللغوي للتركيب، فالمعنى هو المعيار الأساسي للتركيب، فإذا كان المعنى مستقيماً فلا ضير في الإخبار عن النكرة بنكرة، وهذا ما أشار إليه سيبويه وأبو حيان، بشرط حصول الفائدة المكتنزة في السياق اللغوي للتركيب.

٢- حذف خبر (إن) إذا كان ظرفاً:

إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًا^(٣)

موطن الشاهد: حذف خبر "إن" إذا كان ظرفاً، لقربة علم السامع في قوله: "إن محلاً وإن مرتحلاً" أي: إن لنا محلاً، وإن لنا مرتحلاً، والمعنى: إن لنا محلاً في الدنيا ما كنا أحياء، ومرتحلاً إذا متنا^(٤).

وقد بين أبو حيان ذلك في قوله: "في حذف خبر (إن) وأخواتها للعلم به ثلاثة مذاهب: أحدها: الجواز، وسواء أكان معرفة أم نكرة، وهو مذهب سيبويه، قال: "يقول الرجل للرجل: هل لكم أحد إن الناس ألب عليكم، فيقول: إن زيدا، وإن حمرا، أي: إن لنا"^(٥). الثاني: مذهب الكوفيين^(٦) اختصاص جواز حذفه، بأن يكون نكرة، نَقَلَهُ عنهم الأخفش الصغير. الثالث: مذهب الفراء^(٧) جواز حذفه معرفة كان أو نكرة إلا أن شرط جواز الحذف التكرير نحو: (٨) ... (٩).

(١) وأجاز البغدادي أن تكون المعرفة خبراً عن النكرة: "وجاز عندي أن تكون المعرفة خبراً عن النكرة هنا لما كان المعنى واحداً، وألّه لما كان فضلة فكأنه غير مسند إليه، فجاز تنكيره، ولما كان الخبر مرفوعاً صار كأنه مسند إليه فكان معرفه". ينظر: البغدادي، خزائن الأدب، ٢٧٥/٩.

(٢) البغدادي، المصدر السابق، ٢٧٤/٩.

(٣) منسوب للأعشى، ديوانه، ص ٢٥٤، ويروى: "إذا مضوا مهلاً". ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢٤٧/١، وابن جني، الخصائص، ١٥٢/٢.

(٤) انظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع، ٢٨٧/١، وابن عيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٥٨/١-٢٦٠.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢٤١/٢.

(٦) انظر رأي الكوفيين: ابن جني، الخصائص، ١٥٢/٢-١٥٣، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣١١/١.

(٧) انظر رأي الفراء: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢٤٧/١-٢٤٨، والبغدادي، خزائن الأدب، ٤٦١/١٠.

(٨) يقصد قول الشاعر.

(٩) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٢٤٩/٣.

وقد انتصر أبو حيان لسيبويه وذهب مذهبه، فنراه يقول: "والصحيح مذهب سيبويه، ويجوز: **إِنَّ رَجُلًا** وزيداً، خلافاً للكوفيين، **وَأَنَّ رَجُلًا** أخاك على حذف الخبر، وفاقاً لهشام والبصريين، وخلافاً للفراء، وتقول: **إِنَّ غَيْرَهَا** إبلاً وشاءاً. قال سيبويه^(١): غيرها اسم **إِنَّ**، وإبلاً، وشاءاً تمييز، والخبر محذوف أي لنا غيرها، ولا يجوز أن يكون اسم **"إِنَّ"** إبلاً وشاءاً، وغيرها حال، ولا أن يكون إبلاً وشاءاً بدلاً من (غيرها)، فإنه يجوز نحو: **إِنَّ أَفْضَلَهُمْ** كان زيداً، **وَأَنَّ** في الدار جالس أخوك..."^(٢). فهو في هذه المسألة يذهب مذهب سيبويه، وينتصر لرأيه مخالفاً كل ما جاء على غير كلام سيبويه.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

موطن الشاهد موضع خلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يجيزون حذف الخبر مطلقاً، سواء كان الاسم معرفة أو نكرة. أما الكوفيون، فلا يرون في حذفه إلا مع النكرة. وقد ذكر ابن جني (ت ٣٩٢هـ) موطن الشاهد على حذف خبر (**إِنَّ**) مع النكرة خاصته، والتقدير عنده: **إِنَّ** لنا محلاً، **وَأَنَّ** لنا مرتجلاً. يقول: "وأصحابنا يجيزون حذف خبر (**إِنَّ**) مع المعرفة، ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم: **إِنَّ** الناس ألب عليك من لكم؟ قالوا: **إِنَّ** زيداً، **وَأَنَّ** عمراً؛ أي: **إِنَّ** لنا زيداً، **وَأَنَّ** لنا عمراً، والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة"^(٣).

وأجاز ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) حذف الخبر إذا دل عليه قرينه السياق^(٤). وقد أورد رأي الفراء في المسألة. يقول: "وكان الفراء يذهب إلى أنه إنما يُحذف مثل هذا إذا كُزرت **"إِنَّ"** ليُعلم أن أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف، وحكي أن أعرابياً قيل له: **"الزبابة الفأرة"**^(٥) قال: **إِنَّ** الزبابة، **وَأَنَّ** الفأرة، ومعناه: **إِنَّ** هذه مخالفة لهذه. والخلاف الذي بين الاسمين يدل على الخبر، والفائدة أن **"المحل"** خلاف **"المرتحل"**، وهو قول غير مرضي عند أصحابنا، فإنه قد ورد في الواحد الذي لا مخالف معه"^(٦).

والخبر إذا علم جاز حذفه من خلال دلالة الكلام عليه. وهذا ما أكدّه ابن مالك، وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقاً، أي سواء كان الاسم معرفة أو نكرة، وهذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح،

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١٤١/٢.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٢٤٩/٣-١٢٥٠.

(٣) ابن جني، الخصائص، ١٥٢/٢، وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ٣٢٨/٢-٣٣١.

(٤) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٥٩/١.

(٥) الزبابة: فأرة صماء يضرب العرب بها المثل، فيقال: أسرق من زبابة. ينظر: الأستراباذي، شرح الرضي على

كافية ابن الحاجب، ١٤١/٦.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٦٠/١، وينظر: اليعقوبي، خزائن الأدب، ٤٥٤/١٠، وابن عصفور،

شرح جمل الزجاجي، ٤٤٦/١.

خلاقاً لمن اشترط تنكير الاسم؛ وهم الكوفيون، ومن حذفه والاسم نكرة: إن محلاً وإن مرتحلاً^(١). ويتضح حذف الخبر من دلالة القرينة اللفظية عليه، وقد جعل النحاة أغلب الحذف في الظروف والجار والمجرور، وردّ على ذلك الأسترباذي "وأقول: لا ملجئ إلى جعل الأخبار المحذوفة ظروفًا، فلم ترتكبه؟ بل نقدر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفاً كان أو لا"^(٢)؛ فالخبر يُحذف للعلم به في هذا الباب، سواء كان الاسم معرفة أم نكرة، ولا ينحصر الحذف في الظرف أو الجار والمجرور، بل وفق ما يتطلبه سياق الكلام في استقامة المعنى، وهذا ما ذهب إليه الصيمري. فقد جعل المحذوف بناءً على سياق الكلام، إلا أنه يمنع الحذف في المعارف^(٣)، وما ذهب إليه في الحقيقة غير صحيح؛ فالخبر إذا علم جاز حذفه، سواء كان الاسم نكرة أم معرفة، وسواء كُزرت (إن) أم لا. فالأول كما في موطن الشاهد، والتقدير: إن لنا محلاً في الدنيا ما عشنا، وإن لنا مرتحلاً إلى الآخرة، والثاني ما حكاه سيبويه قبل إنشاد ذلك البيت، قال: "ويقول: الرجل للرجل هل لكم أحد إن الناس ألب"^(٤) عليكم؟ فيقول: إن زيدا وإن عمراً، أي إن لنا"^(٥).

وكلام سيبويه فيه ردّ على الكوفيين في اشتراطهم تنكير الاسم. وفيه ردّ على الفراء أيضاً^(٦)، فإنه ذهب إلى أنه لا يجوز حذف الخبر إلا مع تكرار (إن) سواء كان الاسم معرفة أم نكرة.

وجواز حذف خبر "إن" للعلم به، لا يُشترط في ذلك أن يكون الاسم معرفة، بل هو جائز سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، وسواء كُزرت "إن" أم لم تكرر، على عكس ما ذهب إليه الكوفيون في اشتراط تنكير الاسم، وما ذهب إليه الفراء في اشتراط تكرير "إن" وهذا ما أكّده ابن السراج^(٧)، فإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقاً سواء كان الاسم معرفة أم نكرة هذا ما ذهب إليه سيبويه خلافاً لغيره؛ لأنّ ما اشترطه الكوفيون غير صحيح؛ لأنّ الحذف مع تعريف الاسم

(١) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٩٢/١، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣١١/١.

(٢) الأسترباذي، شرح الرضي على كافيه ابن الحاجب، ١٤١/٦-١٤٢، وينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٦١/٢.

(٣) انظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة، ٢١١/١-٢١٢.

(٤) الألب: بفتح الهمزة وكسرهما، والمعنى: القوم يجتمعون على عداوة إنسان. انظر: البغدادي، خزنة الأدب، ٤٥٣/١٠.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١٤١/٢، وينظر: البغدادي، خزنة الأدب، ٤٥٢/١٠، والجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق (عبد الحميد هندائي)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص ٢١٠.

(٦) انظر رأي الفراء: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٦١/٢.

(٧) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢٤٧/١.

كثير^(١)، ونؤكد ذلك بقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَلَفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾^(٢). ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾^(٣).

والذي يرتضيه الباحث هو مذهب سيبويه، ويدل عليه الآيات الكريمة والقياس يقتضيه، فإنهم أجمعوا على جواز حذف الخبر إذا عُرِفَ معناه في غير باب "إن"، فينبغي أن يجدر ذلك في باب "إن" إذا دل الدليل عليه، فيجوز حذفه إذا كان في الكلام ما يدل عليه، ومُسَوِّغُ الحذف قيام الدليل عليه، وهو وجود القرينة اللفظية. واختار أبو حيان مذهب سيبويه في هذه المسألة. والذي يظهر للباحث ترجيحه بجواز حذف خبر (إن) إن دل عليه دليل سواء كان الدليل مقالياً أو حالياً، وقد استأنس الباحث بقول أبي علي الشلوبين: "لا يجوز أن يقول القائل هذا مبتدئاً وإنما يقول حين يُسأل، فيقال: هل لك أو هل عندك مال أو ولد؟ فيقول: إن مالا، وإن ولداً، ويُضمر (لنا)؛ لأنه قد دل عليه ما تقدّم"^(٤).

٣- وقوع الجملة الطلبية خبراً لـ (إن):

وَلَوْ أَصَابَتْ لَقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ^(٥)

موطن الشاهد: قوله: "إن الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ"، حيث وقعت الجملة الطلبية خبراً لـ (إن)، وشرط هذه الجملة أن تكون محتملة للتصديق والتكذيب، وقد أول بعض النحويين البيت بإضمار فعل، على جعل الجملة الطلبية معمولاً لقول مضمر^(٦).

واستشهد به أبو حيان على وقوع الجملة الطلبية خبراً لـ (إن). يقول: "وفي دخول "إن" على ما خبره نهى خلاف، صحح ابن عصفور جوازه في شرحه الصغير للجمال، وتأول ذلك في شرحه الكبير في قوله...^(٧)، وعلى المنع نصوص شيوخنا، وقال في شرحه الصغير لكتاب الجمل: أما الجملة غير المحتملة للصدق والكذب، ففي وقوعها خبراً لهذه الحروف خلاف،

(١) انظر مواضع ذلك الحذف: السليبي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ٣٥٤/١-٣٥٥، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣١١/١.

(٢) الحج ٢٢: ٢٥.

(٣) فصلت ٤١: ٤١ - ٤٢.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ٥٠/٥.

(٥) منسوب للجميع الأسدي، وهو منقذ بن الطرماح بن قيس، ينظر: ابن السيد، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، ص ١٦٣، وابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق (محمد حسن محمد حسن إسماعيل)، شارك في التحقيق (أحمد رشدي شحاته عامر)، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، ٦٦/٢.

(٦) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٤٢٥/١.

(٧) يقصد قول الشاعر.

والصحيح أنها تقع في موضع خبرها انتهى^(١)، فأطلق ولا يصح أن يكون الخلاف في "ليت" ولا "لعل"، ولا "كأن" وإن ألحق "لكن بـ" أن فيمكن^(٢).
آراء النحاة في موطن الشاهد:

اختلف النحاة في موطن الشاهد، فمنهم من أجاز مجيء خبر "إن" جملة طلبية، ومنهم من تأول ذلك، على اعتبار أن الجمل غير المحتملة للصدق والكذب، لم تقع أخباراً لهذه الحروف؛ لمناقضة معناها لمعاني هذه الحروف، وذلك أن الجملة المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب^(٣).

وقد أجاز سيبويه مجيء الخبر أمراً ونهياً. يقول: "وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبد الله اضربه، ابتدأت عبد الله، فرفعته بالابتداء، ونهيت المخاطب له لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه، كما فعلت ذلك في الخبر..."^(٤).

وذهب ابن جنّي مذهب سيبويه، يقول: "فإن قيل: فهل يجوز أن تقول: إن زيداً ليضرب، فتجعل خبر "إن" أمراً حتى تخاف التباسه بالخبر في قولك: إن زيداً ليضرب؟ فالجواب: أن ذلك جائز، وقد جاء به الشاعر، فجعل خبر "إن"، وخبر المبتدأ، وخبر كان، ونحو ذلك أمراً لا يحتمل الصدق والكذب، قال الجُميح... والنهي كالأمر في هذا"^(٥).

وقد صرح ابن جنّي بموافقه لسيبويه في مجيء الخبر أمراً ونهياً. يقول: "فهذا نص من سيبويه بجواز كون خبر المبتدأ أمراً ونهياً وعلى هذا يجوز: زيد لا تقم أخوه"^(٦).

وقد ضعف ابن الشجري الإخبار بالنهي والأمر: "والجملتان الأمرية والنهيية يضعف الإخبار بهما؛ لأن الخبر حقه أن يكون محتملاً للتصديق والتكذيب، قال أبو علي: قد كنت أستبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملتي الأمر والنهي حتى مر بي... قول الجُميح الأسدي"^(٧). فهو لا يجيز مجيء خبر إن جملة طلبية؛ لأنه يشترط في ذلك أن تكون محتملة للصدق والكذب.

وأجاز الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ) ذلك: "وأما الجملة الطلبية، كالأمر، والنهي، والدعاء، والجملة المصدرة بحرف الاستفهام، والعرض، والتمني، ونحو ذلك فلا أرى منعاً من وقوعها خبراً

(١) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٤٢٥/١.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٢٤٢-١٢٤٣.

(٣) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٤٢٥/ ١.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١٣٨/١.

(٥) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ٦٦/٢.

(٦) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ٦٧/٢.

(٧) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٨٠/٢-٨١، وينظر: المصدر نفسه، ٧٩/٢-٨٣.

لهما، كما في خبر المبتدأ، وإن كان قليلاً نحو: إن زيداً لا تضرته، وإنك لا مرحباً بك، وإن زيداً هل ضربته، واضرب زيداً ولكن عمراً لا تضرته^(١)، وأجاز ذلك السيوطي (ت ٩١١ هـ). يقول: ".... لأننا وجدنا العرب يواقعوا الجملة المركبة تركيب الدعاء، والأمر، والنهي، والاستفهام^(٢). ويرد على من منع ذلك: "وليس يسوغ لمعارض علينا أن يزعم أن هذا شيء خص به الشعر؛ فإن ذلك قد جاء في القرآن والكلام الفصيح، فمن ذلك قوله تعالى ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾^(٣)، وأجاز النحويون بلا خلاف بينهم: زيداً اضربه وعمرو لا تشتمه، وزيداً كم مرة رأيته، وعبد الله كم أكرمته، وزيد جزاه الله عني خيراً^(٤)، وهذا رد على من منع وقوع الجملة الطلبية خبراً، وقد ضعف أبو حيان وقوع الخبر جملة طلبية، في "النكت الحسان". يقول: "... وأن الجملة غير الخبرية لا تقع خبراً لهذه الحروف، فلا نقول: إن زيداً اضربه، ولا ليت زيداً اقتله، وقد ذكر بعض أصحابنا في هذا خلافاً، وأن الصحيح منعه، واستدل المجيز بقول الشاعر...، ولو خصص هذا الحكم بـ"إن" وحدها لكان قولاً؛ لأنها لم تُقَدْ في الجملة سوى التأكيد، ولم تغير معنى جملة الابتداء بخلاف "أن"؛ فإنها صيرت الجملة في معنى المفرد، وبخلاف غيرها، فإنها غيّرت معنى الجملة بتشبيهه أو تمنّ أو غير ذلك، وتأول من منع ذلك بإضمار القول: كأنه قال: أقول لك لا تنصيك^(٥)، ويقصد بذلك ابن عصفور الذي تأول فعل القول^(٦).

والذي يراه الباحث ما ذهب إليه أبو حيان، في أن الخبر يُحذف كثيراً من الكلام، لدلالة المقام اللفظي عليه، صحيح أن الخبر يتعين بكونه محتملاً للصدق والكذب، ولكن إذا دلّ على حذفه سياق الكلام جاز ذلك؛ لدلالة قرينة السياق، وعلى ذلك يجوز وقوع الجملة الطلبية موقع الخبر، إذا تمّ بوقوعها حصول فائدة الكلام، دون الإخلال بالمعنى في السياق اللغوي.

٤- دخول الفاء على خبر (لكن):

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنْ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ^(٧)

(١) الأمثراياذي، شرح الرضي على كافي ابن الحاجب، ٩٦/٦.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٣٣/٦-٢٣٤.

(٣) مريم ١٩: ٧٥.

(٤) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٣٦/٦.

(٥) أبو حيان، النكت الحسان، تحقيق ودراسة (عبد الحسين الفتلي)، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥ هـ -

١٩٨٥ م، ص ٨٠.

(٦) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٤٢٥/١.

(٧) منسوب للأفوه الأودي، ينظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع، ٢٠٣/١.

موطن الشاهد: قوله: "فسوف يكون"، إذ دخلت الفاء على خبر "لكن" وهذا جائز^(١).

يقول أبو حيان: "ومذهب الجمهور جواز دخول الناسخ، فإن كان "إن" و"أن" و"لكن"، فالخلاف في جواز دخول الفاء في خبرهن، والصحيح الجواز، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾^(٣)، وقال:....^(٤)، وخصّ ابن عصفور جواز دخول الفاء في خبر "إن" وحدها، وفي دخولها في خبر (لعل) خلاف، والصحيح المنع، وأما (ليت) و(كأن)، فالنص على أنه لا يدخل في خبرهما بلا خلاف، وأجاز الفراء، دخولهما في خبر (إن) إذا كان اسمها موصوفاً بالموصول، نحو: إن الرجل الذي يأتيك قلّة درهم، والصحيح المنع.....^(٥) فهو يجيز دخول الفاء على خبر (إن) وأخواتها (إن، أن، لكن)، على غير ما ذهب ابن عصفور في (إن) وحدها.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

انقسم النحاة إلى قسمين في دخول الفاء على الناسخ؛ فمنهم من يجيز دخولها على خبر "إن" أو "أن" أو "لكن"؛ لأنها ضعيفة العمل، إذا لم يتغيّر بدخولها المعنى الذي كان في الابتداء، بخلاف أخواتها (ليت، لعل، وكأن)؛ فإنها قوية العمل، مغيرة للمعنى، فقوي شبهها بالأفعال، فساوتها في المنع من الفاء. وقيل: يمنع الفاء مع (إن، وأن، ولكن)؛ لأنها تُحقّق الخبر، والشرط فيه توقّف، فبعد عن الشبهة، وزدّ بالسماع، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَا يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾^(٦)، وقال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾^(٧). فإن عملت في اسم آخر جاز دخولها إجماعاً، نحو: إنه الذي يأتيك قلّة درهم، وقيل: يجوز دخول الفاء (لعل) إلحاقاً لها بما لا يغيّر المعنى^(٨).

(١) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢١٨/١.

(٢) آل عمران ٣: ٩١.

(٣) الأنفال ٨: ٤١.

(٤) يقصد قول الشاعر.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٤٤/٣-١١٤٥.

(٦) البروج ٨٥: ١٠.

(٧) الأنفال ٨: ٤١.

(٨) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٦٠-٦١.

وأشار ابن مالك إلى قول الأخفش في جواز دخول الفاء في خبر "إن" وأخواتها^(١). ويتضح ذلك بقول السيوطي (ت ٩١١ هـ): "وجوز الأخفش دخولها في كل خبر...، وجوز الفراء والأعلم: دخولها في كل خبر هو أمر أو نهى"^(٢)، أي ما تضمن طلباً.

ويعلل السيوطي دخول الفاء على الخبر: "لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، لكنه لما لُحِظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت، وهو الشرط، والجزاء، والمعنى الملاحظ أن يقصد أن الخبر مستحق بالصلة أو الصفة، وأن يقصد به العموم"^(٣). فحق خبر المبتدأ ألا تدخل عليه فاء؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، ونسبة الصفة من الموصوف، إلا أن بعض المبتدآت تشبه أدوات الشرط، فتقترب بالفاء جوازاً^(٤)، فافتران خبر "إن" و"أن" و"لكن" بالفاء هو الصحيح^(٥).

فالأصل أن الخبر مرتبط بالمبتدأ فلا يحتاج إلى حرف يربط بينهما، فحق الخبر ألا تدخل عليه الفاء، ولكن إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط، وكان دالاً على العموم، جاز دخول الفاء على الخبر^(٦).

ويذهب الباحث إلى أنه يجوز دخول الفاء على خبر النواسخ "إن" و"أن" و"لكن" بإجماع من المحققين، وهو الصحيح، وقد جاء في القرآن الكريم ما يثبت ذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٧)، وقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ذَهَبًا﴾^(٨)، وقوله تعالى ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ قِصْدَهُ أَبُو حَيَّانَ فَهُوَ أَجَازٌ ذَلِكَ، وهو الرأي الصحيح في هذه المسألة.

(١) انظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٦٢/١.

(٢) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٥٩/٢. وفي نص آخر يورده: أن الأخفش منع ذلك؛ لأن ما تضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله. ينظر: المصدر نفسه، ٦٠/٢.

(٣) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٥٦/٢.

(٤) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٦٠/١.

(٥) انظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع، ٢٠٣/١، والأزهري، شرح التصريح، ٣١٧/١.

(٦) انظر تفصيل الكلام: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٥٦/٢-٥٨، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٦٠/١.

(٧) الأحقاف ٤٦: ١٣.

(٨) آل عمران ٣: ٩١.

(٩) الأنفال ٨: ٤١.

ثالثاً: أفعال المقاربة وتشمل:

رفع الاسم السببي بعد خبر (عسى):

وماذا عسى الحجاج يبلِّغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد^(١)

موطن الشاهد: قوله: "عسى الحجاج يبلِّغ جهده"، وقد ورد فيه خبر الفعل "عسى" مسنداً إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضمير يعود على اسمه، وهكذا ففاعل "يبلغ" هو غير ضمير الاسم، أي هو "جهد" و"جهد" مضاف إلى ضمير الغائب الذي يعود على الحجاج... وهكذا أجاز النحاة في "عسى" أن ترفع السببي^(٢)، أي الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها المرفوع، ويرى بنصب "جهده" ورفع^(٣).

واستشهد به أبو حيان على أن "عسى" ترفع السببي. يقول: "وخبر هذه الأفعال يرفع ضمير الاسم قبله لا سببيه، فلا يجوز طفق زيد، يتحدث أخوه، ولا أنشأ عمرو يشد أبنه، ولا جعل زيد يضربه عمرو، ويجوز: جعل زيد يضرب مبنياً للمفعول، واستثنى بعض أصحابنا: عسى فذكر أن الفعل فيها يرفع السببي وأنشدوا...^(٤) بنصب جهده ورفع، وقالوا: يجوز عسى زيد أن يرحمه الله، فهذا لم يتحمل ضمير زيد المرفوع، ولا رفع السببي، وقد جاء الفعل بعد كاد، وجعل رافعاً السببي...^(٥)". فقد أشار إلى جواز النحاة رفع الاسم السببي بعد "عسى" كما هو الحال في موطن الشاهد على رواية الرفع.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أن رفع المضارع الواقع خبراً لـ "عسى" وهو "يبلغ" اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد على اسم "عسى" وهو "جهده" وهذا سائغ في "عسى" دون أخواتها على رأي الجمهور، وإن خالف بعضهم. فقد خالف أبو حيان في كتابه "النكت الحسان"، وقد منع ذلك، حيث ذهب إلى التسوية بين "عسى" وغيرها من أفعال هذا الباب، ومنع في جميع هذه الأفعال أن يكون فاعل الفعل المضارع الواقع خبراً لهن غير الضمير العائد إلى الاسم^(٦)، وكأنه ينكر رواية رفع "جهده" في هذا البيت. وأما نصب "جهده" على المفعولية لـ "يبلغ" ويرفعه على الفاعلية،

(١) منسوب للفرزدق، ديوانه، ص ١٤٥. وينظر: الأزهرى، شرح التصريح، ٢٨١/١، والشنقيطي، الدرر النواع،

٢٧٥/١، والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ٦٧٦/٢ - ٦٧٧.

(٢) المقصود بالسببي: الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود إلى اسمها.

(٣) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٤٩/١، والأهدل، الكواكب الدرية على مئمة الأجرومية، ٢٤٤/١.

(٤) أنشدوا قول الشاعر.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٢٣٤/٣.

(٦) انظر: أبو حيان، النكت الحسان، ص ٧٣.

وفيه الشاهد؛ فإنَّ "جَهْدَه" متّصل بضمير يعود على "الحجّاج" الذي هو اسم "عسى". يقول أبو حيّان في "النكت الحسان"^(١): "جَعَلَ زَيْدٌ يُنْظَمُ، وَلَا يَرْفَعُ السَّبِيَّ، فَلَا تَقُولُ: جَعَلَ زَيْدٌ يُنْظَمُ أَخُوهُ الشَّعْرُ، بَخْلَافٍ "كَانَ"؛ فَإِنَّهَا تَرْفَعُ ضَمِيرَ اسْمِهَا وَسَبَبِيَّةً، فَتَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ، وَكَانَ زَيْدٌ يَقُومُ أَخُوهُ... إلَّا فِي "عسى" فَقَدْ يَرْفَعُ السَّبِيَّ، تَقُولُ: عسى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ. وَيَجُوزُ زَيْدٌ عسى أَنْ يَقُومَ أَخُوهُ"^(٢).

وأجاز ابن هشام في "عسى" خاصّة أن ترفع السببيّة^(٣)، وذهب الأشموني (ت ٩٠٠ هـ) إلى أنّ "عسى" يجوز في المضارع بعدها خاصّة أن ترفع السببيّة، وقد أشار إلى نصب "جَهْدَه" ورفعها، ولا يجوز أن يرفع بعدها ظاهراً غير سببيّة^(٤).

وخبر "عسى" يرفع السببيّة بلا قلة، والمراد بالسببيّة هنا الظاهر المضاف لضمير اسمها، ويروى برفع جهده أي: ما الذي يقال فيه عسى الحجّاج يبلغه جَهْدُه، وأمّا على نصبه، ففاعل يبلغ ضمير الحجّاج، وعلى هذه لا شاهد فيه "أن يبلغ الحجّاجُ جَهْدَه" به. وهذا سائر في "عسى" فقط دون سائر أخواتها، وذلك مبنيّ على المعنى الذي تكتنز به "عسى"، وعليه فـ (الحجّاج) اسم "عسى" وخبره "يلبّغ"، وبهذا ذهب أبو حيّان مذهب جمهور النحاة في هذه المسألة.

رابعاً: (لا) العاملة عمل (إنّ) وتشمل:

- حذف خبر (لا) النافية للجنس:

فَلَا لَغَوٌ وَلَا تَأْتِيْمٌ فِيْهَا وَمَا قَالُوا بِهِ أَبَدًا مُّقِيْمٌ^(٥)

موطن الشاهد: قوله: "فلا لغو ولا تأتيم فيها"، حيث رفع الاسم الواقع بعد "لا" الأولى على أنّ "لا" مهملة، وفتح الاسم الواقع بعد "لا" الثانية على أنّها "لا" النافية للجنس عامله عمل "إنّ"، ويجوز أن يكون رفع ما بعد "لا" الأولى على أنّها عامله عمل (ليس) والمرفوع اسمها^(٦)، وبإهمال

(١) انظر: الأزهرى، شرح التصريح، ٢٨١ / ١، والشنقيطي، الدرر اللوامع، ٢٧٥ / ١.

(٢) أبو حيّان، النكت الحسان، ص ٧٢-٧٣.

(٣) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٤٨ / ١، والسنهوري، شرح الأجرومية في علم العربية، ٢٩١-٢٩٢ / ١.

(٤) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢٨٤-٢٨٥ / ١، والخضري، حاشية الخضري على ابن عقيل على شرح الأشموني، ٢٧٦ / ١.

(٥) منسوب لأميه بن الصلت، ديوانه، تحقيق (سجيع جميل الجبيلي)، ط ١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨ م، ص ١٢٢. والشطر الثاني فيه: "ولا حين ولا فيها مليم". وينظر: العيني، المقاصد النحوية، ١١٢ / ٢.

(٦) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٣٦٩ / ١، وابن جني، اللع في العربية، تحقيق (حامد المؤمن)، ط ٢، مكتبة النهضة، بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ص ٩٩.

"لا" الأولى وإعمال الثانية، فتكون الأولى لمجرد النفي، ويكون ما بعدها مبتدأ، أو تكون من أخوات "ليس" وما بعدها اسمها^(١).

واستشهد به أبو حيان على حذف خبر "لا" النافية للجنس، وهي تعمل عمل "إن"؛ فتتصبب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها. يقول: "وثمره الخلاف تظهر في نحو قولك: لا رجل ولا امرأة قائمان، فعلى مذهب الأخفش لا يجوز ذلك، وعلى قول الآخرين يجوز، وقوله...^(٢) على قول الأخفش لا يكون (فيها) إلّا خبراً عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف، وعلى القول الآخر يصلح أن يكون (فيها) خبراً عنهما، وقياس قول الكوفيين أن يكون الخبر مرفوعاً بخبر الابتداء، ظهر العمل في الاسم، أو لم يظهر كما نقول ذلك في خبر "إن"، والخبر في هذا الباب لا يكون إلّا نكرة، فلا يجوز: لا كريم أنت، ولا فاضل زيد، فأما ما حكاه الأخفش من قولهم: لا موضع صدقة أنت، فموضع منصوب على الظرف، وأنت مبتدأ، والظرف خبره، ولم تكرر (لا)؛ لأنه جرى في الكلام مجرى المثل، قاله المازني، وأما قولهم: لا فتى هجاء أنت، ولا رجل أنت، فعلى إضمار (هو)، والخبر إن كان غير معلوم فلا بد من ذكره، نحو: لا أحد أغير من الله^(٣). ثم يفسر الكلام، فيقول: "وإن كان معلوماً، فاختلفت النقول، فقال صاحب البديع وابن مالك، أهل الحجاز يظهرون خبر (لا) فيقولون: لا رجل أفضل منك، ويحذفونه كثيراً فيقولون: لا أهل، ولا مال، ولا بأس، أي: لك وعليك، وبنو تميم لا يثبتونه..."^(٤). فهو يشير إلى أن خبر (لا) في إظهاره على لغة أهل الحجاز، وقد يحذفونه، وأما بنو تميم لا يظهرونه البتة.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

اختلف النحاة في خبر "لا"، فذهب بعضهم إلى أنها لا تعمل في الخبر لضبعها عن العمل في شيئين بخلاف "إن" فإنها مشبهة بالفعل، فنصب، ورفعت كالفعل، و"لا" هذه لا تشبه الفعل، وإنما تشبه "إن" المشددة، فجرى مجرى الحروف الناصبة للفعل، نحو: "أن" و"لن"، وهي لا ترفع شيئاً كذلك هذه. وذهب أبو الحسن ومن تبعه إلى أن "لا" هذه ترفع الخبر، وذلك لأنها داخلة على المبتدأ أو الخبر، فهي تقتضيها جميعاً، وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما، عمل في الآخر، وليس كذلك نواصب الأفعال؛ لأنها لا تقتضي إلّا شيئاً واحداً وهو المختار، وأما

(١) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٣٢١/١.

(٢) يقصد قول الشاعر.

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٢٩٧/٣ - ١٢٩٨.

(٤) أبو حيان، المصدر السابق، ١٢٩٩/٣ - ١٣٠٠.

الكوفيون، فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان، وهي قاعدتهم في "إن" وأخواتها^(١). يقول ابن جني: "لا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ، تَرْفَعُ (أَفْضَلُ)؛ لَأَنَّهُ خَبَرُ (لا)، كما ارتفع خبر (إن)"^(٢).

واختلِفَ على بني تميم، هل يمتنعون من ذكره، وإن لم يُعْلَمَ ولا دليل عليه. يقول سيبويه: "والذي يُبْنَى عليه في زمان، أو في مكان، ولكنك تُضمِّره، وإن شئت أظهرته، وكذلك لا رَجُلَ، ولا شيء، إنما تريد: لا رَجُلَ في مكان، ولا شيء في زمان، والدليل على أن لا رَجُلَ في موضع اسم مبتدأ، وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم، قول العرب من أهل الحجاز: لا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ"^(٣). يقول ابن يعيش: "إنما خُصَّ أهل الحجاز دون غيرهم؛ لأنَّ أهل الحجاز يُظهرون الخبر فيظهر فيه العمل، وينو تميم لا يظهرون البتة، فلا يظهر فيه عمل "لا"^(٤).

فمذهب أهل الحجاز جواز حذف الخبر مع (لا)، ويقدرونه وفقاً للمسياق الذي يقتضيه الكلام؛ لوجود دليل عليه. وأمَّا بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر "لا" البتة، ويقولون هو من الأصول المرفوضة، ويتأولون ما ورد من ذلك، فيقولون في قولهم: لا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ، إنَّ "أفضل" نعتٌ لـ "رجل" على الموضع، وكان أبو العباس المبردُ يُجَوِّزُ أن يكون "أفضل منك" مرفوعاً بـ "لا" على الخبر، ويجوز أن يكون رفعاً بخبر الابتداء إذ كانت "لا" وما بعدها في موضع ابتداء^(٥).

وقد بيَّن ذلك ابن عصفور أيضاً: "بنو تميم يلتزمون الحذف إذا كان اسماً يظهر فيه الرفع، وقال أيضاً: إن كان ظرفاً، أو مجروراً جاز حذفه وإثباته، وإن كان غير ذلك. فبنو تميم يلتزمون الحذف، وأهل الحجاز يجيزون الحذف والإثبات، فيقولون: لا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ، وقد يحذفون "أفضل" إذا كان عليه دليل"^(٦).

وبذلك حذف الخبر يكون على ثلاثة أقسام: ممتنع، وجائز، وواجب؛ فالممتنع في موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى، كقولك مبتدأً مقتصراً: لا رَجُلَ، فمثل هذا لا يُعَدُّ كلاماً عند أحد من العرب؛ لأنَّ المخاطب لا يستفيد منه شيئاً.

وأمَّا الجائز والواجب: فحذف ما دلَّ عليه دليل، كقولك: لا رَجُلَ. لمن قال: هل في الدار من رجل؟ وكقولك للشاكي: لا بأس، تحذف فيها من الأول، وعليك من الآخر، فمثل هذا يجوز

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٦٤/١، وابن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، ٢٦٩/١.

(٢) ابن جني، اللع في العربية، ص ١٠٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢٧٥-٢٧٦.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٦٣/١.

(٥) المصدر السابق، ٢٦٥/١.

(٦) ابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، ص ٢٥٩.

فيه الحذف والإثبات عند الحجازيين، ولا يُلَفِظُ به التميميون ولا الطائيون؛ بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى^(١).

والذي يذهب إليه الباحث أنه ليس حذف الخبر بصحيح؛ لأنَّ حذف الخبر دون دليل يدلُّ عليه يلزم منه عدم الفائدة، بل إذا كان ما دلَّ على الخبر، جاز حذفه، وهذا مخالف لسنن العرب؛ إذ الخبر عندهم، الجزء المتمم للفائدة، فإذا حُذِفَ وانتفتت الفائدة فليس كلاماً متمماً لمعناه وسياقه؛ فالكلام شرطه الإفادة.

ومتى فهمَ الخبرُ ودلَّت عليه قرينة جاز حذفه، ويمتنع حذف الخبر في موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى، كقولك مقتصراً: لا رَجُلَ، فمثل هذا لا يُعَدُّ كلاماً تاماً لمعناه. وهذا ما عناه أبو حيان إذ يقول: "والخبر إن كان غير معلوم فلا بُدَّ من ذكره نحو: لا أحدٌ أغيرُ من الله.." ^(٢). ونخلص إلى أنَّ أبا حيان استطاع أنْ يقدم لنا تلك المسائل النحويّة، بأسلوبه الذي يتسم بالإحاطة والدقّة، فكان يعتمد على الموازنة الدقيقة بين آراء النحاة، ثم يختار أكثرها استعمالاً وأصحها نقلاً ورواية ثم يقوم بالاستقراء والتحليل.

والذي يتّضح لدى الباحث من خلال مناقشة المسائل التي درّست في هذا الفصل أنَّ أبا حيان كان يعرض المسائل النحويّة عرضاً دقيقاً، وهذا بارز في نصوصه التي أوردها الباحث في مسائل هذا الفصل، إلّا أنّه يميل كثيراً في بعض المسائل لرأي سيبويه، فنجدّه يقول: "ولم يشترط سيبويه" و"فكذلك عند سيبويه"، و"يذهب سيبويه"، و"ظاهر كلام سيبويه"، و"الصحيح مذهب سيبويه"، وأحياناً كان يوازن بين آراء البصريين والكوفيين فيقول: "ومذهب البصريين" و"مذهب الكوفيين" وفي بعض الأحيان نجده يسرد لنا آراء النحاة في عرضه للمسألة دون أن يبدي رأيه. فكان يذكر آراء النحاة دون ترجيح أو مناقشة لها، وفي بعض النصوص نجده يستقل برأيه بما يراه مناسباً للقياس؛ فيقول: "والصحيح عندي"، و"لا يقاس عليه"، و"الصحيح"، و"الصحيح المنع".

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ٤٣٧/١-٤٣٨.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٢٩٨-١٢٩٩.

الفصل الثاني

باب المنصوبات

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد الشعري في باب المنصوبات:

أولاً : نصب الفعل المضارع ويشمل:

- نصب الفعل المضارع بـ "أن" مضمرة بعد "واو" العطف.

ثانياً : المفعول به ويشمل:

- نصب المفعول به بإضمار فعل.

- النصب على الاختصاص بفعل مضمّر.

- تعدي (حدث) إلى ثلاثة مفاعيل.

ثالثاً : المفعول المطلق ويشمل:

- حذف المفعول المطلق لقريظة لفظية.

رابعاً : النائب عن المصدر ويشمل:

- نصب المصدر بإضمار فعل.

- نيابة المصدر عن ظرف الزمان.

- المصدر الذي يصحّ الإخبار به عن المبتدأ.

خامساً : المفعول لأجله ويشمل:

- تغاير الزمن بين العامل في المفعول لأجله والمفعول لأجله.

سادساً : المفعول فيه ويشمل:

- حذف الجملة المضافة إلى "إذ".

- نصب الاسم المجرور على نزع الخافض.

- دخول "مُدَّ" على الجملة الفعلية.

- دخول "أل" التعريف على "أمس".

- إضافة "بين" إلى المصدر.

- نصب ظرف الزمان "حقاً".

- نصب "معاً" على الظرفية والحالية.

سابعاً : المفعول معه ويشمل:

- جواز عمل المعية والعطف.

ثامناً : الاستثناء ويشمل:

- النصب على الاستثناء بعد ((لَا)) وجواز الرفع على البدلية.

- نصب (بله) على الاستثناء.

- إبدال الاستثناء المنقطع على لغة بني تميم.

- (حاشا) بين الحرفيّة والفعلية.
- بناء (غير) ونصبها على الاستثناء.
- تاسعاً : الحال ويشمل:
 - تعدد الحال وصاحبها.
 - نصب المصدر بعد "أما" على الحالية.
 - نصب الخبر على الحالية.
 - نصب (وحده) على الحالية.
 - زيادة الباء في الحال المنفية.
 - منع الجواز في النصب على الحالية بعد (ما) الاستفهامية.
- عاشراً : التمييز ويشمل:
 - جواز دخول "مَنْ" الزائدة على التمييز.
 - الحادي عشر: النواسخ وأشباهاها في العمل.
 - أولاً : (كان) وأخواتها وتشمل:
 - استواء خبر (كان) مع اسمها في التعريف.
 - زيادة الباء في خبر (كان) المنفية.
 - مجيء خبر (كان) جملة طلبية.
 - ثانياً : (إنّ) وأخواتها وتشمل:
 - حذف اسم (لكن).
 - وقوع الجملة الفعلية معترضة بين (كأن) واسمها.
 - زيادة (ما) بعد الأحرف المشبهة بالفعل.
 - ثالثاً : أفعال المقاربة وتشمل:
 - نصب الضمير المتصل بـ "عسى".
 - رابعاً : (لا) العاملة وتشمل:
 - إعمال (لا) النافية في المعارف.
 - دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية مع بقاء عملها.
 - خامساً : (ما) النافية وتشمل:
 - دخول (ما) النافية المكفوفة بـ (إن).
 - دخول الباء في خبر (ما) النافية بلغة الحجاز.

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد الشعري في باب المنصوبات:

المنصوبات: هو ما اشتمل على علم المفعولية^(١). وقد تعددت التوجيهات النحوية في باب المنصوبات^(٢)، كان من أبرزها ما ورد في: نصب الفعل المضارع، والمفعول به، والمفعول المطلق، ونائب المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول معه، والاستثناء، والحال، والتمييز، ونواصب النواسخ، و(لا) العاملة عمل (إن)، وأفعال المقاربة، و(ما) النافية، وهي مرتبة على النحو الآتي:-

أولاً: نصب الفعل المضارع ويشمل:

نصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة بعد (واو) العطف:

لُبِسْتُ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(٣)

موطن الشاهد: قوله "وتقرر"، حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله: "تقرر" بـ "أن" مضمرة جوازاً بعد "واو" عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو قوله "لبس" ^(٤).

يقول أبو حيان: "... ويجوز إظهار (أن) وإضمارها بعد حرف عطف به مصدر مُقَدَّر على مصدرٍ صريح، أو على اسم غير مصدر، مثال ذلك...^(٥)، التقدير: وَأَنْ تَقَرَّرَ عَيْنِي أَي: وَفَرَّغْتُ عَيْنِي، ... ود (أو) نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا وَجْهًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ﴾^(٦)، ود "ثم" ...، ولا يجوز ذلك في غير هذه الحروف، لو قُلْتُ: عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِكَ بَلْ تَفْعُدْ أَوْ مِنْ قِيَامِكَ لَا تَفْعُدْ لَمْ يَجُزْ، ولا يجوز أن تحذف (أن) في غير ما تقدّم ذكره، بل يجب إظهارها، هذا مذهب جماعة منهم متأخر أصحابنا. وذهب جماعة إلى أنه يجوز حذفها في غير تلك المواضع، واختلفوا،

(١) الأسترايازي، شرح الرضي على كافيه ابن الحاجب، ٢٩٢/١.

(٢) أوردها أبو حيان موزعة تحت مسمى "باب المنصوبات".

(٣) منسوب لميسون بنت بَحْدَلٍ. ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٦٥٣/٢، وابن هشام، مغني اللبيب، ٥٠٥/١، والأزهري، شرح التصريح، ٣٨٩/٢، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٤٢٧/١، وابن جلي، سر الصناعة، ٢٨٤/١، والبغدادي، خزنة الأدب، ٥٠٣/٢، ٥٧٤، وابن السّيد، الاختصاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق (محمد باسل عيون السود)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ١٦٣/١، والأبباري، التبيان في إعراب القرآن، ضبطه وعلق حواشيه (بركات يوسف هُبُود)، د. ط، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ٢٠/٢.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤٥/٣، وابن هشام، شرح اللّحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، تحقيق (صلاح راوي)، ط٤، حقوق الطبع محفوظة للمحقق، ص ٣٤١.

(٥) يقصد قول الشاعر.

(٦) الشوري ٤٢: ٥١.

فذهب أكثرهم إلى أنه إذا حُذفت وَجَبَ رَفْعُ الفعل، وهو مذهب أبي الحسن^(١)، وذهب أبو العباس^(٢) إلى أنه إذا حُذفت (أَنْ) بقي عملها؛ واختلفوا في القياس^(٣) على ما حُذفت منه (أَنْ) فقام عليه بعضهم، وهو مذهب الكوفيين، ومن وافقهم من البصريين، والصحيح قصر ما حذف من ذلك على السماع، ولا يُرْفَع، ولا يُنْصَبُ بعد الحذف إلا ما سُمِعَ^(٤).

فقد بين لنا آراء النحاة في ذكرهم لمواطن إضمار "أَنْ"، ولكنه اشترط ارتفاع الفعل ونصبه على السماع فقد جعل الرفع والنصب في هذا الباب مقتصرًا على السماع.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أن نصب الفعل المضارع بـ"أَنْ" مضمرة جوازاً، لا وجوباً، بعد أربعة أحرف، وهي: (الفاء)، و(ثم)، و(الواو)، و(أو)، وذلك إذا عَطِفَتْ على اسم صريح^(٥)، ومثال الواو عند النحاة قول ميسون بنت بَخْدَل، والرواية فيه بنصب "وتَقَرَّ"، وذلك بـ"أَنْ" مضمرة، على أنه معطوف على اللبس، فكأنه قال: اللبس عباءة وقرة عيني.

وقوله "وحياً" مصدر ليس في تأويل الفعل^(٦). يقول ابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ) "ويدلُّك على أنَّ الفعل إذا تقدَّمه اسم، ولم يَسُغْ عطفه عليه، اضطرَّ معه إلى إضمار "أَنْ" ليفيدوا معاً معنى المصدر، فيعطف المصدر الذي هو اسم، على الاسم الذي قبله، قول ميسون بنت بَخْدَل الكلبيَّة... فكأنَّها قالت: لأنَّ اللبس عباءة، وأنَّ تقَرَّ عيني، أحبُّ إليَّ من كذا"^(٧). أي لم ترد لبس عباءة أحبُّ إليَّ وأنَّ تقَرَّ عيني، لأنَّ هذا يُبطل المعنى؛ لأنَّه لم يرد أنَّ لبس عباءة أحبُّ إليه. إنَّما أراد قرَّة العين، فلهذا نصبت الشاعرة^(٨). "وقال الأعلام: نصب تقَرَّ بإضمار (أن) ليعطف على اللبس؛ لأنَّه اسم وتَقَرَّ فعل، فلم يمكن عطفه عليه، فَحُمِلَ على إضمار (أن)؛ لأنَّ (أن)،

(١) انظر رأي أبي الحسن: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢/٢٢٨.

(٢) انظر: المبرد، المقتضب، ١/١٨٨.

(٣) انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢/١١٠.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/١٦٨٨ - ١٦٩٠.

(٥) ومن النحاة من ذهب إلى أنَّ هذه المواقع الأربعة التي تضمّر فيها "أَنْ"، وما عدا ذلك لا يجوز فيه النصب بإضمار "أَنْ" إلا في ضرورة الشعر، أو في نادر الكلام. ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١/٦٣،

٢/٢٤٣، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢/٣٦٩، وابن هشام، شرح اللحة البدرية، ص ٣٤٠ - ٣٤١.

(٦) انظر: الأزهرى، شرح التصريح، ٢/٣٨٨، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٣/٢٢٦.

(٧) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب، ١/٢٨٤.

(٨) البغدادي، خزنة الأدب، ٨/٥٧٥.

وما بعدها اسم، فعطف اسماً على اسم، وجعل الخبر عنهما واحداً، وهو أحب والمعنى: لبس عباءة مع قرة العين أحب إلي من لبس الشفوف مع سُخنة العين، ونكد العيش^(١).

وقد ذهب ابن يعيش إلى أنه لو قال: "وأن تَقَرَّ عيني، لجاز؛ لأنَّ الأول مصدر، فـ"لبس عباءة" مبتدأ، و"تَقَرَّ عيني" في موضع رفع بالعطف عليه، و"أحب إلي" الخبر عنهما، والمعنى: أن لبس الخشن من الثياب مع قرة العين أحب إلي من لبس الشفوف، وهو الرقيق من الملبوس، فالتفضيل لهما مُجْتَمِعَيْنِ على لبس الشفوف، ولو انفرد أحدهما، بطل المعنى الذي أراده؛ إذ لم يكن مراده أن لبس عباءة أحب إليه من لبس الشفوف، فلما كان المعنى يعود إلى ضم (تَقَرَّ عيني) إلى (لبس عباءة) اضطرَّ إلى إضمار "أن" والنصب^(٢)، وأشار ابن مالك إلى أن حذف "أن" وإبقاء عملها دليل عليها، ولو استقام الوزن بإظهارها لكان أقيس^(٣).

والذي يتضح لدى الباحث أن اصطلاح النحاة في قوله: "وتَقَرَّ" أنه منصوب بأن مضمره جوازاً بعد (الواو) العاطفة التي عطفته على اسم صريح هو "لبس"، والاسم الصريح أو الخالص هو الذي ليس في تأويل الفعل، وهكذا فالاسم "الطائر" مثلاً ليس صريحاً، ولا خالص الالسمية؛ لأنه يؤول بالفعل، فيكون بمثابة "الذي يطير"، وهكذا فعندما نقول: الطائر فيَغْضَبُ زيدَ الدُّبابِ، لم تضم (أن) لصحة عطف الفعل عليها بدونها؛ لأنه في تأويل: الذي يطير^(٤).

فقد نظر النحاة في قول الشاعرة، فرأوا فعلاً منصوباً، ولم يروا ناصباً والمنصوب - عندهم - لا بُدَّ له من عامل ينصبه، ثم إنهم رأوا فعلاً منعطفاً على اسم، والفعل لا ينعطف - عندهم - على الاسم، فكيف الخلاص؟

هداهم تفكيرهم إلى تفسير ما معناه: تُقَدَّرُ قبل الفعل (أن) مضمره جوازاً، ومنها ومن الفعل بعدها ينسبك مصدر مؤول، ثم إنَّ المصدر اسم، فنعطفه إذا بالواو على الاسم قبله. وفي الحقيقة أن (أن) حرف ينصب الفعل المضارع، ومنه ومن الفعل الذي ينصبه، يتشكل مصدر مؤول؛ فالبحت إذا لن يدور حولهما، بل حول ما منحت كتب الصناعة هذا الحرف من قوى لم يُمنح مثلها حرف آخر؛ إذ ينصب ظاهراً، وينصب مضمرأً، وينعطف وهو موجود على موجود.

والباحث لا يريد أن يجهر هنا بما قاله النحاة، وإنما أقول لنخلص منه إلى أنه، حتى لو كان معجزاً، ويمكن أن نتجاوز كل ذلك من غير إخلال باللغة.

(١) البغدادي، خزائن الأدب، ٥٧٥/٨.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٣٧/٤.

(٣) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٣٣/٢ - ١٣٤.

(٤) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ١٠٠/٤.

وأما ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة، فنجد أنه ذكر آراء النحاة وسردها لنا، ذاكراً لنا مواطن النصب بـ"أن" مضمرة، وقد أوردَ شواهدَ على كل موطن في هذا الباب، واكتفى الباحث بإيراد بيت واحد على هذه المسألة؛ ليتبين موقف أبي حيان من ذلك.

ثانياً: المفعول به ويشمل:

١- نصب المفعول به بإضمار فعل:

إِذَا تَغَنَّى الْحِمَامُ الْوَرْقُ هَيَّجَنِي وَلَوْ تَسَلَّيْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارٍ ^(١)

موطن الشاهد: قوله: "أُمَّ عَمَّارٍ"، إذ نصبها بفعل مضمر يُفهم من سياق المعنى، تقديره: يُذكرني، فاستغني عن هذا الفعل لوجود ما دلَّ عليه ^(٢).

يقول أبو حيان: "يجوز الاقتصار على منصوب الفعل من مفعول به وغيره مستثنى عنه بحضور معناه، نحو: زيدا، لمن رأيتَه قد شرَعَ في إعطاء مثلاً، أي: أعط زيدا، أو في ذكر رؤيا (خيراً)، ولمن قطع حديثاً: حديثك، أي ذكرت خيراً، وتَمَّ حديثك، أو سببه نحو قوله... ^(٣)، أي: ذكرت أُمَّ عَمَّارٍ؛ لأنَّ التهيج سببٌ للذكر... ^(٤). فهو يجيز نصب المفعول به بإضمار الفعل؛ لدلالة السياق الكلامي عليه، فقد ذكر أنَّ التهيج سبب في مجيء المفعول به منصوباً على إضمار الفعل.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

أشار النحاة إلى موطن الشاهد على أنَّ "أُمَّ عَمَّارٍ" نُصِبَتْ لدلالة ما قبله عليه؛ لأنَّ الفعل "هَيَّجَنِي" تدل على "ذُكِّرَنِي". يقول الخليل: "لَمَّا قَالَ هَيَّجَنِي عُرِفَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ ثُمَّ تَذَكَّرَ؛ لَتَذَكَّرَهُ الْحِمَامُ وَتَهْيِيجُهُ، فَأَلْقَى ذَلِكَ الَّذِي قَدْ عُرِفَ مِنْهُ عَلَى أُمِّ عَمَّارٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: هَيَّجَنِي فَذُكِّرَنِي أُمَّ عَمَّارٍ" ^(٥).

وذهب ابن مالك إلى أنَّه: "يجوز الاقتصار قياساً على منصوب الفعل مستغنى عنه بحضور معناه، أو سببه، أو مقارنه، أو الوعد، أو السؤال عنه بلفظه أو معناه، وعن مُتعلقه، وبطلبه وبالزَّد على نافية أو الناهي عنه... ^(٦)، وقول الشاعر مثال الاستغناء بسبب وقوع الفعل

(١) منسوب للناطقة الذبياني، ديوانه، تحقيق وشرح (عباس عبد الستار)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، ص ١٨.

(٢) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٤٧٣.

(٣) يقصد قول الشاعر.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٤٧٢ - ١٤٧٣.

(٥) سيبويه، الكتاب ١/ ٢٨٦، وينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢/ ١٨٢ - ١٨٣.

(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، ٨٥/ ٢.

بإظهار ذكرت؛ لأنَّ التهيج سبب التذكّر وباعث عليه ^(١)، حيث نُصِبَ بفعل مضمر دلّ عليه سياق المعنى، كأنه قال: وذكرني الحمام أمّ عمار؛ لأنّ قوله "هيجلي" هو تذكيره إيّاها؛ لأنّه إذا هيج فقد ذكره، فاكتفي بالمسبّب الذي هو التهيج من السبب الذي هو التذكير. فالشاعر يبين أنّ صوت الحمام يهيج أشجائه، ويذكره ولو على البعد بأمرّ عمار، فكان ذلك سبباً في تذكّره لها. وأبو حيّان ذهب مذهب النحاة في هذه المسألة، والذي عليه الباحث أنّ الشاعر إنّما نصب (أمّ عمار) بفعل دلّ عليه السياق اللغوي، أو سياق الموقف، فقد اعتمد الخليل في توجيه هذا البيت على السياق الكلامي؛ لدلالة التركيب الذي دلّت عليه أحد عناصر السياق اللغوي.

٢- النصب على الاختصاص بفعل مضمر:

إِنَّا بَنِي مُنْقَرٍ قَوْمٌ ذُو حَسَبٍ فِينَا سِرَاءُ بَنِي سَعْدٍ وَنَادِيهِمَا ^(٢)
موطن الشاهد: قوله: "بني منقرٍ" نُصِبَ على الاختصاص بفعل محذوف تقديره: اذكر أو أمدح، وهذا الفعل لا يجوز إظهاره في الاختصاص والفخر ^(٣)، وأورده أبو حيّان في باب "الاختصاص". قال: "والنائب فعلٌ قدره سيبويه: أعني ^(٤)، وقال أبو عمر: والعربُ تنصبُ في الاختصاص أربعة أسماء، ولا تنصبُ غيرها، والأربعة: بنو فلان، و(أهل)، و(آل)، و(معشر)..."^(٥). فهو استشهد به على ما أورده سيبويه في جواز النصب على الاختصاص بفعل مضمر، والتقدير عنده: أعني..

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أنّ الاختصاص هو ظاهرٌ معمول للفظ "أخص" أو "أعني"، واجدب الحذف، ويجري على ما جرى عليه النداء، ولم يجروها على أحرف النداء، والباعث عليه، إمّا فخر أو تواضع. يقول سيبويه: "هذا بابٌ من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء، فيجيء لفظه على موضع النداء نصباً؛ لأنّ موضع النداء نصبٌ، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء؛ لأنّهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنهم أجروها على ما حُمِلَ عليه النداء، وذلك قولك: إِنَّا مَعْشَرُ الْعَرَبِ نَفْعٌ كَذَا وَكَذَا، كأنه قال: أعني، ولكنه فعلٌ لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنّهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله،

(١) انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٤٣٩/١.

(٢) منسوب لعمر بن الأهتم، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٣٣/٢، والشنقيطي، الدرر اللوامع، ٣٧١/١.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢٣٣/٢.

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه، ٢٣٣/٢.

(٥) أبو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٢٢٤٨/٥.

ولكن ما بعده محمول على أوله، وذلك نحو قوله، وهو عمرو بن الأهتم...^(١)، فإنما اختص الاسم هنا ليُعرف بما حُمِل على الكلام الأول، وفيه معنى الافتخار^(٢).

ونصب هذه الأسماء كنصب ما ينتصب على التعظيم والشم بإضمار "أريد" أو "أعني" أو "اختص". فالاختصاص نوع من التعظيم والشم، فهو أخص منهما؛ لأنه يكون للحاضر، نحو: المتكلم، والمخاطب، وسائر التعظيم، والشم يكون للحاضر والغائب، وهذا الضرب من الاختصاص يُراد به تخصيص المذكور بالفعل، وتخليصه من غيره على سبيل الفخر، والتعظيم^(٣).

وعلى ذلك يكون نصب "بني منقر" على الاختصاص والفخر؛ لأن الشاعر يقول: إِنَّا قَوْمٌ ذُوو حَسَبٍ ثُمَّ اخْتَصَّ مِنْ يَعْنِي بِذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَامِ، فقال: بني منقر، أي أعني هؤلاء وأريد بهم، فهو لا يريد أن يُخبر بأنهم بنو منقر، بل إنما قصد الإخبار عن أنهم ذوو حسب، والمقصود بالضمير في (إِنَّا بني منقر)، أي: أعني بني منقر، ولو رفع وقال: إِنَّا بنو منقر، لكان المعنى: أنه أراد أن يُخبر عن نفسه وجماعته، بأنهم بنو منقر.

فأبو حيان ذهب في ذلك مذهب النحاة ملتزماً بمذهب سيبويه معضداً رأيه به، في جواز النصب على الاختصاص، والنصب بفعل مضمر مما تتسم به عربيتنا؛ فحذف بعض العناصر من التركيب لدلالة السياق عليها، ليعطي اللغة سمةً جليةً في الإيجاز والاختصار، ويسهمان في بلاغة التركيب، وهو صورة من صور الاختصار اللغوي.

٣- تعدي (حدث) إلى ثلاثة مفاعيل:

أَوْ مُنِغْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدَّ ثُمُوهُ لَهٗ عَلَيْنَا السَّوْلَاءُ^(٤)

موطن الشاهد: قوله: "حُدُّثُمُوهُ لَهٗ عَلَيْنَا السَّوْلَاءُ"، حيث عمل الفعل (حدث) في ثلاثة مفاعيل، أولها: نائب الفاعل وهو تاء المخاطبين، والثاني: هاء الغائب، والثالث: الجملة الاسمية "له علينا السَّوْلَاءُ"^(٥).

واستشهد به أبو حيان على إعمال الفعل "حدث" في ثلاثة مفاعيل. يقول: "قال الأستاذ أبو علي بالثلاثة التي ذكرها سيبويه وهي: (أَعْلَمَ، وَأَرَى، وَتَبَّأَ)، وقال في: (أُنْبَأَ)، و(أُخْبِرَ)،

(١) يقصد موطن الشاهد في البيت.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٣٧٣/١.

(٤) منسوب للحارث بن حلزة اليشكري، ديوانه، تحقيق (هاشم الطعان)، دط، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٩م، ص ١٢. وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٣٠٢/٤، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٨٦/١، وابن مالك، شرح التسهيل، ٣٢/٢، وأبو حيان، البحر المحيط، ٤٣٦/١.

(٥) انظر: السيوطي، المطالع السعيدة، ص ٢٥٦.

و(حَبَّرَ)، و(حَدَّثَ): الأصلُ تعديتها بحرف الجرّ، فإن سُمِعَ تعديتها إلى ثلاثة فأتساع إلى ثلاثة، وَزَعَمَ أَنَّ (حَدَّثَ) إِنَّمَا سَمِعُوا تعديتها إلى ثلاثة في قوله...^(١)، ولا دَلِيلَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَصَلَ بِالتَّضْمِينِ...^(٢). فقد جعل أبو حيان تعديّة الفعل "حَدَّثَ" في ثلاثة مفاعيل عن طريق التضمين. آراء النحاة في موطن الشاهد:

اتَّفَقَ النحاة على أَنَّ الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل هي: (أَعْلَمَ) و(أَرَى)، كان أصلهما قبل دخول همزة النقل^(٣) عليهما (علم) و (رأى)، المتعدية لاثنتين، وإِنَّمَا اقْتَصَرَ عليهما وقوفاً على السماع، وأما بقيّة أخواتهما وهي: ظَنَنْتُ وأخواتها؛ فَمُنِعَ من نقلها بالهمزة كثير من البصريين، وقصروا ذلك على السماع، ومنعوا أن يقال: أَظَنَنْتُ زَيْدًا عمراً قائماً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عن العرب، فالزيادة عليه ابتداء لغة، وأجازه قوم منهم طرداً للباب^(٤)، وما ضُمِّنَ معناهما من (نَبَأًا) و(أَنبَأَ) و(حَبَّرَ)، و(أَخْبَرَ)، و(حَدَّثَ). و"حَدَّثَ" تنصب ثلاثة مفاعيل على رأي الكوفيّين، نقول: حَدَّثَنِي مُحَمَّدًا صَالِحًا^(٥).

وأما قول الحارث بن حلزة، فقد جاء ضمير المخاطبين في "حَدَّثْتُمُوهُ" المفعول الأول، وقد أقيم مقام الفاعل، والهاء التي بعده المفعول الثاني، و"له علينا الولاء" جملة في موضع المفعول الثالث؛ فقد جعلوا (حَدَّثَ) فيه متعدية إلى ثلاثة، ويُحْتَمَلُ أن يكون التقدير: حَدَّثْتُمُوهُ عَنْهُ^(٦)، وفي الحقيقة تعدية هذه الأفعال بتقدير حرف الجرّ، فإذا قلت: أَنبَأْتُ زَيْدًا خَالِدًا مَقِيمًا، فالتقدير: عن خالد؛ لِأَنَّ (أَنبَأْتُ) معنى (أَخْبَرْتُ)، والخبر يقتضي "عَنْ" في المعنى، فهو بمنزلة: أَمْرُكَ الْخَيْرَ، والمراد بالخير؛ لِأَنَّ الفعل في كل واحد منهما لا يتعدى إلّا بحرف الجرّ، فإذا ظهر حرف الجرّ، كان الأصل، وإذا لم يُذكر كان على تقدير وجوده في اللفظ؛ لِأَنَّ المعنى عليه، واللفظ مُحَوَّجٌ إِلَيْهِ^(٧). ويتّضح ذلك بما قاله صاحب "البحر المحيط": "... رَجَعَ عَنْهُ^(٨) حذف حرف الجرّ على التضمين، وإذا اخْتُمِلَ أن يُخْرَجَ بيت الحارث على أن يكون ممّا حُذِفَ منه الحرف، لم يكن

(١) يقصد قول الشاعر.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٢١٣٤/٤.

(٣) همزة النقل: هي التي تنقل الفعل من اللازم إلى المتعدّي لمفعول واحد، ومن التعدّي لواحدٍ إلى التعدّي لاثنتين، ومن التعدّي لاثنتين إلى التعدّي لثلاثة. ينظر: ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت، ١٥١/١.

(٤) انظر: الأزهرى، شرح التصريح، ٣٨٦/١.

(٥) انظر: المصدر السابق، ٣٨٨/١.

(٦) انظر: الصميري، التبصرة والتذكرة، ١٢٠/١.

(٧) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٣٠٢/٤.

(٨) يقصد عند سيبويه. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٤٣٦/١.

فيه دليل على إثبات تعدّي (حدّث) إلى ثلاثة بنفسه، فينبغي أن لا يذهب إلى ذلك إلا أن يثبت في لسان العرب^(١).

والصّحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه أبو حيّان، فقد وصل هذه المفاعيل الثلاثة بالتضمين لا على تعدية (حدّث)، فهي ليس من باب الأفعال المتعدية إلى ثلاثة، ولم ترد عند سيبويه في نصبها ثلاثة مفاعيل.

ثالثاً: المفعول المطلق ويشمل:

— حذف المفعول المطلق لقرينة لفظية:

مَا إِنْ يَمَسَّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكَبٌ مِنْهُ وَحَزَفُ السَّاقِ طَيِّ الْمِخْمَلِ^(٢)

موطن الشاهد: نصب (طَيِّ المِخْمَلِ) بفعل مضمر دلّ عليه قوله: "مَا إِنْ يَمَسَّ الْأَرْضَ"، والتقدير: طوى في المحمل^(٣).

واستشهد به أبو حيّان على أن (طَيِّ) مفعول مطلق، يقوم مقام عامله المحذوف وجوباً. يقول: "وَإِذَا وَقَعَتْ صِفَةُ الْمَصْدَرِ مَوْجِعَهُ نَحْوُ: لَهُ صَوْتٌ أَيْمًا صَوْتٌ^(٤)، أَوْ لَهُ صَوْتٌ مِثْلَ صَوْتِ الْحِمَارِ، أَوْ وَصَفَتُهُ فَقُلْتُ: لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ حَسَنٌ، قَالَاخْتِيَارُ الرَّفْعِ، وَيَجُوزُ النِّصْبُ، وَالتَّقْدِيرُ: يُصَوِّتُ أَيْمًا صَوْتٌ^(٥)، وَيُصَوِّتُ مِثْلَ صَوْتِ الْحِمَارِ، وَيُصَوِّتُ صَوْتًا حَسَنًا، وَيَلْدَقُ يَقُولُهُ: لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ حِمَارٍ قَوْلَ أَبِي كَبِيرٍ الْهَذَلِيِّ...، قَالَ سَيَبَوِيهِ^(٦) صَارَ مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ بِمَنْزِلَةِ طَيِّ، وَيَنْوِبُ عَنِ الْمَصْدَرِ الْإِضْمَارُ نَاصِبِهِ صِفَاتٌ، نَحْوُ: عَائِذًا بِكَ، وَأَقَانِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ...، وَالصَّحِيحُ انْتِصَابُهَا عَلَى أَنَّهَا أَحْوَالٌ مُؤَكَّدَةٌ لِعَامِلِهَا الْمَلْتَزِمِ إِضْمَارُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: اتَّقَوْمُ قَائِمًا^(٧)، وَزَعَمَ الْمَبْرَدُ^(٨) أَنَّ انْتِصَابَهَا انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ جَاءَتْ عَلَى فَاعِلٍ كَقَوْلِهِمْ:

(١) أبو حيّان، البحر المحيط، ٤٣٦/١.

(٢) منسوب لأبي كبير الهذلي، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٥٩/١، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٣٧٨/٣، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٤٥/١ - ٢٤٦.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣٥٩/١ - ٣٦٠، والفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق (حسن شاذلي فرهود)، ط١، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، ١٦٦/١.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣٦٣/١.

(٥) انظر: المصدر السابق نفسه، ٣٦٣/١.

(٦) انظر: المصدر السابق، ٣٦٠/١.

(٧) انظر: المصدر السابق، ٣٣٨/١.

(٨) انظر: المبرد، المقتضب: ٢٢٨/٣ - ٢٢٩.

فَلَجَ فَالْجَاءُ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَتَقُومُ قِيَاماً، وَزَعَمَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ انْتِصَابَ هَذِهِ الصِّفَاتِ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ...^(١).

فقد أورد موطن الشاهد بالنصب على حذف المفعول المطلق لفعل محذوف، على أنه يجوز حذف المفعول المطلق لدلالة قرينة الكلام عليه، وقد جعل هذه الصفات المنصوبة أحوالاً مؤكدة لعاملها مخالفاً من ذهب إلى أن انتصابها انتصاب المصدر. **آراء النحاة في موطن الشاهد:**

ذهب النحاة إلى أن قوله "طَيَّ المحمل"، على أن "طَيَّ" مفعول مطلق يقوم مقام عامله المحذوف وجوباً، والتقدير: له طَيَّ طَيَّ المحمل، وهو أشبه بقوله: له صوتٌ صوتٌ حمارٍ، فما قبل المصدر في البيت بمنزلة: له طَيَّ، وهكذا تكون الجملة قبله مستوفية الشروط المطلوبة؛ لأنها تعني أن الرجل الموصوف مضطجع بشكل حمالة السيف، وضمور السيف، فكأنه مطوي، أي: له طَيَّ طَيَّ المحمل^(٢)، يريد: أن طَيَّ المحمل قد نُصِبَ وليس قبله فعلٌ من لفظه ولا معناه؛ لأن ما إن يمس الأرض إذا رُكِبَتْ "ما" مع "إن يمس" لم يكن فعلاً، ولكن معناه معنى طُوي، فقادت الضرورة إلى أن يُضمَر فعل ليس من اللفظ^(٣).

يقول المبرِّد (ت ٢٨٥هـ): "لأنه ذكر ما يدلُّ على أنه طَيَّان من الطيِّ، فكان بدلاً من قوله (طَوَّى)"^(٤) وذلك أنه دلَّ بهذا الوصف على أنه منطوي فأراد: طُوي طَيَّ المحمل، فهذه أوصاف تُبدل من الفعل، لدلالاتها عليه^(٥). ونجده في موطن آخر يقول: "واعلم أن المصادر لا تمتنع من إضمار أفعالها إذا ذُكِرَتْ ما يدلُّ عليها، أو كان بالحضرة ما يدلُّ على ذلك...^(٦)".

وذهب ابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ) إلى أن "هذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر، ألا ترى أن معناه: طُوي طَيَّ المحمل؛ فحُمِلَ المصدر على فعل دلَّ أول الكلام عليه، وهذا ظاهر"^(٧).

ويرى الباحث أن الإتيان بذائب المصدر قد يوسِّع المعنى توسعاً لا يؤديه ذكر المصدر، فإنَّك إذا حذفْتَ المصدر وجئتَ بصفته، فربما احتمل معنىً جديداً، لم يكن ذكرُ المصدر يفيدُه

(١) أبو حيان، ارتشاف الضَّرْب من لسان العرب ٣/١٣٧٧ - ١٣٧٩.

(٢) انظر: ابن مالك، أوضح المسالك، ٢/١٤٦، والأُنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/١٨٦.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢/٢٤٨، وينظر: الفارسي، المسائل المنثورة، تحقيق (شريف عبد الكريم

النجار)، ط ١، دار عَمَّار، عمان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ص ١٣ - ١٤.

(٤) المبرِّد، المقتضب، ٣/٢٠٤.

(٥) المصدر السابق، ٣/٢٣٢.

(٦) المبرِّد، المقتضب، ٣/٢٣٢.

(٧) ابن جنِّي، الخصائص، ٢/٩٣، وينظر: الفارسي، المسائل المنثورة، ص ١٣.

ولا يحتمله، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَكِينًا بِالْمُسَى وَالْإِنْكَارِ﴾^(١)، فقد تحتمل كلمة (كثير)؛ لأن يُراد بها الدلالة على المصدر، أي زماً كثيراً، فهذا تعبير يحتمل معنيين في آن واحد بخلاف ما لو ذكرت الموصوف، فإنه لا يدل إلا على معنى واحد، فهذا يدل على اتساع اللغة واتساع المقام.^(٢)

وقول الشاعر إنما حُذِفَ عامل الناصب لدلالة الكلام عليه، واتساع المعنى وبلاغة الكلام. وهذا ما قصده أبو حيّان، لكّنه جعل الصفات المنصوبة أحوالاً مؤكدة لعاملها. وقوي لدى الباحث ما ذهب إليه سيبويه في نصبها على أنها مفعول مطلق لدلالة سياق الكلام عليها، فقد انتصب على فعل ليس من لفظه، وهذا ما يسمى بالخمّل على التوهم لصحة دلالة الكلام عليه؛ فنصب (طياً) على المعنى؛ لأنه لما قال: ما إته يمسّ الأرض، علم أنه طيّان، فنصب في المِخْمَل على فعل غير (يمسّ)، كأنه قال: طوي من الجوع طياً كطي مِخْمَل السيف، والقياس على مثل هذا جائز في العربية؛ لصحة سياق التركيب اللغوي. وعليه فيجوز حَذْفُ المفعول المطلق إذا دلّ عليه دليل السياق اللغوي.

رابعاً : النائب عن المصدر ويشمل:

١- نصب المصدر بإضمار فعل:

أَعْبُدْ حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيباً أَلْوَمًا لَا أَبَا لَيْكٍ وَاعْتَرَابَا^(٣)

موطن الشاهد: قوله: "ألوماً" و"اعتراباً"، إذ نصبهما لوقوعهما موقع الفعل، والتقدير: أتلوم ألوماً، وتغترب اغتراباً، فحذف الفعلين؛ لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، وقوله: "أعبداً" أجاز سيبويه أن يكون على النداء المنكور، وأن يكون منصوباً على الحال، والتقدير: أنفخر عبداً، واعتريض على سيبويه بأن لا يليق الفخر بالعبودية^(٤).

واستشهد به أبو حيّان على نصب المصدر لوقوعه موقع الفعل. يقول: "ومّا جاء للذم والتوبيخ...^(٥)، الناصب لهذه المصادر أفعال لها كأنه قال: أتنطرب وأتلوم؟ وقيل هي أحوال

(١) آل عمران ٣: ٤١.

(٢) انظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو، ١٣٩/٢ - ١٤٠.

(٣) منسوب لجريز، ديوانه، شرح وتقديم (مهدي محمد ناصر الدين)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ٥٦.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣٣٩/١.

(٥) يقصد قول الشاعر.

مؤكد، ولذلك لا تقع هنا المعرفة لا تقول: الطرب، وأنت شيخ. قيل: ولم يتعرض سيبويه للرفع في هذا النوع، ولا يبعد جوازه على تقدير الابتداء، أي: شأئك طرب...^(١).

فقد جعل "لوماً" و"اغتراباً" منصوبان على المصدر بفعل محذوف على طريق الإنكار التوبيخي، كأنه قال: أتلوم لوماً، تغترب اغتراباً، على ما ذهب إليه سيبويه^(٢)، فحذف الفعلين وجاء بالمصدر بدلاً منهما؛ لدلالة الكلام عليه.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

استشهد به النحاة على أن قوله: "لوماً لا أبا لك و"اغتراباً" ينتصب على وجهين: أحدهما: أن يكون التقدير: أتلوم لوماً، وتغترب اغتراباً، فيكونان مصدرين منصوبين بفعلين مضمرين.

والثاني: أن يكون التقدير: أجمع لوماً و"اغتراباً" فتضمير فعلاً واحداً، يعمل فيهما جميعاً، وهذا الوجه الثاني أرجح من الأول عند ابن السكيت، والبغدادى^(٣).

وقد أنشد سيبويه هذا البيت على أن "لوماً" و"اغتراباً" منصوبان بفعل محذوف على طريق الإنكار التوبيخي، كأنه قال: أتلوم لوماً وتغترب اغتراباً^(٤).

فقد أورد النحاة البيت على تقدير: أتلوم لوماً، وتغترب اغتراباً، فاشتملت هذه العبارة على مصدر واقع بعد همزه استفهام دالة على توبيخ، والعامل في هذا المصدر المحذوف وجوباً^(٥). ويكون "لوماً" و"اغتراباً" منصوبان على حذف الفعلين، وهذا جائز، ومثاله عندما نقول: قم قياماً، وأقدم إقداماً، واصبر صبراً جميلاً، فهذا جائز بلا شك، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿وَأَهْجِرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾^(٧)، فهذا المحذوف وجوباً.

والحقيقة أنه يمكن القول: صبراً جميلاً كما يقال: اصبر صبراً جميلاً، ويقال: إقداماً في المعركة على نحو ما يقال: أقدم في المعركة إقداماً. ولكن ليس القولان بمعنى واحد، فهناك فرق بين قولنا (إقداماً) وقولنا (أقدم إقداماً) و(صبراً جميلاً) و(اصبر صبراً جميلاً). إن قولنا (إقداماً) (يا فلان) معنى المصدر فيه معنى الأمر، ولكن إذا قلنا: أقدم إقداماً يا فلان، كان المصدر مؤكداً

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٣٧١/٣.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣٣٩/١.

(٣) انظر: ابن السكيت، شرح أبيات الجمل، ص ١٤٥، والبغدادى، خزنة الأدب، ١٨٤/٢.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣٣٩/١، وينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٢٨/٢.

(٥) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ١٤٢/٢، والأزهري، شرح التصريح، ٥٠٢/١.

(٦) المعارف ٧٠: ٥.

(٧) المزمّل ٧٣: ١٠.

للفعل، وليس دالاً على الأمر، وكذا إذا قلنا: اصبر صبراً جميلاً، كان معنى المصدر فيه (اصبر) لكن إذا قلنا: اصبر صبراً جميلاً، كان المصدر مبيناً للنوع، وليس نائباً عن فعل الأمر، ولا يؤدي معناه، فإنه يحق لك أن تقول العبارتين، ولكن كلاً بمعنى، فإذا أردت أن ينوب المصدر عن فعل الأمر جئت بالمصدر فقط، وإذا لم تَرِدْ ذلك، وإنما أردت أن يكون المصدر مؤكداً أو مبيناً، أتيت بعامله^(١).

والإتيان بالمصدر أقوى وأثبت من الفعل، ثم إن المصدر هو الحدث المجرد، والفعل هو الحدث المقترب بزمان، فأنت حين تأمر بالمصدر، فقد أمرت بالحدث المجرد، وهو أكد من الفعل لمجئنا بالحدث وحده، وذكر الرضي أنه إبانة لقصد الدوام وال لزوم بحذف ما هو موضوع للحدث والتجدد، أي الفعل في نحو: حمداً لك، وشكراً لك، وعجباً منك، ومعاذ الله، وسبحان الله^(٢).

فقد اشتملت العبارة في البيت (الوفاً واغتراباً) على مصدر واقع بعد همزة الاستفهام دالة على التوبيخ، والعامل في هذا المصدر محذوف وجوباً عند جميع العلماء، وبذلك فقد ذهب أبو حيان في هذه المسألة مذهب النحاة وعلى رأسهم سيبويه في أن هذين اللفظين منصوبان على أنهما مصدران لفعلين محذوفين تقديرهما: أتلوهم الوفاً، وتغترب اغتراباً.

وقد أورد أبو حيان في هذه المسألة شواهد كثيرة، واكتفى الباحث بشاهد؛ لأنه لم يأت بجديد في هذه المسألة بل ذهب مذهب البصريين.

٢- نيابة المصدر عن ظرف الزمان:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَعَادَكَ مَا عَادَ السَّلِيمُ الْمُسَهَّدَا^(٣)

موطن الشاهد: قوله: "ليلة أرمدا"، حيث نصب "ليلة" بالنيابة عن المصدر (المفعول المطلق)، والتقدير: اغتماضاً مثل اغتماض ليلة الأرمد، وليس انتصاب (ليلة) هنا على الظرفية؛ إذ الأصل "اغتماض ليلة أرمدا"، فحذف المفعول المطلق الذي هو المضاف وأقيم وقته (ليلة) الذي هو المضاف إليه مقامه^(٤). واستشهد به أبو حيان على أن الوقت ينوب عن المصدر. يقول: "... أي اغتماض ليلة أرمدا..."^(٥)، فقد أجاز نيابة ظرف الزمان عن المصدر.

(١) المامرائي، فاضل، معاني النحو، ١٤٥/٢.

(٢) انظر: الأسترايادي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٣٠٣/١.

(٣) منسوب للأعشى، ديوانه، ص ٦٧. وينظر: ابن جني، الخصائص، ٥١٢/٢، والبغدادي، خزنة الأدب، ١٦٣/٦.

(٤) انظر: السيوطي، المطالع السعيدة، ص ٣٠٠، وابن هشام، مغني اللبيب، ٣٩٢/٢.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٣٥٧/٣.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

أجاز النحاة نيابة المصدر عن ظرف الزمان، وذهب ابن جني إلى أن مثل ذلك ينتصب على المصدر، ما ليس مصدرًا، وذلك قوله: ليلة أرمدا، فقد انتصب (ليلة) منه على المصدر، وتقديره: ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمدا، فلما حُذِفَ المضاف الذي هو (اغتماض) أقام (ليلة) مقامه، فنصبها على المصدر، كما كان الاغتماض منصوباً عليه، فـ(الليلة) إذا هنا منصوبة على المصدر لا على الظرف^(١).

وقال ابن مالك: "وقد يقام مقام المصدر المبيّن زمان مضاف إليه المصدر تقديرًا كقول الشاعر...، أراد ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمدا، فحذف المصدر، وأقام الزمان مقامه، كما عكس من قال: كان ذلك طلوع الشمس، إلا أن ذلك قليل وهذا كثير"^(٢)، فقد حُذِفَ المضاف إلى "ليلة" والمضاف إليه "ليلة"، وأقام صفته مقامه أي: اغتماض ليلة رجل أرمدا، وعكسه نيابة المصدر عن الزمان: جئتكَ طلوع الشمس، أي: وقت طلوعها، فناب المصدر عن الزمان، وليس من ذلك: جئتكَ مَقْدَمَ الحاج، خلافاً للزمخشري، بل المقدم اسم لزمان القدوم^(٣).

وموطن الشاهد في البيت لا خلاف فيه بين النحاة، والذي قال به أبو حيّان، هو ما ذهب إليه النحاة بلا خلاف بينهم، في أن الوقت ينوب عن المصدر، وذلك لدلالة المقال أو المقام عليه، وقصِدَ المعنى بذلك، اغتمضت عيناك، أي: سكنت سكون العين الرمداء، فعلى ذلك تكون (ليلة) مصدر نائب عن المفعول المطلق.

٣- المصدر الذي يصح الإخبار به عن المبتدأ:

عَجِبَ لَيْلَكَ قَضِيَّةً وَأَقَامَتِي فَيَنْكُمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ^(٤)

موطن الشاهد: رفع "عجب" على إضمار مبتدأ، تقديره: أمري عجب، فهي نكرة دلت على معنى التعجب، ولذلك جاز الإبتداء بها، وكان ذلك مسوغاً لها، وأما خبرها فهو الجار والمجرور بعدها، أو خبره محذوف، و"قضية" حال من اسم الإشارة، ومنهم من نصبها على التمييز^(٥). واستشهد به أبو حيّان في باب المفعول المطلق على رفع "عجب" على إضمار مبتدأ. يقول: "ومن ذلك: حمداً

(١) انظر: ابن جني، الخصائص، ٥١٣/٢.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ١١٠/٢.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ٣٩٢/٢، وينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٤٦٩/١، والسيوطي، المطالع السعيدة، ص ٣١٠.

(٤) منسوب لبعض مذبح وهو هُتَي بن أحمر. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣١٩/١، ومنسوب لضمرة بن جابر بن قطن بن نهشل، ينظر: البغدادي، خزائن الأدب، ٣٤/٢، ٣٨، والشنقيطي، الدرر اللوامع، ٤١٦/١، ومنسوب لروية، ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٨١/١.

(٥) انظر: النحاس، شرح أبيات سيبويه ص ١٧٢.

وشكراً لا كُفراً، فقيل هو إنشاء، وهو مذهب الأستاذ أبي علي، وقيل: خبر، وقد سَرَدَهَا سيبويه^(١) مع ما هو خبر، قال: هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من ذلك قولك: حَمْدُا وشكراً لا كُفراً وعجباً، وأفعل ذلك وكرامةً ومَسْرَةً، وَلُغْمَةً عَيْنٍ، وَحُبّاً، وَنَعَامَ عَيْنٍ، ولا أفعل ذلك، ولا كَيْدًا، ولا هَمًّا، ولا فَعْلَنَ ذلك وَرَغْمًا، وهواناً كأنك قلت: أحمَدُ الله حمداً، وأشكر الله شكراً، وكأَنَّكَ قلت: أعجبُ عَجَباً، وأَكْرِمُكَ كَرَامَةً، وَأَسْرُكُ مَسْرَةً، ولا أَكَاذُ كَيْدًا، ولا أَهَمُّ هَمًّا، وَأَرْغَمُكَ رَغْمًا ثم قال سيبويه^(٢): وقد جاء بعض هذا رفعاً يَبْدَأُ، ثُمَّ يُبْنَى عليه، وأنشد...^(٣)، قال: وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يُقال له: كيف أَصْنَحْتَ: فيقول: حَمْدُ الله، وثناءً عليه، كأنه يقول: أُمْرِي وشأني حَمْدُ الله، وَثَنَاءٌ عليه انتهى كلام سيبويه^(٤)، ... وفي قول سيبويه، وقد جاء بعض هذا رفعاً دليل على أنه لا يطرُد، وهو مخالفٌ لكلام ابن عصفور أنها تستعمل مرفوعة، و(عجب) مبتدأ، والخبر في لتلك، وقضية تمييز أو حال، وقيل التقدير: أُمْرِي عجبٌ لتلك، وقيل: يجوز رفع (قضية) على تقدير: هي قضية، وزعم الأَعلَمُ أَنَّ "عجبٌ لتلك" مرفوع على الإهمال... وإذا كانت معارف، فالرفع فيها الوجه كما كان النصب فيها نكرة الوجه، فتقول: الحمدُ لله، والعجبُ لك^(٥) والكرامة لك، والمسرة، ويظهر أنه قياسٌ فيها، والرفع فيه معنى النصب، والمجرور خبر، أو صلة، والخبر محذوف أي: شأني وأُمْرِي، ويجوز النصب نظراً إلى الأصل، فتقول: الحمدُ لله، قال سيبويه^(٦): يَنْصِبُهُمَا عامة بني تميم، وناسٌ كثير من العرب، وكذلك العجب، ولك بَعْدُهُ كما بعد النكرة...^(٧).

فقد أورد أبو حيان موطن الشاهد على رفع "عجب" على إضمار مبتدأ تقديره: أُمْرِي عجبٌ، ولم تُنْصَبْ؛ لأنها دَلَّتْ على تعجب، وعليه فقد ذهب أبو حيان مذهب سيبويه في رفع المصدر مورداً لكلامه في هذه المسألة.

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣١٨/١.

(٢) انظر: المصدر السابق، ٣١٩/١ - ٣٢٠.

(٣) أنشد قول الشاعر.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٣٦٧/٣ - ١٣٦٨.

(٥) قال سيبويه: "هذا باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأً مبنياً عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات، وذلك قولك: الحمدُ لله، والعجبُ لك، والويلُ لك، والترابُ لك، والخيبة لك، وإنما استحبوا الرفع فيه؛ لأنه صار معرفة وهو خبر... وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام." الكتاب، ٣٢٨/١.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣٢٩/١.

(٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٣٦٧/٣ - ١٣٧٠.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

وجّه النحاة موطن الشاهد على رفع "عجب" على إضمار مبتدأ تقديره: أمري عجب، وجوّز الأعلام والشنتمري أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وإن كان نكرة لوقوعه موضع المنصوب، ويتضمّن من الوقوع موقع الفعل ما يتضمّن المنصوب فيستغني عن الخبر؛ لأنّه كالفعل والفاعل، فكأنّه قال: أعجب لتلك قضية، ويجوز أن يكون خبره في المجرور بعده^(١). يقول السيرافي: "إذا رفع عجب كأنّه قال: أمري عجب"^(٢).

وذهب ابن يعيش إلى أنّ المصدر يكون مرفوعاً على أنّه خبر لمبتدأ محذوف مستنداً في ذلك على قول سيبويه^(٣). والوجه المعهود في المصادر المنصوبة إذا رُفعت جُعِلَتْ مبتدأ وجُعِلَ متعلّقها خبراً مثل: الحمد لله، والسلام عليك؛ لتكون في معنى الأصل، أعني الجملة الفعلية، لا تزيد عليها إلّا بالدلالة على الثبات^(٤)، فهم يرفعون بعض المصادر المنصوبة بعد حذف عاملها للزيادة والمبالغة في الدوام^(٥).

فالنحاة إن أرادوا زيادة المبالغة، جعلوا المصدر نفسه خبراً تبييناً لمعنى الدوام، فكان ما ذهب إليه البغدادي والأستراباذي في ذلك أقرب الآراء؛ فالرفع في ذلك أرجح دلالة على المبالغة والتوسّع في المعنى الدالّ على الدوام والاستمرارية؛ فالرفع في باب المصادر التي أصلها النياحة عن أفعالها يدلّ على الثبوت والاستقرار، بخلاف النصب فلا يدلّ إلّا على التجدد والحدوث المستفاد من عاملة الذي هو الفعل، فإنّه موضوع فقط للدلالة عليه؛ فالرفع أكثر دواماً من النصب وأثبت، وهو نظير الفعل، وأمّا الذي أتى به أبو حيّان هو ما قال به سيبويه في رفع المصادر على إضمار المبتدأ، بل رُفعت؛ لأنها وقعت موقع المصدر، وكان ذلك مسوّغاً لها.

خامساً : المفعول لأجله ويشمل:

- تغاير الزمن بين العامل في المفعول لأجله والمفعول لأجله.

فَجِئْتُ وَقَدْ نَسِيتُ لِنَسْوِمِ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَنَةِ الْمُتَفَضِّلِ^(٦)

(١) انظر: النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص ١٧١ - ١٧٢، والشنقيطي، الدرر اللوامع، ٤١٦/١ - ٤١٧، والبغدادي، خزنة الأدب، ٣٤/٢.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢١٢/٢.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٨١/١ - ٢٨٢، وينظر: الأستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٣١٢/١ - ٣١٣.

(٤) انظر: البغدادي، خزنة الأدب، ٣٤/٢.

(٥) انظر: المصدر السابق نفسه، ٣٤/٢، والأستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٣١٣/١.

(٦) منسوب لامرئ القيس، ديوانه، ص ١٤، وينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٥٥، والبغدادي، خزنة الأدب، ١٣٠/١٠.

موطن الشاهد: قوله: "النوم" فإنَّ النوم جِلَّةٌ لخلع الثياب، وفاعل الخلع والنوم واحد، ولكن زمانهما غير واحد؛ لأنها تَخْلَع ثيابها قبل النوم، ولذلك وجب جرّه باللام الدالة على التعليل، ولم يَجُزْ. أن يكون منصوباً؛ لأنَّ شرط نصب المفعول لأجله، اتحاده مع فعله في الزمن^(١).

واستشهد به أبو حيان على تغاير الزمان مع العامل في نصب المفعول له، فلذلك جرَّ النّوم باللام. يقول: "ومن شرط اتحاد الفاعل والزمان قال: إذا فُقِدَا أو أحدهما لم يَنْتَصِبْ، بل يَجُزُّ بحرف السبب فمثال تغاير الزمان قوله^(٢)...، فالتَّضَنُّو مُتَقَدِّم والنوم مُتَأَخَّر"^(٣). فقد أورد أبو حيان موطن الشاهد مثلاً على تغاير الزمان في المفعول لأجله.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

عرّف النحاة المفعول له: هو "المصدر الفضلة المُعَلَّل لحدث شاركه في الزمان والفاعل"^(٤)، وعلى هذا فالمفعول له هو ما اجتمع فيه أربعة شروط، وهي:

أن يكون مصدراً، وأن يكون مذكوراً للتعليل، وأن يشارك الحدث في الزمن، نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي إِذَا بَرَأَهُمْ مِنَ الْعَذَابِ عَذَابُ الْآلَمِينَ﴾^(٥)، فزمن جعل الأصابع هو زمن العذاب، ولا يصحُّ أن تقول: خرجت اليوم مخاصمة خالد غداً؛ ولذا يجب أن يكون متحداً مع المُعَلَّل به في الوقت، وأن يشاركه في الفاعل أي أن يكون فاعل الحدث والمصدر واحداً، نحو: قتله عدواناً، ففاعل القتل والعدوان واحد، ولا يصحُّ أن تقول: جاء خالد إكرام محمد له؛ لأنَّ فاعلي المجيء والإكرام مختلفان؛ ولذا يجب أن يكون متحداً معه في الفاعل، وأن يكون قلبياً، فلا يصحُّ أن تقول: جئت قتلاً للكافر؛ لأنَّ القتل ليس قلبياً.

وإذا فُقِدَ شرط أو أكثر من هذه الشروط جُرَّ بحرف التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا اسْتَشَقَّى مُوسَى لِقَوْمِهِ﴾^(٧)؛ لفقده المصدرية، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ إِنَّ إِيحَاءَهُمْ لَفِي إِيحَاءٍ﴾^(٨)؛ لفقده القلبية، والمُختلف في الفاعل نحو: جاء خالد

(١) انظر: السيوطي، المطالع السعيدة، ص ٣٠٥، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٥٥، وابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، ص ٢٢٨.

(٢) يقصد قول الشاعر.

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٣٨٥/٣ - ١٣٨٦.

(٤) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٥٣.

(٥) البقرة ٢: ١٩.

(٦) الرحمن ٥٥: ١٠.

(٧) البقرة ٢: ٦٠.

(٨) الأنعام ٦: ١٥١.

لاكرام سعيد له. ومثال المختلف مع عاملة في الوقت، جئت اليوم للإكرام غداً، ومثله قول امرئ القيس^(١).

وأما موطن الشاهد في "النوم" وإن كان علّة لخلع الثياب، لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم، فلما اختلفا في الوقت جرّ بالآلم، وامتنع النصب؛ لفقده شرط من الشروط، فقد جرّ المصدر بالآلم التعليلية؛ لأنّه لا يحصل من فاعل الفعل العامل فيه في وقت وقوعه، بل يحصل النوم بعد خلع الثياب، وهكذا لم يجرّ مع عاملة في زمن واحد؛ فامتنع نصبه، ووجب جرّه بالآلم. والنحاة يرون أنّ الأصل هو المجرور، بحرف التعليل، وذلك نحو قولك: جئت لطمع في نائلك، ثم أسقط حرف الجرّ الذي يفيد التعليل توسعاً، فأصبح التعبير: جئت طمعاً في نائلك، وعلى هذا فالمفعول له منصوب بنزع الخافض^(٢)؛ فالأصل في إثبات المفعول له منصوباً أن يدلّ على حصول العلّة وحدوثها، أمّا إذا جئت بالحرف، فإنّه قد يفيد الحصول وعدمه. ومن ذلك على سبيل المثال قولك: فعل ذلك عدواناً، وفعل ذلك لعدوان، فإنّ الأولى معناها أنّ العدوان حصل، أمّا قولك: فعله لعدوان، فقد يحتمل وقوع العدوان، ويحتمل أيضاً أنّه أراد أنّه فعله تمهيداً للعدوان، أو سبباً لإيقاع عدوان فيما بعد، فذكر الحرف أوسع في إفادة التعليل من عدمه، فهو يوقع للتعليل ما لا يصلح أن يقع بدونه، فهو أوسع استعمالاً وتعليلاً من النصب، ونستدل على ذلك بقوله، -عز وجل-: ﴿وَحَمَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وظُلُومًا﴾^(٣)، فالظلم حاصل، ولو قال: لظلم وعلم، لاحتمل المعنى من هذا الجحود، إنّما هو تمهيد لظلم وعلم سيقعان فيما بعد^(٤)، وذهب أبو حيان في هذه المسألة مذهب النحاة، دون أن يأتي بجديد.

سادساً : المفعول فيه ويشمل:

١- حذف الجملة المضافة إلى "إذ":

هَلْ تَرْجِعُنَّ لِيَالِي قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا^(٥) ^(٦)

(١) انظر: السليبي، شفاء العليل، ٤٦٢/١، والسيوطي، المطالع السعيدة، ص ٣٠٥ - ٣٠٦، والأزهري، شرح

التصريح، ٥١٢/١، والسيوطي، همع الهوامع، ١٣٢/٣.

(٢) انظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو، ٢٠١/٢.

(٣) النمل ٢٧: ١٤.

(٤) انظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو، ٢٠٢/٢.

(٥) أفناناً: جمع (فَن) وهو الغصن الملتف. ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٢٤٧/١.

(٦) منسوب لعبد الله بن المعتز، ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٢٤٧/١.

موطن الشاهد: قوله: "إذ ذاك"، حيث حُذِفَ خبر الجملة الاسمية المضافة إلى (إذ)، وبالتالي (إذ) ليست مضافة إلى المفرد^(١).

واستشهد به أبو حيان كغيره على أن الجملة المضاف إليها "إذ"، قد يُحذف شرطها، فيظن من لا خبر له أنها أضيفت إلى المفرد، على أنه حذف خبر الجملة الاسمية المضافة إلى (إذ) والتقدير: إذ ذاك كذلك. يقول: "وتلزمها"^(٢) الإضافة إلى جملة خبرية مصدرة بماضي، أو مضارع بمعنى الماضي، أو جملة اسمية^(٣)، قال تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾^(٤)، لا إلى جملة شرطية إلا في الضرورة، نحو: أَتَذْكُرُ إِذْ إِن تَأْتِينَا نُكْرِمُكَ، وَأَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِيكَ نُكْرِمُهُ، فأما قولهم: قمتُ إذ ذاك، وفعلتُ إذ ذاك، وقوله...^(٥)، فهو على حذف الخبر تقديره: إذ ذاك كذلك، وفي النهاية^(٦)، تقول: أَتَيْتُكَ إِذْ كَانَ زَيْدٌ قَائِماً، وَإِذْ كَأَنَّكَ أَسَدٌ، وَقَصَدْتُكَ إِذْ لَا رَجُلٌ أَكْرَمُ مِنْكَ، وَلَا تَقُولُ: أَتَيْتُكَ إِذْ لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً، وَلَا إِذْ مَا زَيْدٌ قَائِماً، وَلَا إِذْ مَا دَامَ زَيْدٌ قَائِماً، وَلَا تَصَافُ إِلَى مَا أَوَّلَهُ مَا زَالَ وَأَخَوَاتُهَا، وَلَكِنْ، وَلَا لَيْتَ، وَلَا لَعَلَّ. انتهى^(٧).

والواضح من كلام أبي حيان أنه لا يجوز إضافة (إذ) إلى جملة شرطية، إلا في الضرورة، وأما قول الشاعر فعلى حذف الخبر، وتقديره عنده: إذ ذاك كذلك.
آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أن "إذ" تلزم الإضافة إلى جملة، إما اسمية، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾^(٨)، أو فعلية فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ﴾^(٩)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَنْشَأَ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾^(١٠)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾^(١١)، أو فعلية فعلها ماضٍ معنى لا لفظاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ﴾^(١٢)

(١) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١٧٢/١، والسيوطي، شرح شواهد المغني، ٢٤٧/١.

(٢) يقصد الجملة المضافة إلى "إذ".

(٣) قال سيبويه: "وأما" إذ" فيحسُنُ ابتداء الاسم بعدها، تقول: جنثُ إذ عبدُ الله قائمٌ، وجئتُ إذ عبدُ الله يقوم، إلا أنها في فعلٍ قبيحة، نحو قولك: جنثُ إذ عبدُ الله قام". الكتاب، ١٠٧/١.

(٤) الأنفال ٨: ٢٦.

(٥) يقصد قول الشاعر.

(٦) يقصد بقوله: "وفي النهاية"، كتاب النهاية لابن الخباز.

(٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٤٠٢/٣ - ١٤٠٣.

(٨) الأنفال ٨: ٢٦.

(٩) البقرة ٢: ٣٠.

(١٠) البقرة ٢: ١٢٤.

(١١) آل عمران ٣: ١٢١.

(١) وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ (٣)، وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا نَضْرِبُكَ فَجْأً نَصْرَهُ﴾ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِينَ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّا نَكُنُّ اللَّهُ مَعَكَ (٤)، الأولى ظرف لـ (نصره)، والثانية بدل منها، والثالثة : قيل: بدل ثانٍ، وقيل: ظرف لـ "ثاني اثنين" وفيهما وفي الثانية نظر؛ لأنَّ الزمن الثاني والثالث غير الأول، فكيف يبدلان منه؟ ثم لا يعرف أنَّ البديل يتكرر إلا في بدل الإضراب، وهو ضعيف لا يُحْمَلُ عليه التنزيل، ومعنى "ثاني اثنين" واحد من اثنين، فكيف يعمل في الظرف، وليس فيه معنى فعل؟ وقد يجاب بأنَّ تقارب الأزمنة نزلها منزلة المتحدة، والظرف يتعلّق بوهم الفعل وأيسر رواحه (٥).

ويفصل ابن جني في "إذ"، فيقول: "فإن قال قائل: فإذا كانت "إذ" إنما بُدِيت من حيث كانت غاية مقتطعاً منها ما أضيفت إليه، أو مضافة إلى جملة، تجري الإضافة إليها مجرى لا إضافة، فهلاً أعربت لما أضيفت إلى المفرد في نحو قولهم: قمتُ إذ ذاك، وفعلتُ إذ ذاك، قال... (٦)، فالجواب أنَّ هذه مغالطة من السائل، وذلك أنَّ "ذاك" في قولنا: فعلتُ إذ ذاك، ليست مجرورة ولا "إذ" مضافاً إليها وحدها، وإنما "ذاك" في هذا الموضع مرفوع بالابتداء، وخبرها محذوف، والتقدير: فعلتُ إذ كذلك، فحذف خبر المبتدأ تخفيفاً وعلماً بأنَّ "إذ" لا تضاف إلى المفرد... (٧).

وذهب السيوطي إلى أنه: "قد يُحذف جزء الجملة المضاف إليها "إذ" فيظن من لا خبر له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله... (٨)، والتقدير: إذ ذاك كذلك" (٩). ويتضح ممَّا سبق أنَّ (إذ) لا تضاف إلى المفرد فـ "إذ" للوقت الماضي لازمة الظرفية، إلا أن يضاف إليها زمان، وتلزمها الإضافة إلى جملة، وقد نبّه ابن مالك على أنه قد يُذكر بعد

(١) البقرة ٢: ١٢٧.

(٢) الأنفال ٨: ٣٠.

(٣) الأحزاب ٣٣: ٣٧.

(٤) التوبة ٩: ٤٠.

(٥) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١٧١/١ - ١٧٢، والسيوطي، المطالع السعيدة، ص ٣٢١ - ٣٢٢، والسيوطي، همع الهوامع، ١٧٤/٣.

(٦) يقصد قول الشاعر.

(٧) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١٦٧/٢.

(٨) يقصد قول الشاعر.

(٩) السيوطي، المطالع السعيدة، ص ٣٢٢، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، ١٧٤/٣، وابن مالك، شرح التسهيل، ١٣٤/٢.

"إِذْ" كلمة مفردة، فيظنُّ أنَّ "إِذْ" مضافة إليها، وليس كذلك؛ لأنَّك قد عرفت أنَّها يلزمها الإضافة إلى جملة، وعلى هذا يتعين تقدير كلمة أخرى متضمنة على الكلمة الواقعة بعدها، لينتظم منها جملة، فإذا قللت: قمتُ إذ ذاك، وفعلتُ إذ ذاك، كان التقدير: إذ ذاك كذلك، ومنه قول الشاعر، والتقدير: إذ ذاك كذلك^(١)، فحذف خبر المبتدأ تخفيفاً، وعلماً بأنَّ "إِذْ" لا تضاف إلى المفرد، فهي تلزم الإضافة إلى جملة اسمية أو جملة فعلية كما مثلنا على ذلك سابقاً، وعليه يكون التوجيه أنَّ الشاعر أضاف "إِذْ" إلى جملة حُذِفَ جزء منها، وهو الخبر إذا اعتبرنا (ذاك) مبتدأ، والتقدير: إذ ذاك كذلك، أو حاصل، أو المبتدأ إذ جعلنا (ذاك) هي الخبر، والمبتدأ محذوف، والتقدير: إذ الأمر ذاك، والذي أتى به أبو حيان، ما ذكره النحاة في مصنفاتهم، ولم يضيف أيُّ جديد في هذه المسألة.

٢- نصب الاسم المجرور على نزع الخافض:

لَذَنْ يَهْزُ الْكَفَّ يَغْسِلُ^(٢) مَثْنُهُ^(٣) فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثُّغْلُبُ^(٤)

موطن الشاهد: قوله: "عَسَلَ الطريق" بحذف حرف الجرّ "في"، ونصب الاسم "الطريق" الواقع مجروراً به، ذلك أنَّ الفعل "عَسَلَ" لا يتعدى إلّا بوساطة حرف الجرّ، وهذا ما يسمّونه نزع الخافض، وقد رأى ابن هشام أنَّ هذا الأسلوب سماعيٌّ وخاصٌّ بالشعر^(٥).

يقول أبو حيان: "وقالت العرب: ذَهَبْتُ الشامَ، وهذا عند سيبويه^(٦) ظرف مختصّ^(٧) انتصب على إسقاط "في" تشبيهاً بغير المختصّ، ولا يجوز نصبُ الشامِ إلّا مع ذهب، وذهب المبرّد^(٨) إلى أنَّه على إسقاط "إلى" أي: ذهبتُ إلى الشام...، وممّا جاء من وصول الفعل إلى المكان المختصّ بغير واسطة "في" في السّشعر، قوله...^(٩)، فذهب

(١) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١٣٤/٢.

(٢) يعسل: أي يضطرب بهز الكف. ينظر: الأزهرى، شرح التصريح، ٤٦٧/١.

(٣) المتن: الصدر. ينظر: المصدر السابق نفسه، ٤٦٧/١.

(٤) منسوب لمساعدة بن جُوَيْة، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٥/١ - ٣٦، والأزهرى، شرح التصريح، ٤٦٧/١،

والسيوطى، شرح شواهد المغنى، ٨٨٥/٢، والبيгдаي، خزنة الأدب، ٨٣/٣، ٨٤، ٨٦.

(٥) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ١١٦/٢، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٣١١/١.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣٥/١.

(٧) المختص: وهو ما له اسم من جهة نفسه كالدار، والمسجد، والسوق، فهذا لا يتعدى إليه الفعل إلّا بواسطة

"في" أو "إلى" للظرفية، تقول: قعدتُ في الدار، وأقمتُ بالبصرة. ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من

لسان العرب، ١٤٣٥/٣.

(٨) انظر: المبرّد، المقتضب، ٣٣١/٤ - ٣٣٩.

(٩) يقصد قول الشاعر، وشواهد أخرى.

إلى أن انتصاب الطريق ظرفاً...^(١). فقد أجاز نصب الاسم "الطريق" على إسقاط حرف الجر "في"، على مذهب سيبويه في تعدي الاسم المجرور بواسطة حذف حرف الجر "في".
آراء النحاة في موطن الشاهد:

تعددت الآراء في موطن الشاهد؛ فقد ذهب النحاة إلى أن هذا الشاهد مما سُمِعَ منصوباً على نزع الخافض، وأصله "في الطريق"، ومنهم من عدّه ضرورة^(٢)، وذهب بعضهم إلى انتصاب الطريق ظرفاً، واختاره ابن الطراوة، وجعل ابن هشام، وصاحب التصريح هذا النوع من الحذف سماعاً خاصاً بالشعر، وعدّه الأعلام شاذّاً؛ لأنّ الطريق اسم خاص، وفُسِّر ابن عصفور عبارة الأعلام فقال: وإثما نُصِبَ على الظرفيّة لفقد شرطه، وهو كونه لها، وهو ما لا حدّ له بحصره سواء كان نكرة أم معرفة، والطريق ظرف مختصّ لا مبهم، وخالف أبو الحسن بن الطراوة النحويّين، وقال إنّه مبهم، وتابعه ابن أبي الزبيع، وزعم أنّه مذهب سيبويه، وقال ابن هشام^(٣): وقول ابن الطراوة مردود، إنّه ظرف مردود بأنّه غير مبهم، وابن أبي الزبيع لم يفهم كلام سيبويه، ووجهه أنّ معناه إن كان كلّ ما يُطْرَق بالأقدام فهو مبهم، وإن كان أزقة الأسواق والطريق العام، فهو محدّد لا يُنصب البتّة إلّا شذوذاً، وعدّوا تعدي "عسلاً" إلى الطريق من غير الحرف ضرورة؛ لأنّ الثعلب لا يعسل الطريق، وإثما يعسل فيها، وابن هشام لم يعد هذا من الضرورة بل من التوسّع^(٤). يقول: "اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان، والاختصاص في بعضها كالمبتدآت وأصحاب الأحوال...، وقول جماعة في: دَخَلْتُ الدار، أو المسجد، أو السوق، إنّ هذه المنصوبات ظروف، وإثما يكون ظرفاً مكانياً ما كان مبهماً^(٥)، ويُعرف بكونه صالحاً لكل بقعة كـ"مكان"، و"تاحية"، و"جهة"، و"جانب"، و"أمام"، و"خلف"، والصواب أنّ هذه المواضع على إسقاط الجارّ توسّعاً، والجارّ المقدّر...، في البيت "في"^(٦).

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٤٣٦ - ١٤٣٨.

(٢) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ١/ ٦٣، والسيوطي، همع الهوامع، ٣/ ١٥٤.

(٣) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٢٤٢، والبغدادى، خزنة الأدب، ٣/ ٨٣.

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه، ٢/ ٢٤٢، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١/ ٣١١، والسيوطي، همع الهوامع، ٣/ ١٥٤.

(٥) انظر: الفارسي، المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق (صلاح الدين عبد الله السنكاوي)، د. ط، مطبعة العاني، بغداد، ص ٥٤٩ - ٥٥١، والفارسي، الإيضاح العضدي، ١/ ١٨١ - ١٨٢.

(٦) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٣١٦ - ٣١٧، وينظر: الفارسي، الإغفال، تحقيق (عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم)، د. ط، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ٢/ ٣٠٤.

واستدل ابن هشام على إسقاط الجار توسعاً، بقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾^(١) أي: على سرٍّ، أي: نكاح، وقوله تعالى: ﴿أَعْمَلْتُمْ أَمْرًا رِيبَكُمْ﴾^(٢)، أي: عن أمره، وقوله تعالى: ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾^(٣)، أي: عليه ...، وقول الشاعر، أي: في الطريق^(٤).
ورواية الشاهد عند سيبويه على أنه يريد: في الطريق^(٥)، ولم يجعل سيبويه الطريق ظرفاً؛ لأنَّ الطريق اسم خالص للموضع المستطرق، ألا ترى أنه لا يقال للمسجد طريق، ولا للبيوت طرق على الإطلاق، وإنما يقال: جعلت المسجد طريقاً، أي: استطرقتّه، وليس الطريق المعروف على هذا المنهاج، وقد قال بعض النحويين إنَّ الطريق ظرف؛ لأنَّ كل موضع استطرقتّه فهو طريق^(٦).

وقد عارض ابن عصفور كل من حمّله على الضرورة، وعنده أنه أوصل الفعل إلى الطريق بنفسه وهو مختص^(٧).

ويرى الباحث أنَّ من ذهب إلى حذف الحروف ليس بالقياس؛ وذلك أنَّ الحروف لما دخلت الكلام ليضرب من الاختصار، ولكن الذي يبدو لي أنَّ هذا التعليل لا ينسجم مع واقع اللغة، التي جاء فيها حذف الحروف ولا سيما الجارة، وفي مواضع كثيرة من القرآن والشعر والكلام العربي المنثور، تُحذف فيها الحروف الجارة.

ولغتنا العربية ثرية بالمفردات، غنية بالأساليب الكثيرة التي يتصرّف بها العربي في كلامه، فيطنب تارة، ويوجز أخرى، ويحذف على سبيل التوسع والتجوز مراراً، وهوى الباحث مع القائلين بالتوسع، ثقة بسعة اللغة، وتطورها، ونمائها، فالتكرار مرهق للغة، والحذف يكون للاختصار وبلاغة الكلام، والذي قال به أبو حيان هو الصحيح، فقد ذهب في هذه المسألة مذهب البصريين، خلافاً للفارسي، وابن الطراوة.

(١) البقرة ٢: ٢٣٥.

(٢) الأعراف ٧: ١٥٠.

(٣) التوبة ٩: ٥.

(٤) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٢٤٢.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ٢١٤.

(٦) الميراثي، شرح كتاب سيبويه، ١/ ٢٧٣، وينظر: البغدادي، خزنة الأدب، ٣/ ٨٣، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢/ ١٥٥-١٥٦.

(٧) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١/ ٣١١.

٣- دخول "مُدَّ" على الجملة الفعلية:

مَازَالَ مُدَّ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَذْرَكَ خُمْسَةَ الْأَثْنَابِ (١)

موطن الشاهد: قوله: "مُدَّ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ"، حيث دخلت "مُدَّ" على الجملة الفعلية، فَأَعْرِبَتْ ظرفاً مضافاً إلى الجملة بعده (٢). يقول أبو حيان في حديثه عن "مُدَّ" و"مَنذ": "...ويضافان إلى جملة مُصْرَحٍ بجزأها اسمية من مبتدأ وخبر وهو قليل ... أو فعلية وهو أكثر نحو: ... (٣)، ومذهب سيبويه (٤)، والفارسي (٥)، والسيرافي: أنَّهما ظرفان مضافان إلى الجملة نفسها، وذهب أبو الحسن (٦) إلى أنَّهما لا يكونان إلا مرفوعين على الابتداء، ويُقَدَّرُ اسمُ زمانٍ محذوف يكون خبراً عنهما، ولا يدخلان عنده إلا على اسم الزمان ملفوظ به أو مُقَدَّرٌ... (٧). فذهب ذهب مذهب سيبويه والفارسي في أنَّهما يضافان إلى الجملة، والغالب دخول (مُدَّ) على الجملة الفعلية أكثر من الجملة الاسمية.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

استشهد النحاة بموطن الشاهد على إيلاء الجملة الفعلية لـ "مُدَّ"، والغالب أن تكون جملة فعلية، وقد تكون اسمية، وفي ذلك مذهبان:

أحدهما: أنَّ "مُدَّ" و"مَنذ" ظرفان مضافان إلى الجملة، وصرح به سيبويه (٨).

والثاني: أنَّهما مبتدآن، ويُقَدَّرُ زمان مضاف إلى الجملة تكون خبراً عنها، وهو مذهب الأخفش، ولا يدخلان عنده إلا على زمان ملفوظ به أو مُقَدَّرٌ، والمختار أنَّ "مُدَّ" و"مَنذ" إن وَلِيَهُمَا مرفوع أو جملة فهما ظرفان مضافان إلى الجملة، وإن وليهما مجرور فهما حرفان، وهذا اختيار ابن مالك في "التسهيل" (٩).

(١) منسوب للفرزدق، ديوانه، ص ٢٦٧، وينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣٦٧/١، والفارسي، التكملة،

ص ٢٧٨، والزجاجي، الجمل في النحو، ص ١٢٩.

(٢) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٤٦/٣.

(٣) يقصد قول الشاعر.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ١١٧/٣.

(٥) انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٥١٢/١.

(٦) انظر رأي الأخفش: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٥١٢/١.

(٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٤١٦/٣ - ١٤١٧.

(٨) انظر: سيبويه، الكتاب، ١١٧/٣ - ١١٨.

(٩) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٤٦٦، وابن هشام، مغني اللبيب، ٦٣٧/١، وابن

مالك، شرح التسهيل، ١٤٣/٢ - ١٤٤.

وذهب جمهور النحاة إلى أن وقوع الجملة بعدها تكون فعلية غالباً، أو اسمية قليلاً، قال سيبويه: "هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء، ... ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك: ما رأيته مُنْذُ كان عندي، ومنذ جاءني"^(١)، فصرح بإضافة "منذ" إلى "كان" وإلى "جاء"، وهذا دليل على أن "منذ" و"منذ" مضافان إلى الجملة الفعلية.

وذهب السليلي في معرض كلامه عن "منذ" و"منذ": "ويضافان إلى جملة مُصرَّحٍ بجزأيهما أو محذوف فعلها بشرط كون الفاعل وقتاً يُجاب به "متى" أو "كم" ويضافان إلى جملة الأكثر فعلية وتقل اسمية..."^(٢).

وأما الفرزدق، فقد أدخل "منذ" على الجملة الفعلية وهي "عَقَدَتْ"، وهما حينئذٍ إذ دخلا على الجملتين ظرفان باتفاق مضافان، فقيل إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن، فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر^(٣). والراجح عند الباحث في هذه المسألة أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة نفسها؛ لأن القول بأنهما مبتدآن يلزم تكلف إضمار خبر المبتدأ، والإضمار خلاف الأصل، فلا ينبغي أن يقال به متى وُجد غيره، فالغالب في أقوال النحاة دخول (منذ) مضافة إلى الجملة الفعلية، وهذا الغالب في أحوالها، وأما أبو حيان فقد ذهب إلى أن (منذ) ظرف يضاف إلى الجملة، وبهذا ذهب مذهب جمهور النحاة.

٤- دخول "أل" التعريف على أمس:

وَأَنِّي خَبِسْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَقْرُبُ^(٤)

موطن الشاهد: قوله: "الأمس"، فإنَّ الظرف في اللفظ قد دخلت عليه "أل"، وليس عند العرب من يبنيه في هذه الحال، وذلك لأنَّ (أل) من خصائص الأسماء، فوجودها في الكلمة مُبعد من شبهها بالحرف الذي هو علة البناء، وقد وردت الكلمة في البيت بروايتين: الأولى (بالفتح) وهذه لا إشكال فيها، فيكون معرباً منصوباً معطوفاً على ما قبله، والثانية (بالكسر) وهي محلَّ إشكال: وخَرَجَها العلماء على أحد وجهين: الأول: البناء باعتبار (أل) زائدة غير معرفة، والثاني: أنه يُعزَّب، وإنَّما جرَّه بالتوهم، على أنه وَضَعَ "في" قبل اليوم^(٥).

(١) سيبويه، الكتاب، ٣/ ١١٧.

(٢) السليلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ١/ ٤٧٣، وينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١/ ٣٦٧، وابن هشام، شرح اللحة البذرية في علم العربية، ٢/ ٢٥٣.

(٣) انظر: الأزهرى، شرح التصريح، ١/ ٦٦٢ - ٦٦٣.

(٤) منسوب لنصيب بن رباح، ديوانه، جمع وتقديم (داود سلوم)، د. ط، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م، ص ٦٢، ابن منظور، اللسان، مادة (أمس).

(٥) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣/ ١٤٢٩، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٣٦ - ١٣٧، والسيوطي، همع الهوامع، ٣/ ١٩٠، وابن جني، الخصائص، ٢/ ٢٩٤ - ٢٩٥.

واستشهد به أبو حيان على أنَّ الظَّرف "أمس" قد دخلت عليه "أل". يقول: "فأما إذا عُرِفَ بالإضافة أو باللام أو صُعُرَ، أو نَكَرَ، أو نُثِّي، أو جُمِعَ، فإنه معربٌ، ولو سَمَّيْتُ (بأمس) على لغة من أعرب لصُرِفْتُ، وقيل: لا ينصرف قاله في البسيط، وقد يستصحب الباء مع مقارنة (أل) وانشدوا...^(١)، بنصب السين وكسرها، وتوولت رواية الكسر على ما يدلُّ على أنَّها ليست كسرة بناء، وقالوا: لقيثه الأمس الأحداث بكسر السين، وفيه (أل)، والتأويل زيادة (أل) أو حَذَفَ حَزَفَ الجرِّ، وهو الباء"^(٢)، ويقول أيضاً: "إذا دخلت (أل) نحو: إنَّ الأمس يوم حسن، أو جُمِعَ نحو: مرَّبت لنا أموس طيبة أعرب"^(٣)، فقد جعل (أمس) إذا دخلت عليها (أل) معربة.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

اشتراط النحاة في "أمس" المبنية على الكسر، شرط البناء فيها هو خلّوها من (أل) الإضافة والتصغير، ودلالاتها على يوم معين، وهو اليوم الذي قبل يومك خاصّة، أو اليوم المعهود، ولو بَعُدَ، فتكون كالمعرّف بآل، وبنائها بالشَّروط مجتمعة عند أهل الحجاز، لتضمّنها معنى التعريف، إذ هي معرفة بغير أداة ظاهرة، بدليل وصفها بالمعرفة، كقولهم: أمس الدابر لا يعود، وثقة لغة لبعض بني تميم، وهي إعرابه ما لا ينصرف مطلقاً لشبهه العلميّة والعدل عليها يقال: ذهب أمس، سافرت أمس^(٤).

وأما المعربة فهي معرفة بحرف التعريف، وهي تعرب بإجماع إذا كُسِرت، أو دخلتها (أل)، أو أضيفت أو نوّنت، إذ يكون المعنى: يوماً من الأيام الماضية، كقول الشاعر، ف (أمس) تروى في البيت بالنصب معطوفة على اليوم، وبالجرِّ لتوهم دخول (في) عليها، وبالبناء على الكسر، وهو محلُّ إشكال عند النحاة^(٥).

والذي يتّضح من كلام النحاة أنَّ (أمس) فيها ثلاث لغات: أحدها: البناء على الكسر مطلقاً، وهي لغة أهل الحجاز؛ فيقولون: ذهب أمس بما فيه، واعتكفت أمس، وعجبت من أمس، بالكسر فيهن. والثانية: إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، وهي لغة بعض بني تميم، وقد وَهَمَ الزجاجي، فزعم أنَّ من العرب من يبني أمس على الفتح. والثالثة: إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصّة، وبنائه على الكسر في حالتي النصب والجر، وهي لغة جمهور بني تميم. يقولون: ذهب أمس، فيضمّونه بغير تنوين، واعتكفت أمس، وعجبت من أمس، فيكسرونه

(١) يقصد قول الشاعر.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٤٢٩/٣.

(٣) المصدر السابق نفسه، ١٤٢٩/٣.

(٤) انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٥١٩/١-٥٢٠، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٣٦

- ١٣٧ -

(٥) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ١٩٠/٣، وابن جني، الخصائص، ٢٩٤/٢ - ٢٩٥.

فيهما، وإذا أريد بأمس يوم ما من الأيام الماضية، أو كسر أو دخلته "أل" أو أضيف اعرب بإجماع، تقول: فعلت ذلك أمس، أي في يوم من الأيام الماضية^(١).

قال ابن جنّي: "فرواه ابن الأعرابي: والأمس والامس جزاً ونصباً، فمن جرّه فعلى الباب فيه، وجعل اللام مع الجرّ زائدة، حتى كأنه قال: وإني وقفت اليوم وأمس، كما أن اللام في قوله تعالى: ﴿فَالْوَأَلَتَيْنِ وَجِئْتَ بِالْحَقِّ﴾^(٢) زائدة، واللام المعرفة له مرادة فيه، وهو نائب عنها، ومتضمن لها، فلذلك كسر فقال: والأمس، فهذه اللام فيه زائدة والمعرفة له مرادة فيه، ومحذوفة منه، يدل على ذلك بناؤه على الكسر، وهو في موضع نصب، كما يكون مبنياً إذا لم تظهر إلى لفظه، وأمّا من قال: والأمس فنصب، فإنه لم يضمّنه معنى اللام فيبنيه، ولكنه عرفه بها كما عرف اليوم بها، فليست هذه اللام في قول من قال: والأمس، فنصب هي تلك اللام التي هي في قول من قال: والأمس فجرّ تلك لا تظهر أبداً؛ لأنها في تلك اللغة لم تستعمل مظهره، ألا ترى أن من ينصب غير من يجرّ، فلكل منهما لغته، وقياسها على ما نطق به منها، لا تُدخل أختها، ولا نسبة في ذلك بينها وبينها"^(٣).

فالاستشهاد في قول الشاعر "والأمس"، إذ أدخل الألف واللام على أمس، مع أن المراد به اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، وهو في هذه الحالة علم، والعلم لا تدخله (أل) لكنّه اضطرّ وأدخل عليه (أل) ليقيم وزن البيت، وأعلم أن "أمس" إمّا أن يراد به يوم ما من الأيام السابقة، وإمّا أن يراد به خصوص اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، وعلى كل حال. فـ"الأمس" في بيت نصيب يروى بالنصب والجرّ، أمّا رواية النصب فلا إشكال فيها؛ لأنّه يكون حينئذٍ ظرفاً معطوفاً على (اليوم)، والمعطوف على المنصوب منصوب، وأمّا رواية الجرّ فإنّها تحتاج إلى نظر؛ فمن العلماء من قال: هو مبني على الكسر في محل نصب، واضطر أن يدعي أن (أل) الداخلة عليه ليست (أل) المعرفة، ولكنّها زائدة، وهذا الذي قاله ابن جنّي والسيوطي وغيرهم. وقال قوم: لا، بل هذه الألف واللام معرفة، والأمس معطوفة على اليوم^(٤).

ويذهب الباحث إلى أن "أمس" إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك - وهو الغالب - بُنيت على الكسر، نحو: أمس الدّابر لا يعود، وإذا أريد به يوم من الأيام الماضية، أو دخل (أل)، أو

(١) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٣٣ - ١٣٥، والسيوطي، همع الهوامع، ١٩٠/٣، وابن مالك، شرح التسهيل، ١٥٠/٢ - ١٥١.

(٢) البقرة ٧١: ٢.

(٣) ابن جنّي، الخصائص، ٣٨٩/١، وينظر: المصدر نفسه، ٢٩٤ - ٢٩٥، وابن خالوية، الحجة في القراءات السبع، تحقيق (عبد العال سالم مكرم)، ط ٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ص ١٨٤.

(٤) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٦١/١، والسيوطي، همع الهوامع، ١٩٠/٣.

أَضِيفَ أُعْرِيتْ نحو: كُلُّ يَوْمٍ يَصِيرُ أَمْسًا، أو قد كان بالأمس رجلاً مهيباً، ومتى نُكِّرَتْ "أمس" أو عُرِفَتْها بالآلف واللام، فإنَّها تُعَرَّب، ومنه في التَّنْكِير: كلُّ غَدٍ صَائِرٌ أَمْسًا، وتقول في الإضافة ومع لام التعريف: كان أَمْسَنَا طَيِّبًا، وكان الأَمْسُ طَيِّبًا، وهذا ما قصده أبو حَيَّان في هذه المسألة في أَنَّ "أمس" إذا عُرِفَتْ أُعْرِيتْ.

٥- إضافة (بين) إلى المصدر:

بَيْنَا تَعَانَقَهِ الْكُمَاةَ وَرَوْعِهِ يَوْمًا أُتِيَ لَهْ جَرِيٌّ^(١) سَلَفُ^(٢)

موطن الشاهد: قوله: "بيننا تعانقه"، حيث أضيفت "بين" إلى المصدر "تعانق"، وهو مفرد في معنى الفعل على أَنَّ الألف للإشباع أي زائدة، ولم تُمنع من الإضافة، وذلك حملٌ لها على معنى "حين"، فإن وقع بعدها اسم ذات لم يَجُزْ إلَّا الرفع^(٣).

يقول أبو حَيَّان: "فإن وليها مفرد، فلا يكون إلَّا مصدرًا مخفوضاً، فإن ولي بعد الألف، فالألف إشباع، والجملة في موضع خفض، وزعم بعضهم أَنَّ أَلْفَ "بيننا" للتأنيث لا إشباعاً، واختلفوا في جواز بيننا إلى المفرد نحو: بينما قيامُ زيد قام عمرو، والصحيح المنع، وتضاف (بيننا) إلى المصدر، فَيُخَفَّض، وَرُوي: بينما تَعَانَقُهُ... بالخفض، وبالرفع على أَنه مبتدأ محذوف الخبر، وما أضيف منهما فـ (إلى) المصدر لا إلى الجثة..."^(٤).

فقد ذهب إلى أَنَّ الألف في موطن الشاهد للإشباع في (بيننا)، وما بعدها خفض، وأشار إلى رواية الرفع على أَنها مبتدأ لخبر محذوف.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أَنَّ "بين" ظرفٌ، لما وصل بالألف إشباعاً للفتحة^(٥)، جاز إضافته إلى الجمل، و"بيننا" عند سيبويه لا تقع إلَّا للمفاجأة، ولا تقع إلَّا في صدر الجملة، جعلوها بمنزلة الظُّروف المبهمة، التي تقع في صدورها الجمل، فإذا أضفتها إلى الجملة التي بعدها جئت بالفعل

(١) جريء سلف: الجريء الواسع الصدر. ينظر: البغدادي، خزنة الأدب، ٧٦/٧.

(٢) منسوب لأبي ذؤيب الهذلي، ديوانه، تحقيق وشرح (أنطونيوس بطرس)، ط١، دار صادر، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص ١٧٠، وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ١٨/٣، وروايته "بَيْنَا تَعَانَقُهُ"، وابن السكيت، شرح أبيات الجمل، ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٣) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٤٠٧/٣، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٥٦٨/٢، وابن جني، الخصائص، ٣٤٩/٢، وابن هشام، مغني اللبيب، ٦٩٨/١.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٤٠٦/٣ - ١٤٠٧.

(٥) الألف في "بيننا" يرى ابن جني أَنها ألف الإشباع يقول في باب مطل الحركات: "أي بين أوقات تعانقه، ثم أشبع الفتحة، فأنشأ عنها ألفاً". ينظر: ابن جني، الخصائص، ٣٤٩/٢، وزعم قوم أَنَّ الألف للتأنيث. ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢٠١/٣.

الذي عمل فيها، نحو قولك: بينا زيد قائم جاء عمرو، وذهب الأصمعي^(١) إلى أن إضافة "بينا" إلى المصدر المفرد جائزة، ويروي لأبي ذؤيب، بجر تعنيته، وقال ابن قتيبة: سألت الرياشي عن هذه المسألة فقال: إذا ولي لفظة "بينا" الاسم العلم رفعت، فقلت: بينا زيد قائم جاء عمرو، وإن وليها المصدر فالأجود الجز، وقوم من النحويين لا يجيزون إضافته إلى المصدر المفرد ولا إلى غير مصدر ويمضون على الأصل^(٢). يقول السيوطي: "ولا تضاف" بينا" إلى مفرد غير مصدر وفقاً^(٣).

ويروي "تعانقه" بالرفع والخفض، وزعم أبو محمد بن السّيد أن رواية الخفض غير جائزة؛ لأن "تعانقه" مصدر تعانق، و"تفاعل" لا يتعدى إلى المفعول، والصواب عنده "تعنّيه"^(٤)، وقد عارضه في ذلك ابن عصفور وردّ عليه بقوله: "وهذا الذي ذهب إليه باطل، بل في ذلك تفصيل، وهو أن التاء الداخلة على فاعل لا تخلو أن تدخل عليه، وهو متعدّ إلى واحد أو إلى اثنين، فإن كان متعدّاً إلى اثنين، صار متعدّاً إلى واحد، نحو: عاطيتُ زيدا درهم، وإن كان متعدّاً إلى واحد، صار غير متعدّ نحو: ضاربُ زيدَ عمراً، تدخل عليه التاء، فتقول: تضارب زيدَ وعمرو، وقد تدخل على المتعدّي إلى واحد، فيبقى على تعنيته، نحو قولك: تجاوزتُ موضع كذا... ووجهه عندي أن لا تقدّر التاء الداخلة على "فاعل" بل أصل بنفسها، فكذا "تعانق" يكون من هذا القبيل، إلا أن ذلك يكون ممّا يُحفظ ولا يقاس عليه"^(٥).

وإضافة "بينا" إلى المصدر كما في قول الشاعر يكون بتقدير: بين أوقات تعانقه، والأعرف الرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي تعانقه حاصل^(٦).

فقد اتفق النحاة على أن "بينا" تضاف إلى المصدر، وأمّا موطن الشاهد، فرواية الجز التي منعها ابن السّيد، عارضه فيها ابن عصفور؛ لأنه استند على دليل باطل فسره ابن عصفور، ورواية الرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي: تعانقه حاصل، وأرى أن الذي ساق النحاة إلى القبول، بإضافة (بينا) إلى المصدر أخذهم بالقياس والمنطق، فلو تدبرنا ما جاء في (الهمع) من تسويغ إضافة (بينا) إلى المصدر، لأدركنا شيئاً من تلك الحقيقة؛ إذ يرى متى أنها تستدعي جواباً فلم يقع بعدها إلا ما يعطى معنى الفعل، وذلك الجملة، والمصدر من المفردات، مشيراً بذلك إلى

(١) انظر: البغدادي، خزائن الأدب، ٧٢/٧.

(٢) انظر: البغدادي، خزائن الأدب، ٢٥٨/٥، وابن هشام، مغني اللبيب، ٦٩٨/١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٤٠٥/٣.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ٢٠٣/٣ - ٢٠٤.

(٤) انظر: ابن السّيد، الحلال في شرح أبيات الجمل، ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٥) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٥٦٨/٢ - ٥٦٩، وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٣٨/٢.

(٦) انظر الأسترباذي، شرح الرضي على كافي ابن الحاجب، ١٤٣/٤، وابن مالك، شرح التسهيل، ١٣٤/٢.

قول أبي حيّان^(١)، وأما كلام أبي حيّان في المسألة، فقد ذهب مذهب النحاة في إضافة (بيناً) إلى المصدر.

٦- نصب ظرف الزمان (حقاً):

أَفِي حَقِّ مُوَاسَاتِي أَخَائِمَ بِمَالِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ^(٢) ^(٣)

موطن الشاهد: قوله: "أفي حق"، فإن مجيء "في" مع "حق" يدلّ على أنّ "حقاً" إنّما نصبت على الظرفيّة بتقدير "في"^(٤).

يقول أبو حيّان: "ومما انتصب على تقدير أنّه ظرفُ زمان قول العرب: أحقّاً أنّك قائم"^(٥)، الحقّ أنّك قائم، وإن لم يكن ظرف زمان حقيقةً، وقد صرح معه بفي نحو قوله...^(٦)، ومثله: غيّر ذي شكّ أنّك قائم، وجهّد رأيي أنّك قائم، وظناً منّي أنّك قائم، وإجرائها مجرى الزمان وقعت أخباراً عن المصادر لا عن الجثث، وهذا النوع استعماله ظرفاً موقوف على السماع، وخالف أبو العباس^(٧) في: أحقّاً أنّك قائم، فزعم أنّ "أنّك قائم" في موضع الفاعليّة، ودخول "في" عليه يحقّق ما ذهب إليه سيبويه^(٨) من أنّ انتصابه على الظرف، وما بعده مبتدأ^(٩)، فقد جعل "حقاً" منصوباً على الظرفيّة بتقدير "في".

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب المرزوقي إلى أنّ "حقاً" عند سيبويه انتصب على الظرف، كآله: أفي الحقّ ذلك^(١٠) فإن قيل: كيف جاز أن يكون ظرفاً، قلت: لما رآهم يقولون: أفي حقّ كذا، أو أفي الحقّ كذا، جعله إذا نصبوه على تلك الطريقة^(١١)، وفي البيت إنّ مجيء "في" مع "حق" يدلّ على أنّ

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢٠٣/٣-٢٠٤.

(٢) السريس: هو الذي لا يأتي النساء، والمقصود أنّ الذي ظلمه ليس بكامل من الرجال، ينظر: البغدادي، خزنة الأدب، ٢٨١/١٠.

(٣) منسوب لأبي زُبَيْد الطائي، ديوانه، تحقيق (نوري حمودي القيسي)، د. ط، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧م، ص ١٠١.

(٤) انظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ١٣٩٠/٣.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ١٣٤/٣ - ١٣٥.

(٦) يقصد قول الشاعر.

(٧) انظر رأي المبرد: الأزهري، شرح التصريح، ٥١٨/١.

(٨) انظر: سيبويه، الكتاب، ١٣٤/٣ - ١٣٦.

(٩) أبو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٣٩٠/٣ - ١٣٩١.

(١٠) انظر: سيبويه، الكتاب، ١٣٥/٣ - ١٣٧.

(١١) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ٩٨٣/٢.

"حقاً" نصبت على الظرفية بتقدير "في" وهذا ظاهر. وفي ذلك يقول صاحب التمهيد: "والدليل على أن "حقاً" جار مجرى ظرف زمان، أن العرب استعملته خبراً عن المصدر، ولم تستعمله خبراً عن الجئة، كما أن ظرف الزمان كذلك"^(١). والذي يراه الباحث، أنه لا خلاف بين النحاة في جواز نصب "حقاً"، وذلك بتقدير "في"، ولذلك نصب على الظرفية، وهذا ما قصده أبو حيان.

٧- نصب "معاً" على الظرفية والحالية:

أَفِيَقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعاً وَأَرْحَامُنَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تُقَضَّبْ (٧) (٣)

موطن الشاهد: قوله: "معاً"، فقد وردت ظرفاً مخبراً به: أهواؤنا معاً، وقيل: هي خبر، وقيل: حال سد مسد الخبر^(٤).

واستشهد به أبو حيان في باب "المفعول فيه" على نصب (معاً) على الحال. يقول: "والأكثر في "معاً" النصب على الحال، ووقعها خبراً للمبتدأ قليل، نحو...^(٥)، وقال بعضهم في نحو: وأهواؤنا معاً أنه حال: والخبر محذوف تقديره: كائنة معاً، وليس بصحيح"^(٦)، فقد نصب أبو حيان (معاً) على الحالية. آراء النحاة في موطن الشاهد:

اختلفت آراء النحاة حول نصب "معاً" في موطن الشاهد، منهم من جعلها حالاً؛ لأنها بمعنى "جميعاً"، وشذ عند هؤلاء وقوعها ظرفاً كقول الشاعر، أي: وأهواؤنا موجودة معاً، فتعرب "معاً" ظرفاً متعلقاً بخبر محذوف، ومن أعربها حالاً فعلى تقدير فعل، أي: وأهواؤنا توجد معاً. قال ابن مالك: "... وتفرد فتساوى جميعاً معنى، وتبنى لفظاً وفاقاً ليونس والأخفش، وغير حاليتهما حينئذٍ قليل"^(٧)، ويقول في موضع آخر: "لا نسلم بأن "معاً" في البيت في موضع رفع، بل هو منصوب على الحال بعامل محذوف، هو الخبر، والتقدير: وأهواؤنا كائنة معاً...،

(١) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ١٩٠٠/٤، وينظر: البغدادي، خزائن الأدب، ٢٨٠/١٠، والأزهري، شرح التصريح، ٣٠٩/١.

(٢) تَقَضَّبْ: لم تَقَطَّعْ، ينظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع، ٤٧٢/١.

(٣) منسوب لجندل بن عمرو، ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٧٤٦/٢، والشنقيطي، الدرر اللوامع، ٤٧١/١.

(٤) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٦٣٢/١.

(٥) يقصد قول الشاعر.

(٦) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٤٥٩/٣.

(٧) ابن مالك، شرح التسهيل، ١٥٧/٢.

وهذا التقدير باطل بالإجماع على بطلان نظيره، وهو أن يقال: زيد قائماً، على تقدير: زيد كائن قائماً^(١).

وذهب السيوطي إلى أن "معاً" تُفرد عن الإضافة فتكون في الأكثر منصوبة على الحال، نحو: جاء زيدٌ ويكرُّ معاً، وقلَّ وقوعها عنده في موضع رفع خبر كما في قول الشاعر^(٢)، وقد عارض السليبي ذلك في أنها خبر أهوائنا. يقول: "وغير حاليَّتها حينئذ قليل، الحاليَّة تقول: جاء الزيدون معاً ونحوه، ومما جاء غير حال قول الشاعر ف (معاً) خبر أهوائنا"^(٣).

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه أبو حيان هو الصحيح، أن غير حاليَّتها لا يجوز ذلك عنده؛ وهذا ما أراده ابن مالك والسيوطي أيضاً، في جواز نصبها على الحاليَّة. سابعاً : المفعول معه:

١ - جواز عمل المعية والعطف:

عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً^(٤) عَيْنَاهَا^(٥)

موطن الشاهد: قوله: "وماء" فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله لكون العامل في المعطوف عليه لا يصح تسليطه على المعطوف مع بقاء معنى هذا العامل في حاله، وخرجه على أنه مفعول لفعل محذوف يناسبه، وقيل: مفعول معه، أو معطوف على ما سبقه عطف مفرد على مفرد، مع تضمين الفعل معنى، يصح أن يتسلط على المعطوف، والمعطوف عليه جميعاً، وهو "ألثَّها"، والحق أنه لا يحتاج إلى تأويل؛ لأنَّ العطف لا يكون بغير ماء، والماء لا يكون بغير علف، فالماء من العلف أيضاً، وبخاصة إذا كان المأكول تبناً أو حباً، أمّا لو قال: علفتها العشب، أو الربيع، فإنه قد يستغني الراعي عن الماء^(٦).

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ١٦٥/٢.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢٨/٣، وينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٣١٢، وابن هشام، مغني اللبيب، ٦٣٢/١.

(٣) السليبي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ٤٨٧/١، وينظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ٣١٣/١، والشنقيطي، الدرر اللوامع، ٤٧٢/١.

(٤) همالة: من هملت العين يعني صبت دمعها. ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٩٢٩/١.

(٥) منسوب لذي الرمة، ديوانه، ١٨٦٢/٣، ويروى الشطر الأول "لَمَّا حَطَطْتُ الرُّخْلَ عَنْهَا وَرَدًا". ينظر: البغدادي، خزنة الأدب، ٢٣١/٢، ١٣٩/٣ - ١٤٠، ومنسوب لبعض بني أسد، ينظر: الفراء، معاني القرآن، تحقيق (أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار)، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م، ١٤/١.

(٦) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٤٩١/٣، و ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٠٩/٢، والأكبري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٥٠١/٢.

واستشهد أبو حيان به في باب "المفعول معه". يقول أبو حيان: "وإذا كان الفعل لا يليق بتالي الواو، جاز النصب على المعية، وعلى إضمار الفعل اللائق إن حسن مع موضع الواو، وإلا تعين الإضمار، مثاله قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾^(١)، فجعل (والإيمان) مفعولاً معه، أو تُضمِرُ واعتقدوا الإيمان، وإذا لم يصح تقدير الفعل بعد الواو، ولا كون الواو بمعنى (مع) تعين إضمار ما يليق...، وذهب الفراء، والفارسي، وجماعة من الكوفيين، والبصريين إلى أن ما جاء من هذا النوع محمولٌ على إضمار فعل مناسب، لتعذر عطفه على ما قبله، فيصير في مثل: يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَهُ، أي وَيَقْفَأُ عَيْنَهُ، من عطف الجمل، قال: وهو لا يُسَوِّغُ عطفها ماءً وتبناً كما يُسَوِّغُ^(٢)...^(٣)، فهو لا يجيز العطف لكون العامل في المعطوف عليه لا يصح تسليطه على المعطوف، وأجاز النصب على المعية إن صحَّ تقدير الواو بمعنى (مع)، وإن لم يصح ذلك وجب تقدير فعل مناسب.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

اختلف النحاة في موطن الشاهد، منهم من جعل "ماء" مفعولاً معه، ومنهم من منع ذلك، ومنهم من جعله معطوفاً على ما قبله، فكانت آراء العلماء في تخريج هذا الشاهد على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن قوله: "وماء" لا يجوز أن يكون مفعولاً معه، كما لا يجوز أن يكون معطوفاً على ما قبله عطف مفرد على مفرد، بل هو مفعول لفعل محذوف يناسبه، وهذا الوجه هو الذي ذكره ابن هشام، والفارسي، والفراء، وإنما لم يَجْزُ عند هؤلاء جعله مفعولاً معه؛ لأن الواو التي قبله ليست بمعنى "مع"، وسيُتضح سرُّ عدم صلاحيتها للدلالة على معنى "مع" في بيان الوجه الثاني.

الثاني: أنه مفعول معه؛ لأنه إذا لم يصح العطف في الاسم الذي بعد الواو لمانع لفظي أو معنوي انتصب على أنه مفعول معه، وقد ذكر هذا الوجه ابن عقيل، وقد أنكره ابن هشام في "شرح الشذور"، ووجه الإنكار أن كونه مفعولاً معه يقتضي أن تكون الواو الداخلة عليه واو المعية، وواو المعية تقتضي أن تكون ما بعدها مصاحباً لما قبلها في انصباب العامل عليهما، ومعنى ذلك أن يكون تسلط العامل على ما قبل الواو هو وقت تسلطه على ما بعدها، ولا شك

(١) الحشر ٥٩: ٩.

(٢) يقصد قول الشاعر.

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٤٨٩ - ١٤٩١.

في أن ذلك منتفٍ ههنا، ضرورة أنه يعطيها العلف في وقت غير الوقت الذي يقدم لها فيه الماء^(١).

الوجه الثالث: أنه معطوف على ما قبله عطف مفرد على مفرد، ولكن بعد تضمين الفعل الذي هو قوله: "علفتها" معنى يصلح أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعاً، وهذا رأي الجرمي، والمازني، والمبرد، وأبي عبيدة، والأصمعي، وتقدير الكلام عندهم: أنلتها تبناً وماءً، أو قدّمت لها تبناً وماءً^(٢).

ومن أول - علفتها - بمعنى (أنلتها) امتنع عندهم العطف، لانتهاء المشاركة، والنصب على المعية لانتهاء المصاحبة، ومنهم من ذهب إلى تضمين الفعل "علفتها" معنى "أنلتها" أو "أعطيتها"، على إضمار فعل، ومثال ذلك عندما قالوا: الحمد لله أهل الحمد، بإضمار "أمدح"، وفي التنزيل قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾^(٣) بإضمار (أنم) ونظائره كثيرة، وقالوا: أما أنت منطلقاً، أي: لأن كنت منطلقاً انطلقت^(٤).

فامتناع العطف هنا لانتهاء مشاركة الماء للتبن في العلف، وأما امتناع النصب على المعية، فلانتهاء فائدة الإخبار بمصاحبتها في الأول، وانتهاء المعية في الثاني، وحينئذٍ فإما أن تضمن العامل فيهما معنى فعلٍ آخر كـ "أنلتها"، أو أن يقدر فعل يناسبهما نحو: وسقيتهما. وذهب ابن عقيل: "وإن لم يكن عطفه تعيين النصب على المعية، أو على إضمار فعل يليق به، فماء منصوب على المعية، أو على إضمار فعل يليق به، والتقدير: وسقيتها ماءً بارداً"^(٥).

ويخلص الباحث إلى أن قوله: "ماء" العطف فيه على "تبناً" غير جائز باعتبار المعنى؛ لأن العلف لا يكون ماءً، ولا يصح اعتبار "وماء" مفعولاً معه؛ لأن الواو ليست واو المعية، إذ أن واو المعية تقتضي أن يكون ما بعدها مصاحباً لما قبلها في تسلط العامل عليها، وهذا كله غير متحقق في الشاهد. بقي أن يكون هناك فعل محذوف تقديره: وسقيتها أو أن تضمن الفعل

(١) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٦٦ - ٢٦٧، والأكبراري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ٥٠١/٢ - ٥٠٢.

(٢) انظر: المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٧، وابن جني، الخصائص، ١٩٨/٢، وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، إعداد ودراسة (عمر محمد سعيد عبد العزيز)، إشراف ومراجعة (عبد الصبور شاهين)، ط ١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م، ص ١٤٥.

(٣) المسد ١١١: ٤.

(٤) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٠٩/٢.

(٥) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٥٤١/١ - ٥٤٢، وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٣٣ - ٢٣٤.

"علقتها" معنى يصحّ تسلّطه على المعطوف والمعطوف عليه، كأن يُضمّن الفعل مثلاً معنى الفعل "قدّمت لها"، وعلى ذلك يكون التوجيه أنّ (ماء) مفعول به لفعل محذوف تقديره: سقيتها. فلا يجوز في نظر الباحث العطف ولا النصب على المعية، فالعطف ممتنع؛ لأنّ الماء لا يشارك التبن في العلف، ومثله المعية لانتفاء المصاحبة؛ لأنّ المعية تقتضي المصاحبة في الزمان، والناقاة لا تشرب الماء وتأكّل التبن في وقت واحد. وهذا ما قصده أبو حيّان حول موطن الشاهد، وقد أورد شوهد أخرى في هذه المسألة، لكنّه ذهب فيها إلى نفس ما آل إليه في هذه المسألة.

ثامناً: الاستثناء ويشمل:

١- النصب على الاستثناء بعد (إلا) وجواز الرفع على البدلية:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصْلَانَا أَسَانِيهَا غِيَتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا الْأَوَارِي^(١) لَا يَأْأَمَّا أَبْيَتْهَا وَالنَّوَى^(٢) كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ^(٣)

موطن الشاهد: قوله: "إلا الأواري"، فهو استثناء منقطع؛ لأنّه ليس من جنس المستثنى منه، ويجوز فيه وجهان: النصب على الاستثناء، وهو الأشهر، والرفع على البدل، على أن تتوسّع في المستثنى منه، فتجعله شاملاً للمستثنى من باب المجاز^(٤).

واستشهد به أبو حيّان على الاستثناء المنقطع، وأجاز أن يكون بعد "إلا" صفة. يقول: "والمتصل هو ما كان بعضاً من المستثنى منه، والمنقطع ما لم يكن بعضه، أو كان بعضه إلا أنّ العامل غير متوجه عليه، وقد أنكر هذا النوع من الاستثناء بعض الناس، وتخيلوا في جعل ما ورّد من ذلك متصلاً، والمنقطع مُقدّرٌ بلكنّ عند البصريين^(٥) من حيث المعنى، وزعم بعض النحويين، ومنهم أبو الحجاج بن يسعون^(٦) أن "إلا" في الاستثناء المنقطع، تكون مع ما بعدها

(١) الأواري: جمع آري وهو حبّل تُشد به الدابة في محبسها.

(٢) النوى: ما يُحفر حول الخيمة ليمنع دخول المطر. ينظر: النابغة الذبياني، ديوانه، ص ٩.

(٣) البيتان للنابغة الذبياني، ديوانه، ص ٩، وينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق (عبد الجليل عبده شلبي)، د. ط، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م، ١/١٠٦، والسرقسطي، كتاب الأفعال، ٥٨١/٣.

(٤) انظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة، ٣٨١/١، والمبرد، المقتضب، ٤١٤/٤، وابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ٥٧/٢.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣١٩/٢، والمبرد، المقتضب، ٤١٢/٤، والسيوطي، همع الهوامع، ٢٤٩/٣.

(٦) انظر رأي ابن يسعون: السيوطي، همع الهوامع، ٢٥٠/٣.

كلاماً مستأنفاً، فزعم أن "إِلَّا الأواري..." "إِلَّا" فيه معنى لكنّ، "وَالْأَوَارِيَّ" منصوب بها، والخبر محذوف، وحُذِفَ خبر "إِلَّا" كما حُذِفَ خبر "لكنّ..."^(١).

وأجاز في موضع آخر أن يكون ما بعد "إِلَّا" صفة إذا كانت (إِلَّا) في الجملة مسبقة بمجرور. يقول: "ويجوز جرُّ الاسم فيما كان قبله مجرور على أن يكون (إِلَّا) وما بعدها صفة لذلك المجرور وأنشدوا "إِلَّا الأواري" بالخفض على الصفة (من أحد) ... وأجاز ذلك الفراء^(٢) ... ولم يُجزه في "إِلَّا الأواري"^(٣)، فقد أورد موطن الشاهد على الاستثناء المنقطع، وأجاز ما بعد (إِلَّا) أن يكون صفةً، وعلى ذلك فهو أورد رواية النصب، ولم يذكر رواية الرفع التي أوردتها سيبويه كما سيُتضح في آراء النحاة.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

استشهد به سيبويه على رواية الرفع (إِلَّا الأواري) على البديل من موضع (من أحد) على لغة بني تميم^(٤)، والنقد: وما بالربع أحد إِلَّا الأواري، وذلك على اعتبارها من جنس ما قبلها على سبيل الاتساع والمجاز، ورواية النصب (إِلَّا الأواري) على الاستثناء المنقطع على لغة أهل الحجاز^(٥)؛ لأنّ ما بعد (إِلَّا) ليس من جنس ما قبلها، وأشار أبو حيان إلى رواية النصب على الاستثناء المنقطع، وأجاز الخفض (إِلَّا الأواري) على أنّها صفة (من أحد) ولم يتعرض لرواية الرفع^(٦).

وأورد المبرّد رواية النصب قال: "والوجه النصب، وهو إنشاد أكثر الناس"^(٧)، وأجاز الزجاجي رواية الرفع، ولكنّه جعل رواية النصب على الاستثناء المنقطع أجود من الرفع^(٨).

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٥٠٠ - ١٥٠١.

(٢) قال الفراء: "قرأت الكسائي قد أجاز خفضه، وهو بعد (إِلَّا)، وأنزل (إِلَّا) مع الجحد بمنزلة (غير)، وليس ذلك بشيء... وهذا جائز؛ لأنّ الباء قد تكون واقعة في الجحد كالمعرفة والنكرة، فيقول: ما أنت بقائم، والقائم نكرة، وما أنت بأخيّن، والأخ معرفة، ولا يجوز أن تقول: ما قام من أخيك، كما تقول: ما قام من رجل". ينظر: الفراء، معاني القرآن، ١/ ٣١٧ - ٣١٨.

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٥١٠ - ١٥١١.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٢١.

(٥) قال سيبويه: "وأهل الحجاز ينصبون". الكتاب، ٢/ ٣٢١.

(٦) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٥١٠ - ١٥١١.

(٧) المبرّد، المقتضب، ٤/ ٤١٤، وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢/ ٥٧.

(٨) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص ٢٣٥ - ٢٣٦، والفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، ص ٢٤٢، والنحاس، إعراب القرآن، ٥/ ١٥١ - ١٥٢.

قال ابن السَّيِّد: "وقوله: "الأواري" فيها وجهان: النصبُ على الاستثناء، والرفع على البدل من موضع "من أحد"؛ لأنَّ "من" زائدة، و"أحد" مرفوع في المعنى، وإن كان مخفوضاً في اللفظ، وليست ببدلٍ من موضع الجارِّ وحده، ولا من موضع المجرور وحده، ولكنها بدلاً من موضعهما معاً"^(١).

ويرى الباحث أنَّ قول الشاعر "إلا الأواري" من نوع الاستثناء المنقطع؛ لكون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، وهذا النوع يجوز فيه وجهان: الإبدال من المستثنى منه فيتبعه في إعرابه، على أن تتوسَّع في المستثنى منه، فتجعله شاملاً للمستثنى، والنصب على الاستثناء. ورواية الرفع جائزة على البدل من الموضع، والتقدير: وما بالربع أحد إلا الأواري، على أن تجعل من جنس الأحدين اتساعاً ومجازاً، وليس عجيباً، وقد اتسعت العربية في الاستثناء وأدواته اتساعاً كبيراً، لا تماثله فيه سائر اللغات، وخير دليل على ذلك قول براجشتراسر: "وقد وضعت العربية القواعد الدقيقة للاستثناء، وأكثرت من حروفه، وفرقت بينهما في بعض الأحوال، فصار الاستثناء فيها باباً مستقلاً بنفسه، لا يماثلها فيه إحدى سائر اللغات السامية"^(٢).

وخلاصة القول في هذا، أنهم إذا أرادوا التوسُّع والتجوز، اتَّبَعُوا، أما إذا تعذر الإبدال، وجب النصب وامتنع الإتيان عند الاثنين أهل الحجاز وتميم.

٢- نصب (بله) على الاستثناء:

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا ^(٣) هَامَاتُهَا ^(٤) بَلَّةُ الْأُكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ ^(٥)

موطن الشاهد: قوله: "بله الأُكف"، حيث استعمل "بله"، اسم فعل أمر، ونصب ما بعده على أنَّه مفعول به، ويُرْوَى بجر "الأُكف"، و"بله" مصدر بمعنى "الترك"، ولا فعل له من لفظه، والأُكف مضاف إليه، ويُرْوَى برفع "الأُكف" و"بله" على أنَّها بمعنى "كيف" اسم استفهام في محل رفع خبر مقدَّم، و"الأُكف" مبتدأ مؤخر وهذا الوجه شاذٌّ^(٦).

(١) ابن السَّيِّد، شرح أبيات الجمل ص ٢٣٥، وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٤/٤٦٠.

(٢) براجشتراسر، التطور النحوي، ص ١٧٦.

(٣) ضاحياً: بارزاً للشمس، ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ١/٣٥٥.

(٤) هَامَاتُهَا: رؤوسها، ينظر: المصدر السابق نفسه، ١/٣٥٥.

(٥) منسوب لكعب بن مالك، ديوانه، تحقيق وشرح (مجيد طراد)، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م، ص ٧٧، وينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ١/٣٥٣، والمعري، شروح سقط الزند، د.ط، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م، ٣/١٢٧١.

(٦) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣/١٥٥٤، وابن هشام، مغني اللبيب، ١/٢٢٦، والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق (محمد محمد عبد المقصود، حسن محمد عبد المقصود)، تقديم (محمود فهمي حجازي)، ط١، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ص ١٩٣.

واستشهد أبو حيان به على أن "بَلَّه" بمعنى "عند" وما بعدها مخفوض بالإضافة. يقول: "وعَدَّ الكوفيون والبغداديون "بَلَّه" من أدوات الاستثناء، فأجازوا النصب بعدها على الاستثناء نحو: أكرمتُ العبيدَ بَلَّه الأحرارَ، أو ما بعدها خارجاً ممَّا قبلها في الوصف من حيث كان مرتباً عليه، فجعلوه استثناءً؛ إذ المعنى: إنَّ إكرامَكَ الأحرارَ يزيدُ على إكرامِكَ العبيد. وذهب جمهور البصريين إلى أنَّها لا يُستثنى بها، وأنَّه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض^(١)، وليس بصحيح، بل النصب محفوظٌ من لسان العرب، وأمَّا الجرُّ بعدها، فمُجمَعٌ على سماعِهِ من كلام العرب، فذهب بعض الكوفيين^(٢) إلى أنَّها بمعنى (غير) وما بعدها مخفوض بالإضافة، فيكون قوله...^(٣) بمعنى: غيَّرَ الأكفَّ، وذهب الفارسيُّ إلى أن (بَلَّه) مصدرٌ لم يُنطق له بفعل، وهو مضاف لما بعده إضافةً من نصب، أي تَرَكَّ زيدٌ، وذهب الأخفش^(٤) إلى أنَّها حرف جرٍّ، ووَجَّه أصحابنا النصب بعد (بَلَّه) على أنَّه مصدرٌ موضوع موضع الفعل كأنَّكَ قلت: تَرَكَا زيداً، أو اسم فعل ليس من لفظ الفعل، تقديره: دَعَّ زيداً، وروى قطرب الرفع بعد (بَلَّه)، وأنكره أبو علي^(٥). وفي كتاب العين^(٦): "بَلَّه" بمعنى (كيف) وبمعنى (دَعَّ) وإذا ارتفع الاسم كان مبتدأ، وكيف خبره...^(٧). فقد ذهب أبو حيان إلى أنَّها بمعنى (غير)، وهذا مذهب الكوفيين في هذه المسألة، على أنَّ (بَلَّه) بمعنى (غير)، فبهذا يتقوى مَنْ يعلِّمها في ألفاظ الاستثناء، وجعل النصب محفوظاً من لسان العرب.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

اختلف النحاة في موطن الشاهد، وتعددت الآراء في تخريج "بَلَّه"؛ فقد رُوِيَ في "بَلَّه" أربعة معانٍ، وهي:

الأول: بمعنى (كيف) عند قطرب، على أنَّها خبر مقدَّم، وما بعدها مبتدأ مؤخَّر.

الثاني: بمعنى (غير) عند الكوفيين، على أنَّها منصوب على الاستثناء المنقطع، وما بعدها مضاف إليه، وأنكر هذا البصريون، وحجتهم أنَّ (إِلَّا) لا تحل محلَّها، وأنَّ ما بعدها ليس من جنس ما قبلها، وأنَّ حرف العطف يدخلها جوازاً.

(١) انظر رأي البصريين والكوفيين: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٤٠٤ - ٤٠٥.

(٢) انظر: المصدر السابق نفسه، ص ٤٠٥.

(٣) يقصد قول الشاعر.

(٤) انظر رأي الأخفش: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٤٠٥.

(٥) انظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٤٠٤.

(٦) الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق (مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي)، د. ط، د. ت، ٥٥/٤.

(٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٥٥٤ - ١٥٥٥.

الثالث: (المصدرية) عند الفارسي، على أنها مفعول مطلق أضيفت إلى ما بعدها، ولم يلفظ فعلها، والتقدير: تَرَكَ الأكْفَ، أي: المصدر (الترك) ناب مناب الفعل: (أترك).

الرابع: حرف جرّ عند الأخفش، على أن ما بعدها مجرور بها، وأجاز كونها مفعولاً مطلقاً بمنزلة مصدر ناب عن فعل لم ينطقوا به، وما بعدها مفعول به، والتقدير: تَرَكَ الأكْفَ، وكونها اسم فعل أمر، وما بعدها مفعول به أيضاً، والتقدير: دع الأكْفَ، وكونها خبراً مقدّماً، وما بعدها مبتدأ مؤخر.

وأما (الأكْفَ) على أوجه تتفق والمعاني المذكورة، وهي:

الأول: النصب على أنها مفعول به لاسم الفعل (بَلَّة) أي: دَعُ.

الثاني: الجرّ على أنها مجرورة بحرف الجرّ (بَلَّة) أو بالإضافة، والمضاف (بَلَّة)، أي مصدر الترك أو (غير).

الثالث: الرفع على أنها مبتدأ مؤخر، و(بَلَّة) أي: كيف، خبر مقدّم^(١)

وقد أفسد ابن عصفور إدخال "بَلَّة" في باب الاستثناء. يقول: "وأما بَلَّة" فإدخالها في باب الاستثناء فاسد؛ لأنك إذا قلت: قام القوم بَلَّة زيدا، فإنما معناه عندنا: دع زيدا، ولا يتعرّض للإخبار عنه، وليس المعنى إلا زيدا، قال الشاعر ألا ترى أن المعنى: دع الأكْفَ فهذه صفتها، ولم يُرد استثناء "الأكْفَ" من "الجماجم"^(٢).

ويرى الباحث أن المعنى على رواية الرفع، يكون في تلك السيوف تتترك قبائل العرب الكثيرة بارزة الرؤوس للإبصار، كأنها لم تُخلق من محلّها من تلك الأجسام، أو تتترك العظام المستورة مكشوفة ظاهرة، فكيف الأكْفَ، أي إذا كانت حالة الرؤوس هذه مع عزّة الوصول إليها، فكيف الأيدي التي يوصل إليها بسهولة؟ وعلى رواية النصب: أنها تتترك الجماجم على تلك الحال دع الأكْفَ، فأمرها أيسر وأسهل. وعلى رواية الجرّ: تتترك الجماجم تَرَكَ الأكْفَ منفصلة عن محلّها، كأنها لم تُخلق متصلة بها. فجميع الأوجه الإعرابية متفقة مع المعاني المؤولة لها، وأبو حيّان ذهب في هذه المسألة مذهب الكوفيين كما ذكرنا.

(١) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٢٥/١ - ٢٢٦، والمرادي، الجني الداني، ص ٤٠٤ - ٤٠٥.

(٢) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٣٩٥ / ٢.

٢- إبدال الاستثناء المنقطع على لغة بني تميم:

عَشِيرَةٌ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا . وَلَا النَّبْلُ^(١) إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ^(٢) الْمَصْمُومُ^(٣)

موطن الشاهد: رفع ما بعد "إلا" وهو "المشرفي" على البذل مما قبلها، وهو "الرماح والنبل"، وإن لم يكن من جنسها، اتساعاً ومجازاً على لغة بني تميم^(٤).

واستشهد به أبو حيان على الاستثناء المنقطع، يقول: "وإذا كان الاستثناء منقطعاً، وصح إغناؤه عن المستثنى منه، وتأخر في (بنو تميم) يُجيزون الإتيان فيه كالمتمصل نحو: ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ، والنصب عندهم أفصح من البذل، والحجازيون يوجبون نصبه فيقولون: إلا حماراً، فإن لم يتأخر نحو: ما في الدار إلا حماراً أحدٌ، فلا يجوز فيه على مذهب البصريين إلا النصب، ... وزعم بعض المتأخرين أنه قد يصح البذل بتقدير معطوف محذوف، فالتقدير: ما في الدار أحدٌ، ولا غيره إلا الأوازي، وعلى هذا يكون الاستثناء متمصلاً، وليس ما ورد منقطعاً من تغليب العاقل، فيختص المستثنى منه بمن يعقل كأحدٍ وشبيهه، خلافاً للمازني"^(٥)، فقد أورد الشاهد على أن بني تميم يجعلون الاستثناء المنقطع بدلاً اتساعاً ومجازاً. آراء النحاة في موطن الشاهد:

أجاز بنو تميم إتيان المنقطع المتأخر، فيقولون: ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ، بالرفع، والحجازيون أوجبوا النصب، وذكر ابن عقيل أن بني تميم يقرأون قوله تعالى: ﴿لَا يَبْعَاطُ الظِّلُّ﴾^(٦) بالرفع، إلا مَنْ لَقِنَ النصب، وهذا مخالف لما قيل من أن الأفصح عندهم النصب، نحو: ما في الدار إلا حماراً واحداً، فلا يجوز فيه على مذهب البصريين إلا النصب كالاستثناء المتمصل نحو: جاء إلا زيدا القوم^(٧).

قال سيبويه: "هذا بابٌ يُختار فيه النصب؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلا حماراً، جاءوا به على معنى ولكن حماراً، وكرهوا أن يُبدلوا

(١) النبل: السهام.

(٢) المشرفي: السيف المنسوب إلى مشارف، وهي قرية من أرض العرب قريبة من الريف، ينظر، النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص ٢٦٦.

(٣) منسوب لضرار بن الأزور الصحابي، ينظر: البغدادي، خزنة الأدب، ٣/ ٣١٨، وأبو حيان، تذكرة النحاة، ص ٣٣٠.

(٤) انظر: النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص ٢٦٦، والأشموني، شرح الأشموني، ٥٠٧/١.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٥١١ - ١٥١٢.

(٦) النساء ٤: ١٥٧.

(٧) انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١/ ٥٦٢ - ٥٦٣، والبغدادي، خزنة الأدب، ٣/ ٣١٨.

الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحُمل على معنى ولكن، وعَمِلَ فيه ما قَبْلَهُ كَعَمِلِ العشرين في الدرهم، وأمّا بنو تميم فيقولون: لا أحدَ فيها إلّا حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلّا حمارٌ، ولكنه ذكر أحدًا توكيداً، لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ثم أُبدِلَ، فكأنه قال: ليس فيها إلّا حمارٌ، وإن شئت جعلته إنسانها^(١).

وشرط جواز الإبدال أن يكون العامل يمكن تسلطه على المستثنى... فإن لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقاً، نحو: ما زاد هذا المال إلّا ما نقص، وما نفع زيد إلّا ما ضرر؛ إذ لا يقال: زاد النقص، ولا نفع الضرر؛ وحيث وُجِدَ شرط جواز الإبدال، فالأرجح النصب^(٢) وشرط الإتيان في هذا النوع أن يستقيم حذف المستثنى منه، والاستغناء عنه بالمستثنى... فإن لم يوجد الشرط تعيّن النصب عند الجميع، كقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجَعَهُ﴾^(٣)، فهـ "من رجع" في موضع نصب على الاستثناء، ولا يجوز فيه الإتيان؛ لأن الاستغناء به عما سبقه تكلف^(٤).

وأما قول الشاعر: "إلّا المشرفي المصمم"، إذ أبدل "المشرفي" من "الرماح" على أنه ليس من نوعه، وذلك على لغة بني تميم، بينما أهل الحجاز يوجبون النصب على الاستثناء المنقطع، وإن كان الاستثناء منقطعاً تعيّن نصب ما بعد (إلّا) عند جميع العرب، إلّا بني تميم، فإنهم قد يُتبعون في غير الإيجاب المنقطع، المؤخر في المستثنى منه، بشرط صحة الاستغناء عنه بالمستثنى. فيقولون: ما فيها إنسان إلّا وتدّ، ويقرأون قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظُّلُمِ﴾^(٥)؛ لأنه يصح الاستغناء بالمستثنى عن المستثنى منه، كأن يقال: ما فيها إلّا وتدّ، وما لهم إلّا اتباع الظن^(٦).

والذي يراه الباحث أن العربية اتسعت في الاستثناء وأدواته اتساعاً كبيراً لا تماثله فيه سائر اللغات، حتى صار الاستثناء فيها باباً مستقلاً بذاته له قواعده وأصوله النحوية. ومن المعلوم أن الاستثناء إذا كان تاماً وكان موجباً، فالمستثنى منصوب وجوباً، أمّا إذا كان منقطعاً، فالنصب واجب عند الحجازيين راجح عند التميميين، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ

(١) أي نزلته منزلة العاقل ادعاءً ومجازاً، سيبويه، الكتاب، ٣١٩/٢ - ٣٢٠.

(٢) انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ٥٠٧/١.

(٣) هود ١١: ٤٣.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٠٨/٢.

(٥) النساء ٤: ١٥٧.

(٦) انظر: ابن الناطم، شرح ابن الناطم على الفية ابن مالك، ص ١٦، والأسترباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ١٣٤/٢.

أَلْظَنَ^(١)، بالنصب، فهو منصوب وجوباً في لغة أهل الحجاز. أمّا في لغة تميم، فالنصب أرجح، ويجوز عندهم الإتيان على البدلية، فإن لم تصح البدلية، تعين النصب عندهم.

والذي يبدو أنّ اختيار النصب في الاستثناء المنقطع أو إيجابه على لغتي أهل الحجاز وتميم، راجع إلى تسامحهم في الإبدال وعدمه، وذلك أنّ الحجازيين - كما يبدو - متشدّدون في الإبدال من المنقطع، فيمنعون الإتيان، وأمّا التميميون، فقد يتسامحون فيه، ولذا كان النصب عندهم راجحاً على الأصل.

وخلاصة القول أنّهم إذا أرادوا التوسّع والتجوز، اتّبعوا، أمّا إذا تعدّر الإبدال، تعين النصب وامتنع عند الاثنين أهل الحجاز وتميم.

٤ - [حاشا] بين الحرفيّة والفعليّة:

فِي فِتْنَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ حَاشَايَ إِنَّمَا مَسْنُوذٌ^(١)

موطن الشاهد: قوله: "حاشاي" على أنّ "حاشاي" في البيت حرف جرّ، ولو كانت فعلاً لقليل: حاشاني، وهو مذهب سيبويه، وقال المبرّد: حاشى قد تكون فعلاً^(٢).

واستشهد به أبو حيان في باب الاستثناء على أنّ "حاشاي" في البيت حرف جرّ. يقول: "ويستثنى بـ"حاشا"، ومذهب سيبويه^(٣) وأكثر البصريين أنّها حرفٌ خافضٌ دالٌّ على الاستثناء كـ"إلا"^(٤)، وأنشد الجوهري...^(٥)، وذهب بعض الكوفيين، والمبرّد^(٦)، والفراء إلى أنّها فعلٌ ناصبٌ للاسم بعدها^(٧) بمنزلة: عدا زيدا، وخلا زيدا، وجوّز المبرّد في الاستثناء الوجهين، وذهب بعض الكوفيين إلى أنّها فعلٌ، استعملت استعمال الحروف فحذف فاعلها، والذي يظهر أنّ سيبويه لا

(١) منسوب للأقشير واسمه المغيرة بن الأسود. ينظر: الأزهرى، شرح التصريح، ١/١٢١، والشنقيطي، الدرر اللوامع، ١/٥٠٠، ومنسوب لجرير. ينظر: السرقسطي، كتاب الأفعال، ١/١٩٦، ولم أعثّر عليه في ديوان جرير، ومنسوب للجوهري، ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/١٥٣٢.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/٣٤٩، والإربلي، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، ص ٥٢٧.

(٣) قال سيبويه: "وأما "حاشاي" فليس باسم، ولكنه حرف يجزّ ما بعده كما تجزّ (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله، فيجعل "خلا" بمنزلة "حاشا". سيبويه، الكتاب، ٢/٣٤٩ - ٣٥٠.

(٤) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٥١٣.

(٥) قول الشاعر.

(٦) ذهب المبرّد إلى أنّها حرف وفعل أيضاً. ينظر: المبرّد، المقتضب، ٤/٣٩١.

(٧) انظر رأي الفراء: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٥١٤.

يُنكر أن ينطق بها فعلاً في غير الاستثناء، ففي الاستثناء حَرْفٌ، وفي غيره فِعْلٌ، تقول: حاشا له أن يفعل كذا، ومعناه جانب لكّ السوء...^(١).

فقد ذهب في هذه المسألة مذهب سيبويه، على أنها حرف جرّ، ويبين لنا أن سيبويه لا يُنكر فعليتها، ولكنّه جعلها فعلاً في غير الاستثناء، أمّا في باب الاستثناء فهي حرفٌ خافض دالٌّ على الاستثناء.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

اختلف النحاة في "حاشا" على أنها حرف، ومنهم من ذهب إلى أنها فعل، واستدلوا على فعليتها من ثلاثة أوجه:

الأول: أنها تتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال.

والثاني: أنه يدخلها الحذف، والحذف لا يدخل الحرف^(٢).

والثالث: أنه يتعلّق بها حرف الجرّ في قوله: حاشى الله، وحرف الجرّ إنّما يتعلّق بالفعل لا بالحرف، وهو مذهب الكوفيّين وبعض البصريّين، وذهب سيبويه، وأكثر البصريّين إلى أنها حرف، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه يقال: حاشاي، ولا يُقال: حاشاني، بنون الوقاية، ولو كان فعلاً لقل: حاشاني، بنون الوقاية كما يُقال: راماني، وغازاني، وكقول الأقيسر، فقال: حاشاي، من غير نون الوقاية.

والثاني: أنه لا يحسن دخول (ما) عليها، فلا يقال: ما حاشا زيدا، كما يُقال: ما عدا زيدا، ولا ما خلا زيدا.

والثالث: أن ما بعدها يجيء مجروراً، ولو كانت فعلاً لما جاز ذلك^(٣).

وأنكر بعض الكوفيّين، منهم الفراء، حرفيّة "حاشا" وقال: إنّها فعل أبدأ لقولهم: حاشا يُحاشى، وإنّ الجرّ بعدها بلام مقدّره، والأصل: حاشا لزيد، ولكن كثر الكلام بها، فأسقطوا اللام، وخفضوا بها، وأنكر سيبويه وأكثر البصريّين فعليتها، وقالوا: إنّها حرفٌ دائماً بمنزلة (لا) لكنّها تجزّ المستثنى^(٤)، وذهب الفراء إلى أن "حاشا" فعل لا فاعل له^(٥).

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٥٣٢/٣ - ١٥٣٣.

(٢) عارض الأنباري هذا القول، وذهب إلى أن الحرف يدخله الحذف، ومنه، (سوا فَعْلٌ)، في (سوف أفعَل).

ينظر: الأنباري، التبيان في غريب اعراب القرآن، ٣٢-٣٣.

(٣) انظر: الأنباري، التبيان في غريب اعراب القرآن، ٣١/١ - ٣٢، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٥١٣ - ٥١٥.

(٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢٨٥ - ٢٨٦.

(٥) انظر: المصدر السابق نفسه، ٢٨٦/٣.

وذهب المبرّد إلى أنّها حرف، وتارةً حرف جر^(١)، وقد أبطل صاحب "جواهر الأدب" فعليّتها عند الفراء وذهب مذهب المبرّد، قال: "ويطلان مذهب الفراء بديهي، لاستحالة فعل دون فاعل، وعندني أنّ الصّحيح هو مذهب المبرّد، لورود الجرّ والنصب بها، فإذا جرّت تكون حرفاً، وإذا نصبت تكون فعلاً، وأمّا قولهم: الناصب فعلاً من "الحشاً بمعنى الجانب - وإن وجد هذا الفعل في نفس الأمر - فلا مدخل له في هذا الباب؛ لأنّه يبطله ما صرح به العلماء أنّ "حاشاً" مشتركة بين الحروف والأفعال، إذ الحكم بأنّ الناصب كلمة أخرى، دون هذه يبطل الحكم بالاشتراك"^(٢).

قال ابن مالك: "وكون "حاشاً" حرفاً جازاً هو المشهور، ولذلك لم يتعرّض سيبويه لفعليّتها والنصب بها، إلّا أنّ ذلك ثابت بالفعل الصّحيح عمّن يوثق بعربيّته، فمن ذلك قولهم: اغفر لي ولمن سمعني حاشاً الشيطان..."^(٣).

والذي يراه الباحث أنّ ما ذهب إليه المبرّد وصاحب "جواهر الأدب" هو الأقرب، بعيداً عن التأويلات والتعليقات، فهي إن دلّت على حرف كانت حرفيّة في جرّها الاسم الذي بعدها، وإذا نصبت تكون فعلاً، ولكن حرفيّة غالبيّة على فعليّتها، ربّما لكثرة الشواهد التي وردت على حرفيّة "حاشاً" أكثر منها في الفعلية. وأمّا أبو حيّان فقد ذهب في هذه المسألة مذهب البصريّين.

٥- بناء (غير) ونصبها على الاستثناء:

ثُمَّ يَمْنَعُ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرٌ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالٍ^(٤) (٥)

موطن الشاهد: بناء (غير) على الفتح لإضافتها إلى غير متمكّن، وإن كانت في موضع رفع، وذلك لأنّ (أنّ) حرف مصدريّ، فلمّا أضيفت (غير) إليها بُنِيَتْ على الفتح، ورواية سيبويه (غير) بالرفع على الفاعليّة، والضمير في (منها) يعود على الوجناء في بيت قبله وهي الناقة، يريد: لم يمنعها من الشرب غير سماعها صوت حمامة فنفرت^(٦).

(١) انظر: المبرّد، المقتضب، ٣٩١/٤.

(٢) الإربلي، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، ص ٥٢٦، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢٨٣/٣.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٢٥/٢.

(٤) الأوقال: جمع الوقّل وهو شجر المقل. ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٤٥٨/١.

(٥) منسوب للكناني، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٢٩/٢، والفراهيدي، كتاب الحروف والأدوات، استخلصه وحققه (هادي حسن حمودي)، د. ط، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان، ص ٥٣، ٢٧٩، والزمخشري، والمفصل في صنعه الإعراب، ص ١٦١، ومنسوب لقيس بن رفاعة، ينظر: ابن عيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢/ ٢٨٥، ٢٨٧، والسيوطي، شرح شواهد المغني، ٤٥٨/ ١، ومنسوب لأبي قيس بن الأسلت، ينظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع، ٤٧٧/ ١.

(٦) انظر: النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص ٢٦٩، وابن هشام، مغني اللبيب، ٣١٩/ ١.

واستشهد به أبو حيان في "باب الاستثناء" على بناء (غير) على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن، وعلى النصب على الاستثناء لمجيئها بمعنى (إلا). يقول: "وَيُسْتَثْنَى (بغير)^(١)، فَيَنْجَرُّ ما بعدها بالإضافة، وحكمها هي حكم الاسم الذي بعد (إلا)، تقول: ما قام غَيْرُ زَيْدٍ، وجاءني غَيْرُ زَيْدٍ، تَنْصَبُ، وتَرْقَعُ على النعت للضمير على مذهب من أجاز ذلك، أو على عطف البيان...، وما جاءني أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ تَرْقَعُ، وهو أرجح من النصب، وما لأحدٍ علم غَيْرُ ظَنٍّ، فتجيء في لغة الحجاز، ولغة تميم، وإذا انتصب (غَيْرُ) على الاستثناء نحو: قاموا غَيْرُ زَيْدٍ، فالنصب له عند أصحابنا، كونه جاء فَضْلَةً بعد تمام الكلام، كقولهم في المنصوب بعد (إلا)، وذهب السيرافي... إلى أنها منصوبة بالفعل السابق... وذهب الفارسي في التذكرة إلى أنها منصوبة على الحال، وفيها معنى الاستثناء...، قال بعض بني أسد وقضاعة: إذا كانت (غَيْرُ) في معنى (إلا) ينصبونها، تَمَّ الكلام قبلها، أو لَمْ يَتَمَّ، فنقول: ما جاءني غَيْرُكَ، وما جاءني أَحَدٌ غَيْرُكَ، ولم يُمَثَلْ إلا بالإضافة إلى مبني، وأجاز ابن مالك^(٢) بناءها إذا أضيفت إلى مبني صَلَاحَ مكانها (إلا)، أو لَمْ يَصْلُحْ، فمثال ما صلح مكانها (إلا) قوله...^(٣). فقد أجاز الاستثناء بـ (غير)، وجعل حكمها حكم الاسم الذي بعد (إلا)، فَيَجْرُ ما بعدها بالإضافة، وقد رجَّح الرفع على أنها عطف بيان.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

موطن الشاهد في هذا البيت فيه خلاف بين البصريين والكوفيين، فقد ذهب الكوفيون إلى أن "غَيْرَ" يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يَحْمَلُ فيه "إلا"، سواء أضيفت إلى متمكن أو غَيْرَ متمكن، وذلك نحو قولهم: ما نفعتني غَيْرَ قيام زيد، وما نفعتني غَيْرَ أن قام زيد. وذهب البصريون إلى أنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن، بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما جَوَزْنَا بناءها على الفتح إذا أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن، وذلك لأنَّ "غَيْرَ" هنا قامت مقام "إلا" حرف الاستثناء، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تُبْنَى، وهذا لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه اسم متمكن، كقولك: ما نفعتني غَيْرَ قيامك، أو غير متمكن كما قال الشاعر.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن، وذلك لأنَّ الإضافة إلى غَيْرَ المتمكن، تجوِّز في

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٤٣، وابن عقيل، المساعد في تسهيل الفوائد، ١/ ٥٩٠.

(٢) انظر: السليبي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ٢/ ٥١٥.

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضَّرْبِ من لسان العرب، ٣/ ١٥٤١-١٥٤٢.

المضاف البناء، قال تعالى: ﴿وَهُمْ مِّنْ فَرَجٍ يَّوْمَئِذٍ مَّامُونٌ﴾^(١) فبنى (يوم) في قراءة من قرأ بالإضافة والفتح، وهي قراءة نافع وأبي جعفر؛ لأنه أضيف إلى "إِذ" وهو اسم غير متمكن... وأما بالإضافة إلى المتمكن فلا تجوز في المضاف البناء فقلنا: إنه باقٍ على أصله في الإعراب^(٢).

والذي ذهب إليه الكوفيون في قولهم: إنها في معنى (إِلَّا) فينبغي أن تبنى، أفسده الأنباري، وذلك لأنه لو جاز أن يقال ذلك، لجاز أن يقال: زيدٌ مثلُ عمرو، فيبني (مثل) على الفتح لقيامه مقام الكاف؛ لأن قولك: زيدٌ مثلُ عمرو، في معنى زيد كعمرو، ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك دلَّ على فساد ما أدعيتموه، وأما قول الشاعر، فنقول: لا نسلم أنه بُني؛ لأنه قام مقام "إِلَّا" وإنما بُني "غَيْر"؛ لأنه أضافه إلى غير متمكن، والاسم إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه، ولهذا نظائر كثيرة، من كتاب الله وكلام العرب، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَتَّكُمُ نَظِيقُونَ﴾^(٣) في قراءة من قرأ (مثل) بالفتح^(٤)، وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وابن عامر وأبي جعفر، ويعقوب، وإن كان في موضع رفع؛ لأنه اسم مبهم مثل (غَيْر) أضيف إلى غير متمكن، وقال تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيٍ يَّوْمَئِذٍ﴾^(٥)، فيمن قرأ بالفتح، وقال تعالى: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَّوْمَئِذٍ يَبِينُهُ﴾^(٦)، فيمن قرأ بالفتح، وهي قراءة نافع، والكسائي، وأبي جعفر^(٧)، وقد أشار الأنباري إلى أمثلة توضّح ما ذهب إليه من كلام العرب أيضاً، وإذا بُني المضاف في هذه الأماكن من كتاب الله تعالى، وكلام العرب؛ لإضافته إلى غير متمكن دلَّ على أن قوله: (غير أن نطقت) مبنيٌّ لإضافته إلى غير متمكن على ما بيّنه الأنباري في ردِّ ما آل إليه الكوفيون^(٨).

ولو تأملنا في البيت وجدنا البصريين والكوفيين متفقين على جواز بناء (غير) في هذا البيت وأمثاله، ولكن الاختلاف بينهم في تعليل هذا البناء^(٩)، فالكوفيون يعلّلون - على ما قال به

(١) النمل ٢٧: ٨٩.

(٢) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٣٣-٢٣٥، وينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١/ ٤١٤-٤١٥.

(٣) الذاريات ٥١: ٢٣.

(٤) انظر تفصيل ذلك: ابن عيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢/ ٢٨٧، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ١/ ٦٨-٦٩.

(٥) هود ١١: ٦٦.

(٦) المعارج ٧٠: ١١.

(٧) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٣٥-٢٣٦، وينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢/ ١٦٩-١٦٧.

(٨) انظر: الأنباري، المصدر السابق ١/ ٢٣٨.

(٩) انظر: الفارسي، المسائل المنثورة، ص ٦٨-٦٩، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١/ ٥٩١.

الأنباري عنهم - بأنها قامت مقام (إلا) الاستثنائية، والبصريون علّوه بأنها أضيفت إلى مبني، فاكترسبت البناء من المضاف إليه. وذلك كما يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث^(١).

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه البصريون هو الأقرب، وذلك لوجود ما يثبت كلامهم من كتاب الله - عز وجل -، وكلام العرب في إضافة (غير) إلى متمكن وما ذهب إليه الفراء والكوفيون لا دليل عليه. وأما الشاعر فقد اختار البناء فقال: لم يمنع الشرب غير، ف "غير" مبنية على الفتح في محل رفع فاعل للفعل (يمنع)، ولو قال الشاعر بالرفع: (لم يمنع الشرب غير)، لكان جائزاً.

تاسعاً: الحال ويشمل:

١- تعدد الحال وصاحبها:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاعُنَا عَلَى أَثَرِنَا ذَيْلِ مِرْطٍ^(٢) مَرْحَلٍ^(٣)
موطن الشاهد: قوله: "أَمْشِي تَجُرُّ"، إذ جاءت جملة "أَمْشِي" حالاً من الضمير في "خرجت"، وجاءت جملة "تَجُرُّ" حالاً من "ها" في "بها"، وذلك على ترتيب صاحبيهما نفسه معتمداً في ذلك على قيام القرينة؛ لأن قوله: "أَمْشِي" مذكر، وقوله: "تَجُرُّ" مؤنث، والحال يجب أن يطابق صاحبه^(٤).

واستشهد به أبو حيان على أن جملة "أَمْشِي" حال من التاء في "خرجت". يقول: "وإذا أَمِنَ النَّبَسُ حَازَ جَعَلَ الْأَوَّلَى لِلأَوَّلِ، والثانية للثاني، نحو قوله..^(٥)، ف "أَمْشِي" حال من التاء، و "تَجُرُّ" حال من الهاء في "بها" ويروى: "خَرَجْتُ بِهَا تَمْشِي تَجُرُّ، فتمشي حال من التاء، من ضمير بها و "تَجُرُّ" حال من ضمير بها"^(٦). فقد جعل الحال وصاحبه على الترتيب، وأجاز فيه تقدّم أو تأخر صاحبه إن أَمِنَ النَّبَسُ.

(١) انظر: الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٣٤-٢٣٥، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٢٢٦-٢٢٩.

(٢) مِرْطٌ: كساء من خَزْ أو صوف ومَرْحَلٌ: المخطّط. ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٢/ ٦٥٢.

(٣) منسوب لامرئ القيس، ديوانه، ص ١٤، وينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٢/ ٦٥٢، والسليبي، شفاء العليل، ٢/ ٥٣٥.

(٤) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٢٩٩.

(٥) يقصد قول الشاعر.

(٦) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٥٩٧.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أن الحال تحتل التعدد والتداخل، نحو: جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً، فالتعدد على أن يكون عاملها "جاء"، وصاحبها "زيد"، والتداخل على أن الأولى من "زيد" وعاملها "جاء"^(١).

وتعدد الحال وصاحبه معاً نحو: لقيتُ زيداً مُصعِداً منحدراً، أي المفعول المصعد والفاعل المنحدر، تعود الحال الأولى إلى الصاحب الثاني، والحال الثانية إلى الصاحب الأول، ليتصل أحد الحالين بصاحبه، فيصيرا معترضين، والمعتراض كالمساقط.... ولا يعدل عن هذا إلا قرينة، كقول الشاعر، ف (أمشي) أي ماشياً، تجر: أي جازة؛ فالحال الأولى صاحبها تاء الفاعل، والثانية صاحبها الضمير المجرور، وذهب ابن مالك إلى أنه إذا اتحد عامل الحال، فقد تتعدد هي، وصاحبها واحد، وقد تتعدد لتعدد صاحبها. يقول: "يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها، واتحاد صاحبها أو تعدده بجمع وتفريق، ولا تكون لغير الأقرب إلا لمانع"^(٢). وتعدد الحال وصاحبها غير متعدد نحو: جاء زيدٌ مسرعاً ضاحكاً. وقد نبه ابن مالك بقوله: "إلا لمانع" على أنه إذا مُنِعَ من ذلك مانع وكان اللبس آمناً جاز جعل الأولى من الحالين للأول، والثانية للثاني كقول امرئ القيس، ويتضح بما قاله الأزهري: "وقد تأتي الحال المتعددة على الترتيب، فيقدر الأول للأول، والثاني للثاني، إن أمن اللبس كقول امرئ القيس، فجملة "أمشي" حال من "الناء" في "خرجت" وجملة "تجر" حال من "الهاء" المجرورة بالباء، والمعنى: أخرجتها من خدرها حال كوني ماشياً، وحال كونها جازة على أثري قلمي، وقدمها ذيل مرطها؛ لتخفي الأثر عن القافة قصداً للستر"^(٣). فالأزهري جعل الحال وصاحبها على الترتيب، بخلاف ما ذهب إليه النحاة في حمل الأول على الثاني.

والذي يرتضيه الباحث أن جعل الحال وصاحبها على الترتيب بعيداً عن التأويل، وهذا الذي قصده الأزهري متفق مع المعنى الذي عناه الشاعر، فقد جعل الحال وصاحبها على الترتيب، وأما أبو حيان، فقد جعل الحال وصاحبه على الترتيب، وأجاز عدم الترتيب إن أمن اللبس، وهذا صحيح أيضاً دون الإخلال بالمعنى.

والقاعدة في هذا أن تكون الحال الأولى للاسم الثاني، والحال الثانية للاسم الأول، والحال القريبة للقریب، والبعيدة للبعيد، ولكن الشاعر لم يُجْزْ على هذا، بل أتى بالحالين على ترتيب صاحبيهما، لقيام قرينة تمنع اللبس، وهي التذكير في الأول، والتأنيث في الثاني.

(١) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٢٩٨.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢/ ٢٦٣.

(٣) الأزهري، شرح التصريح، ١/ ٦٠٢-٦٠٣.

٢- نصب المصدر بعد "أما" على الحالية:

أَلَا لَيْتَ شِغْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَغَمَّرٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا (١)

موطن الشاهد: نصب "الصَّبْر" بعد "أما" على الحالية، ومنهم من جعلها على المفعول له، والتقدير: مهما ذكرت شيئاً للصَّبْر ومن أجله فلا صبر لي (٢).

يقول أبو حيان: "قولك: أما علماً فَعَالِمٌ، تقول ذلك لمن يَصِفُ عندك شخصاً بعلم وغيره، فنقول: كالمنكر عَلَيْهِ وصفه بغير العَلَمِ، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط، والحال على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما يكن من شيء، فالمذكور عَالِمٌ في حال عِلْمٍ، فلو كان بَعْدَ الْفَاءِ ما لَا يَعْمَلُ ما بَعْدَهُ فيما قبله، نحو: أما علماً فلا عِلْمَ لَهُ، وأما علماً فإنَّ له عِلْماً، وأما علماً فهو ذو عِلْمٍ، فنصبه بفعل الشرط المقدَّر، ويتعين إذ ذاك نصب عِلْماً، قال سيبويه: "وقد يُرفع في لغة تميم، والنصب في لغتها أحسن" (٣)، وتخصيصه الرفع في لغة تميم، دليل على أنَّ غَيْرَهُم من العرب ينصب المُنْكَر. قال ابن مالك (٤): ويلتزم أهل الحجاز النصب، فإن دخلت (أل) رفع بنو تميم فنقول: أما العِلْمُ فَعَالِمٌ، وهو عند أهل الحجاز يجوز فيه الرفع وهو الأكثر، وقد ينصبونه، والنصب في ذي (أل) على أنه مفعول من أجله مذهب سيبويه (٥)، وذهب الأخفش (٦)، إلى أنَّ المُنْكَر مفعول مطلق منصوب مؤكد في التعريف (بال) والتذكير، والعامل فيه ما بعد الفاء إن لم يقترب به مانع، وإن اقترب بالعامل فعل الشرط، وذهب الكوفيون إلى أنه في النصب مُنْكَراً، ومعزفاً (بال) مفعول به، فيجيزون "أما العبيد فلا عبيد لك"، وإن كانوا عبيداً بأعيانهم يجعلون هذا الباب على إضمار فعل كأنه قال: مهما تذكَّر العبيد، وهو عندهم فعل لا يظهر.... اختار هذا المذهب ابن مالك،

(١) منسوب لرماح بن ميادة، ديوانه، جمع وتقديم: (حنا جميل حداد)، مراجعة (قدري الحكيم)، د. ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص ١٣٤، وقد أورد الشنقيطي أن كل من استشهد بهذا البيت من النحويين يرويه "هل إلى أم معمر" وهذه الرواية خطأ والصواب "هل إلى أم جَحْدَرٍ" لأن البيت من قصيدة لابن ميادة يتغزل فيها بمحبوته "أم جحدر". ينظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع، ١/ ١٨٩.

(٢) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣/ ١٥٧٤.

(٣) تكلمة النص: "لأنهم يتوهمون الحال، فإن أدخلت الألف واللام، رفعوا؛ لأنه يتمتع من أن يكون حالاً". سيبويه، الكتاب، ١/ ٣٨٤-٣٨٥.

(٤) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٢٤٤-٢٤٦.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ٣٨٤-٣٨٦.

(٦) انظر رأي الأخفش: السليبي، شفاء العلول، ٢/ ٥٢٥، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢/ ١٦.

وقال به السيرافي في قوله... (١)، قدره، مهما تَدُمَّ الصَّبْرُ... (٢). فقد جعل نصب المصدر بعد (أما) على الحال، وقد أجاز الرفع إذا كان معرفاً (بأل) على لغة بني تميم.
آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب أهل الحجاز إلى نصب المصدر على أنه مفعوله له، والمفعول له يكون نكرة ومعرفة. تقول: فَعَلْتُهُ مخافة الشرِّ ومخافة، وأنَّ بني تميم يذهبون به مذهب الحال؛ لأنَّ الحال لا تكون إلَّا نكرة، فإذا قالوا: أَمَّا الْعِلْمُ فَإِنَّكَ عَالِمٌ بِهِ، رفعوا الْعِلْمَ بالابتداء، وكان التقدير: مهما يكن من شيء، فَالْعِلْمُ أَنَا عَالِمٌ، ويقَدِّرون: أَمَّا النَّبِيُّ، فهو نَبِيٌّ، أي: نبيلٌ به حتى يكون فيه، وأما إذا قالوا: أَمَّا الْعِلْمُ فَأَنَا عَالِمٌ بِهِ، فإن جعلت الأول غير الثاني نصبت الأول، فالتقدير: أَمَّا الْعِلْمُ فَأَنَا عَالِمٌ بِزَيْدٍ، ونصبتَه على المصدر، كَأَنَّكَ قلت: مهما يكن من شيء، فأَمَّا عَالِمٌ بِزَيْدٍ الْعِلْمُ، ثم قَدَّمت الْعِلْمَ منصوباً على المصدر (٣).

وبناءً على ذلك نجد أنَّ الحجازيين ينصبون على المفعول لأجله؛ لأنهم ينصبون المَعْرَفَ كما ينصبون المنكَّر، والمفعول له يكون نكرة ومعرفة، وأما بنو تميم، فلم ينصبوا المَعْرَفَ في هذا الباب بل رفعوه بالابتداء، يقولون: أَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرَ، كما قالوا: أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ عَلَى إِضْمَارِ الْهَاءِ، كَأَنَّهُ قَالَ: فهو عَالِمٌ بِهِ، وعلى مذهب الحجازيين يكون الصَّبْرُ مفعولاً، كَأَنَّهُ قَالَ: مهما تَنَكَّرَ الشَّيْءُ لِلصَّبْرِ عَنْهَا فَلَا صَبْرَ، وحذفت اللام ونصبت (٤).

يقول سيبويه: "ومما ينتصب من الصفات حالاً كما انتصب المصدر الذي يوضع موضعه، ولا يكون إلَّا حالاً، قوله: أَمَّا صَدِيقاً مُصَافِياً فَلَيْسَ بِصَدِيقٍ مُصَافٍ، وأما طاهراً فَلَيْسَ بِطَاهِرٍ، وأما عالماً فَعَالِمٌ، فهذا نصب؛ لأنه جعله كائناً في حال عِلْمٍ وخارجاً من حال ظهور ومصادقة" (٥)، والذي ذهب إليه سيبويه استند إليه أبو حيان في "الارتشاف" معضداً رأيه بقول سيبويه في اختيار رواية النصب على الحالية.

والأخفش والمبرد يريان أنَّ المصادر الواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة، وأنَّ قبل كل واحد منها فعلاً مقدراً هو الحال، وذهب ابن مالك إلى أنه ليس بصحيح؛ لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب، فينبغي أن يُجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل ولا

(١) يقصد قول الشاعر.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٥٧٣/٣-١٥٧٤.

(٣) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٧٥-٢٧٦، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢٤٦/٢.

(٤) المصدر السابق نفسه، ٢٧٦-٢٧٧.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٣٨٧/١.

يقتصروا على السماع، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول، وعليه يكون ورود المصدر حالاً عند ابن مالك مُطَرِّداً^(١).

وأما قول الشاعر فيروى بالرفع على الابتداء، وبالنصب على تقدير: مهما تدم الصبر عنها فلا صبر، وهذا أسهل من جعل الصبر مفعولاً له، وإن كان هو قول سيبويه، والتوجيه الذي يراه الباحث يكون على تقدير الفعل المحذوف لدلالة الكلام عليه. فأما ما ذهب إليه أبو حيان، فهو مذهب سيبويه، ولم يأت بجديد في هذه المسألة.

٣- نصب الخبر على الحالية:

فَبِتْ كَأَنِّي سَاوَرْتُ ضَلِيلَةً^(٢) مِّنَ الرُّقَشِ فِي أَنْيَابِهَا، السُّمُّ نَاعِقُ^(٣)

موطن الشاهد: قوله: "السُّمُّ نَاعِقٌ"، فقد رفع "ناعق" على أنه خبر السُّمِّ، ويجوز فيه النصب على الحال^(٤).

واستشهد به أبو حيان في "باب الحال" على نصب "ناعق" الذي جاء خبراً لقوله "السُّمُّ" على الحالية. يقول: "إذا اجتمع في الجملة ظرف، أو مجرور واسم كل يصلح أن يكون خبراً، فإما أن يتقدم الظرف والمجرور على الاسم أو يتأخر، إن تقدم نحو: في الدار زيد قائم، وأمامك بشر جالس، فاختر سيبويه^(٥) والكوفيون النصب في قائم وجالس على الحال، وإن لم يتقدم نحو: زيد في الدار قائم وعمرو أمامك جالس، فاختروا الرفع، وقال المبرد: التقديم والتأخير في هذا واحد، وحكى ابن سلام: أن عيسى كان يلحن النابغة في قوله: ...^(٦)، ويقول: لا يجوز إلغاء الظرف متقدماً، والعربي الباقي على سليقته، لا ينبغي أن يلحن، وإذا انتصب الاسم، فعلى الحال، والظرف المجرور هو الخبر....^(٧)، فقد جعل الخبر "ناعق" منصوباً على الحالية.

(١) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢/٢٤٥.

(٢) ضليعة: حية صغيرة شديدة السم، والرُقش: الأفعى التي فيها نقط سود وبيض، ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٢/٨١٧.

(٣) منسوب للنابغة، ديوانه، ص ٤٥. وينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/٨٩، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/١٥٩١.

(٤) انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ٢/٣١٨، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢/٣١١.

(٥) قال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب فيه الخبر؛ لأن خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قَدَمَتُهُ أو أَخْرَجَتُهُ، وذلك قولك: فيها عبد الله قائماً، وعبد الله فيها قائماً، فعبد الله، ارتفع بالابتداء؛ لأن الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإما هو موضع له". الكتاب، ٢/٨٨.

(٦) يقصد قول الشاعر.

(٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/١٥٩١-١٥٩٢.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

اختلف النحاة في موطن الشاهد "السَّمُ ناعقٌ"، منهم من ذهب إلى نصب "ناعق" على الحالية، ومنهم من جعله خبراً للمبتدأ "السَّمُ"، ومنهم من استشهد به على جواز نعت المعرفة بالنكرة، إذا كان الوصف خاصاً بالموصوف على اعتبار أن "ناعقاً" خاصٌ بالسَّم. فقد رفع "ناعق" على أنه خبر لقوله "السَّمُ" مع إلغاء الجار والمجرور وجعله متعلقاً بناعق، والتقدير: السَّمُ ناعق في أنيابها، ولو نصب "ناعق" على الحالية، مع جعل الجار والمجرور خبراً مقدماً لَاجاز^(١)، وقد أورده سيبويه على أن "ناعقاً" بالرفع على أنه خبر عن "السَّمُ" ويجوز عنده النصب على الحالية^(٢).

واستشهد به ابن الطراوة على جواز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصاً لا يوصف به إلا ذلك الموصوف، فإن "ناعقاً" نكرة و"السَّمُ" معرفة، وزدّ بأنه ليس بوصف، بل خبر ثانٍ بعد الإخبار بالمجرور السابق^(٣)، وزدّ ابن هشام كلام ابن الطراوة، بقوله: "وقول بعضهم في ناعق" إنه نعت لـ "السَّمُ"، والصواب أنه خبر لـ "السَّمُ" والظرف متعلق به أو خبر ثانٍ^(٤). فهو لا يُجيز ما ذهب إليه ابن الطراوة في أن "ناعقاً" نعت للسَّم، وزدّ الأشموني عليه، فيقول: "وأجاز ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف كقول الشاعر، والصحيح مذهب الجمهور، وما أوهم خلاف ذلك مؤول"^(٥).

والذي يراه الباحث أن "السَّمُ" مبتدأ و"ناعق" خبره، وجملة "كأنّي ساورتني" في محل نصب حال، وجملة "السَّمُ ناعق" في محل رفع صفة لـ "ضئيلة" وليست رواية النصب على الحال أرجح من الرفع على الخبرية.

٤- نصب "وحده" على الحالية:

وَالذَّنْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطْرَ^(٦)

موطن الشاهد: قوله: "وحدي" أنه منصوب على الحال، ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب على المصدر فلا سبيل إلى تغييره عن النصب^(٧).

(١) انظر: النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص ٢١٥.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٨٩/٢.

(٣) انظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٨١٧/٢.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ٣١٠/٢-٣١١.

(٥) الأشموني، شرح الأشموني، ٣١٧/٢-٣١٨، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، ١٧٢/٥-١٧٣.

(٦) منسوب للربيع بن ضبع الفزاري، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٨٩/١-٩٠، والزجاجي، الجمل في النحو، ص ٤٠، وأبو زيد، النوادر في اللغة، ص ١٨٥.

(٧) انظر: سيبويه، الكتاب، ١/١، ٣٧٣-٣٧٤، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٦٩/٢.

واستشهد به أبو حيان على أن قول: "وحدى" منصوب على الحال موضوع موضع المصدر. يقول: "وأما (وَحَدَّه) فذهب الخليل وسيبويه^(١) إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، كأنه قال: إichاداً، وإichاداً موضع موحداً، فمع الفعل المتعدي، نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَحَدَّهُ، هو حال من الفاعل، أي ضَرَبْتُهُ في حال إichادي له بالضرب، ومذهب المبرِّد^(٢) أنه حال من المفعول أي ضَرَبْتُهُ في حال أنه منفرد بالضرب، وذهب أبو بكر بن طلحة^(٣) إلى أنه حال من المفعول ليس إلا؛ لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا: مررتُ به وَحَدَّهُ، كما قال...^(٤)، وذهب جماعة إلى أنه مصدر موضوع موضع الحال، فمنهم من قال: مصدر على حذف حروف الزيادة أي: إichاده، ومنهم من قال مصدر لم يوضع له فعل. وذهب يونس^(٥)، وهشام في أحد قوليه إلى أنه ينتصب انتصاب الظروف، فتَجَرَّبه مُجَرِّى (عنده)، فجاء زيد وَحَدَّهُ، تقديره: جاء زيد على وحده، ثم حُذِفَ الحرف، ونُصِبَ على الظرف... وأجاز هشام في زيد وحده وجهاً آخر، وهو: أن يكون منصوباً بفعل مضمر يخلفه (وَحَدَّهُ) كما قالت العرب: زيدٌ إقبالاً وإدباراً...^(٦)، فقد أورد أبو حيان الشاهد على نصب (وَحَدَّهُ) على الحالية، وهذا مذهب الخليل وسيبويه.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

اختلف النحويون في نصب "وَحَدَّهُ" على ثلاثة أقوال:

الأول: منصوب على الحال عند جمهور النحويين منهم الخليل وسيبويه، على أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، واختلف هؤلاء: إذا قلت: رأيتُ زيداً وَحَدَّهُ، فالأكثرون يقدرون: "في حال إichادي له بالرؤية"، ويعتبرون عن هذا بأنه حال من الفاعل، والمبرِّد يقدِّره: "في حال أنه مفرد بالرؤية"، ويعتبر عن هذا بأنه حال من المفعول^(٧). ومنع أبو بكر بن طلحة من كونه حالاً من الفاعل، وقال إنه حال من المفعول ليس إلا؛ لأنهم إذا أرادوا الفاعل، قالوا:

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣٧٣/١-٣٧٤، وابن السراج، الأصول في النحو، ١٦٥/١.

(٢) انظر: المبرِّد، المقتضب، ٢٣٩/٣.

(٣) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الأشبيلي، أبو بكر المعروف بابن طلحة، درس العربية والآداب بأشبيلية أكثر من خمسين سنة، ولد ببابرة منتصف صفر سنة ٥٤٥هـ، ومات بأشبيلية منتصف صفر سنة ٦١٨هـ، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ١٢١/١.

(٤) يقصد قول الشاعر.

(٥) انظر رأي يونس: في سيبويه، الكتاب، ٣٧٧/١، وابن السراج، الأصول في النحو، ١٦٦/١.

(٦) أبو حيان، ارتشاف الضَّرْب من لسان العرب، ١٥٦٦/٣-١٥٦٧.

(٧) انظر: المبرِّد، المقتضب، ٢٣٩/٣.

مررت به وحدي، وذهب السيوطي إلى أن هذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيح، ولا يمتنع من أجله أن يأتي الوجهان المتقدمان في: رأيت زيدا وحده، فإن المعنى يصح معها^(١).

والثاني: منهم من يقول: "وحده" مصدر موضوع موضع الحال، وهؤلاء يخالفون الأولين في كونه مصدراً، فمن هؤلاء من يقول: إنه مصدرٌ على حذف حرف الزيادة أي إichاده، والثالث: منهم من قال: إنه مصدر لم يوضع له فعلٌ، وذهب يونس وهشام في أحد قوليه: إلى أنه منتصب انتصاب الظرف فيجري مجرى "عنده" فجاء زيد وحده، تقديره: جاء زيدٌ على وحده، ثم حذف الحرف، ونصب على الظرف، وحكي من كلام العرب: جلسنا على وخذتنا، وإذا قلت: زيد وحده فكان التقدير: زيد موضع التقدير، ولعل هؤلاء يقولون: إنه مصدر وضع موضع الظرف، وحكي عن الأصمعي: وَخَذَ يَجِدُ، ويدلُّ على انتصابه على الظرف قول العرب: زيد وحده، فهذا خبرٌ لا حال، وأجاز هشام في: زيد وحده، وجهاً آخر، وهو أن يكون منصوباً بفعل مضمر يخلقه "وَحْدَهُ" كما قالت العرب: زيدٌ إقبالاً وإدباراً^(٢).

وكلام النحاة فيه توسع فيما تقتضيه الصناعة واللسان. وقد أبطل ابن عصفور هذه الآراء الثلاثة السابقة، وذهب إلى أنها فاسدة يقول: "فالذي قال إنه مصدر على حذف الزيادة قال: وجدنا مصدر "أَفْعَل" يأتي على وزن مصدر "فَعَلَ"، ومصدر "تَفَعَّل" يأتي على وزن مصدر "فَعَلَ"، فمثال الأول، قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٣)، ومثال الثاني، قوله تعالى: ﴿وَبَنَىٰ إِلَيْهِ بَنِيَّالًا﴾^(٤)، وهذه المذاهب الثلاثة فاسدة، أما يونس فيدلُّ على فساد مذهبه أن ما ليس بزمان ولا مكان لا ينبغي أن يجعل ظرفاً بقياس^(٥)، ثم نجده يناقش رأي سيبويه ويرجحه. "وأما سيبويه - رحمه الله - فذهب إلى أنه اسم وُضِعَ المصدر الموضوع موضع الحال^(٦)، ولم يجعلها مصادر أعني: "وَحْدَهُ" و"قَضَهُمْ"^(٧) و"ثَلَاثَتُهُمْ" إلى العشرة؛ لأنها لم تحفظ لها أفعال تعم معانيها معاني المصدر، فلو سميناها مصادر لكان على تسميتها "ويحاً" و"ويلاً" مصادر، لكن الحق أنها ليست مصادر"^(٨).

(١) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ١٧٢/٧ - ١٧٣.

(٢) انظر: المصدر السابق نفسه، ١٧٢/٧ - ١٧٤.

(٣) نوح ٧١: ١٧.

(٤) المزمّل ٧٣: ٨.

(٥) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٦٩/٢.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٧) يريد قولهم: جاءوا قضهم بقضيتهم، أي: جميعاً.

(٨) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٧٠/٢.

وذهب ابن عصفور إلى أن لفظ "وَحْدَه" ليست مصدرًا بل هي موضوعة موضع المصدر، وهذا دليل على عدم منعها من التصرف؛ لأن المصادر التي لها أفعال لا تمنع من التصرف، و"وَحْدَه" لها فعل: وَحَدَهُ يَحْدُهُ وَحْدًا أي: وَحَدَ الرجل يَتَوَحَّد وَحَادَةً وَوَحْدًا^(١).

والذي يرتضيه الباحث من بين جملة الآراء النحوية، ما قصده ابن عصفور في جواز مذهب سيبويه في نصب (وَحْدَه) على الحال، فهي اسم موضوع موضع المصدر، الموضوع موضع الحال، وأمّا أبو حيان فقد ذهب مذهب سيبويه في هذه المسألة.

٥- زيادة الباء في الحال المنفية:

فَمَا رَجَعْتَ بِخَائِبَةٍ رِكَابٍ حَكِيمٌ بِنِ الْمَسِيْبِ مُنْتَاهَا^(٢)

موطن الشاهد: قوله: "بخائبة"، إذ جاءت الباء الجارة زائدة على الحال "خائبة" المنفي عاملها^(٣). واستشهد به أبو حيان على قول ابن مالك على زيادة الباء في الحال المنفية. يقول: "وقال ابن مالك: ورُيِّمًا زيدت في الحال المنفية، نحو قوله...^(٤)، تقديره عنده: فما رجعت خائبة ركباً... ولا يتعين ما قاله، ولا يطرأ زيادة الباء على قول الجمهور إلا في خبر "ليس"، و"ما" على ما سبق، ممّا أجمعوا عليه، إذا كان منفيًا، ليس في باب الاستثناء...^(٥)".

فهو يعترض على ابن مالك في جواز دخول الباء على الحال المنفية، ويذهب مذهب الجمهور في منع ذلك. وخصّ دخول الباء في خبر "ليس" و"ما".
آراء النحاة في موطن الشاهد:

استشهد ابن مالك بهذا البيت على اتصال الباء في الحال المنفية، والتقدير عنده: فما رجعت خائبة ركباً. قال: "وَحَقُّ الحال - لشبهه بالظرف - النصب، وقد يُجَرَّ بباء زائدة إذا كان عامله منفيًا، كقول الشاعر"^(٦)، وخالفه أبو حيان وخَرَجَ البيت على أن التقدير: بحاجة خائبة. قال أبو حيان: "وما ذهب إليه المصنّف من زيادة الباء في الحال لا يتعين، إذ يحتمل أن تكون الباء زائدة في الحال أي: فما رجعت بحاجة خائبة أي ملتبسه بحاجة خائبة"^(٧).

(١) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢/٢٧٠.

(٢) منسوب للقحيف العقيلي، ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ١/٣٣٩، والبغدادي، خزنة الأدب، ١٠/١٣٧.

(٣) انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل القوائد، ١/٢٨٨، وابن هشام، مغني اللبيب، ١/٢١٧.

(٤) يقصد قول الشاعر.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/١٢١٩-١٢٢٠.

(٦) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١/٣٢٧، وينظر: السليبي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ١/٣٣٦، ٢/٥٢١.

(٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/١٢١٩-١٢٢٠.

وذهب ابن هشام مذهب ابن مالك في أن الباء تُزاد في الحال المنفي عاملها؛ فالجاء والمجرور هو الحال، "وركاب" فاعل رجعت^(١).

فالحال منصوبة دائماً، فهي من منصوبات الأسماء، وقد تُجرُّ بباء زائدة إذا كان عاملها منفيًا، ويكون الإعراب مقدراً منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد، وذلك مثل قولك: لم أجيء مبكر، والأصل: لم أجيء مبكرًا، فقولك: مبكر: حال منصوبة بالفتحة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد^(٢).

ويذهب الباحث إلى أن حكم الحال النصب، وقد يُجرُّ بحرف جر زائد، وهو الباء شريطة أن يسبقه النفي، مع بقاء حكمه وهو النصب، وما ذهب إليه أبو حيان ليس بصحيح في هذه المسألة، وعليه فيكون الجار والمجرور هو الحال، والأصل: فما رجعت خائبة ركبًا، فالباء زائدة، والحال منصوبة تقديرًا، وركاب فاعل (رجعت)، وهي الإبل التي يُسار عليها؛ فالحال منصوبة دائماً، وقد تُجرُّ بالباء الزائدة بعد النفي لفظاً، وزيادة الباء هنا لغرض تأكيد المعنى وتثبيته.

٦- منع الجواز في النصب على الحالية بعد (ما) الاستفهامية:

يَاجِرَتِي مَا أَنتِ جَارَةٌ بَانَتْ لِحَزْنِنَا^(٣) عَفَاةً^(٤)

موطن الشاهد: قوله: "جارية"، حيث وقع تمييزاً، بعد (ما) التي تقتضي التعجب، ومنهم من ذهب إلى أنها حال^(٥).

واستشهد به أبو حيان في "باب الحال" على عدم جواز نصب "جارية" على الحالية. يقول: "وأما الاستفهام المقصود به التعظيم، فقال ابن مالك^(٦): هو نحو...^(٧)، فد (جارية) عنده منصوب على الحال، والعامل فيها (ما) الاستفهامية بما تضمنت من معنى التعظيم، فكأنه قال:

(١) انظر: البغدادي، خزائن الأدب، ١٠/ ١٣٨-١٣٩، والسيوطي، همع اللوامع، ٢/ ١٢٨-١٢٩.

(٢) انظر: الزامل، محمد، شرح ألفية ابن مالك حتى نهاية باب إعمال المصدر، ط١، دار التدمرية، الرياض، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، ٢/ ٨٣٦.

(٣) بانَتْ، بَعَثَتْ، وَتَحَزَّنَا: ثَوْرَتْنَا الْحَزْنَ، وَعَفَاةً: اسْمُ امْرَأَةٍ. ينظر: المعري، شرح سقط الزند، ٤/ ١٥٨٠-١٥٨١.

(٤) منسوب للأعشى، ديوانه، ص ١١٥، ويروى البيت بجعل الصدر عجزاً، والعجز صدرًا. ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، ٢/ ٢٢.

(٥) انظر: الفارسي، الإيضاح العضدي، ١/ ٢١٣، وابن السيد، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، ص ٦٤، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٨٢.

(٦) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢/ ٢٥٩-٢٦٠.

(٧) يقصد قول الشاعر.

ما أعظمك جارة، وهذا تفسير معنى، وتفسير الإعراب أي عظمة أنت في حال كونها جارة، وهذا الذي قاله ابن مالك قاله الفارسي^(١) في البيت، وأجاز أن يكون تمييزاً وبدأ به، ويدل على تعيين التمييز جواز دخول (من) عليه، وأجازوا في البيت أن تكون (ما) نافية، و(أنت) اسمها، أو مبتدأ على ما تقدم من لغة الحجاز، وتميم في (ما)، ولم يأت بعد (ما) هذه التي تقتضي التعظيم ما يقطع بمجيء الحال، فلا ينبغي إثبات قاعدة كلية بمحتمل ظاهر فيه غير الحال^(٢).

فهو لا يجيز مجيء الحال بعد (ما) الاستفهامية التي تضمنت معنى التعظيم، ويعترض على ابن مالك في جواز ذلك، فقد نصب ما بعد (ما) الاستفهامية على الحال، وأبو حيان نصب ذلك على التمييز.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أن (ما) استفهامية، خبر مقدم، و(أنت): مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس، و(جارة) تمييز؛ لأن (ما) استفهامية تفيد التخييم، أي: كملت جارة، لجواز دخول (من) الداخلة على "جارة". فنقول: ما أنت من جارة، وأجاز قوم أن تكون (ما) نافية، و(أنت) مبتدأ أو اسم (ما) و(جارة) إما في موضع نصب خبر لـ(ما)، وإما في موضع رفع لـ(أنت)، ويروى (ما كنت جارة)؛ فهذا يؤكد معنى النفي، كما في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٣).

ومن النحاة من جعل (جارة) منصوبة على الحال. يقول الفارسي: "يجوز أن يكون موضع (جارة) الموقوف آخرها نصباً بأنه تمييز يدل على ذلك جواز دخول (من) عليها... ويجوز أن يكون موضعها نصباً على الحال، والعامل فيها ما في الكلام من معنى الفعل؛ لأن معنى: ما أنت جارة: تلبت جارة، وكرمت جارة، فتنصب (جارة) على الحال كما انتصب (آية) في قوله -عز وجل-^(٤): ﴿هَذِهِ نَافَةٌ اللَّهُ لَكُمْ آيَةٌ﴾^(٥).

وذهب ابن هشام إلى أن "جارة" تمييز وشبهه بقول العرب: لله درة فارسا، وحسبك به ناصراً، على اعتبار أن (ما) مبتدأ، وهو اسم استفهام و"أنت" خبره، والمعنى عنده: عظمت جارة. واقتضى هذا الرأي عند ابن هشام؛ لأنه حملة على التعجب؛ لأن كل ما اقتضى تعجباً

(١) انظر: الفارسي، الإيضاح العضدي، ص ٢١٣.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٥٨٥-١٥٨٦.

(٣) يوسف ١٢: ٣١.

(٤) الأعراف ٧: ٧٣.

(٥) الفارسي، الإيضاح العضدي، ١/ ٢١٣-٢١٤، وينظر: الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ٢/

مَيَّزَ، كَأَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أَبَا، وَمَا أَكْرَمَهُ أَبَا، وَكَفَى بِاللَّهِ عَالِمًا، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسَ عِنْدَهُ، فَقَدْ قَاسَ مَوْطِنَ الشَّاهِدِ عَلَى ذَلِكَ، فِي جَعْلِهِ "جَارَةً" تَمْيِيزًا^(١).

وَمَنْ ذَهَبَ مِنَ النَّحَاةِ إِلَى أَنَّ "جَارَةً" مَوْضِعُهَا النِّصْبُ عَلَى التَّمْيِيزِ بِجَوَازِ دُخُولِ "مِنْ" عَلَى التَّمْيِيزِ، لَا عَلَى الْحَالِ، وَبِهَذَا التَّعْلِيلِ رَجَّحَ النَّحَاةُ النِّصْبَ عَلَى التَّمْيِيزِ لَا عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّ النِّصْبَ عَلَى التَّمْيِيزِ أَيْضًا إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْإِسْتِفْهَامِ التَّعْجِيبِيِّ^(٢). يَقُولُ الْبَغْدَادِيُّ: "وَلَا يُخْفَى أَنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَى النَّفْيِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّعْجِبِ كَمَا ذَكَرَهُ الْجَمَاعَةُ"^(٣).

وَالَّذِي يَرَاهُ الْبَاحِثُ أَنَّ "مِنْ" يُؤْتَى بِهَا لِلتَّنْصِيسِ عَلَى التَّمْيِيزِ^(٤)، أَمَّا النِّصْبُ فَقَدْ يَحْتَمِلُ التَّمْيِيزَ وَغَيْرَهُ أحيانًا، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ: مَا أَحْسَنَهُ خَطِيبًا، وَمَا أَحْسَنَهُ مِنْ خَطِيبٍ، فَقَوْلُكَ: خَطِيبًا يَحْتَمِلُ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزَ، أَمَّا (مِنْ) فَقَدْ عَيَّنَّتْ التَّمْيِيزَ، وَعِنْدَمَا نَقُولُ: كَفَى بِهِ شَاعِرًا، فَهَذَا يَحْتَمِلُ التَّمْيِيزَ وَالْحَالِ، فَإِذَا قُلْتَ: مِنْ شَاعِرٍ تَعَيَّنَ أَنَّهُ تَمْيِيزٌ، وَمَعْنَى الْحَالِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْهَيْئَةِ.

وَأَمَّا مَوْطِنَ الشَّاهِدِ فَالتَّوْجِيهِ الْإِعْرَابِيُّ يَكُونُ تَفْسِيرُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَفِي الْمَعْنَى عَلَى الْحَالِيَّةِ، وَهَذَا مَا قَصَدَهُ أَبُو حَيَّانٍ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى دَالٌّ عَلَى هَيْئَةِ الْحَالِ؛ فَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى الْكَلَامِ أَيْ: أَكْرَمْتَ جَارَةً. وَ(مِنْ) هُنَا جَاءَتْ لِتُخَلِّصَ الْكَلَامَ مِنَ اللَّبْسِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ التَّمْيِيزُ بِالْحَالِ، فَادْخَلْتَ (مِنْ) لِتُخَلِّصَهُ لِلتَّمْيِيزِ وَهَذَا مَا سَيَتَّضِحُ فِي بَابِ التَّمْيِيزِ.

عَاشِرًا: التَّمْيِيزُ وَيَشْمَلُ:

جَوَازِ دُخُولِ "مِنْ" الزَّائِدَةِ عَلَى التَّمْيِيزِ:

تَقُولُ ابْتَنَيْ حِينَ جَدَّ الرِّحِيلُ فَأَبْرَحْتَ رَبًّا^(٥) وَأَبْرَحْتَ جَارًا^(٦)

مَوْطِنُ الشَّاهِدِ: نِصْبُ "رَبًّا" وَ"جَارًا" عَلَى التَّمْيِيزِ، إِذْ يَجُوزُ دُخُولُ "مِنْ" عَلَى التَّمْيِيزِ لِلنَّوْعِ الَّذِي أَوْجِبَ لَهُ فِيهِ الْمَدْحُ، وَالْمَعْنَى: أَبْرَحْتَ مِنْ رَبٍّ وَمِنْ جَارٍ، أَيْ بَلَغْتَ غَايَةَ الْفَضْلِ فِي هَذَا النَّوْعِ، فَحُذِفَ (مِنْ) وَعَمِلَ الْفَعْلُ^(٧).

(١) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٨١، والأشْمُونِي: شرح الأشْمُونِي، ٢ / ٤٩-٥٠.

(٢) انظر: ابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، ص ٢٣١-٢٣٢.

(٣) البغدادِي، خزنة الأديب، ٣ / ٣٠٩.

(٤) انظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو، ٢ / ٢٨٥.

(٥) أَبْرَحْتَ: بِمَعْنَى عَظُمْتَ، وَالرَّبُّ: هُنَا الْمَلِكُ الَّذِي يَقْصِدُهُ. ينظر: المعري، شروح سقط الزند، ١ / ٢٤٨.

(٦) مَنْسُوبٌ لِلْأَعْمَشِيِّ، دِيَوَانُهُ، ص ١٢٦، وَصَدْرُهُ فِيهِ: "أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدَّ الرِّحِيلُ"، وَيَنْظُرُ: سَيَبُوه، الْكِتَابُ، ٢ / ١٧٥.

وَالْإِسْتِزْلَازِي، شَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى كَافِيهِ ابْنِ الْحَاجِبِ، ٢ / ١١٩.

(٧) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤ / ١٦٢٩، وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢ / ٣٥.

يقول أبوحيّان: "... والتمييز عن التعجب مثاله: وَنَحْه رَجُلًا وَحَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا^(١) والله دَرُه فارساً، وأبرحت جاراً، وما أنت جارة، ويا طيبها لَيْلَةً، ويا لك ليلاً، وَوَيْلُ أُمِّهِ مِسْعَرٌ حَرْبٍ. وفي (أبرحت) خلافت، ذهب الأعلام على أنه منتصب عن تمام الكلام، وأنه منقول عن فاعل، وتقديره: فأبرح جارك، نحو: طاب زيد نفساً، وذهب ابن خروف^(٢) وتبعه ابن مالك^(٣) إلى أنه ينتصب عن تمام الاسم، وعلى هذا أنشد سيبويه قوله^(٤)...^(٥)، فقد أجاز النصب على التمييز للنوع الذي أوجب فيه المدح، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، في أن المدح يُنصب على التمييز، ولقبول دخول "مِنْ" الجارة عليه.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

اتفق النحاة على أن شرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بـ "مِنْ"، وإنما كان نكرة؛ لأنه واحد في معنى الجمع، ألا تراك إذا قلت: عندي عشرون درهماً، معناه عشرون من الدراهم، فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك فهو نكرة^(٦)، والتمييز يُشبه الحال أن كل واحد منهما يُذكر للبيان، ورفع الإبهام، ألا ترى أنك إذا قلت: عندي عشرون، أنواعاً من المعدادات، فإذا قلت: درهماً أو ديناراً، فقد أزلت ذلك الإبهام، واتضح بذكره ما كان متردداً مبهماً، كما أنك إذا قلت: جاء زيد، احتمل أن يكون على صفات، فلما قلت: راكباً فقد أوضحت، وأزلت ذلك الإبهام، فلما استويا في الإيضاح والبيان استويا في لفظ التثنية^(٧).

وإنما دخلت "مِنْ" في هذا الباب؛ لأنه قد يجوز حمل المنصوب فيه على الحال، إذا قلت: حسبك به فارساً، وحسبك به معيناً، وتنصبه على الحال، كما تقول: احسبني زيد فارساً، وكفاني معيناً، أي في هذه الحال، فأدخلوا "مِنْ" لِيُغْلَمَ أَنَّهَا تَزَادُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْجِنْسِ الْمُسْتَحَقِّ بِهِ الْمَدْحَ دُونَ الْحَالِ، وكذلك يجوز دخول "مِنْ" في كل ما كان من المقادير يكون المنصوب فيه هو

(١) قال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير، وذلك قولك: وَنَحْه رَجُلًا، والله دَرُه رَجُلًا، وَحَسْبُكَ رَجُلًا ما أشبه ذلك، وإن شئت قلت: وَنَحْه مِنْ رَجُلٍ، وَحَسْبُكَ بِهِ مِنْ رَجُلٍ". الكتاب، ٢/ ١٧٤.

(٢) انظر رأي ابن خروف: الأزهرى، شرح التصريح، ١/ ٦٢٧.

(٣) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢/ ٢٩٣.

(٤) يقصد قول الشاعر.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/ ١٦٢٨-١٦٢٩. وينظر للمزيد: المصدر نفسه، ٤/ ١٦٣٣-١٦٣٢.

(٦) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢/ ٣٦، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢/ ٢٩٦.

(٧) المصدر السابق نفسه، ٢/ ٣٦.

الأول، وكقولك: لي مثله رجلاً، ولي ملؤه عسلاً؛ لأنه قد يجوز أن يقع فيه ما يذهب به مذهب الحال، كقولك في مثل: زيد أخاً وصديقاً، فيكون دخول "من" لتحقيق باب التفسير^(١).

وأما موطن الشاهد، فقد نصب "رباً" و"جاراً" كأنه قال: كفى بك جاراً، تعجب منه فعمل (أبرحت) في (جاراً) عملَ عشرين في درهم حين نقول: عشرون درهماً^(٢)، وعلى ذلك يكون المعنى أبرحت من ربٍّ ومن جارٍ، أي بلغت غاية الفضل في هذا النوع، وأبرحت في معنى صادقت كريماً. يقول الأزهري: "إذ المعنى عظمت فارساً وعظمت جاراً. ليس فيه بيان أن "فارساً" و"جاراً" فاعلان معنى، وكان حقّه أن يرفعهما، إذ المعنى عظمت فروسيّك وعظم جوارك، فيسند الفعل إلى أصل التمييز أو إلى التمييز. فنقول: عَظُمَ فارس وعَظُمَ جار^(٣)، وعلى ذلك يجوز دخول "من" عليها فنقول: من فارسٍ، ومن جارٍ. فـ (من) تدخل على التمييز، وتنصّ عليه لتخلصه من اللبس الذي يوهمه بالحالية. وقد أورد أبو حيان شواهد كثيرة في هذا الباب، ولكن أبا حيان لم يكن له رأي مخالف، بل ذهب في بقية الشواهد، كما هو الحال في هذه المسألة، مذهب جمهور النحاة.

الحادي عشر: النواسخ وأشباهها في العمل:

أولاً: (كان) وأخواتها وتشمل:

١- استواء خبر (كان) مع اسمها في التعريف:

فَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هَدَيْتْ بِرُشْدِهِ فَلَيْلَهُ مَغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمراً^(٤)

موطن الشاهد: قوله: "فكان مضلي من هديت"، إذ أثبت الهداية لنفسه؛ لأنه جاء بها على الخبر. فاستوى اسم (كان) وخبرها في التعريف^(٥).

واستشهد به ابن الطراوة على جعل المراد إثباته مطلقاً هو الخبر، والذي لا تريد إثباته هو الاسم. يقول أبو حيان: "وزعم ابن الطراوة: أن الذي لا تريد إثباته، تجعله الاسم، والذي تريد إثباته تجعله الخبر نحو قوله...^(٦)، أثبت الهداية لنفسه، ولو عكس أثبت الإضلال، وهذا الذي زعم ليس على إطلاقه، إنما يتصور إذا قام الخبر مقام الأول، أو كان مشبهاً به، أما إذا كان نفس المبتدأ في المعنى؛ فإن المعنى واحد نحو: كان أخو عمرو زيدا، وكان زيدا أخا عمرو،

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤/٣.

(٢) انظر: النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص ٢٣٤.

(٣) الأزهري، شرح التصريح، ٦٢٧/١، والأسترايازي، شرح الرضي على كافيه ابن الحاجب، ١١٩/٢.

(٤) منسوب لسوار بن قارب الدوسي الصحابي، ينظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع، ٢٠٩/١.

(٥) انظر: ابن عصفور، شرح جمل للزجاجي، ٣٨٥/١.

(٦) يقصد قول الشاعر.

وضمير النكرة، وإن كان معرفة يعامل في باب الإخبار معاملة النكرة إذا اجتمعت المعرفة...^(١)،
فقد اعترض على ابن الطراوة في هذه المسألة، وذهب إلى أن الخبر إذا قام مكان الاسم يكون
خبراً؛ لدلالة المعنى.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

اختلف النحاة في مجيء اسم كان وخبرها معرفتين، وأيهما الاسم، وأيهما الخبر. ويفصل
الكلام في هذه المسألة ابن عصفور. فيقول: "وإذا اجتمع في الباب^(٢) اسمان، فإما أن يكون
معرفتین أو نكرتين، أو معرفة ونكرة، فإن كان معرفتين جعلت الذي تقدّر أن المخاطب يعلمه
الاسم، والذي تقدّر أن المخاطب يجهله الخبر، فتقول: كان زيداً أخا عمرو، إذا قدّرت أن
مخاطبك يعلم زيداً، ولا يعلم أنه أخو عمرو، فإن قدّرت أنه يعلم أخا عمرو ولا يعلم أن اسمه (زيد)،
قلت: كان أخو عمرو زيداً"^(٣).

وقد عارض ابن عصفور ما ذهب إليه ابن الطراوة في أن الذي تريد إثباته تجعله الخبر،
والذي لا تريد إثباته تجعله الاسم. قال: "وهذا الذي قاله لا يتصوّر إلا حيث يكون الخبر عن
المبتدأ، بل منزل منزلته وقائم مقامه، وذلك نحو: كان زيداً زهيراً، إذا أردت تشبيه زيد بزهير فيما
مضى، فإن أردت عكس هذا قلت: كان زهيراً زيداً. وأمّا قوله...^(٤)، فإن المعنى واحد، جعلت
الخبر "مضلي" أو "من هديت" إذا أردت أن الهداية والإضلال وقعا فيما مضى. ألا ترى أنك إذا
قلت: كان مضلي فيما مضى من وقت الهداية منه إلي، وكان من وقعت الهداية منه إلي مضلي
فيما مضى، كان المعنى واحداً. وإنما كان يختلف المعنى لو كان زمن الخبر في الحال، وزمن
المُخبر عنه فيما مضى، ألا ترى أنك إذا قلت: كان مضلي فيما مضى من هديت به الآن، كان
عكس قولك: كان من هديت به فيما مضى مضلي الآن"^(٥).

وبيّن صاحب التمهيد أنه يجوز الاختيار في أيهما الاسم والآخر الخبر دون أن يستند
في ذلك على شيء. فيقول: "ولا يخلو اسم كان وخبرها من أن يكونا معرفتين أو نكرتين، أو
معرفة ونكرة، فإن كانا معرفتين أو نكرتين كنت مَخيراً أيهما شئت جعلته الاسم، وجعلت الآخر
الخبر، تقول: كان زيداً أخاك، وكان زيداً أخوك، ومثله قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١١٧٧.

(٢) يقصد الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر.

(٣) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١/ ٣٨٤.

(٤) يقصد قول الشاعر.

(٥) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١/ ٣٨٦.

قَالُوا^(١)، نَصَبُ (حُجَّتْهُمْ) أجود من وجهين: أحدهما: أَنَّ النفي يتناول الإخبار، وَحُجَّتْهُمْ نفي، والثاني: أَنَّ (أَنَّ قَالُوا) يُجْرَى مجرى المضمر من قَبْلَ أَنَّهُ لَا يُوصَفُ، والمضمر أعرف المعارف، فلهذا جُعِلَ (أَنَّ قَالُوا) الاسم، و(حُجَّتْهُمْ) الخبر^(٢).

والذي يراه الباحث في ذلك ما ذهب إليه فاضل السامرائي^(٣): أَنَّ المعنى هو الذي يعيّن الاسم من الخبر، فالذي أردت أن تخبر عنه تجعله اسماً للفعل الناقص، والذي أردت أن تخبر به تجعله خبراً، وليس لك أن تجعل أيّاً شئتَ منهما اسماً أو خبراً، وليس المعنى واحداً، فإذا قلتَ مثلاً: (ذو دين متين ذو عرض مصون)، كان المعنى صحيحاً، ولكن إذا قلت: (ذو عرض مصون ذو دين متين)، فليس القول على إطلاقه، فقد يكون ذو العرض ليس ذا دين، فقد ثبت أَنَّ معنى الجملتين مختلف، وهكذا لو أدخلت الفعل الناقص على الجملتين، وقلت: ما كان ذو دين متين إلا ذا عرض مصون، كان المعنى صحيحاً، ولكن لو قلت: ما كان ذو عرض مصون إلا ذا دين متين، لم يستقم القول، فإنّ هذا القول ليس على إطلاقه، ولو كان معنى الجملتين واحداً في الحصر لكان معناهما في غير الحصر واحداً، فالمعنى هو الذي يوجّه الاختيار.

وعليه يكون التوجيه "مضلي" خبر كان مقدّم؛ لأنّ ذلك أقرب للمعنى في الإخبار الذي عناه الشاعر، فقد أخبر أنّه يتعجب من مغوي يصير أمراً بالرشد والهداية. وأمّا أبو حيان فقد اعترض على ابن الطراوة فيما ذهب إليه، وكان توجيهه في ذلك حسب المعنى الذي يقتضيه السياق، وهذا هو الصحيح فيما ذهب إليه.

٢- زيادة الباء في خبر (كان) المنفية:

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ^(٤)

موطن الشاهد: قوله: "بأعجلهم"، حيث أدخل الباء الزائدة على خبر "كان" المنفية بـ"لم"، وهو جائز^(٥). يقول أبو حيان: "وقد تُزاد بعد فعلٍ ناسخٍ للابتداء نحو قوله...^(٦)، أي لم أكن

(١) الجاثية ٤٥: ٢٥.

(٢) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٣/ ١١٣١-١١٣٢.

(٣) انظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو، ١/ ٢٣٠-٢٣١.

(٤) منسوب للشنفرى الأزدي، ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٢/ ٨٩٩.

(٥) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٢١٥، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٢٩١-٢٩٢.

(٦) يقصد قول الشاعر.

أَعَجَّلَهُمْ...^(١) فهو يجيز دخول الباء الزائدة في خبر (كان) المنفية، ويشترط في دخولها أن تكون بعد فعلٍ ناسخٍ للابتداء.
آراء النحاة في موطن الشاهد:

أجاز النحاة دخول الباء على خبر (كان) المنفية، ومنهم من أجاز ذلك ولكن بقلّة، ومنهم من قاس زيادة الباء في (كان)، على زيادتها في دخولها على خبر (ليس) و(ما).
وقد أورد السيوطي كلام ابن هشام في ذكر أقسام زيادة الباء في الخبر، قال: قال ابن هشام: زيادة الباء في الخبر على ثلاثة أقسام: كثير، وقليل، وأقل. فالكثير في ثلاثة مواضع: وذلك بعد (ليس) و(ما)، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِمُغْفِلٍ﴾^(٣)، وبعد (أولم)، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ لَهُنَّ بَمَثَلٍ﴾^(٤)، والقليل في ثلاثة مواضع: بعد (كان) وأخواتها منفية كقوله...^(٥)، وبعد (ظن) وأخواتها منفية... وبعد 'لا' العاملة عمل ليس... والأقل في ثلاثة مواضع: بعد (أن)، و(لكن)، و(هل)...^(٦).

ويقاس على خبر (ليس) خبر (كان) المنفية - على ندرة - كما في قول الشنفرى^(٧). قال السيوطي: "تُزاد الباء في خبر منفي بليس، وما... وقد تُزاد بعد نفي فعل ناسخ و(لا). ومنع قياسها ابن عصفور...^(٨)".

وقد أورد السيوطي أن الكسائي أجاز دخولها في الخبر، وخصّ دخول الباء في خبر (ما) التميمية، ولم يُجزّ دخولها في خبر (ما) الحجازية، خلافاً للفارسي، والزمخشري؛ لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم؛ ولأنّ الباء إنّما دخلت الخبر لكونه منفيّاً، لا لكونه منصوباً بدليل دخولها في: لم أكن بقائم، وامتاعها في: كنت قائماً، ولا يختصّ أيضاً بالخبر المنصوب خلافاً للكوفيّين، فكون الباء تُزاد في قولهم: لم أكن بقائم، كذلك تُزاد في قول الشنفرى؛ لأنّها تحمل النفي

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٢١٥.

(٢) الزمر ٣٩: ٣٦.

(٣) الأنعام ٦: ١٣٢.

(٤) الاحقاف ٤٦: ٣٣.

(٥) يقصد قول الشاعر.

(٦) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٣/ ١٢٤ - ١٢٥، وينظر: السليبي، شفاء العليل، ١/ ٣٣٥ - ٣٣٧.

(٧) انظر تفصيل الكلام: الأصبهاني، شرح اللمع في النحو، ص ١٤٩.

(٨) السيوطي، همع الهوامع، ٢/ ١٢٥ - ١٢٦، وينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١/ ٢٨٦ -

بـ"الم" المنفية^(١)، وهذا ما أكدّه ابن هشام، من خلال الأمثلة والشواهد القرآنية التي ساقها على ذلك^(٢).

والذي يتّضح من كلام النحاة أنّهم لا يمنعون زيادة الباء في خبر (كان)، ولكنهم يشيرون إلى قلة استعمالها، فهي تزداد في خبر (ليس) و(ما) بكثرة، وتزداد في خبر (كان) بقلة، ولكن زيادتها في خبر (كان) قياساً منهم على زيادتها في خبر (ليس) و(ما).

وفي نظر الباحث أنّ زيادة الباء في خبر (كان)، لا يفقدها وظيفتها حتى تمنع الباء من الدخول عليها؛ فالباء زائدة على كل حال، فما الضير في زيادتها كون (كان) تحتفظ بمكانتها ووظيفتها في الجملة العربية. ألا ترى أنّ معنى قوله: لم أكن بأعجلهم، مثل قولك: لست بأعجلهم، فلما توافق المعنيان ساغ دخول الباء على خبر (لم أكن) كما تدخل على خبر (ليس). ونستأنس بما ذهب إليه السيوطي في أنّ الفائدة من زيادتها في الخبر، أنها ترفع توهم أنّ الكلام موجب، لاحتمال أنّ السامع لم يسمع النفي أول الكلام، فيتوهمه موجباً، فإذا جيء بالباء ارتفع التوهم؛ ولذا لم تدخل في خبرها الموجب، فلا يجوز: ليس زيداً إلا بقائم، ولا: ما زيداً إلا بخارج^(٣). وكون الباء تزداد في مواطن كثيرة، منها: زيادتها في الفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَكُنَّ بِاللهِ شَهِيدًا﴾^(٤)، أي: كفى الله، والمفعول به كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٥)، أي: أيديكم.

وتزداد في التوكيد أيضاً، نحو: أقبل زيد بنفسه أو بعينه، أي نفسه أو عينه، وكذلك في الفاعل المراد به فاعل فعل التعجب الأمرى. كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^(٦)، أي: سمعوا وبصروا. بمعنى: ما أسمعهم وأبصرهم^(٧)، وما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة قاله النحاة، في جواز دخول الباء على خبر الناسخ، ولكن جعلوا ذلك قليلاً، مقارنة بزيادتها في خبر (ليس) و(ما).

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢ / ١٢٧.

(٢) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ١ / ٢٣٤-٢٣٨.

(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢ / ١٢٦.

(٤) النساء ٤٠: ٧٩.

(٥) البقرة ٢: ١٩٥.

(٦) مريم ١٩: ٣٨.

(٧) انظر تفصيل الكلام: ابن هشام، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص ٢٨٥-٢٨٦، والإربلي، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، ص ٤٨-٥٠.

٣- مجيء خبر (كان) جملة طلبية:

وَكَوْنِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي نِسِي وَإِلْسِي نَلْ مَا جِدَّةَ صَنَاعِ^(١)

موطن الشاهد: قوله: "وكوني... ذكريني"، حيث جاء خبر كان جملة طلبية، والمعنى: كوني منكرة بالمكان. وعدوه من الشاذ؛ لأنَّ فعل الأمر يقوم مقام الخبر في باب كان، وقد أولوه تأويلات منها: تقديره: كوني ممن أقولُ له: ذكريني إذا سهوتُ، فجرى هذا على الحكاية، ومنهم من جعل الخبر محذوفاً، "وذكريني" أمراً مستأنفاً، أي: كوني بالمكان مذكراً ذكريني^(٢).

وعده أبو حيان من النادر، أعني مجيء خبر (كان) جملة طلبية. يقول: "...ولا أخبر عنه بجملة طلبية ونذر قوله^(٣) ..."^(٤)، فقد حمل قول الشاعر على الندرة.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

استشهد به النحاة على دخول "كان"، على مبتدأ مخبر عنه بجملة طلبية، ومن النحاة من حمله على الضرورة، ومنهم من جعله نادراً، ومنهم من عدّه شاذاً.

وقد عدّه السيرافي (ت ٣٦٨هـ)^(٥)، وابن عصفور من باب الضرورة. يقول ابن عصفور: "جعل ذكريني مذكراً، وهو قبيح؛ لأنَّ فعل الأمر يقوم مقام الخبر في باب كان، وإنما فعل ذلك؛ لأنَّ "كوني" أمر في اللفظ، ومحصول الأمر منه لها إنَّما وقع على التذكير، فلمَّا كان في المعنى أمراً لها بتذكيره استعمل فيه لفظ الأمر"^(٦).

وابن مالك حمله على الندرة. يقول: "وتنذر كوني بالمكان ذكريني"^(٧)، وذهب ابن هشام إلى أنَّ جملة "ذكريني" مؤولة بالجملة الخبرية، أي: وكوني تذكريني^(٨). قال الدماميني: "ومع ندوره فهو مؤول بالخبر...، أي: تذكريني"^(٩)، وإنَّما أوله لما عُرف من أنَّ شرط خبر كان، إذا

(١) منسوب لبعض بني نهشل، وهو جاهلي. ينظر: أبو زيد، النوادر في اللغة، ص ٥٦، والبغدادي، خزنة الأدب، ٢٦٦-٢٦٧.

(٢) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣٣٢/٢، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٣٦٤/١.

(٣) يقصد قول الشاعر.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٤٩/٣.

(٥) انظر: السيرافي، ما يحتمل الشعر من الضرورة، ص ٢٠٣.

(٦) ابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق (السيد إبراهيم محمد)، ط ١، دار الأندلس، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٧) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣١٨/١.

(٨) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣٣٢/٢.

(٩) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ٢١٢/١.

كانت جملة أن تكون خبرية^(١)، وقال السخاوي^(٢): يجوز أن يكون الخبر محذوفاً، وذكرني أمراً مستأنفاً، أي: كوني بالمكارم منكرة ذكرني^(٣). يقول أبو حيان: "فإنه عندنا من وضع الأمر موضع الخبر، تقديره تذكرني... وعندنا أن الخبر ما تمت به فائدة الإسناد"^(٤). واعترض السيوطي على من خصه بالشعر. يقول: "وليس يسوغ لمعترض علينا أن يزعم أن هذا شيء خص به الشعر، فإن ذلك قد جاء في القرآن، والكلام الفصيح، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾"^(٥)، وأجاز النحويون بلا خلاف بينهم: زيداً اضربه وعمرؤ لا تشتمه، وزيداً كم مرة رأيته، وعبد الله كم أكرمه، وزيد جزاء الله عني خيراً^(٦).

فقد عدوا هذا البيت من الشاذ أو الضرورة. وفي كلام أهل البادية اليوم، ممن لم يختلطوا بالحاضرة كثير من هذا التركيب، فهم يقولون لمن جاء بخبر لا يسر: كنت بشرني بشيء يسر، وقد يجعلون الماضي محل الأمر، كنت بشرتني.

وعليه فالأمر يخرج عن الأمرية إلى معنى الخبرية، وقد خرج عن ذلك في قوله -تعالى- ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾^(٧) أي: فيمد، وقد أشار أبو حيان في "التذيل" إلى ذلك: قد وجدنا الفعل الدال على الخبر خرج عن الخبرية إلى غيرها، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَالْمَطْلَقَتُ يَرِيضُكَ﴾^(٨)، وقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾^(٩)، إنه أمر في المعنى. فكذلك الأمر يخرج عن الأمرية إلى معنى الخبرية، وقد خرج على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾^(١٠)، أي: فيمد^(١١).

(١) انظر: البغدادي، خزنة الأدب، ٩/ ٢٦٨.

(٢) هو علي بن محمد بن عبد الصمد، الإمام علم الدين أبو الحسن السخاوي، له شرحان على المفصل (سفر السعادة) و(شرح أحاجي الزمخشري النحوية) و(شرح الشاطبية)، مات ٦٤٣هـ، ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢/ ١٦٣.

(٣) البغدادي، خزنة الأدب، ٩/ ٢٦٨.

(٤) أبو حيان، اللكت الحسان، ص ٦٨.

(٥) مريم ١٩: ٧٥.

(٦) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٦/ ٢٣٦.

(٧) مريم ١٩: ٧٥.

(٨) البقرة ٢: ٢٢٨.

(٩) البقرة ٢: ٢٣٣.

(١٠) مريم ١٩: ٧٥.

(١١) انظر: أبو حيان، التذيل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق (حسن هندراوي)، ط ١، دار القلم، دمشق،

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ١/ ٨٠.

وأما قول الشاعر: أي ذكّرني، فقد استشهد به أبو حيان في "التذليل" على أن الأمر قد يخرج عن الأمرية إلى معنى الخبرية، فمعنى ذكّرني أي: تذكّرني. يقول: "أي أن كلاً من الأمر والخبر لا يخرج عن بابه، والرجوع في هذا إلى وضع العرب واستعمالها، فلو استعملت صيغة الأمر في الخبر الذي صيغته ليست مُستقبلة تدلّ على ذلك. لساغ لها كما استعملت صيغة الخبر الماضي في غير الخبر، وغير زمانه، وذلك في الدعاء، نحو: غفر الله لي، فإنه خرج عن الخبر، وعن الزمان الماضي بقرينة استعماله في الدعاء. فكذا كان يسوغ استعمال صيغة الأمر في غير الخبر وفي غير زمانه، وهو الاستقبال بقرينة تدلّ عليه"^(١).

وعليه فلا داعي للحكم بالشذوذ أو بالضرورة على ما جاء فيه خبر أفعال هذا الباب جملة طلبية؛ لأنّ المعنى ربّما ينتقل ويخرج من باب الأمر إلى معنى الخبرية، وذلك استناداً إلى قرينة المعنى التي تدلّ على ذلك من خلال السياق اللغوي.

ثانياً: (إن) وأخواتها وتشمل:

١- حذف اسم (لكن):

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيٌّ^(٢) عَظِيمُ الْمَشَافِرِ^(٣)

موطن الشاهد: قوله: "ولكن زنجي"، حيث أتى بالحرف الناسخ (لكن)، وذكر الخبر "زنجي"، وحذف الاسم، والتقدير: ولكنتك زنجي، وسوّج الحذف دلالة سياق الخطاب^(٤).

يقول أبو حيان: "ويجوز حذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام، إذا دلّ على ذلك دليل نحو قوله...^(٥)، أي: ولكنتك زنجي،... ولا يخص ذلك بالشعر خلافاً لزام ذلك، فإن كان ضمير الشأن، فحكى جواز حذفه سيبويه^(٦) عن الخليل نحو: إن بك زيدا مأخوذاً، وحكى الأخفش^(٧): إن بك مأخوذاً أخواك، أي: إنّه بك زيد، وينبغي فيما حكى الأخفش أن يكون المحذوف غير ضمير الشأن، بل ضمير المخاطب،... وقال ابن عصفور: لا يجوز حذف

(١) أبو حيان، التذليل والتكميل، ١ / ٨٠.

(٢) زنجي: واحد من الزنوج، والمشافر: جمع مشفر وهو من البعيد (غليظ الشفة). ينظر: ثعلب: مجالس ثعلب، ١٢٧/١.

(٣) منسوب للفرزدق، ولم أعثّر عليه في ديوانه، وينظر: سيبويه، الكتاب، ٢ / ١٣٦، وابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، ص ١٦٧، والسيوطي، شرح شواهد المغني، ٢ / ٧٠١.

(٤) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٢٤٥، وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٤ / ٥٦٣.

(٥) يقصد قول الشاعر.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢ / ١٣٢.

(٧) انظر رأي الأخفش: السبيلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ١ / ٣٥٤.

ضمير الشأن إلا ضرورة... وذهب الكسائي والفرّاء^(١) إلى أنّه لا يجوز حذفه، إذا أدّى إلى أن يكون بعد (إنّ) وأخواتها اسمٌ يصحّ عملها فيه سواء أكان معمولاً لفعل متأخر أم مبتدأ، قد رفع ظاهراً سدّ مسدّ خبره، أم لم يكن... وعن الأخفش أيضاً، والجزمي إجازة حذفه في الكلام... ومذهب البصريّين أنّ جميع هذه الحروف في حذف ضمير الشأن سواء... والكوفيّون، إنّما ذكروا ذلك في (إنّ)، ولم يتعدّوا ذلك إلى غيرها، كلّيت وكأنّ وباقيها^(٢). فقد أجاز حذف اسم (لكنّ) إذا دلّ عليها دليل من سياق الكلام، وجعل ذلك غير مخصوص بالشعر خلافاً لمن خصّ ذلك.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

أجاز النحاة حذف الخبر في هذا الباب إذا دلّ عليه دليل، وكذا حذف الاسم، فمن حذف الخبر قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ۝ لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^(٣)، فقد ذكر اسم (إنّ) وهو "الذين كفروا" ولم يذكر الخبر، أي: يُعذبون، ومثال حذف الاسم قول الشاعر، أي: ولكنك^(٤)، وفي جواز حذف الاسم في هذا الباب للعلم به سنة مذاهب:

أحدها: الجواز مطلقاً، وعليه الأكثر، حكى سيبويه عن الخليل: إنّ بك زيد مأخوذ، أي: إنّه. وحكى الأخفش: إنّ بك مأخوذ أخواك، ومنه قول الشاعر، أي: ولكنك.

الثاني: أنّه خاصّ بالشعر، وصححه ابن عصفور والسخاوي في شرح المفصل.

الثالث: أنّه حسن في الشعر وغيره، ما لم يؤدّ حذفه إلى أن يلي (إنّ) وأخواتها فعل،

الرابع: يقبح في الكلام. قيل: وفي الشعر أيضاً، لأنّها حروف طالبة للأسماء، فاستقبحوا مباشرتها الأفعال.

الخامس: أنّه حسن فيهما إنّ لم يؤدّ الحذف إلى أن يلي (إنّ) وأخواتها اسم يصحّ عملها فيه، نحو: إنّ في الدار قام زيد.

السادس: أنّ الحذف خاصّ بـ(إنّ) دون سائر أخواتها، ونقله أبو حيّان عن الكوفيّين، وأكثر ما يكون الاسم إذا حذف ضمير الشأن، وقد يكون غيره، يريد: لكنك^(٥).

(١) انظر رأي الفرّاء، البغدادي، خزانة الأدب، ١٠ / ٤٤٥.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣ / ١٢٤٥-١٢٤٨.

(٣) فصلت ٤١: ٤١ - ٤٢.

(٤) انظر: السيوطي، المطالع السعيدة، ص ٢٢٢-٢٢٣، وابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ٥٦٠.

(٥) انظر: السيوطي، معجم الهوامع، ٢ / ١٦٢-١٦٤، وابن مالك، شرح التسهيل، ١ / ٣٩٥، وأبو زيد، النوادر في

اللغة، ص ٥١.

ومن النحاة من حمّله على الضرورة، على أنّ الشاعر اضطرّ فحذف الضمير^(١)، قال ابن الشجري: "وحذف هذا النحو ممّا تُجوّزه الضرورة، فإن شئت قدرته ضمير الشأن والحديث، وإن شئت قدرته ضمير المخاطب..^(٢)"، وقد صرح السيوطي على أنّ الاسم يُحذف للضرورة بقوله: "وحذفه ممّا لا يسوغ إلّا في الضرورة"^(٣).

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّ حذف اسم (لكن) وأخواتها لا يجوز إلّا أن يكون هذا الاسم ضمير الشأن، والاسم المقدّر في البيت ضمير المخاطب على ما يتّضح من كلام النحاة، ولهذا رأى النحاة أنّ الحذف في البيت ضرورة؛ لأنّ في تقديرهم أنّ اسم (إن) وأخواتها إذا حُذف يكون ضمير الشأن^(٤)، وذهب بعض النحاة إلى أنّه لا يجوز حذف أسمائها التي ليست بضمير الشأن إلّا في الشعر. وذلك على قلة وضعف^(٥)، وخالف ابن الشجري، وابن مالك ذلك، وجعلوا حذف الاسم في هذا الباب إذا دلّ عليه سياق الكلام، فلا خلاف عندهم في تقدير المحذوف ضمير الشأن أو المخاطب، وإنّما يدلّ على ذلك سياق الكلام^(٦).

والذي قصده ابن الشجري وابن مالك هو الأقرب، بعيداً عن التأويلات في تفسير المحذوف، وإنّما مرجع ذلك سياق الكلام، فهو الذي يفسّر المحذوف، ويقدر وفق سياق الكلام، والبيت من شواهد سيبويه، فقد رواه بالنصب وبين أنّ النصب أكثر في كلام العرب، يقصد رواية: ولكنّ زنجياً عظيم المشافر، وعلى رواية النصب يكون اسم لكن هو المذكور، وخبر (لكن) هو المحذوف وتقديره: ولكنّ زنجياً لا يعرف قرابتي^(٧).

ويميل الباحث إلى رأي ابن الشجري، وابن مالك، في جواز حذف الاسم لدلالة السياق عليه، دون تحديد المحذوف، وإنّما يُقدّر حسب السياق اللغوي. والذي ذهب إليه أبو حيّان أنّه يُقدّر المحذوف بضمير الخطاب، فالتقدير عنده: ولكنك زنجي.

(١) انظر: الفارسي، الإيضاح العضدي، ١/ ١٠٦، وابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل ممّا أغفله أبو سعيد السكري، حققه وقدم له (أحمد ناجي القيسي، خديجة عبد الرزاق الحديثي، أحمد مطلوب) راجعه (مصطفى جواد)، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م، ص ٨٤-٨٥.

(٢) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ١/ ٢٨٠-٢٨١.

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٨/ ٤٤-٤٥.

(٤) انظر: ابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، ص ١٦٧-١٦٨.

(٥) انظر، المصدر السابق نفسه، ص ١٦٧-١٦٨، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١/ ٣٠٩-٣١٠.

(٦) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ١/ ٢٨٠-٢٨١، وابن مالك، شرح التسهيل، ١/ ٣٩٥.

(٧) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ١٣٦، ابن السراج، الأصول في النحو، ١/ ٢٤٧.

وقد أورد أبو حيان في هذا الباب شواهد شعرية أخرى، يبين فيها حذف أسماء هذا الباب، ولكن الباحث اكتفى بشاهد شعري؛ ليتضح من خلاله التوجيه عنده، وأما بقية الشواهد، فقد ذهب أبو حيان فيها إلى ما آل إليه في هذا الشاهد.

٢- وقوع الجملة الفعلية معترضة بين (كَانَ) واسمها:

كَانَ - وَقَدْ أَتَى حَوْلَ - كَمِيلٌ أَتَافِيهَا^(١) حَمَامَاتٌ مَثُونٌ^(٢)

موطن الشاهد: قوله: "وقد أتى حول" معترضة بين "كان" واسمها، فمنهم من جعلها اعتراضية لا محل لها، ومنهم من جعلها حالاً من معنى التشبيه في "كان"^(٣).

واستشهد به أبو حيان على أن الجملة الواقعة بين "كان" واسمها هي جملة اعتراضية لا محل لها. يقول: "ولو توسط بينها وبين اسمها بمعموله جاز نحو: إن بك كفيلاً أخواك، فإن أدخلت اللام على الخبر، وقلت: لأخواك، جاز عند البصريين، والكسائي، ومنع الفرء، أو بمعمول الخبر، وكان ظرفاً، أو مجروراً، ففي جواز ذلك خلاف، وصح أصحابنا المنع، والصحيح الجواز، ففي كتاب سيبويه^(٤)، ونقول: إن بك زيدا مأخوذاً، وإن بك زيدا لراغب، وإن اليوم زيدا منطلقاً، كأنك لم تذكر بك، ولا فيك، ولا اليوم. وقصر الأخفش جواز ذلك على المسموع فلا يجيز: إن حتى اليوم زيدا مقيماً، أو حالاً، فلا يجوز الفصل، وأجازه أبو علي الجلولي^(٥)...، ومنع قوم التفرقة بين إن واسمها بالحال، فأما قوله...^(٦)، فجملة اعتراض، وقال ابن مالك^(٧): عاملوا الحال معاملة الظرف فأولوها كان^(٨). فقد جعل الجملة الفاصلة بين (كان) واسمها جملة اعتراضية لا محل لها، فلا تأثير لها في (كان) واسمها.

(١) أتافيها: وهي أركان الموقد الثلاثة توضع فوقها القدر، ومثول: بمعنى واقفات أو منتصبات. ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٨١٨/٢.

(٢) منسوب لأبي الغول الطهوي، ينظر: أبو زيد، النواذر في اللغة، ص ١٧٧، والشنقيطي، الدرر اللوامع، ٥٢٤/١، والسيوطي، شرح شواهد المغني، ٨١٨/٢.

(٣) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣٦ / ٢، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٤٤٢/١.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ١٣٢-١٣٣.

(٥) هو الحسن بن علي الجلولي القيرواني، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، غني بنشره (براجشتراسر)، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م. ٢٢٦ / ١.

(٦) يقصد قول الشاعر.

(٧) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٩٤ / ١.

(٨) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣ / ١٢٤٤-١٢٤٥.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

حدّد النحاة موقع الجملة الاعتراضية، وهي التي تقع بين الشرط والجواب، كقوله تعالى: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾^(١)، وبين الصفة والموصوف، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾^(٢)، وبين الناسخ والمنسوخ كقول الشاعر، وبين المعطوف والمعطوف عليه، كقوله تعالى: ﴿فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا﴾^(٣)، وغير ذلك مما تقع فيه الجملة المعترضة^(٤).

وقد اختلف النحاة في موطن الشاهد، فمنهم من قبل الجملة الواقعة بين (كأن) واسمها، جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب، وذهب قومٌ إلى أنها حالية تقدمت على صاحبها، وهو اسم (كأن). ونبه ابن جني على أن الاعتراض له موضع من الإعراب. يقول: "فإنه لا اعتراض فيه، وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المُعْتَرِض به بين بعضه... فأما قوله: "وقد أتى حول جديد"^(٥)، فذو موضع من الإعراب، وموضعه النصب بما في "كان" من معنى التشبيه، ألا ترى أن معناه: أشبهت وقد أتى حول جديد حمامات مثولاً، أو أشبهها وقد مضى حول جديد بحمامات مثول، أي أشبهها في هذا الوقت وعلى هذه الحال بكذا"^(٦).

وقد احتج ابن مالك على من جعلها حالية، في أنهم عاملوا الحال معاملة الظرف، فأولوها "كان"^(٧)، على اعتبار أن الظرف والجار والمجرور يتوسّع فيهما ما لا يتوسّع في غيرهما، في أنه يجوز به الفصل بين الاسم والخبر^(٨)، فقد جعل الجملة في موطن البيت اعتراضية لا حالية؛ إذ يقول: "ويميزها من الجالية امتناع قيام مفرد مقامها"^(٩)؛ لأن الجملة الحالية لا يمتنع أن يقام مفرد

(١) البقرة: ٢٤.

(٢) الواقعة: ٥٦، ٧٦.

(٣) آل عمران: ٣، ١٣٥.

(٤) انظر: ابن جني، الخصائص، ١/ ٣٣٦-٣٣٧، والسيوطي، همع الهوامع، ٤/ ٥١-٥٥.

(٥) أورد ابن جني رواية أخرى للبيت، وهي: "وقد أتى حول جديد".

(٦) ابن جني، الخصائص، ١/ ٣٣٨.

(٧) ابن مالك، شرح التسهيل، ١/ ٣٩٤.

(٨) المصدر السابق نفسه، ١/ ٣٩٣-٣٩٥.

(٩) قال ابن عقيل: "ويميزها من الحالية امتناع قيام مفرد مقامها، فلو أتيت بمفرد مكان: وقد أتى حول كميل،

وغيره من هذه الجمل لكان ممتنعاً". ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢/ ٥٢.

مقامها^(١). قال ابن هشام "كذا قال قوم، ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية، تقدمت على صاحبها، وهو اسم (كان)"^(٢).

وذهب السيوطي إلى أنها جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب، مشيراً إلى أن من مواقعها أنها تأتي بين الحرف ومدخوله، فهي عنده اعتراضية لا حالية^(٣). ويرى الباحث أن الجملة لم ترتبط مع صاحب الحال برابط، ومن هنا جاز أن تكون اعتراضية لمجيئها بين الناسخ وما دخل عليه، وهذا ما ذهب إليه أبو حيان، فهو أقرب إلى الصواب من جعلها حالاً. ووقعها بين الناسخ وما دخل عليه، وقياس النحاة في قواعدهم أن من شروط الجملة الاعتراضية، وقوعها بين الناسخ وما يدخل عليه كما بينا ذلك في آراء النحاة.

٣- زياده (ما) بعد الأحرف المشبهة بالفعل:

وَلَكِنَّمَا أَسْمَعِي لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ^(٤) وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي^(٥)

موطن الشاهد: قوله: "ولكنما أسمع"، إذ دخلت "ما" الزائدة على "لكن" فكفّتها عن العمل، وأمكنها من الدخول على الجملة الفعلية وهي قوله "أسمع"^(٦).

يقول أبو حيان: "إذا لحقت هذه الحروف (ما) غير الموصولة، ارتفع ما بعدها بالابتداء، وكفّتها (ما) عن العمل، وجاز أن تليها الجملة الفعلية، فتكون (ما) مهيئة وموطئة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٧)، ﴿أَفَحَبِئْتُكُمْ أَنْتُمْ خَلْقْتُمْ عِبَادًا﴾^(٨)، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾^(٩)، قال الشاعر: (١٠)، ... (١١). فقد جعل (ما) كافة وألغت (ما) عمل (لكن) بسبب دخول (ما) عليها، وأجاز أن تليها الجملة الفعلية.

(١) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١/ ٢٨٩-٢٩١.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ١٣٦.

(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٤/ ٥٠-٥١.

(٤) المؤتل: المؤصل، ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١/ ٤٣٣.

(٥) منسوب لامرئ القيس، ديوانه، ص ٣٩، وينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٢/ ٨٨٠، وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ١/ ٢١٢.

(٦) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٢٨٤، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١/ ٤٣٣.

(٧) فاطر ٣٥: ٢٨.

(٨) المؤمنون ٢٣: ١١٥.

(٩) الأنفال ٨: ٦.

(١٠) يقصد قول الشاعر.

(١١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٢٨٤.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

تدخل (ما) على (إن) وأخواتها، فتكفيها عن العمل، وتهيئها للدخول على ما لم تكن تدخل عليه من جمل فعلية، وأُخْلِيفَ في (ما) الداخلة على الأحرف المشبهة بالفعل، فزعم ابن دستورية، وبعض الكوفيين أن (ما) مع هذه الحروف اسم مبهم، بمنزلة ضمير الشأن في التفضيم والإبهام، والجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه. وزعم جماعة أن (ما) الكافة التي مع (إن) نافية، وأن ذلك سبب إفادتها للحصر، قالوا لأن (إن) للإثبات، و(ما) للنفي، فلا يجوز أن يتوجها معاً إلى شيء واحد؛ لأنه تناقض^(١)، وهذا الرأي عارضه أبو حيان؛ إذ يقول: "وجعل (إن) للإثبات، و (ما) للنفي قول من لم يقرأ النحو، ولا طالع قول أئمتهم"^(٢).

وذهب النحاة إلى أن القياس في هذه الحروف إنما كان عملها بالاختصاص، أي اختصاصها بالأسماء، وإذا لحقها "ما" فارقتها الاختصاص، فينبغي ألا تعمل إلا "ليت"، فإنها تبقى على اختصاصها، والدليل على مفارقتها للاختصاص قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٣) فأولاهما الفعل، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾^(٤)، وكذلك "لكن" و"لعلمنا" كما في قول الشاعر، فقد أولى (لكنما) الفعل؛ لفقد اختصاصها في الفعل بسبب دخول (ما) عليها، ولذلك أهملت^(٥).

قال الأزهرى: "وتتصل بـ(أن) و(إن)، و(كأن)، و(لكن)، و(ليت)، و(لعل)، فتكفيها عن العمل، فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية، وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية... ومثال (لكن) قول الشاعر..."^(٦).

والذي يذهب إليه الباحث ما ذهب إليه السامرائي في أن (ما) عندما دخلت على (لكن)، فإنها كفتها عن العمل ولها حالتان:

الأول: التهيئة وتوسيع دائرة الاستعمال بعد أن كان استعمالها مقيداً بنوع من الجمل فيطلق الترجي، والتمني، والتشبيه، والاستدراك، بعد أن كان مقيداً، وذلك بدخولها على الجمل الفعلية.

(١) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٢٨٤-١٢٨٥.

(٢) المصدر نفسه، ٣/ ١٢٨٥.

(٣) فاطر ٣٥: ٢٨.

(٤) المؤمنون ٢٣: ١١٥.

(٥) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١/ ٤٣٢-٤٣٣، وابن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن

مالك، ١/ ٢٢٥، ١/ ٢٥٤-٢٥٥.

(٦) الأزهرى، شرح التصريح، ١/ ٣١٦.

والغرض الثاني: أنها تفيد الحصر، ولا يقتصر الحصر على (إنما) و(أنما) بل قد يكون في التمني، والترجي، والتشبيه، والاستدراك أيضاً^(١).

وبذلك يبقى كل حرف على معناه واستعماله، ويكون الغرض تأكيد معنى ذلك الحرف وتقويته، وبقاء الجملة على ما هي عليه من دون تغيير، يدل على أن المعنى لم يتغير، وإنما أريد تقوية هذا المعنى وتأكيد.

ثالثاً: أفعال المقاربة وتشمل:

- نصب الضمير المتصل بـ (عسى):

وَلَسِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَنَازَعْنِي لَعْنِي أَوْ عَسَانِي^(٢)

موطن الشاهد: قوله: "عساني" اتصال ضمير النصب بـ "عسى" ودخول نون الوقاية عليها، فالياء في محل نصب؛ لأن النون والياء علامة نصب^(٣).

واستشهد به أبو حيان على كون الضمير الياء منصوباً بلحوق نون الوقاية في "عساني". يقول: "وإذا اتصل بعسى ضمير رفع، فالمشهور أن يكون بصورة المرفوع، ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب فيقول: عَسَانِي، وَعَسَاكَ، وَعَسَاءُ، وفروعهن، ومذهب سيبويه^(٤): إقرار المخبر عنه، والخبر على حاليهما من الإسناد السابق، إلا أن العمل انعكس، فجاء الاسم منصوباً، والخبر في موضع رفع حملاً على لعل، ومذهب المبرد^(٥) والفارسي عكس الإسناد، وجعل المخبر عنه خبراً والخبر مُخبراً عنه. ومذهب أبي الحسن إقرارهما على حالهما من الإسناد، لكنه يجوز في الضمير، فيجعل مكان الضمير المرفوع ضمير منصوب، وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع، والصحيح مذهب سيبويه، وزعم السيرافي أنها إذ ذاك حرف لا فعل، وربما اقتصر على ضمير النصب في قوله^(٦)...^(٧). فقد ذهب أبو حيان في هذه المسألة مذهب سيبويه، في كون المتصل بـ "عسى" منصوباً، وخالف من ذهب غير مذهب سيبويه.

(١) السامرائي، فاضل، معاني النحو، ١/ ٣١١.

(٢) منسوب لعمران بن حطان، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٧٥، والأزهري، شرح التصريح، ١/ ٢٩٧،

والبغدادي، خزائن الأدب، ٥/ ٣٣٧-٣٥٠.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٧٣-٣٧٥، والمبرد، المقتضب، ٣/ ٧٢.

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه، ٢/ ٣٧٤-٣٧٦.

(٥) انظر: المبرد، المقتضب، ٣/ ٧١-٧٢.

(٦) يقصد قول الشاعر.

(٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٢٣٣-١٢٣٤.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

اختلف في الضمير المتصل بـ "عسى"، أهو منصوب المحل أم مرفوعه؟ فاتفق سيبويه^(١) والمبرد^(٢) على أنه منصوب المحل.

فالضمير الموضوع للنصب بعسى نحو: (عساني)، و(عساك)، و(عساه)، اسم عند سيبويه، حملاً على "لعل"، فإذا قلت: عساني أن أفعل، فمذهب سيبويه أن الياء في موضع نصب بـ "عسى" اسماً لها، وأن والفعل في موضع خبر لها، فحمل "عسى" في العمل على "لعل"، وعند المبرد أن الياء في موضع نصب خبر مقدم لـ "عسى"، تقدم على اسمها وهو (أن والفعل). فأبقاها على ما استقر لها من العمل. وهي نائب عن المرفوع عند الأخفش، فتبقى "عسى" على رفعها الاسم ونصبها الخبر، ويزعم أنه وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع، فالياء وأخواتها عنده في موضع رفع اسم لـ "عسى"، وأن والفعل في موضع نصب خبر لها^(٣).

قال ابن مالك: "وقد يتصل بها الضمير الموضوع للنصب اسماً عند سيبويه حملاً على "لعل" وخبراً مقدراً عند المبرد، ونائباً عن المرفوع عند الأخفش، وزُيماً اقتصر عليه، ويتعين عود الضمير من الخبر إلى الاسم، وكون الفاعل غيره قليل..."^(٤).

واختار النحاس وابن مالك مذهب الأخفش في أن الضمير، إن كان بلفظ الموضوع للنصب، محلاً لرفع بـ "عسى" نيابة عن الضمير الموضوع للرفع، كما ناب الموضوع للرفع عن الموضوع للنصب في نحو: مررت بك أنت، وأكرمته هو، قال ابن مالك: "وقول الأخفش هو الصحيح عندي؛ لسلامته عن عدم النظر؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع من موضع له"^(٥).

والذي يراه الباحث أن "عسى" بمعنى "لعل" عند النحاة، و"لعل" من أخوات "إن" تنصب الأول ويسمى اسمها، وترفع الثاني ويسمى خبرها، والضمير إذا اتصل بـ "إن" وأخواتها يكون في محل نصب اسمها، ولكون "عسى" بمعنى "لعل"؛ فلذا يكون الضمير المتصل بها في محل نصب. ولم يجز المبرد مجيء "عسى" بمعنى "لعل". يقول: "فأما قول سيبويه، إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمر، فتقول: عساك، وعساني، فهو غلط منه؛ لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر... فأما تقديره عندنا: أن المفعول مقدم والفاعل

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣٧٣/٢-٣٧٥.

(٢) انظر: المبرد، المقتضب، ٧١-٧٢.

(٣) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٨٢/١، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣٠١-٣٠٢.

(٤) المصدر السابق نفسه، ٣٨٢/١.

(٥) المصدر السابق نفسه، ٣٨٣/١.

مضمّر. كأنه قال: عساك الخير أو الشر^(١)، فقد جعل المبرّد "عسى" ككان؛ بأنهما فعلان. وذهب ابن عصفور إلى أنّ "عسى" تعمل عمل "لعلّ" إذا كان الاسم الواقع بعدها ضميراً. فيقال: عساك أن تقوم، وعساني أن أخرج^(٢).

وفي الحقيقة أنّ "عسى" بمعنى "لعلّ"؛ لكثرة ما تتفق فيه معها. ويتّضح ذلك من خلال ما يلي:

- ١- أنّهما بمعنى واحد، يفيدان الطمع والإشفاق.
 - ٢- التقاؤهما في معنى الشكّ، كقولك: لعلّ زيداً في الدار، وعسى زيداً أن يقول، قال -عز وجل-: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَكُنْ أَبْنِيَّ صَرَخًا لَعَلَّيْ أَتْلُغَ الْأَسْبَابَ﴾^(٣) معناه: عسى أن أبلغ.
 - ٣- حمل "عسى" على "لعلّ" في الجحود وعدم التصرف.
 - ٤- حمل "عسى" على "لعلّ" في نصب الاسم ورفع الخبر.
 - ٥- حمل "عسى" على "لعلّ" في وقوع الخبر مفرداً في قول العرب: عسى الخويز أبوساً^(٤).
- ف "عسى" مخمول على "لعلّ" لتقاربهما معنى؛ لأنّ معناها الطمع والإشفاق، نقول: عساك أن تفعل كذا، تحمله على "لعلّ" في اسمه، فتنصبه به ويبقى خبره مقترناً بـ "أنّ" كما كان مقتضاه في الأصل، أعني في نحو: عسى زيداً أن يخرج.
- ولو تمعنا النظر في كلام النحاة حول هذه المسألة، لوجدنا أنّهم أغرقوا فيها، وهذه التأويلات لا داعي لها، وفي الحقيقة أنّ ما ذهب إليه أبو حيان مذهب سيبويه هو الصواب، فقد كان حكم سيبويه بحرفيّة "عسى" بناء على توزيع الضمير، حكماً صائباً تؤيده الشواهد، ولا وجه لتأويله على غير هذا.
- وجملة الآراء التي قيلت في الضمير الياء (ياء المتكلم)، وقول سيبويه أدقّ وأقرب، وهو وصف بعيد عن التكلف. والقول بالتقديم والتأخير أو بالإبانة أو إطلاق القول بحرفيّتها أو ضعفها؛ لترددها بين الحرفيّة والاسميّة فيه غموض وتكلف، ممّا تُطمس معه معالم هذا المقطع فضلاً عن صعوبة إثبات هذه المقولات، لكنّ أبا حيان كان دقيقاً في اختياره لمذهب سيبويه؛ لأنّه أدقّ الآراء وأيسرها وأقلها تكلفاً.

(١) المبرّد، المقتضب، ٧١/٣-٧٢، وينظر: البغدادي، خزائن الأدب، ٥/٣٤٩.

(٢) انظر: ابن عصفور المقرب ومعه مثلّ المقرب، ص ١٥٦.

(٣) غافر ٤٠: ٣٦.

(٤) انظر: الأسترباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ١٨٩/٣-١٩٠، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٤٣٥-٤٣٦.

وقد تناول أبو حيان شواهد أخرى في هذا الباب، واكتفى الباحث بشاهد واحد؛ ليتضح من خلاله التوجيه. أما الشواهد الأخرى فقد ذهب فيها أبو حيان كما هو الحال في هذا الشاهد..
رابعاً: (لا) العاملة وتشمل:

١- إعمال (لا) النافية في المعارف:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيًا^(١)

موطن الشاهد: قوله "لا أنا باغياً سواها"، حيث أعمل (لا) النافية عمل (ليس) في المعرفة، وهو اسمها (أنا) معرفة، و (باغياً) خبرها^(٢).

يقول أبو حيان: "وأكثر من أجاز إعمالها اشترط تكرير معموليها، وأن لا يتقدم خبرها على اسمها، وأن لا ينتقض النفي، وأن لا يفصل بينها، وبين مرفوعها، وفي البسيط: الظاهر أن الفصل يبطل عملها، وأجاز ابن جني^(٣) إعمالها في المعرفة، وجاز ذلك في قول النابغة الجعدي..."^(٤). فقد ذهب في هذه المسألة، مذهب البصريين في عدم جواز دخول (لا) على المعارف، وإن جاز ذلك في الشعر أولوه بنكرة.
آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أن (لا) النافية من صنفى العاملة في الأسماء، هي المشابهة (ليس)، ترفع الاسم، وتنصب الخبر؛ لأنها إن دخلت على الجملة الاسمية، وأفادت النفي ك(ليس) أعملت عند الحجازيين عملها، ولكن بثلاثة شروط:
أحدها: بقاء النفي عليها؛ لأنه به وجدت المشابهة، فلو انتقض بنحو (إلا) نحو: لا رجل إلا جاهل، بطل العمل.

وثانيها: أن لا يتقدم خبرها، ولا ما يتعلق بالخبر عليها، ولا على اسمها، أما الخبر؛ لأن (ما) أقوى شبهاً بـ (ليس) منها، وإذا تقدم خبرها عليها، وعلى اسمها بطل عملها، فالأضعف أولى بذلك، وإنما كانت (ما) أقوى في الشبه بـ (ليس)؛ لدخولها على المعرفة والنكرة، و(لا) هذه تختص بالنكرات، وأجاز الكوفيون دخولها على المعارف، محتجين بقول الشاعر، وهو مذهب ابن جني ف (لا) عندهم تدخل على الاسم، ولا يخلو هذا الاسم من أن يكون معرفة أو نكرة، فإن كان

(١) منسوب للناطقة الجعدي، ولم أعثر عليه في الديوان، وينظر: أبوحيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٢٠٩، والأزهري، شرح التصريح، ١/ ٢٦٧، وابن السجري، أمالي ابن السجري، ١/ ٤٣١-٤٣٢.

(٢) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٤٦٦، والأشموني، شرح الأشموني، ١/ ٢٦٦.

(٣) انظر رأي ابن جني: المرادي، الجلي الداني، ص ٣٠٢، والسيوطي، همع الهوامع، ٢/ ١٢٠.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٢٠٩.

معرفة لم تعمل، خلافاً لابن الشجري وابن جني، فإنهما أجازا إعمالها فيه عمل (ليس)، وعليه ظاهر بيت النابغة الجعدي، والجمهور تأولوه^(١).

فقد استشهد به ابن جني على إعمال (لا) في المعارف، ف (أنا) معرفة، وهو اسمها على هذا، و"باغياً" خبرها، وقد تأولوا بيت النابغة على أن الأصل: ولا أرى باغياً، فلما حذف الفعل انفصل الضمير، و (أنا) مفعول لم يُسم فاعله، و"باغياً" حال، سادة مسد الخبر دون استيفاء شروط حذف الخبر، وإقامة الحال مقامه. قال ابن مالك: "وعلى مثل هذا يُحمل في الأجود قول النابغة - رحمه الله تعالى - ... أي: لا أرى باغياً، فحذف الفعل، وجعل "باغياً" دليلاً عليه، وهو أولى من جعل (لا) رافعة، لـ (أنا) اسماً، ناصبة باغياً خبراً، فإن إعمال (لا) في معرفة غير جائز بإجماع"^(٢). ومن أجاز إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة ابن جني وتابعه ابن الشجري^(٣)، وأورد ابن مالك أن المتنبي قد حذا حذو النابغة في إعمال (لا) في المعارف فقال: "وقد حذا المتنبي حذو النابغة، فقال:

إذا الجود لم يُزَرَّق خلاصاً من الأذى فلا المجد مكسباً ولا المال باقياً^(٤)
والقياس على هذا شائع عندي"^(٥).

وخلاصة القول أن قوله: "لا أنا باغياً"، حيث أعمل (لا) النافية عمل (ليس) مع أن اسمها معرفة، وهو "أنا" وهذا شاذ، وقد تأول النحاة هذا البيت، وتأويلات كثيرة: أحدها: أن قول "أنا" ليس اسماً لـ (لا)، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف، وأصل الكلام - على هذا التأويل - لا أرى باغياً، فلما حذف الفعل، وهو "أرى" برز الضمير المستتر، وانفصل، أو يكون الضمير مبتدأ، وقوله: "باغياً" حال من نائب فاعل فعل محذوف. والتقدير: لا أنا أرى باغياً، وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون بهذا قد استغنى بالمعمول - وهو الحال الذي هو قوله "باغياً" - عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف، وزعموا أنه ليس في هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو في التقدير: فإن من سنن العربية، الاستغناء بالمعمول عن العامل كما في الحال السادة مسد الخبر المفصحة عنه^(٦).

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢/ ١٢٠، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١/ ٢٨٨ - ٢٩١.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ١/ ٣٠٩.

(٣) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ١/ ٤٣١ - ٤٣٢، والمرادي، الجني الداني، ص ٣٠٢.

(٤) منسوب، للمتنبى ديوانه، تحقيق (عبد المنعم خفاجي، وسعيد جودة السحار، وعبد العزيز شرف)، د. ط، مكتبة مصر، القاهرة، ص ٤١٩.

(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، ١/ ٣٦٠.

(٦) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١/ ١٩٥، والأشموني، شرح الأشموني، ١/ ٢٦٥ - ٢٦٦.

ويرى الباحث أن النحاة الذين ذهبوا إلى إعمال (لا) عمل (ليس) في قول النابغة الجعدي: أن (لا) رفعت الضمير (أنا) اسماً لها، ونصبت "بأغياً" خبراً لها، وأن اسمها هو الضمير (أنا) معرفة، وهذا مخالف لما اشترطوه لإعمالها، من كون اسمها وخبرها نكرتين، كما مر في أقوالهم السابقة، وعلى هذا الذي وضعوه يكون إعمالها في الضمير (أنا) - والضمير معرفة - شاذاً، ولكن لما كان بيت النابغة الجعدي بيتاً يتيماً، وكان المتنبي جعل معه نبراساً ومُتَكاً، فأتى باسم (لا) معرفة في بيت له. كما أشرت إليه عندما أوردته ابن مالك، وكان ابن جني من المعجبين بالمتنبي، المتعصبين له، قال: مجيء اسم (لا) معرفة جائز، وهكذا فقد أضاف خرقاً من خروق (لا) إضافة إلى الآراء المتعددة حول عملها.

وهي عند ابن هشام تعمل في الشعر ولا تعمل في النثر، والقراء يمنع إعمالها قولاً واحداً، والأخفش والمبرد من وافقه، والرضي أيضاً أنها لا تعمل قياساً ولا شذوذاً، وابن جني يخالف كل إمام سبقه؛ فيجيز إعمالها في المعرفة، وابن مالك يتردد بين إعمالها وإهمالها، وأبو حيان يأبى إنشاء قاعدة لإعمالها، بناءً على شاهد واحد.

فقد بنى ابن جني على بيت يتيم، يبني قاعدة على شاهد واحد مخالف لجميع الشواهد التي جاءت منضبطة مع القاعدة التي وضعها النحاة.

٢- دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية مع بقاء عملها:

ألا اصطبار يستلّمى أم لها جلد إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي^(١)

موطن الشاهد: قوله: "ألا اصطبار"، حيث عامل "لا" بعد دخول همزة الاستفهام عليها، مثل ما كان يعاملها قبل دخولها، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام، ومن "لا" النفي، فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفي^(٢).

واستشهد به أبو حيان على دخول همزة الاستفهام على "لا" النافية للجنس وبقاء عملها. يقول: "وإذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) فتارة يرد صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير، ولا إنكار، ولا توبيخ، خلافاً للأستاذ أبي علي^(٣)، إذ زعم أنه لا بُد من إنكار، وتوبيخ، ولا يكون لصريح الاستفهام عن النفي المحض، والصحيح وجود ذلك في كلام العرب، لكنه قليل،

(١) منسوب لقيس بن الملوح. ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٤٢ / ١، ٢١٣، والأزهري، شرح التصريح، ٣٥٣ / ١.

(٢) انظر: السيوطي، المطالع السعيدة، ص ٢٣٥، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣٧٥-٣٧٦.

(٣) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٤٥٢ / ١، والأزهري، شرح التصريح، ٣٥٣-٣٥٤.

ومنه قول العرب: أَقْلًا قِمَاصَ بِالْعَيْرِ^(١)...^(٢)، وظاهر كلام سيبويه^(٣) أنه لا يشترط ما زعمه الأستاذ أبو علي، وتارة يراد به الاستفهام على طريق التقرير والإنكار والتوبيخ... وحكم (لا) في هذين الموضعين حكمها لو لم تدخل عليها الهمزة من جواز إلغائها، وإعمالها عمل (إن) وعمل (ليس) بجميع أحكامها في ذلك...^(٤)، فقد أجاز دخول همزة الاستفهام على "لا" النافية للجنس مع بقاء عملها في الاسم الذي يليها.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أن همزة الاستفهام إذا دخلت على (لا) النافية للجنس، لم يتغير الحكم، ويكون الحرفان باقين على معنهما وهذا قليل، كقول قيس بن الملوح^(٥)؛ فهمزة الاستفهام إذا دخلت على (لا) النافية كانت على ثلاثة معانٍ عندهم:

أحدها: أن يراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا إنكار، ولا توبيخ، خلافاً للشلوبين؛ إذ زعم أنها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض دون إنكار وتوبيخ. قال أبو حيان: والصحيح جواز ذلك في كلام العرب لكنه قليل كقول الشاعر^(٦).

الثاني: أن يكون الاستفهام على طريق التقرير، والإنكار، والتوبيخ^(٧) وحكم (لا) في هذين الموضعين حكمها لو لم تدخل عليها الهمزة من جواز إلغائها، وإعمالها عمل (إن)، وعمل (ليس) بجميع أحكامها.

الثالث: أن يدخلها معنى التمني، فمذهب سيبويه، والخليل، والجرمي: "أنها لا تعمل إلا عمل (إن) في الاسم خاصة، ولا يكون لها خبر، لا في اللفظ، ولا في التقدير، ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ خاصة، ولا يلغى بحال، ولا تعمل عمل (ليس) نحو: ألا غلام لي، ألا ماء بارداً، وذهب المبزء والمازني إلى جعلها كالمجردة، فيكون لها خبر في اللفظ، أو في التقدير، ولا يتبع اسمها

(١) يُضرب مثلاً للذليل الذي لا يستقر في موضع، تراه يَمُصُّ من مكانه من غير صَبْر، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (قمص).

(٢) يقصد قول الشاعر.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٠٧.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٣١٥-١٣١٧.

(٥) انظر: الأزهرى، شرح التصريح، ١/ ٣٥٣.

(٦) انظر: أبوحيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٣١٥.

(٧) انظر: المعاني التي تحتملها (ألا): ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ١٤٣-١٤٧.

على اللفظ، وعلى الموضع، ويجوز أن تُلغى، وأن تَعْمَلَ عَمَل (ليس). والفرق بين هذين المذهبين من جهة المعنى: أنَّ التمني واقع على اسم (لا) على الأول، وعلى الخبر على الثاني^(١).

ف (لا) يجوز دخول همزة الاستفهام عليها، وتقيد التوبيخ والإنكار كثيراً، ولَمَّا تَخَلُو مِنْهُمَا كقول الشاعر؛ فالمقصود بها هنا في قول الشاعر مجرد الاستفهام عن النفي، نحو: ألا رجل في الدار؟ وعليه فهمزة الاستفهام إذا دخلت على "لا" لم تَغَيِّرْ حكمها، نحو قول الشاعر^(٢)، وعلى ذلك تكون الهمزة للاستفهام و(لا) نافية للجنس، واصطبار اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، و"لسلمى" جازر ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (لا)، وعلى هذا يبقى عمل (لا) النافية للجنس.

والذي يَتَضَحُّ من آراء النحاة أنهم اتفقوا على أنَّ همزة الاستفهام إذا دخلت على (لا) النافية للجنس لم تَغَيِّرْ شيئاً في عملها، فإذا قُصِدَ بها التمني ففيها وجهان: سيبويه يَبْقِيها على بابها من العمل إلاَّ أنَّه لا يَتَّبِعُ الاسم بعدها إلاَّ على اللفظ، ولا يَجْعَلُ لها خبراً، وبذلك لم يَجُزِ الحمل على الموضع؛ لأنَّه لا يَتَصَوَّرُ أن يُلْحَظَ فيها الابتداء، إذا لا يَتَصَوَّرُ أن يوجد مبتدأ دون خبر، والمازني يَجِيزُ الحمل على الموضع، ويجعل لها خبراً، وهذا الذي أتى به المازني أبطله ابن عصفور سماعاً وقياساً.

أمَّا السماع فلم يُسَمَعْ من العرب: ألاَّ رجلٌ أَفْضَلُ من زيد، برفع أَفْضَل، فلو كان لها خبر لُسَمِعَ، ولو في بعض المواضع، ولو كان للاسم بعدها موضع لرفعت صفتَه في بعض المواضع، وأمَّا القياس فإنَّ الهمزة لا تَخَلُو أن تَقْدَرُها داخلة على "لا" وحدها، أو على الجملة، فإنَّ قَدَرَتْها داخلة على الجملة، لم يَجُزْ ذلك، لأنَّا لم نجد الجملة يدخلها بجملتها معنى التمني، وقد وجدنا من الحروف ما له معنى، فإذا رَكَّبَ كان له معنى، خلاف الذي قبل التركيب نحو: "هَلَّا" و"لَوْلَا"^(٣).

وعلى ذلك ف (ألا) هو مجرد الاستفهام عن النفي، والحرفان باقيان على معناهما، مع بقاء عمل (لا) النافية للجنس. وما ذهب إليه أبو حيان مذهب جمهور النحاة في جواز عملها. فنصبت اسماً لها "اصطبار"، ورفعت خبراً لها، خبرها محذوف تعلّق به الجازر والمجرور (لسلمى).

(١) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٣١٧، والسيوطي، همع الهوامع، ٢/ ٢٠٥-٢٠٦، وابن هشام، أوضح المسالك، ١/ ٣٢٦.

(٢) انظر: السيوطي، المطالع السعيدة، ص ٢٣٥، والأزهري، شرح التصريح، ١/ ٣٥٣.

(٣) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢/ ٤٢٠.

خامساً: (ما) النافية وتشمل:

١- حذف خبر (ما) النافية المكفوفة بـ (إن):

خَفَّتْ نَهَا بِاللهِ حَقَقَةً فَاجِرٌ فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ^(١)

موطن الشاهد: قوله: "وما إن من حديث ولا صال"، فهنا "ما" النافية كُفِّتْ بـ (إن) الزائدة، لذلك وقع بعدها مبتدأ هو "حديث"، وهو مجرور لفظاً بـ (مِنْ) الزائدة، مرفوع محلاً وخبره محذوف تقديره موجود^(٢).

واستشهد به أبو حيان على حذف (ما) المكفوفة بـ (إن). يقول: "ويجوز حذف الخبر بعد (ما) المكفوفة بـ (إن) للدلالة^(٣)..."^(٤). فهو يجيز حذف الخبر بعد (ما) النافية؛ لدلالة قرينة السياق اللغوي عليه.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

أجاز النحاة حذف خبر (ما) النافية المكفوفة بـ (إن). يقول السيوطي: "فإن كُفِّتْ بـ 'إن' جاز تشبيهها بـ (لا)، أي في حذف الخبر، فـ 'لا' النافية للجنس يكثر حذف خبرها... التقدير: فما من حديث ولا صالٍ منيته في حديث"^(٥). وأمّا أبو حيان فقد ذهب إلى حذف خبر (ما) النافية؛ لدلالة السياق اللغوي عليه، والذي قصده أبو حيان هو رأي جمهور النحاة؛ لأنهم يحذفون الخبر لوجود قرينه تُسْتَشْعَرُ مِنْ خِلَالِ سِيَاقِ الْكَلَامِ، بحسب السياق الذي ترد فيه، ولا خلاف بينهم في هذه المسألة.

٢- دخول الباء في خبر (ما) النافية بنغمة الحجاز:

لَعَنَرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاةً^(٦)

موطن الشاهد: قوله: "ما إن أبو مالكٍ بواهٍ"، حيث أدخل الباء الزائدة على خبر "ما" التي بطل عملها فيما بعدها، لزيادة "إن" بينها وبين معموليها^(٧).

(١) منسوب لامرئ القيس، ديوانه، ص ٣٢، وينظر: ابن عيش، شرح المفصل للزمخشري، ١٣٩ / ٥، والمرادي،

الجنى الداني، ص ١٦٩، والسيوطي، شرح شواهد المغني، ١ / ٣٤١.

(٢) انظر: السيوطي، المطالع السعيدة، ص ٢١٠.

(٣) يقصد قول الشاعر.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣ / ١٢٠٥.

(٥) السيوطي، المطالع السعيدة، ص ٢١٠-٢١١، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢ / ١١٥.

(٦) منسوب للمتخل الهذلي يرثي بها أباه، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ٤ / ١٤٦، والشنقيطي، الدرر اللوامع،

٢٥٦ / ١.

(٧) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣ / ١٢١٧، والسيوطي، المطالع السعيدة، ص ٢١٣.

يقول أبو حيان: "تُزاد الباء في خبر "ما" المنفي، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾^(١)، كما تُزاد في خبر "ليس" كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾^(٢)، فإن كان الخبر موجباً لم تدخل نحو: لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِماً، وما زَيْدٌ إِلَّا قَائِماً، فإن زِيدْتَ كان بين اسم (ما) وخبرها، نحو: ما زَيْدٌ كان بقائهم، جاز ذلك جند البصريين والكسائي، ومنع ذلك الفراء ... وبعد (ما) المكفوفة (بان) نحو قوله^(٣)...^(٤)، فقد أجاز دخول الباء على خبر (ما) النافية. ونراه يقول: "فأما الخبر المنفي بعد (ما) في لغة بني تميم، فذهب ابن السراج والفارسي في أحد قوليه، وتبعهما الزمخشري إلى أنه لا يجوز دخول الباء عليه، والصحيح جواز ذلك، وهو كثير جداً في نثرهم ونظمهم"^(٥) ومما نصّ على ذلك سيبويه^(٦)، والفراء، ونصّ الفراء^(٧) على أن أهل نجد يجزون بالباء كثيراً فإذا أسقطوا الباء رفعوا"^(٨). فهو يجيز دخول الباء الزائدة على خبر (ما) النافية.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أن (ما) من الحروف التي تعمل عمل (ليس) عند الحجازيين، وبلغتهم نزل القرآن، نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٩)، وقوله تعالى: ﴿مَا هُوَ إِلَّا مَنَّهُنَّ﴾^(١٠)، وينو تميم لا يعملونها، فالخبر عندهم مرفوع و(ما) لا عمل لها سوى النفي.

قال سيبويه: "ومثل ذلك قوله - عز وجل -: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾، في لغة أهل الحجاز، وينو تميم يرفعونها، إلا من درى كيف هي في المصحف"^(١١). وكما أن الباء كثيراً ما تدخل على خبر (ليس) تدخل أيضاً على خبر (ما)، ولكن الزمخشري تابع أبا علي الفارسي، وذهب إلى أن هذا خاص ببلغة الحجاز دون تميم، فقال: "ودخول الباء في الخبر نحو قولك: ما زيد بمنطلق، إنما يصح على لغة أهل الحجاز، لأنك لا تقول: زيد بمنطلق"^(١٢). وزعم أبو علي أن

(١) النمل ٢٧: ٩٣.

(٢) الأعراف ٧: ١٧٢.

(٣) يقصد قول الشاعر.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٢١٥-١٢١٧.

(٥) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢/ ١٢٦-١٢٧.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣١٥-٣١٦.

(٧) انظر: الفراء، معاني القرآن، ٤٢/٢، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢٨٨/١.

(٨) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٢٢٠-١٢٢١.

(٩) يوسف ١٢: ٣١.

(١٠) المجادلة ٥٨: ٣.

(١١) سيبويه، الكتاب، ١/ ٥٩.

(١٢) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢/ ١١٨.

دخول الباء على الخبر بعد (ما) مخصوص بلغة أهل الحجاز، وتبعه في ذلك الزمخشري، واحتج ابن مالك في اعتراضه عليهما بثلاثة وجوه:

أحدها: أن أشعار بني تميم تتضمن الباء كثيراً بعد (ما).

الثاني: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفياً لا لكونه خبراً منصوباً، ولذلك دخلت على خبر "لم أكن" وامتنع دخولها على خبر كنت، وإذا أثبت أن كون المسوغ لدخولها النفي، فلا فرق بين منفي منصوب المحل، ومنفي مرفوع المحل.

الثالث: أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل، وبعد "هل" (١).

والذي ذهب إليه ابن مالك مذهب جمهور النحاة، وهو ظاهر كلام سيبويه، أن الباء تزداد في خبر (ما) على اللغتين. يقول السيوطي: "ولا يختص دخول الباء بخبر "ما" الحجازية، بل يدخلها في خبر (ما) التميمية، خلافاً للفارسي، والزمخشري، لوجود ذلك في أشعار بني تميم وغيرها؛ ولأن الباء إنما دخلت الخبر لكونه منفياً لا لكونه منصوباً بدليل دخولها في قولك: لم أكن بقائم، وامتناعها في قولك: كنت قائماً، ولا يختص أيضاً بالخبر المنصوب خلافاً للكوفيين... (٢)، والذي قال به جمهور النحاة والسيوطي هو الوجه الصحيح في عدم اختصاص زيادة الباء في خبر (ما) الحجازية؛ فالباء تدخل في خبر (ما) التميمية أيضاً، وتزداد في خبر "ليس" و "ما" إذا كان منفياً، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾ (٤)، وفائدة زيادتها رفع توهم أن الكلام موجب؛ لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام، فيتوهمه موجباً، فإذا جيء بالباء ارتفع التوهم، ولذا لم تدخل في خبرها الموجب، فلا يجوز: ليس زيد إلا بقائم، ولا ما زيد إلا بخارج، فلو زيدت كان بين اسم "ما" وخبرها، لم يجر دخول الباء عند الفراء، وأجازه البصريون والكسائي، نحو: ما زيد كان بقائم (٥).

والذي ذهب إليه أبو حيان هو رأي جمهور النحاة، فقد أجاز دخول الباء بقوله: "والصحيح جواز ذلك، وهو كثير في نثرهم ونظمهم" (٦)، وأكد ذلك ابن يعيش واعترض على الزمخشري بقوله: "وليس بسديد، وذلك لأن الباء إن كان أصل دخولها على "ليس" و "ما" محمولة عليهما؛ لاشتراكهما في النفي، فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك، وإن كانت دخلت

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ١ / ٣٦٨.

(٢) السيوطي، المطالع السعيدة، ص ٢١٣.

(٣) الزمر ٣٩: ٣٦.

(٤) الأنعام ٦: ١٣٢.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، ٢ / ١٢٦، وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١ / ٣٦٦.

(٦) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣ / ١٢٢٠.

في خبر (ما) بإزاء اللام في خبر (إن)؛ فالتمييزية والحجازية في ذلك سواء، ويدل على ذلك مسألة "الكتاب"^(١) وهو قولهم: ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعْبَأُ به، برفع "شيء" على البدل من موضع الباء"^(٢). ويتضح ضعف كلام أبي عليٍّ والزمخشري بذلك، إما ورد من السماع وصحة القياس، في دخول الباء على خبر (ما) الحجازية والتمييزية، وتبين صحة مذهب جمهور النحاة الذي ارتضاه أبو حيان في جواز دخول الباء على خبر (ما) النافية مطلقاً دون تقييد بالحجازية أو التمييزية.

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣١٦/٢.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ١٢١/٢.

الفصل الثالث

باب المجنونات

الفصل الثالث: التوجيه النحوي للشاهد الشعري في باب المجرورات.

أولاً: حروف الجر وتشمل:

- حذف الجار وإبقاء عمله.
- الجر بـ "لعل" على لغة عَفِيل.
- دخول (ما) على الكاف مع بقاء عملها.
- مجيء فاعل (كفى) مجرداً من الباء الزائدة.

ثانياً: نيابة حروف الجر وتشمل:

- مجيء (الباء) بمعنى (عن) للمجاورة.
- مجيء (الباء) بمعنى (بدل).
- مجيء (في) بمعنى (الباء).
- مجيء (عن) بمعنى (على).
- مجيء (على) اسماً بمعنى (فوق).
- مجيء (إلى) بمعنى (في).

ثالثاً: باب القسم ويشمل:

- دخول لام القسم بمعنى التعجب.
- مجيء لفظ (عَوْض) دالاً على القسم.

رابعاً: الإضافة وتشمل:

- إضافة أسماء غير الزمان إلى الجمل.
- إضافة الظرف "حين" إلى الفعل.
- الإضافة إلى ياء المتكلم.
- إضافة "كِلَا" و "كِلْتَا" إلى المظهر والمضمَر.
- إضافة المُلْنى إلى المُعْتَبَر.

الفصل الثالث: التوجيه النحوي للشاهد الشعري في باب المجرورات:

المجرورات^(١): هو ما اشتمل على عَلم المضاف إليه^(٢)، والجر يكون بحرف أو بإضافة، ويتبعية^(٣). وقد تعددت التوجيهات النحوية في باب المجرورات، كان من أبرزها ما وُرد في: حروف الجر ونيايتها، وباب القسم، والإضافة، وهي مرتبة على النحو الآتي:

أولاً: حروف الجر وتشمل:

١- حذف الجار وإبقاء عمله:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِغِ^(٤)

موطن الشاهد: قوله: "أشارت كلب" بحذف حرف الجر "إلى" الذي يتعدى به الفعل "أشار"، والفعل اللازم يتعدى بحرف الجر، وقد يُحذف هذا الحرف ويبقى عمله^(٥).

واستشهد به أبو حيان على أن ابن مالك أجاز الجر على إضمار الحرف. يقول: "... دَكَرَ ابن مالك: أنه يجوز الجر فيها على إضمار الحرف، ينبغي أن يثبت في القياس عليها، وقال: وقد يُجرُّ بغير ما ذكر كقوله...^(٦)... وإلى كَلْبٍ^(٧)...^(٨)؛ فقد أورد الشاهد على جواز حذف حرف الجر، وبقاء عمله عند ابن مالك، ولم يُجر ذلك أبو حيان لعدم ثبوته في القياس.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

اختلف النحاة في حذف حرف الجر، فمنهم من جعل عمل حرف الجر بعد الحذف شاذاً، والتقدير: أشارت إلى كلب، وكان القياس النصب بعد حذف الجار، وقد حدّد النحاة المواضع التي يُحذف فيها حرف الجر، وقد أوجزها ابن عقيل، في قوله: "فصل في الجر بحرف محذوف، يُجرُّ بِرَبِّ محذوفة بعد (الفاء) كثيراً... وبعد (الواو) أكثر، ودواوين العرب مشحونة بذلك، وبعد (بل) قليلاً، ومع التجرد أقل، أي التجرد من (الواو)، و(الفاء)، و(بل)... وليس الجر بالفاء وبل باتفاق... ويُجرُّ بغير رب أيضاً محذوفاً في جواب ما تضمن مثله، نحو: زيد، في جواب من قال: بمن مررت...، أو في معطوف على ما تضمنه بحرف متصل نحو: لك ممّا

(١) أورد أبو حيان، المجرورات تحت مسمى "باب المجرور"، ١٦٩٥/٤.

(٢) الأسترباذي، شرح الرضي على كافيّة ابن الحاجب، ٢٦٤/٢.

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٦٩٥/٤.

(٤) منسوب للفرزدق، ديوانه، ص ٣٦٢، وينظر: الأزهرى، شرح التصريح، ٤٦٦/١، والسيوطي، شرح شواهد

المعني، ١٢/١.

(٥) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ١١٣/٢-١١٤، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢٩/١.

(٦) يقصد قول الشاعر وشواهد أخرى.

(٧) تقدير موطن الشاهد.

(٨) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٧٥٩/٤-١٧٦٠.

يداك تجمع تتفق، ثم غيرك المخزون، أي ثم لغيرك، أو منفصل بلا...، أو لو، أو في مقرون، بعد ما تضمنه بالهمزة، نحو أن يقال: مررت بزيد، فتقول: أزيد بن عمرو؟ أي أزيد؟ أو هلا... وقد يُجرّ بغير ما دُكِرَ محذوفاً، نحو: أشارت كليب بالأكف الأصابع، أي إلى كليب^(١).

فالاستشهاد في قوله: "كليب" فإنه مجرور بإلى المقدرة، والتقدير: أشارت إلى كليب، وهذا ما أجازه ابن مالك. يقول: "ولا خلاف في شذوذ حذف حرف الجر، وبقاء عمله كقول الشاعر... أراد: أشارت إلى كليب، فحذف (إلى) وأبقى عمله"^(٢).

ومن النحاة من استشهد به على شذوذ حذف الجار، مع بقاء الاسم على جرّه بعد حذف الجار، قال الأزهري: "وقد يُحذف الجار، ويبقى الجرّ بحاله شذوذاً؛ لأنّ حرف الجرّ لا يعمل محذوفاً، كقوله وهو الفرزدق.... فحذف الجار من "كليب"، وأبقى عمله، والأصل: إلى كليب"^(٣). وذهب صاحب "الهمع" إلى أن هذا محمولٌ على الضرورة. يقول: "لا يُحذف الجار ويبقى عمله اختياراً، وإن وقع ضرورة"^(٤).

والذي يراه الباحث أنّ لغتنا العربية ثرية بالمفردات، غنية بالأساليب الكثيرة التي يتصرّف بها العربي في كلامه، فيطنب تارة، ويوجز أخرى، ويحذف على سبيل التوسّع والتّجوّز مراراً وتكراراً، وربما أصبح الحذف موضعاً قياسياً؛ لدلالة الإيجاز والاختصار، ولكنّ حذف الجار مع بقاء عمله غير معهود عند النحاة في تعقيدهم اللغة، فجاء ذلك مخالفاً لأقيستهم النحوية.

والذي يراه الباحث جواز الرفع والنصب في مثل هذا. على نحو قولنا: دخلت البيت، والقياس أن تقول: دخلت في البيت، ودخلت الدار، والقياس دخلت في الدار، وأرى أنّ حمل موطن الشاهد على التوسّع في التعبير والتصرّف في القول، أولى من حمله على الشذوذ؛ لأنّ كثرة الاستعمال في حذف حروف الجرّ، يعد مسوّغاً هاماً من مسوّغات التوسّع في الكلام العربي، وهوى الباحث بالتوسّع ثقة بسعة اللغة وتطورها ونمائها.

وأما أبو حيّان فلم يُجرّ ما ذهب إليه ابن مالك في حذف حرف الجرّ مع بقاء عمله؛ لأنّ ذلك عنده لم يثبت في القياس، وبذلك حكّم على هذا الشاهد بالشذوذ، لأنّ عامل الجرّ ضعيف وهو لا يعمل بعد حذفه.

٢- الجرّ بـ "لعل" على لغة عَقِيل:

فَقُلْتُ اذْخُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصُّوْت جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ^(٥)

(١) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢/٢٩٥-٢٩٩، وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/٥٥.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ٨١/٢.

(٣) الأزهري، شرح التصريح، ٤٦٦/١، وينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢٨٥/١.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ٤/٢٢١، ٥/١٢-١٣.

(٥) منسوب لكعب بن سعد الغنوي. ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٢/٦٩١، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٣٦١/١، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ٨٤/٢.

موطن الشاهد: قوله: "لعلّ أبي المغوار"، حيث وردت "لعلّ" حرف جرّ على لغة عُقيل، ويروى البيت "لعلّ أبا المغوار" بالنصب على أنّ "لعلّ" حرف ناسخ، وبهذا يَبْطُلُ القول بأنّ "لعلّ" حرف جرّ^(١).

يقول أبو حيان: "... والجرُّ بلعلّ لغة حكاها أبو عبيدة، والأخفش^(٢)، والفراء^(٣)، وأبو زيد^(٤) وقال: إنّها لغة عُقيل، ومن أنكر الجرّ بها محجوجٌ بنقل هؤلاء، وتَجُرُّ محذوفة اللّام الأولى، وثانيته، ومكسورة اللّام الأخيرة ومفتوحها، وقيل: موضعها رفع، كما أنّ رُبَّ رجلٍ جاءني، رُبُّ وما عملت فيه في موضع رفع، فحكمها حكم الزائد، ... ومن غريب المنقول: أنّ الفراء^(٥) ذهب إلى جواز الجرّ بها، وإجازة نصب الخبر ورفعها، قال: والأصلُ لعا لعبدُ الله، قال: فمن نصب قال: لا يكون الاسمُ مخفوضاً، وفعلُهُ مرفوعٌ، وتَصَبَّهُ عنده على التفسير، كقولك: ما أَظَرَفَكَ رجلاً، ومن رفعه باللّام، قال الفراء: فمن قال: لعا لعبدُ الله قائماً، أو قائمٌ ثم كَتَى عن عبد الله قال: لَعَلَّه، فنصب لأمه، وهذا عند البصريين خطأ...."^(٦)، فقد استشهد أبو حيان بموطن الشاهد على الجرّ بلعلّ على أنّها لغة عُقيل، مشيراً إلى أنّ الفراء أجاز الجرّ بها. آراء النحاة في موطن الشاهد:

الجرّ بـ "لعلّ" لغة عُقيل، حكاها أبو زيد، والأخفش، والفراء، ومثلوا على ذلك بقول الشاعر، وقد أنكر قومٌ ذلك، وتأولوا البيت على أنّ الأصل: لعلّه لأبي المغوار منك جوابٌ قريبٌ، فحذف موصوف "قريب" وضمير الشان، ولام (لعلّ) الثانية تخفيفاً، وأدغم الأول في لام الجرّ، ومن ثم كانت مكسورة؛ ومن فتح فهو على لغة: المالُ لزيد، وهذا تكلفٌ كثير مردودٌ بنقل الأئمة^(٧).

وزعم بعض النحويين أنّ "لعلّ" قد تجرّ الاسم، واستدلوا عليه بقول الشاعر، فجرّ "أبا المغوار" بـ "لعلّ"، ولامها مكسورة إذا جرّوا بها، فكسر لام (لعلّ) قد يتخرّج قول الشاعر "لعلّ أبي المغوار"، على حذف حرف الجرّ وإبقاء عمله، فيكون التقدير: لعلّ لأبي المغوار منك قريبٌ، أي: جوابٌ قريبٌ، فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، ويكون اسم (لعلّ) ضمير

(١) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣/ ١٢٨١، وابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٥٤٨-٥٤٩.

(٢) انظر: البغدادي، خزنة الأدب، ١٠/ ٤٢٦.

(٣) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١/ ٤٢٨.

(٤) انظر: أبو زيد، النوادر في اللغة، ص ٦٣.

(٥) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١/ ٤٢٨.

(٦) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٢٨٢.

(٧) انظر: السبوطي، همع الهوامع، ٤/ ٢٠٧، وابن مالك، شرح التسهيل، ١/ ٤٢٨، والأخبار، الإغراب في جدل

الإغراب ولمع الأدلة، تحقيق (سعيد الأفغاني)، ط ٢، دار الفكر، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م، ص ٨٢.

الأمر والشأن محذوفاً، كأنه قال: لعلّ، أي: لعلّ الأمر، وهذا فيه تكلف؛ لأنّ (لعلّ) قد استقرّ فيها نصب الاسم، ورفع الخبر^(١)، فلا تخرج عمّا استقرّ فيها^(٢)، وقد أورد المرادي أبياتاً تدلّ على الجرّ بـ "لعلّ" على لغة عقيل. يقول: "هذه الأبيات كلّها بالجرّ على هذه اللغة، وأنكر بعضهم هذه اللغة، وتأوّل قول الشاعر، فقيل: (لعلّ) في البيت مخففة، واسمها ضمير الشأن، واللام المفتوحة لام جرّ و(لأبي المغوار منك قريب) جملة في موضع خبرها، وهذا ضعيف من أوجه: أحدهما: أنّ تخفيف "لعلّ" لم يُسمع في غير هذا البيت. والثاني: أنّها لا تعمل في ضمير الشأن.

والثالث: أنّ فتح لام الجرّ مع الظاهر الشاذّ، ونقل بعضهم هذا التخرّيج عن الفارسيّ، على رواية من كسر لام (لعلّ أبي المغوار)، فلا يلزمه الاعتراض الثالث. وقيل: يجوز أن يكون (لعا) في البيت هي التي تقال للعائر، واللام للجرّ، والكلام جملة قائمة بنفسها، والموصوف محذوف تقديره: خرج أو شبهه. وهذا بعيد أيضاً، وقيل أراد الحكاية^(٣).

فقد أورد المراديّ شواهد يؤكّد فيها الجرّ بـ (لعلّ)، على أنّ هذه اللغة تجرّ الاسم الواقع بعدها، مؤيداً ذلك بقوله: "وإذا صحت اللغة بنقل الأئمة، فلا معنى لتأويل بعض شواهد ما هو بعيد"^(٤).

والذي يراه الباحث أنّ الذي قال به النحاة، وما زعمت به كتب الصناعة النحويّة أنّ عقيلاً تجرّ المبتدأ بـ "لعلّ"، ثمّ شرعوا يُعلّون أهي حرف جرّ زائد أم حرف جرّ شبيه بالزائد، وفي كلّ من الحالتين يعرب الاسم بعدها.

والغريب أنّ رواية البيت ليست كما أوردتها كتب الصناعة، قال أبو زيد: (والرواية المشهورة التي لا اختلاف فيها (لعلّ أبا المغوار منك قريب) يعني أخاه، ومن روى (لعا لأبي المغوار منك قريب) (لعا) رفع بالابتداء، و(لأبي المغوار) الخبر. وقد أشار أبو زيد إلى أنّ العرب تستعمل كلمة (لعا) فقال: "وهذه كلمة يستعملها العرب عند العثرة والسقطّة، ويقولون: لعا لك، أي: أنهضك الله"^(٥).

(١) وهذا ما تقيّد فيه ابن عصفور، فلم يُجرّ رواية الخفض بـ "لعلّ" بل ذهب إلى أنّ "لعلّ" تنصب الاسم، وترفع الخبر، ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١/ ٤٧٩-٤٨٠.

(٢) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١/ ٤٢٢-٤٢٣، وينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ١/ ٣٦١-٣٦٢.

(٣) المرادي، الجنى الداني، ص ٥٣١-٥٣٢.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص ٥٣٢.

(٥) أبو زيد، اللوادر في اللغة، ص ٦٣.

ومن أجل ذلك نبذنا اعتداد (لعلّ) حرفاً جازماً، بل هي حرف تنصب الاسم، وترفع الخبر كما هو الحال في بابها، قال الأسترباذي: "ولعلّ للترجي، وشذّ الجرّ بها" (١).
أمّا أبو حيّان فقد أورد آراء النحاة في هذه المسألة، ولم يكن له أيّ توجيه، بل كان مستغنياً من جواز الجرّ بها عند الفراء.

٣- دخول (ما) على الكاف مع بقاء عملها:

وَنُصِّرْ مَوْلَانَا وَنَغْلَمْ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ (٢) عَلَيْهِ وَجَارِمٌ (٣)

موطن الشاهد: قوله: "كما الناس"، حيث زيدت "ما" بعد الكاف، ولم تمنعها من عمل الجرّ في الاسم الذي بعدها (٤).

يقول أبو حيّان: "وتجوز زيادة (ما) بعد الكاف، وهي باقية على عملها الجرّ، قال... (٥) بخفض الناس، وزعم بعضهم أنّ (ما) تكون كافة للكاف، فتليها الجملة الاسمية، وتكون كما من حروف الابتداء... وهذا إنّما يكون إذا قلنا إنّ (ما) المصدرية لا تُوصَلُ بالجملة الاسمية، أمّا إذا قلنا أنّها توصل بها، فلا تكون (ما) كافة، بل مصدرية، والكاف جازة للمصدر المنسبك من (ما) وصلتها... (٦). فقد أجاز دخول (ما) على الكاف، فلا تكفها عن عملها، بل هي باقية على عملها الجرّ.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أنّ "ما" بعد الكاف زائدة ملغاة، لم تكف "الكاف" عن العمل فيما بعدها، فلفظ الناس مجرور بالكاف، وهذا قليل، والأكثر أنّ "ما" الكافة تمنع الكاف من العمل في لفظ ما بعدها (٧).

قال صاحب "شرح التصريح": "وتزاد "ما" بعد "رُبّ" و "الكاف"، فيبقى العمل قليلاً، وتكفها كثيراً... فجرّ الناس بالكاف المقترنة بـ "ما" الزائدة... والغالب في "ما" إذا زيدت بعد "رُبّ" و "الكاف"، أن تكفها عن العمل فيدخلان حينئذٍ على الجمل... (٨).

(١) الأسترباذي، شرح الرضى على كافية ابن الحاجب، ١٣٦/٦.

(٢) مجرور: من الجرّ أي مظلوم عليه وظالم، ينظر: الأزهرى، شرح التصريح، ٦٦٦/١.

(٣) منسوب لعمر بن براق الهمداني، ينظر: الأزهرى، شرح التصريح، ٦٦٦/١، والسيوطي، شرح شواهد المغني، ٢٠٢/١.

(٤) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣٥٧/١، والسيوطي، المطالع السعيدة، ص ٤١٣.

(٥) يقصد قول الشاعر.

(٦) أبو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٧١٣-١٧١٤.

(٧) انظر: السيوطي، المطالع السعيدة، ص ٤١٣، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣٦٨-٣٦٩.

(٨) الأزهرى، شرح التصريح، ٦٦٥-٦٦٦.

فقد ذهب النحاة إلى أنَّ "ما" تُزاد بعد الكاف فيبقى عملها، وذلك نحو قول الشاعر، (ما) لم تكف الكاف عن العمل، بل بقيت قائمة على عملها في جر الاسم الذي بعدها.

وأما أبو حيان فقد ذهب في هذه المسألة، مذهب النحاة في أنَّ (ما) الزائدة يجوز لها أن تدخل على (الكاف)، فلا ينطّل عملها، وهي جائزة تفيد التعليل، وقد علّل في نصّه السابق أيضاً، كون (ما) مصدرية بأنّه يصحّ أن ينسبك منها مع ما بعدها مصدر مؤنّ، لذا كان الأولى عنده أن تكون مصدرية، أمّا إن تعذّر أن ينسبك منها مع ما بعدها مصدر فتكون حينئذٍ كافّة، كما في قول الشاعر، فلا يمكن أن ينسبك من (ما) مع ما بعدها مصدر؛ لمجيء الجملة الاسمية بعدها، ولهذا السبب ذهب أبو حيان إلى أنّها كافّة في موطن الشاهد.

٤- مجيء فاعل (كفى) مجزئاً من الباء الزائدة:

عَمِيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتُ غَارِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا^(١)

موطن الشاهد: قوله: "كفى الشيب"، حيث أسقط الباء من فاعل "كفى"، فدلّ على أنّ هذه الباء ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل^(٢).

يقول أبو حيان: "فأمّا قوله تعالى: ﴿وَكَفَى اللَّهُ...﴾^(٣)، فذهب سيبويه^(٤) أنّها زائدة في الفاعل، ولذلك يجوز: كفى بالله شهيداً، كما قال...^(٥)، وأجاز ابن السراج^(٦) هذا، وأجاز وجهاً آخر، وهو أن يكون فاعل (كفى) ضميراً يعود على المصدر المفهوم من (كفى) كأنّه قال: كفى هو، أي: الاكتفاء بالله، فالباء ليست زائدة. وقَيّد الأستاذ أبو جعفر بن الزبير^(٧) زيادة الباء في (كفى) بأن تكون بمعنى حَسِبَ، فإن كانت بمعنى (وَقَى) لم تُزَدْ في فاعله...^(٨). فقد ذهب مذهب سيبويه في جواز دخول الباء على فاعل الفعل (كفى).

(١) منسوب لحسيم عبد بني الحساس، ديوانه، تحقيق (عبد العزيز الميمني)، ط١، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م، ص ١٦. وينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٢٥/٤، والأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف، ١٣٦/١.

(٢) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٠٨/١، وابن جني، مرصعة الإعراب، ١٥١/١.

(٣) النساء ٤: ٧٩.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨/١.

(٥) يقصد قول الشاعر.

(٦) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٠٧/١.

(٧) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير بن الحسن بن الحسين الثقفي الجبائي الأستاذ أبو جعفر، صنف تعليقا على كتاب سيبويه، توفي (ت ٧٠٨هـ)، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٢٩١/١ - ٢٩٢.

(٨) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٧٠٠/٤.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أن الباء تُزاد في الفاعل، وزيادتها فيه: واجبة، وغالبة، وضرورية، فالواجبة في نحو: أَحْسَنُ بَزِيدٍ، في قول الجمهور: إنَّ الأصل: أحسن زيدٌ بمعنى: صار ذا حُسْنٍ^(١)، والغالبة في فاعل "كفى" نحو قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٢)، وقال الزَّجَّاج: دخلت لتضمَّن "كفى" معنى: اكتف، ومن مجيء فاعل "كفى" مجرداً عن الباء قول الشاعر^(٣).

وقال ابن مالك: "وإن كان مجروراً بالباء، كما كان فاعل المجرور بالباء بعد "كفى"، لكن الباء بعد "كفى" قد تُحذف، وَيَرْتَفِعُ الاسم كما قال الشاعر...^(٤)، فالاستشهاد بهذا البيت على إسقاط الباء من فاعل "كفى"، يدلّ على أن الباء ليست واجبة في فاعل هذا الفعل، بخلاف اقتران الباء بفاعل "أفعل" في التعجب، نحو: أكرم بزيد، وأعظم به، فإنَّها لازمة لا يجوز إسقاطها^(٥)، قال ابن يعيش: "ولو لم تكن الباء زائدة، لما جاز أن يكون الاسم معها فاعلاً في نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٦)، والتقدير: كفى الله، والذي يدلّ على زيادتها أنَّها إذا حُذفت، يرتفع الاسم بفعل، نحو قول الشاعر^(٧)، ويقول في موطن آخر: "لَمَّا لم يأتِ بالباء، رفع"^(٨).

وعلى ذلك، فإنَّ رتبة الفاعل الرفع، وحرف الجرّ لا يعمل إذا دخل على الفاعل، والذي ذهب إليه أبو حيَّان مذهب سيبويه في هذه المسألة.

ثانياً: نيابة حروف الجرّ وتشمل:

١- مجيء (الباء) بمعنى (عن) للمجاورة:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَلِإِنِّي خَبِيرٌ بِأَدْوَاءِ^(٩) النِّسَاءِ طَبِيبٌ^(١٠)

(١) انظر تفصيل ذلك: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣/ ١٨٩، والأشموني، شرح الأشموني، ٢/ ٢٦٤-٢٦٥.

(٢) الرعد ١٣: ٤٣.

(٣) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٢٠٧-٢٠٨.

(٤) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١/ ٤٨٢.

(٥) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣/ ١٨٩، والأشموني، شرح الأشموني، ٢/ ٢٦٤-٢٦٥.

(٦) النساء ٤: ٧٩.

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٤/ ٣٢٧، ٤١٩.

(٨) المصدر السابق، ٤/ ٤٧٨.

(٩) أدواء: جمع داء هو المرض والعيب. ينظر: ابن السَّيِّد: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ٢/ ٧١١.

(١٠) منسوب لعلمة بن عبده، ينظر: ابن السيد، الحطّ في شرح أبيات الجمل، ص ٤٦، والمرادي، الجنى

الداني، ص ١٠٥، وابن الأثير، الأضداد، غني بتحقيقه (محمد أبو الفضل إبراهيم)، د. ط، سلسلة تصدرها

دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ص ٢٣٢.

موطن الشاهد: قوله: " بالنساء"، حيث جاءت (الباء) بمعنى (عن)، أي: عن النساء^(١).
يقول أبو حيان: "... وذهب الكوفيون إلى أن الباء قد تأتي بمعنى (عن)، وذلك بعد السؤال نحو... (٢) أي: عن النساء، وقال الأخفش^(٣): ومثله قوله تعالى: ﴿فَسَتَل بِهٖ خَيْرًا﴾^(٤)، واستدل ابن مالك^(٥) لهذا بقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَمِ﴾^(٦)، أي: عن الغمام...^(٧).
فقد ذكر أبو حيان مذهب الكوفيين في مجيء (الباء) بمعنى (عن) مستدلًا بما قاله الأخفش وابن مالك في هذه المسألة.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أن "الباء" بمعنى "عن"، وبمعنى "عن" تكون عند وقوعها بعد السؤال، وقيل إنه مذهب كوفي، وقد حمل الأخفش قوله تعالى: ﴿فَسَتَل بِهٖ خَيْرًا﴾^(٨)، أي: عنه، ومنه قوله: فإن تسألوني بالنساء...، أي: عن النساء^(٩)، وقد ورد من غير مصاحبة السؤال، وعليه حمل صاحب التسهيل^(١٠) قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَمِ﴾^(١١)، أي: عن الغمام، ومنه قوله عز وجل: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَخَلْفَهُمْ﴾^(١٢)، أي: عن إيمانهم، ومنه قوله تعالى: ﴿سَأَلُوكَ بِمَذَآبِ الْفِرْعَوْنَ﴾^(١٣)، أي: عن عذاب^(١٤).

وقد احتج ابن عصفور على من جعل "الباء" بمعنى "عن" فقال: "ولا حجة في شيء من ذلك؛ لأنه قد يتصور أن تكون الباء للسبب؛ لأنك إذا سألت عن شيء، فقد أوقعت السؤال بسبب

(١) انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢/ ٢٦٣، والهروي، الأزهية في علم الحروف، ص ٢٨٤.

(٢) يقصد قول الشاعر.

(٣) انظر رأي الأخفش: المرادي، الجنى الداني، ص ١٠٥.

(٤) الفرقان ٢٥: ٥٩.

(٥) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢١/٣.

(٦) الفرقان ٢٥: ٢٥.

(٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/ ١٦٩٨.

(٨) الفرقان ٢٥: ٥٩.

(٩) انظر: الإريلي، جواهر الأدب: ص ٤٢-٤٣، وينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ١٠٥.

(١٠) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢١/٣.

(١١) الفرقان ٢٥: ٢٥.

(١٢) الحديد ٥٧: ١٢.

(١٣) المعارج ٧٠: ١.

(١٤) انظر: الإريلي، جواهر الأدب، ص ٤٣، والمالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق (أحمد

محمد الخراط)، د. ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، ص ١٤٥.

ذلك الشيء، فكأنه قال: فإن تسألوني بسبب النساء، فإن قيل: سألتُ بسبب كذا، لا تدري هل السؤال عن ذلك الشيء الذي دخلت عليه الباء أو غيره بسببه، وأنت إذا قلت: سألتُ عنه، فإنما السؤال عن الذي دخلت عليه "عن" فالجواب: إنهم إذا فعلوا ذلك أعني جعلوا الباء للسبب، وحذفوا المسؤول عنه، فلا بُدَّ من أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف، فقوله: فإن تسألوني بسبب النساء، معلوم أن السؤال المسؤول عن النساء بدليل قوله: بصير بأدواء النساء طبيباً، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَسَلِّ بِهِمْ خَيْرًا﴾^(١)، أي: فاسأل بسببه خيراً؛ لأن طلب السؤال منها عام، فكأنه قال: إذا سألت بسببه عن شيء، فقد وقعت بسؤالك على خير به، وقد يتخرج ذلك على وجه آخر، وهو أن يكون الفعل مضمناً معنى فعل يصل بالباء فيعامل معاملته، فكأنه قال: فإن تطلبوني بالنساء، أي: بأخبارهن، وكأنه قال: فاطلب خبيراً؛ لأن السؤال طلب في المعنى^(٢).

فهو لا يجوز مجيء الحرف في معنى حرف آخر، ويعل ذلك في موطن آخر، فيقول: "لأن التصرف في الأفعال أولى منه في الحروف، وأيضاً فإنك إذا حكمت للفعل بحكم فعل آخر كان لذلك مسوغ، وهو كون الفعلين بمعنى واحد، وإذا جعل حرف بمعنى حرف آخر لم يكن ذلك مسوغ؛ لأنهما لا يجتمعان في معنى واحد"^(٣).

ويرى الباحث أن حروف الجر يجوز أن تنوب عن بعضها بعضاً، وهذا ما ذهب إليه أبو حيان، فقد ذهب في هذه المسألة مذهب الكوفيين القائلين بنياية الحرف مخالفاً بقوله البصريين ومن تابعهم، فإنهم يرون في الأماكن التي ادُعيت فيها النياية أن الحرف باقي على معناه، وأن العامل ضامن معنى عامل يتعدى الحرف به، لأن التجوز عندهم في الفعل أسهل منه في الحرف؛ وهوى الباحث ما ذهب إليه أبو حيان، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، فالنياية وعملية الإحلال والإبدال معنى ووظيفة لها متسع دلالي، وبحيوة تأمل في العربية.

٢- مجيء (الباء) بمعنى (بدل):

قُلْتُ لِي بِهِمْ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا شَتُّوا الْإِغَارَةَ فَرَسَانَا وَرُكْبَانَا^(٤)

موطن الشاهد: قوله: "بهم قوماً"، حيث جاءت (الباء) بمعنى (بدل)، أي: بدل قومي^(٥).

(١) الفرقان ٢٥: ٥٩.

(٢) ابن عصفور، شرح جبل الزجاجي، ١/ ٥١٤-٥١٥.

(٣) المصدر السابق نفسه، ١/ ٥١٥.

(٤) منسوب لقريظ بن أنيف العنبري، ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ١/ ٣١٦، والبغدادي، خزائن

الأدب، ٦/ ٢٥٣، والإربلي، جواهر الأدب، ص ٤٠.

(٥) انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ٨٨/٢، والعيني، المقاصد النحوية، ٢/ ٤٥٠.

واستشهد به أبو حيان على قول ابن مالك أن "الباء" تأتي بمعنى (بدل). يقول: "...وَذَكَرَ أَنَّهَا تَكُونُ لِلْبَدْلِ أَيْضاً^(١). قَالَ: وَهِيَ الَّتِي يَصْلُحُ مَكَانَهَا بَدَلٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ: فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْماً...، أَيْ: بِدَلِهِمْ، وَذَكَرَ هَذَا الْمَعْنَى بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ، قَالَ: وَالصَّحِيحُ أَنَّ مَعْنَاهَا السَّبَبُ، أَلَا تَرَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: هَذَا مُسْتَحَقٌّ بِذَلِكَ، أَيْ: بِسَبَبِهِ..."^(٢). فَقَدْ أورد الشاهد على مجيء (الباء) بمعنى (بدل) عند ابن مالك، مشيراً إلى مجيئها بمعنى السبب عند بعض المتأخرين.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

استشهد النحاة بموطن الشاهد، على أن "الباء" تأتي بمعنى "بدل"، فالباء لها أربعة عشر معنى، ومن هذه المعاني التي وضعها النحاة أنها تأتي بمعنى (بدل)، ومنه قول الشاعر، فقد تمنى أن يكون له بدل قومه قوم أقوياء، يمنعون عنه من يظلمه^(٣).

قال ابن مالك في حديثه عن معاني الباء: "ومنها الباء للإلصاق، وللتعدي، وللسببية، وللتعليل، وللمصاحبة، وللظرفية، وللبدل، وللمقابلة..."^(٤)، والبدلية هي التي يحسن في موضعها "بدل" كقول الشاعر، وهذا ما أقره النحاة في موطن الشاهد، فقد ذهبوا إلى جواز مجيء "الباء" بمعنى "بدل" إن صلح مكانها في سياق التركيب.

٣- مجيء (في) بمعنى (الباء):

وَيَزَكِبُ يَوْمَ السَّرُوعِ مَنَا فُسَارِسَ بَصِيرُونَ^(٥) فِي طَغْنِ الْأَبَاهِرِ^(٦) وَالْكَلَى^(٧)
موطن الشاهد: قوله: "بصيرون في طعن"، حيث جاءت "في" بمعنى "الباء"؛ لأن "بصيراً" يتعدى بالباء^(٨).

(١) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢١/٣.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٦٩٦/٤.

(٣) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١٩٩/١-٢٠٧، وابن مالك، شرح التسهيل، ١٩-١٤/٣.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ١٩/٣.

(٥) أوردها المحقق بالياء (بصيرون) والصواب: بصيرون حسب ورود الشاهد في المصادر النحوية.

(٦) الأباهر: جمع الأبهري وهو عرق في الظهر إذا انقطع مات صاحبه، والكلية والأبهر مقتلان. تنظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٣٣٥.

(٧) منسوب لزيد الخيل الطائفي، ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٤٨٤/١، والبغدادي، خزنة الأدب، ٢٥٤/٦، وابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٣٣٥.

(٨) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣٣٩/١، وابن هشام، أوضح المسالك، ٣٢/٣.

يقول أبو حيان: "... أن (في) توافق (على)... ومعنى الباء نحو قوله: ... بصيرون في طعن الأباهر والكلى، أي: بصيرون بطعن...^(١). فقد ذهب مذهب الكوفيين في جواز نيابة (في) مكان (الباء).

آراء النحاة في موطن الشاهد:

استشهد النحاة بهذا الشاهد على مجيء (في) مكان (الباء)، كقولهم: ضربته في السيف، أي: بالسيف، وأجمع النحاة على أن هذا الحرف له عشرة معانٍ، من ضمنها أنه يأتي بمعنى (الباء)^(٢)، ومذهب الكوفيين أن (في) تأتي بمعنى (الباء) أي: بصيرون بطعن الأباهر، أي: لهم بصارة وحق، فقد عدّى بصيرَ بفي^(٣)، وأبو حيان في هذه المسألة ذهب مذهب الكوفيين في مجيء (في) بمعنى (الباء) في قول الشاعر. ويرى الباحث أن حروف الجرّ تقوم بالربط والتأليف بين عناصر الجملة، وأجزاء الكلام، وتتعدد معانيها حسب السياق، وقد تتناوب فيما بينها وظائفها المعنوية. وهذا فيه ردٌّ على ابن عصفور الذي لا يُجيز تناوب حروف الجرّ، بل خرّج موطن الشاهد على التضمين، فكأنه قال: متحكّمون في طعن الأباهر والكلى؛ لأنه أراد إذا كان له تصرف في الشيء تحكّم فيه^(٤).

٤- مجيء (عن) بمعنى (على):

لَا إِبْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتُخْزُونِي^(٥)

موطن الشاهد: قوله: "أفضلت عني"، حيث جاءت "عن" للاستعلاء بمعنى "على"؛ لأنّ "أفضل" يتعدّى بـ "على"^(٦).

يقول أبو حيان: "... وذهب الكوفيون، والقنطي^(٧)، وتبعهم ابن مالك^(٨) إلى أنها تكون للاستعلاء كقوله...^(٩) أي: على...^(١٠)، فقد ذهب مذهب الكوفيين في مجيء (عن) بمعنى (على) في قول الشاعر.

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٧٢٦/٤.

(٢) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣٣٩/١، وابن قتيبة، أدب الكاتب، قدّم له (علي فاعور)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص ٣٣٥، والإريلي، جواهر الأدب، ص ٢٧٩.

(٣) انظر: البغدادي، خزائن الأدب، ٤٩٣/٩.

(٤) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٥٣٥/١.

(٥) منسوب لذي الأصبع العدواني، ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٤٣٠/١، والأزهري، شرح التصريح، ٦٥٣/١، والعيني، المقاصد النحوية، ٤٥٦/٢.

(٦) انظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٤٣٢ - ٤٣٣، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢٩٥/١.

(٧) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٣٣٧.

(٨) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٨/٣، والسليبي، شفاء العليل، ٦٦٥/٢.

(٩) يقصد قول الشاعر.

(١٠) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٧٢٧ - ١٧٢٨.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

استشهد النحاة بهذا الشاهد على مجيء "عن" بمعنى "على"، قال ابن مالك: "واستعمالها للاستعلاء كقول الشاعر... أراد لا أفضلت في حسب علي، أي لم يغُلْ حسبك على حسبي،... فإن عدّى بعن كان معناها معنى على..."^(١)، فلذا جعل "عن" بمعنى "على"، وجاز استعمال "عن" ها هنا، وإن كان الموضع لـ "على"؛ لأنه إذا أفضّل عليه، فقد جاز الإفضال عنه، وقد يجوز أن يكون "أفضلت" بمعنى صرت ذا فضل، فتكون "عن" على بابها غير واقعة موقع "على"، كأنه قال: لم تتفرد بفضل عني^(٢).

ومن النحاة من جعل موطن الشاهد على التضمين، على أن (أفضلت ضمّن معنى تجاوزت في الفضل، فلهاذا تعدّى بعن، ولولا التضمين لقال: أفضلت علي، من قولهم: أفضلت على الرجل، إذا أوليته فضلاً، وأفضل هذه تتعدّى بعلي؛ لأنها بمعنى الإذعام، أو أنه من قولهم: أعطى وأفضل، إذا زاد على الواجب، وأفضل هذه أيضاً تتعدّى بعلي، يقال: أفضل على كذا، أي زاد عليه فضلاً، ومراده من ذكر التضمين أن (عن) ليست بمعنى (على)، وهذا مخالف لكل من جعل "عن" نائبةً عن "على"^(٣). وأمّا أبو حيّان فقد ذهب في هذه المسألة مذهب الكوفيين في مجيء (عن) بمعنى (على) مستدلاً على ذلك بقول الشاعر.

٥- مجيء (على) اسماً بمعنى (فوق):

عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُؤُهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ^(٤) بَيِّدَاءَ مَجْهَلٍ^(٥)

موطن الشاهد: قوله "مِنْ عَلَيْهِ"، حيث دخلت "من" على "على"؛ لأنها اسم في تأويل "فوق"، كأنه قال: عدت من فوقه^(٦).

يقول أبو حيّان: "و(عَنْ) بَعْدَ دخول (مِنْ) بمعنى جانب، و(على) بمعنى (فوق)، وهما اسمان حين دخول (مِنْ) عليهما عند البصريين، وزعم الفراء^(٧)، ومن وافقه من الكوفيين أن

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٩ / ٣.

(٢) انظر: ابن السيد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ١ / ٣٥٠، والسليبي، شفاء العليل، ٢ / ٦٦٤-٦٦٥.

(٣) انظر: الأستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٤ / ١٧٩، والبغدادي، خزنة الأدب، ١٠ / ١٢٤-١٢٥.

(٤) قَيْضٌ "قشر البيض الأعلى، والمراد القشرة التي خرج منها الفرخ، وببيدَاء: الهلاك، والمجهول: الذي ليس له إعلامٌ يُهْتَدَى بها. ينظر: السيوطي، شرح أبيات المغني، ١ / ٤٢٧.

(٥) منسوب لمزاحم بن الحارث العقيلي، ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ١ / ٤٢٥-٤٢٦، وابن السيد، الحلال في شرح أبيات الجمل، ص ٥٩، والبغدادي، خزنة الأدب، ١٠ / ١٤٧-١٥٠.

(٦) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ٢٩٠-٢٩١، وابن السراج، الأصول في النحو، ٢ / ٢١٦.

(٧) انظر رأي الفراء، البغدادي، خزنة الأدب، ١٠ / ١٤٨، والمرادي، الجنى الداني، ص ٤٤٢.

(عَنْ) و(عَلَى) إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِمَا (مِنْ) بَاقِيَاتٍ عَلَى حَرْفَيْتِهِمَا لَمْ يَنْتَقِلَا إِلَى الْأَسْمِيَّةِ^(١)، فَقَدْ أَجَازَ
مَجِيءُ (عَلَى) بِمَعْنَى (فَوْقَ).
آرَاءُ النَّحَاةِ فِي مَوْطِنِ الشَّاهِدِ:

اختلف النحاة في (على)، وقال الأخفش باسميتها، ومذهب سيبويه أَنْ دخول (مِنْ) على
(على)؛ لأنها اسم في تأويل (فوق)؛ كأنه قال: غَدَتْ مِنْ فَوْقِهِ^(٢)، ومذهب الفراء في أَنْ "عن"
و"على" حرفان إذا دخلت "مِنْ" عليهما، ومن النحاة من ذهب إلى أنها اسم ولا تكون حرفاً^(٣).
قال البغدادي في موطن الكلام: "وصريح كلام سيبويه أَنْ اسميتها إذا دخلت عليها (مِنْ) غير
مُختصٍّ بالضرورة، وهو ظاهر كلام غيره أيضاً، خلافاً لابن عصفور، فإنه زعم أن هذا البيت
وفي أبيات أخر أوردها، استعملت اسماً للضرورة، اجراءً لها مجرى ما هي في معناه، وهو فوق،
ولم أر من قال إنه ضرورة غيره"^(٤)، ومذهب سيبويه يردُّ قولين:

أحدهما: للفراء ومن تبعه من الكوفيين، وهو أَنْ (عن) و (على) إذا دخل عليهما (مِنْ) باقيان
على حرفيتيهما لم ينتقلا إلى الاسمية، وزعموا أَنْ (مِنْ) تدخل على حروف الجر كلها سوى (مُدَّ)
و(اللام) و (الياء) و(في).

وثانيهما: لجماعة من البصريين، وهم ابن الطراوة، وابن طاهر، وابن خروف، وأبو علي وغيرهم،
فقد زعموا أَنْ (على) اسم دائماً، ولا تكون حرفاً^(٥).

وذهب الهروي إلى أَنْ "على" لها ثلاثة مواضع: تكون حرفاً من حروف الخفض كقولك:
زَيْدٌ عَلَى الْجَبَلِ، بالخفض، وتكون فعلاً، كقولك: زَيْدٌ عَلَا الْجَبَلَ بالنصب؛ لأنها من "عَلَا يعلو"،
وتكون اسماً أيضاً، إذا دخل عليها شيء من حروف الخفض، كما في قول الشاعر^(٦):

قال ابن يعيش: "... فَأَمَّا "على" فكان أبو العباس يقول: إنها مشتركة بين الاسم والفعل
والحرف؛ لا أَنْ الاسم هو الفعل والحرف، ولكن يَتَّفِقُ الاسم والفعل والحرف في اللفظ، فإذا كانت
حرفاً، دلَّت على معنى الاستعلاء، فيما دخلت عليه، كقولك: زَيْدٌ عَلَى الْفَرَسِ، فـ "زيد" هو
المستعلي على الفرس، و"على" أفادت هذا المعنى فيه... ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ

(١) أبو حيان، ارتشاف الضَّرْبِ من لسان العرب، ٤/ ١٧٢٢.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٢٣١، والبغدادي، خزنة الأدب، ١٠/ ١٤٧.

(٣) انظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٤٤١ - ٤٤٢.

(٤) البغدادي، خزنة الأدب، ١٠/ ١٤٧.

(٥) انظر: البغدادي، خزنة الأدب، ١٠/ ١٤٨، وابن هشام، أوضح المسالك، ٣/ ٤٢ - ٤٥.

(٦) انظر: الهروي، الأزهيه في علم الحروف، ص ١٩٣ - ١٩٤، والإربلي، جواهر الأدب، ص ٤٦٢.

مَعَكَ عَلَى الْفَلَاحِ ﴿١﴾، والمراد: الركوب عليه، والاستواء فوقه^(٢)، وقال ابن عصفور: "وَقَسْمٌ يُسْتَعْمَلُ حَرْفًا وَاسْمًا وَفِعْلًا، وَهُوَ: (على)، تكون اسماً إذا دخل عليها حرف خفض، نحو قوله: غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ..."^(٣).

فـ "على" هنا اسم بمعنى "فوق" لدخول "مِنْ" عليها، وكونها بمعنى "فوق"، فدخول "مِنْ" عليها دليل على أنها اسم؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف جر آخر حتى يكون موافقاً في لفظه أو معناه، و "مِنْ" ليست من لفظ "على" ولا في معناها، وتكون فعلاً إذا احتاجت إلى فاعل ومفعول، وتكون حرفاً فيما عدا ذلك^(٤).

ويرى الباحث أن "على" هنا في موطن الشاهد اسم؛ لأنها جاءت بمعنى (فوق). وهذا ما قصده أبو حيان في هذه المسألة، فقد أجاز مجيء (على) بمعنى (فوق)، بشرط دخول (مِنْ) عليها، لأنها في تأويل الاسم، وهذا مذهب سيبويه في المسألة.

٦- مجيء (إلى) بمعنى (في):

فَلَا تَتْرَكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ^(٥) أَجْرِبُ^(٦)

موطن الشاهد: قوله: "إلى الناس"، حيث جاءت "إلى" بمعنى "في"، يريد: في الناس^(٧).
واستشهد به أبو حيان على مجيء (إلى) بمعنى (في) عند ابن مالك. يقول: "وذكر ابن مالك^(٨): أنها تأتي للتبيين قال: وهي المتعلقة في تعجب، أو تفضيل ... وأنها تكون بمعنى (في)، وأنشد: فلا تتركني بالوعيد ... أي: في الناس..."^(٩).

(١) المؤمنون ٢٣: ٢٨.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٤/ ٤٩٧، وينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٤٤٤.

(٣) ابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، ص ٢٦٨، وينظر: الأسترايادي، شرح الرضى على كافية ابن الحاجب، ٦/ ٧٧.

(٤) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١/ ٤٩٦-٤٩٧، والأنباري، اسرار العربية، تحقيق (محمد بهجه البيطار، وعاصم بهجة البيطار)، ط ٢، دار البشائر، عمان، ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٥) القار: البعير الأجرب، وإنما شبه نفسه بالبعير الأجرب المطلي بالقطران؛ لأن الناس يطردونه إذا أراد الدخول بين إبلهم لئلا يعديها بدائه. ينظر: ابن السّيد، الاقتصاب في أدب الكتّاب، ٢/ ٧٠٦.

(٦) منسوب للناطقة الذبياني، ديوانه، ص ٢٦، وينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٣٧٤.

(٧) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ١٥٦، والهروي، الأزهية في علم الحروف، ص ٢٧٣.

(٨) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ١٢، والسليبي، شفاء العليل، ٢/ ٦٥٩.

(٩) أبوحيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/ ١٧٣٢.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

استشهد به ابن مالك على مجيء (إلى) بمعنى (في)، يريد: في الناس، ومنه قوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾^(١)، أي: في يوم القيامة^(٢). قال المالقي: "أن تكون بمعنى في" وذلك موقوف على السماع لقائته، كقولك: جلست إلى القوم، أي فيهم، ومنه قول الشاعر...^(٣).

ورد ابن عصفور كون "إلى" بمعنى "في" بأنها لو كانت بمعنى "في" لساغ أن تقول: زيد إلى الكوفة، أي: في الكوفة، فلما لم نقله العرب، وجب أن يتأول ما أوهم ذلك، وتأول البيت على أن قوله (مطلبي) ضمّن معنى (مبغض)، وأوله غيره على تقدير: كأنني مضاف إلى الناس. فـ "إلى" يتعلّق بمحذوف دلّ عليه الكلام^(٤)، فابن عصفور على تضمين (مطلبي) معنى (مبغض) قال: ولو صحّ مجيء "إلى" بمعنى "في" لجاز: زيد إلى الكوفة، فالوجه عند ابن عصفور أن تكون على أصلها للانتهاء؛ لأنّ قوله: مطلبي به القار معناه: مكرّة مبغض، وهو يتعدى بـ "إلى"^(٥).

وأما أبو حيان في هذا الباب، فقد ذهب مذهب الكوفيّين القائلين بنياية حروف الجرّ، وهذا واضح من خلال سوقه الشواهد الشعريّة والقرآنيّة، والاستدلال بها على نياية حروف الجرّ. فهو يخالف كل من لم يُجرّ نياية حروف الجرّ. وهذه القضية مسألة خلافيّة، حيث ذهب بعض النحويّين إلى أنّ حروف الجرّ يأتي بعضها بمعنى بعض، ويذهب فريق آخر إلى إنكار هذه القضية، ليس من حيث وجودها، وإنّما من حيث تفسيرها، فهم يعدّون ما جاء فيها ليس من دخول الحرف على الحرف، وإنّما لعلّة أخرى وهي التضمين، حيث يُضمّن الفعل معنى فعل آخر.

(١) النساء ٤: ٨٧.

(٢) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١٤/٣، والهروي، الأزهية في علم الحروف، ص ٢٧٣.

(٣) المرادي، الجنى الداني، ص ٣٧٥.

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه، ص ٣٧٥.

(٥) البغدادي، خزنة الأدب، ٩/٤٦٥-٤٦٦، ينظر: الأسطراباذي، شرح الرضی على كافية ابن الحاجب، ٦/

ثالثاً: باب القسم ويشمل:

١- دخول لام القسم بمعنى التعجب:

لله يبقى على الأيام ذو حيدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ ^(١) والآس ^(٢)

موطن الشاهد: قوله: "لله يبقى"، حيث جاءت (الآم) لتفيد معنى القسم والتعجب ^(٣).

واستشهد به أبو حيان في أثناء الحديث عن معاني اللم. يقول: "... وقال أصحابنا معناها العام الاستحقاق، وينجز مع ذلك أنواع، أن تكون للسبب، وللقسم الذي فيه معنى التعجب، نحو: لله يبقى على الأيام ذو حيدٍ..." ^(٤)، فقد أورد موطن الشاهد مستدلاً به على مجيء لام القسم بمعنى التعجب في قول الشاعر.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

استشهد النحاة على أن اللم تدخل للقسم على معنى التعجب، قال سيبويه: " وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لله، فيجيء باللم، ولا تجيء إلا أن يكون فيها معنى التعجب، قال أمية بن أبي عائذ: لله يبقى على الأيام ذو حيدٍ..." ^(٥).

وقال المبرد: " ومن حروف القسم - إلا أنها تقع على معنى التعجب - اللم، وذلك قولك: لله ما رأيت كالיום قط، كما قال: لله يبقى على الأيام..." ^(٦)، وذهب النحاة إلى أن هذه اللم تختص باسم الله تعالى - أيضاً متضمنة معنى التعجب كما هو الحال في قول الشاعر ^(٧). وقول الشاعر شاهد على مجيء اللم حرفاً دالاً على القسم، فضلاً عن وقوعها على معنى التعجب، ولا تكون هذه اللم خافضة للمقسم به إلا متضمنة معنى التعجب في الله وحده، كما في قول الشاعر، فقد ذهب أبو حيان مذهب النحاة، ولم يصف جديداً في هذه المسألة.

(١) ذو حيد: صاحب قرون، والمشمخر: المرتفع، والظيان: نوع من النبات، والآس: الريحان. ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ١٥٨/١.

(٢) منسوب لأمية بن أبي عائذ، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٩٧/٣، وابن السراج، الأصول في النحو، ١/ ٤٣٠، ومنسوب لعبد مائة الهذلي، ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٥٣/٥، وابن مالك، شرح التسهيل، ٦٦/٣، ومنسوب لمساعدة بن جوية، ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ١٥٦/١.

(٣) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٢٢/١ - ٤٢٣، وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٥٣/٥ - ٢٥٤.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٧٠٨/٤.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٤٩٧/٣.

(٦) المبرد، المقتضب، ٣٢٤/٢.

(٧) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٢٢/١، والسيوطي، المطالع السعيدة، ص ٤١٦.

٢- مجيء لفظ (عَوْضٌ) دالاً على القَسَم:

رَضِيعِي لِبَانٍ ثَذِيٍّ أَمْ تَقَاسِمَا بِأَسْحَمِ دَاجٍ ^(١) عَوْضٌ لَا تَنْفَرُقُ ^(٢)

موطن الشاهد: قوله: "عَوْضٌ" على أنه ظرف لـ "ننفرق" أي: لا ننفرق أبداً، أنه أجري مجرى القَسَم ^(٣).

يقول أبو حيان: "وجواب القَسَم: إن كان بـ (ما)، أو بـ (إن)، أو بـ (الآم)، داخلة على جملة اسمية، فلا يتقدم معمول لما بعدها عليها، أو بـ (لا) داخلة على المضارع ففي جواز التقديم خلاف، منهم من أجاز تقديم المعمول مطلقاً من ظرف، ومجرور، ومفعول، على (لا)، ومنهم من منع ذلك مطلقاً، وهو الصحيح، أو بالآم داخلة على المضارع، المؤكّد بالنون، وأطلق ابن مالك ^(٤) الجواز، فقال: إن تعلّق بجواب القَسَم جازّ ومجرور، أو ظرف، جازّ تقديمه عليه ومثّل بقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَارِينَ﴾ ^(٥)، ويقول ^(٦)... ونصوص أصحابنا على أنه لا يجوز أن يتقدم ما بعد الآم عليها مطلقاً... ^(٧).

فقد أورد الشاهد على جواز ابن مالك تعلّق الظرف بجواب القَسَم؛ لأنّ لفظ الظرف (عَوْضٌ) جاء دالاً على القَسَم.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أنّ (عَوْضٌ) ظرف لاستغراق المستقبل، مثل "أبداً"، وهو معربٌ إن أضيف، كقولهم: لا أفعله عَوْضُ العائضين، ومبنيٌ إن لم يُضف، واختلفوا في قول الأعشى، فقل: ظرف لننفرق، ومنهم من ذهب إلى أنه دالٌّ على القَسَم، وذهبوا إلى أنّ "عَوْضٌ" كثر استعماله حتى أجري مجرى القَسَم ^(٨)، فهو حرف يُراد به القَسَم ^(٩)، قال ابن مالك: "لا يتقدم على جواب قَسَم معموله، إلّا إذا كان ظرفاً أو جازراً ومجروراً، ويُستغنى للدليل كثيراً بالجواب عن

(١) رضيعي لبان: مثني رضيع لبان، وهو الطفل الذي يرضع حليب أمّه، والأسحم: الرحم، وقيل الدم الذي

تغمس فيه اليد عند التحالف، والداجي: المظلم، ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٦٦.

(٢) منسوب للأعشى، ديوانه، ص ١٨٤، وينظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص ٧٥، والسهيلي، أمالي

السهيلي، تحقيق (محمد إبراهيم البنا)، مكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مطبعة ٢٠٠٢م، ص ١١٣.

(٣) انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢/ ٣٢٧، وابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٣٠٢ - ٣٠٣.

(٤) انظر ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ٨٤.

(٥) المؤمنون ٢٣ : ٤٠.

(٦) يقصد قول الشاعر.

(٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/ ١٧٨٦ - ١٧٨٧.

(٨) انظر ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٣٠٢ - ٣٠٣، وابن السيد، الحلال في شرح أبيات الجمل، ص ٧١.

(٩) انظر: البغدادي، خزانة الأدب، ١٤٢/٧.

القَسَم، وعن الجواب بمعموله، أو بَقَسَم مسبق ببعض حروف الإجابة...^(١)، على أن أكثر ما تُستعمل (عَوَض) مع القَسَم، أي تكون من متعلقات جواب القَسَم، فعَوَض متعلق بِنَتَقَرَّق، أي: لا نَتَفَرَّق أبداً، و(لا) نافية لها الصّدر في جواب القَسَم^(٢). قال ابن يعيش: "وأما "عَوَض"، فهو اسم من أسماء الدهر، وهو للمستقبل من الزمان، كما أن (قَطُّ) للماضي، وأكثر استعماله في القَسَم...^(٣)."

ف (عوض) يجري مجرى القَسَم، وهذا ما قصده النحاة. وأما أبو حيان فقد ذهب في هذه المسألة مذهب النحاة، ولم يأت بجديد في هذه المسألة.

رابعاً: الإضافة وتشمل:

١ - إضافة أسماء غير الزمان إلى الجمل:

بِآيَةٍ تَقْدِمُونَ الْخَيْلَ شُغْثًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا^(٤) مُدَامَا^(٥)

موطن الشاهد: قوله: "بِآيَةٍ"، حيث أضيفت إلى الجملة الفعلية "تقدمون" على أن "آيَةٍ"، بمعنى "علامة"، تُضاف إلى الفعل بدون ما المصدرية أو النافية^(٦).

يقول أبو حيان: "... وقد أضيف إلى الجمل ألفاظ غير أسماء الزمان، منها (آية) بمعنى علامة، ومذهب سيبويه^(٧) أنه يجوز إضافتها إلى الفعل، كما قال: بِآيَةٍ تَقْدِمُونَ الْخَيْلَ... وذهب ابن جني^(٨) أن ذلك على حذف (ما) المصدرية، وليست إضافة إلى الفعل... ومذهب سيبويه^(٩) أن إضافة (آية) إلى الفعل يَطْرُدُ في الكلام وفي الشعر، ومذهب المبرد^(١٠) أن ذلك لا يَطْرُدُ، وقال ابن مالك^(١١): تُضاف إلى الفعل المتصرف مجرداً أو مقروناً بـ(ما) المصدرية، وبما

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ٨٤ / ٣.

(٢) انظر: البغدادي، خزانة الأدب، ١٣٩ / ٧.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ١٣٩ / ٣.

(٤) أشعث: مبعثر الشعر، والسنبك: مقدمة الحافر، والمدام: الخمر. ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٧٧ / ٢.

(٥) منسوب للأعشى، ولم أعثر عليه في ديوانه، ينظر: سيبويه، الكتاب، ١١٨ / ٣، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٣٠ / ٣.

(٦) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٨٣٢ / ٤، وابن هشام، مغني اللبيب، ٧٧ / ٢.

(٧) انظر: سيبويه، الكتاب، ١١٧ - ١١٨.

(٨) انظر رأي ابن جني: ابن هشام، مغني اللبيب، ٧٨ / ٢.

(٩) انظر: سيبويه، الكتاب، ١١٩ / ٣.

(١٠) انظر رأي المبرد: ابن السراج، الأصول في النحو، ١٢ / ٢.

(١١) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١١٨ / ٣، والسليبي، شفاء العليل، ٧١٨ / ٢.

النافية...^(١) فقد أجاز إضافة لفظ (آية)، وهي من أسماء غير الزمان إلى الجملة الفعلية، وهذا مذهب سيبويه في إضافة أسماء غير الزمان إلى الفعل.
آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أن "آية" بمعنى "علامة"، فإنها تُضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتاً أو منفياً بـ "ما"، كقول الشاعر، وهذا قول سيبويه، وزعم أبو الفتح إنما تُضاف إلى المفرد، نحو قوله تعالى: ﴿ءَايَةً مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾^(٢)، وقال: الأصل بآية ما يقدمون، أي: بآية إقدامكم^(٣)، قال سيبويه: "هذا باب ما يُضاف إلى الأفعال من الأسماء: تُضاف إليها أسماء الدهر... وذلك قولك: هذا يوم يقوم زيد، وأنتيك يوم يقول ذاك، وقال الله - عز وجل -: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَظْهَرُونَ﴾^(٤)، و﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٥)، ... ومنه أيضاً "آية"..^(٦) فقد ذهب سيبويه إلى أن "آية" لا تُضاف إلا إلى جملة فعلية، ولا يُضاف اسم الزمان إلى جملة اسمية، غير ماضية المعنى إلا قليلاً، فإن أريد المضي جاز أن تُضاف إلى الاسمية والفعلية. أما ابن جنّي، فقد زعم أنه على تقدير ما المصدرية، ولا يُجيز إضافة "آية" إلى الفعل^(٧)، والإضافة إلى الجملة إنما ينبغي أن تكون في الظروف وما أشبهها بوجه، و"آية" بعيدة عن الظروف، وإنما قُدرت "ما" المصدرية دون "أن" المعهودة التقدير؛ لأن الفعل لم يرد منصوباً في وقت ما؛ ولأنه لا يختص بالمستقبل^(٨).

قال ابن يعيش: "فأضافوا "آية" إلى الجملة من الفعل والفاعل؛ لأنها بمنزلة الوقت، وذلك أن "الآية" العلامة، والأوقات علامات لمعرفة الحوادث، وترتيبها في كونها ما يتقدم منها وما يتأخر، وما يقترن وجوده بوجود غيره، والمقدار الذي يبين وجود المتقدم منها والمتأخر، فصار ذكر الوقت علماً له، ... فصَحَّ إضافة "الآية" إلى الفعل كما تضيف الوقت؛ لأنهما في التحصيل

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٨٣٢/٤-١٨٣٣.

(٢) البقرة ٢: ٢٤٨.

(٣) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٧٧/٢-٧٨.

(٤) المرسلات ٧٧: ٣٥.

(٥) المائدة ٥: ١١٩.

(٦) سيبويه، الكتاب، ١١٧/٣.

(٧) انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣٥٧/٢، والمبرد، الكامل في اللغة والأدب، ١٩٧/٣-١٩٨.

(٨) انظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع، ١٥٣/٢.

يؤولان إلى شيء واحد، فأما قول الشاعر... فالشاهد فيه إضافة "الآية" إلى الفعل^(١) الذي هو "يَقْتَمُونَ". يقول: أبلغهم كذا بعلامة إقدامهم الخيل شعناً متغيرةً من الجهد، وشبه ما يتصبّب من عرقها ودمها بالمُدام لِحُمَرته... يريد أنّه لما صار ذلك عادةً لهم، وأمرأً لازماً، صار علامة^(٢) فأضيفت "آية" إلى الفعل لِقُرب معناها من معنى الوقت، ومعنى الآية هنا العلامة، أي: أبلغهم ذلك بعلامة إقدامهم الخيل شعناً متغيرةً من الجهد.

وأما أبو حيان فقد ذهب مذهب سيبويه في إضافة أسماء غير الزمان إلى الفعل، وقد أورد شواهد أخرى في هذا الباب، واكتفى الباحث بإعادة شاهد على هذه المسألة، والذي يترجّح لدى الباحث جواز إضافة (آية) إلى الفعل، ولا يلزم تقدير (ما) المصدرية، وذلك لكثرة الأدلة المؤيدة لذلك من كلام العرب.

٢- إضافة الظرف "حين" إلى الفعل:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقُلْتُ لَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَارِعٌ^(٣)

موطن الشاهد: قوله: "على حين عاتبت"، حيث يجوز في "حين" الإعراب وهو الأصل، والبناء؛ لأنّه أضيف إلى مبني، وهو الفعل الماضي "عاتب"^(٤). يقول أبو حيان: "في إضافة أسماء الزمان إلى الجمل، فُسِطُ أسماء الزمان أن تكون مبهمة وتشمل ما لا يختص بوجه ما ك (حين)، و(مُدّة)، و(زمن)، وما يختص بوجه دون وجه ك (غداة)، و(عشيّة)، فلو تخصّص بتصريف ك (سحر) من يوم بعينه، أو كان محدوداً بالثنائية ك (يومين) لم يجرّ إضافته، خلافاً لابن كيسان^(٥) في المثني، فإنّه يجوز عنده إضافته إلى الجملة، والصحيح المنع... والأصل في إضافة اسم الزمان إلى الجمل هو (إذ) و(إذا)^(٦) فيما ساواهما في الإبهام، أو قاربهما جازت إضافته، ولو كان لازماً إضافته لم يضاف حتى يكف (ما) نحو: قبل ما وبعده ما، وهذا الظرف الذي تجوز إضافته عرفي، وهو ما بقي على ظرفيته، فانتصب ظرفاً... وفي البسيط: إن توسعت في الظرف

(١) علل الزجاجي السبب في إضافة أسماء الزمان إلى الفعل دون الاسم، ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ١١٣-١١٤.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ١٨٤/٢.

(٣) منسوب للناطقة الذبياني، ديوانه، ص ٤٤.

(٤) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٨٢٥-١٨٢٦، وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٨٩-٩٠.

(٥) انظر رأي ابن كيسان: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣٥٤/٢.

(٦) انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣٥٤/٢.

لم تَجُزْ إضافته؛ لأنه اسمٌ حينئذٍ، والأسماء لا تضاف إلى الجمل. انتهى، وليس بصحيح، بل قد اتسع فيها، وأضيفت...^(١).

فقد أجاز أبو حيان إضافة ظرف الزمان (حين) إلى الجملة الفعلية، وجعل هذا من باب التوسّع في الظروف.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أنّ ما يُضاف إلى الجملة يجوز فيه الإعراب والبناء؛ سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماضي، أو جملة فعلية صدرت بمضارع، أو جملة اسمية نحو: هذا يومٌ جاء زيدٌ، ويومٌ يقومُ عمرٌ، وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسيّ، ولكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماضي البناء، وقد روي بالبناء والإعراب قول الشاعر، بفتح نون "حين" على البناء وكسرها على الإعراب، ومذهب البصريين أنّه لا يجوز فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بمضارع، أو إلى جملة اسمية إلّا الإعراب، ولا يجوز البناء إلّا فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماضي^(٢). قال ابن مالك: "تُضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل، فتُبْنى وجوباً إن لزمّت الإضافة، وجوازاً إن لم تلزم، وصدرت باسم أو فعلٍ معرب جاز الإعراب باتّفاق، والبناء خلافاً للبصريين"^(٣).

فالبصريون يوجبون الإعراب، والكوفيون يجيزونه، فإن أضيف اسم الزمان إلى جملة اسمية، نحو: عجبٌ من يومٍ زيدٌ أميرٌ، فالإعراب والبناء حسان^(٤).

وموطن الشاهد يروي "على حين" بالخفض على الإعراب، و"على حين" بالفتح على البناء، وهو الأرجح؛ لكونه مضافاً إلى مبنى، وهو عاتبتٌ، وهذا اختيار بعض النحاة^(٥) في أنّ الأرجح البناء، إذا أضيفت إلى جملة مبنية الصدر كالمثال في البيت، قال ابن مالك: "فنبهتُ على جواز الإعراب وترجيح البناء"^(٦)، وقال السيوطي: "من الظروف التي تُبنى جوازاً لا وجوباً

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/ ١٨٢٥ - ١٨٢٦.

(٢) انظر: السيوطي، المطالع السعيدة، ص ٧٤، والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق (مازن المبارك)،

د. ط، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م، ص ١١١ - ١١٤.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ١١٨، وينظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة، ١/ ٢٩٣ - ٢٩٤.

(٤) أبو حيان، النكت الحسان، ص ١٦٠، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣/ ٢٢٩.

(٥) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١١٣، والأستراياذي، شرح الرضى على كافية ابن الحاجب،

١٢١/٤.

(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ١٢٠.

كل أسماء الزمان المبهمة، إذا أضيفت إلى الجمل... لكن البناء أرجح فيما كان صدرها مبنياً، نحو: كيوم ولدته أمه^(١).

ويرى الباحث أن البناء أرجح؛ لأن المضاف اكتسب البناء من المضاف إليه، كما يكتسب منه التذكير والتأنيث، فإذا كان الظرف مضافاً إلى جملة فعلها ماضٍ، فالأرجح بناء الظرف على الفتح لمناسبة الفعل الماضي المبني على الفتح، فالشاعر بنى (حين) على الفتح؛ لإضافته إلى جملة فعلها ماضٍ، فاكسب منه البناء، وعلى ذلك يجوز إضافة (حين) إلى الجملة الفعلية، وهذا ما اختاره أبو حيان في موطن الشاهد، وهو رأي الكوفيين في أن البناء واجب، خلافاً للبصريين.

٣- الإضافة إلى ياء المتكلم:

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ^(٢) ثُمَّ آوَى إِلَى أُمَّا وَيُرُونِي النَّقِيعُ^(٣)

موطن الشاهد: قوله: "إلى أمّا" يريد: إلى أمي، فقلبت ياء المتكلم ألفاً وهذا قليل^(٤). واستشهد به أبو حيان على أن المضاف إلى ياء المتكلم قل قلبها ألفاً، والأصل: إلى أمي. يقول: "وإذا أضفت إلى الياء غير مثني ولا مجموع على حذو، ولا منقوص، ولا مقصور، نحو: غلامي، وغلماي، وهنداتي... جاز فتح الباء وإسكانها، فقلب الأصل: الفتح، وقيل الأصل: الإسكان وحذف الياء في مثل هذه قليل، ومنه ﴿فَبَشِّرْهُمَا بِالْكَافِ﴾^(٥)، فيمن حذفها وصلاً ووقفاً، وربما قلبت الياء ألفاً والكسرة قلبها فتحة، نحو قوله... إلى أمّا ويروني النقيع، يريد: إلى أمي، فأجازه بعضهم، وفي النهاية^(٦) أجاز المازني في غير النداء إبدال ياء المتكلم ألفاً، فأجاز: قام غلاماً، ورأيت غلاماً، ومررت بغلاماً، يريد: غلامي، حكاه ابن السراج في الأصول^(٧)... وقال ابن عصفور^(٨)، وهذا في الضرورة، وربما استغنى بالفتحة عن الألف فتقول: جاء غلام، يريد:

(١) السيوطي، مع الهوامع، ٢٢٩/٣.

(٢) أطوَّف: اتجول، وآوى: الجأ، والنقيع: المحض من اللبن. ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٠١/٢.

(٣) منسوب للنقيع بن جرموز بن عبد شمس، ينظر: أبو زيد، النوادر في اللغة، ص ٤٢.

(٤) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/ ١٨٥٠، والسيوطي، المطالع السعيدة، ص ٤٣٧، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٠١/٢.

(٥) الزمر ٣٩: ١٧-١٨.

(٦) يقصد كتاب "النهاية" لابن الخباز.

(٧) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١/ ٣٤١.

(٨) انظر: ابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، ص ٢٩١-٢٩٢.

غلاماً، أى غلامى...^(١)، فقد ذهب إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم في موطن الشاهد، أن الياء قلبت ألفاً، وهذا قليل.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

أجاز النحاة فتح الياء وإسكانها، واختلف في الأصل منهما، فقليل: الإسكان، وقيل: الفتح، وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أول، إذ هو الأصل في كل مبني، والفتح أصل ثان، إذ هو الأصل فيما هو على حرف واحد، فقياسه التحريك به، ثم سُنَّ تخفيفاً^(٢)، وقد تحذف هذه الياء، وتبقى الكسرة دليلاً عليها، وقد يفتح ما وليته فتُقلب ألفاً، وربما حُذفت وبقيت الفتحة دليلاً عليها، والثاني كما في قول الشاعر، أراد: إلى أمي^(٣)، والمضاف إلى ياء المتكلم فيه أربعة مذاهب:

أحدها: مذهب الجمهور أنه معرب في الأحوال الثلاثة، مقدّر فيه الحركات الإعرابية لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم.

والثاني: أنه مبني وإليه ذهب الجرجاني^(٤)، والزمخشري^(٥).

والثالث: أنه لا معرب ولا مبني، وإليه ذهب ابن جني^(٦).

والرابع: ما ذهب إليه ابن مالك^(٧) من أنه ظاهر الحركة الإعرابية في حالة الجز، مقدرة في حالة الرفع والنصب^(٨)، يقول: "الأصح بقاء إعراب المعرب إذا أضيف إلى ياء المتكلم ظاهراً، في المثني مطلقاً، وفي المجموع على حده غير مرفوع، وفيما سواهما مجروراً، ومقدراً فيما سوى ذلك. ويكسر مثلؤها إن لم يكن حرف لين يلي حركة، وتفتح الياء أو تُسكن"^(٩)، وقد خصّه ابن عصفور من قبيل الضرورة، وخرج قول الشاعر على أنه ضرورة^(١٠).

والذي يراه الباحث أن النحاة توسّعوا في المضاف إلى ياء المتكلم كثيراً، والذي يتضح من كلامهم أن المضاف إلى ياء المتكلم يكسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم، مثل: كتابي،

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/ ١٨٥٠-١٨٥١.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٤/ ٢٩٩.

(٣) انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ٢/ ١٩٤-١٩٦، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١/ ٤٤٨-٤٤٩.

(٤) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ١/ ٨١-٨٣.

(٥) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ١٤٣.

(٦) انظر رأي ابن جني، الأشموني، شرح الأشموني، ٢/ ١٩٧.

(٧) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ١٤٣-١٤٥.

(٨) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/ ١٨٤٧.

(٩) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ١٤٣.

(١٠) انظر: ابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، ص ٢٩١-٢٩٢.

وذلك إذا لم يكن مقصوراً، ولا منقوصاً، ولا مثني، ولا جمع مذكر سالماً، وإن كان الاسم المضاف إلى ياء المتكلم معتلاً، فإما أن يكون مقصوراً، وإما أن يكون منقوصاً، فإن كان منقوصاً، أدغمت ياءه في ياء المتكلم، فنقول: قاضي رفعا، ونصباً، وجرّاً، ومثله الحال في المثني، وجمع المذكر السالم في حالتي الجر والنصب، فنقول: قرأت كتابي، ونظرتُ إلى مُعلِّمي، وأما جمع المذكر السالم في حالة الرفع، فنقول فيه: جاء مُعلِّمي، كما تقول في حالتي النصب والجر. وأما المثني في حالة الرفع، فتبقى ألف الفاعل، وتفتح ياء المتكلم بعدها، فنقول: معلماي، وأما المقصور فهو كالمثني المرفوع نحو: فتأي.

وقد أورد أبو حيان شواهد أخرى على هذه المسألة، واكتفى الباحث بإيراد شاهد واحد.

٤- إضافة "كلا" و "كلتا" إلى المظهر والمضمر:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرِيَّ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي (١)

موطن الشاهد: قوله: "كِلَاهُمَا... قد أقلعا"، وقوله: "وكلا أنفيهما رابي"، فقد أعاد الشاعر الضمير إلى "كلاهما" في العبارة الأولى بصيغة المثني، وذلك في قوله: "أقلعا" مراعاة لمعنى "كلا"، وأخبر عن "كلا" في العبارة الثانية بصيغة المفرد، وذلك في قوله: "رابي" مراعاة للفظ "كلا"، فدلّ قوله على أنه يجوز مراعاة لفظ "كلا" ومراعاة معناها (٢).

واستشهد به أبو حيان على أن في "كلا" و "كلتا" تارة يُفْرَدُ حَمَلاً على اللفظ، وتارة يُثْنَى حَمَلاً على المعنى. يقول: "ويضافان إلى مثني لفظاً ومعنى ظاهراً، ومعنى إلى مضمر صالح للتثنية والجمع... وإلى مثني معنى دون لفظ... وَذَكَرَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ (٣) أَنَّ (كِلَا) تُضَافُ إِلَى مُفْرَدٍ بِشَرَطِ أَنْ يَتَكَرَّرَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: كِلَايَ وَكِلَاكَ مُحْسَنَانِ: المعنى كِلَانَا، وَكِلَا زَيْدٍ، وَكِلَاكَ مُحْسَنَانِ، وَكِلَايَ وَكِلَا عَمْرٍو مُثْنِيَانِ... وأوردها على أنها من كلام العرب، ومذهب البصريين أنها لا يضافان إلا إلى معرفة، وأجاز الكوفيون أن يضافا إلى نكرة إذا كانت محذوفة، فيقال: كِلَا رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ قَائِمَانِ... وجاء في الشعر إضافتهما إلى ظاهرين مفردين... وإفراد ما لـ (كلا وكلتا) أجود من تثنيته قال تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ إِذْ أَنْتَ أَكْلَاهُمَا﴾ (٤)، وقد اجتمع الإفراد والتثنية في قول الشاعر... ويتعين الإفراد إذا كان كل واحد منهما محكوماً عليه بحكم الآخر بالنسبة

(١) منسوب للفرزدق، ولم أعثَر عليه في ديوانه، ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٥٥٢/٢، وأبو زيد، النواذر في اللغة، ص ١٨٩.

(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ١/ ١٥٩-١٦٠، والأزهري، شرح التصريح، ١/ ٧٠٩.

(٣) انظر رأي ابن الأثيري: ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٤٠٣.

(٤) الكهف: ٣٣.

إليهما...^(١)، فقد أورد قول الشاعر على أنه يجوز أن تُضاف (كلا) و(كلتا) إلى الظاهر والمضمير لفظاً ومعنى.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب الكوفيون إلى أن "كلا" و"كلتا" فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وذهب البصريون إلى أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في "عصا" و"رحا"، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما مثنيان لفظاً ومعنى وأن الألف فيهما للتثنية النقل والقياس^(٢)، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية أن الضمير تارة يرد إليهما مفرداً حملاً على اللفظ، وتارة يرد إليهما مثنى حملاً على المعنى^(٣).

فأما رد الضمير مفرداً حملاً على اللفظ، فقد جاء كثيراً، قال الله - تعالى -: ﴿كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ مَأَتْ أَكْهَمَا﴾^(٤)، فقال: (أتت) بالإفراد حملاً على اللفظ، ولو كان مثنى لفظاً ومعنى لكان يقول: (أتت) كما تقول: الزيدان ذهباً، والعمران ضرباً، وأما رد الضمير مثنى حملاً على المعنى فعلى ما حكى عن بعض العرب أنه قال: كلاهما قائمان، وكلتاها لقيتهما، ونحو قول الشاعر، فقال: "أقلعا" حملاً على المعنى، وقال: "رابي" حملاً على اللفظ^(٥).

ويوضح ذلك من قول الجرجاني: "ألا تراه قال: أقلعا، ولو حمل على اللفظ لقال: أقلع، كما قال: راب، ولم يقل: رابيان، لما قصّد الحمل على اللفظ"^(٦)، وقال ابن مالك: "... فإذا أضيف إلى معرفة لفظاً أو نية جاز اعتبار المعنى واعتبار اللفظ، ... وقد اجتمع الوجهان في قول الشاعر"^(٧).

ف (كلا) و(كلتا) اسمان ملازمان للإضافة، ولفظهما مفرد، ومعناهما مثنى، ولذا أُجيز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى، واعتبار اللفظ فيفرد، وقد اجتمعا في قول الشاعر، إلا أن اعتبار اللفظ أكثر، وبه جاء القرآن، قال تعالى: ﴿كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ مَأَتْ أَكْهَمَا﴾^(٨)، ولم يقل: أتتا، فلما كان

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٨١٣/٤-١٨١٤.

(٢) وقد أورد صاحب الإنصاف أدلتهم في النقل والقياس، ٣٥٩/٢-٣٦٠.

(٣) انظر: الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف، ٣٥٩-٣٦١، والجرجاني، المقتصد، ٨٠-٨١.

(٤) الكهف: ١٨: ٣٣.

(٥) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣٦١-٣٦٦، وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ١/ ١٦٠-١٥٩.

(٦) الجرجاني، المقتصد، ٨١/ ١.

(٧) ابن مالك، شرح التسهيل، ١١١/٣.

(٨) الكهف: ١٨: ٣٣.

لِكِلَا، وَكِلْتَا حَظٍّ مِنَ الْإِفْرَادِ، وَحَظٌّ مِنَ التَّثْنِيَةِ أَجْرِيَا فِي إِعْرَابِهِمَا مُجْرَى الْمَفْرَدِ تَارَةً، وَمَجْرَى الْمُثْنَى تَارَةً، وَخُصَّ إِجْرَاؤُهُمَا مُجْرَى الْمُثْنَى بِحَالَةِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُضْمَرِ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ بِالْحُرُوفِ فَرَعَ الْإِعْرَابَ بِالْحَرَكَاتِ، وَالْإِضَافَةُ إِلَى الْمُضْمَرِ فَرَعَ الْإِضَافَةَ إِلَى الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَصْلَ الْمُضْمَرِ، فَجُعِلَ الْفَرَعُ مَعَ الْفَرَعِ، وَالْأَصْلُ مَعَ الْأَصْلِ مَرَاعَاةً لِلْمُنَاسِبَةِ^(١).

وَأَمَّا أَبُو حَيَّانَ، فَقَدْ ذَهَبَ مَذْهَبَ جُمْهُورِ النُّحَاةِ فِي جَوَازِ إِضَافَةِ (كِلا) وَ(كِلْتَا) إِلَى الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ.

٥- إِضَافَةُ الْمُلْغَى إِلَى الْمُعْتَبَرِ:

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اِعْتَذَرَ^(٢)

مَوْطِنُ الشَّاهِدِ: قَوْلُهُ: "ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ"، حَيْثُ أُضِيفَ (اسْمُ) إِلَى (السَّلَامِ)، وَهُوَ إِضَافَةُ الْمُلْغَى إِلَى الْمُعْتَبَرِ، يَعْنِي لَفْظَ الْأَسْمِ هُنَا مُلْغًى؛ لِأَنَّ دَخُولَهُ وَخُرُوجَهُ سَوَاءً، وَيَتَخَرَّجُ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِالسَّلَامِ: اللَّهَ تَعَالَى، كَأَنَّهُ قَالَ: اسْمُ اللَّهِ حَفِيفٌ عَلَيْكُمَا^(٣).

يَقُولُ أَبُو حَيَّانَ: "وَذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ^(٤) مِنَ الْإِضَافَةِ الَّتِي هِيَ شَبِيهَةٌ بِالْمَحْضَةِ أَيْضًا إِضَافَةَ الْمَوْصُوفِ إِلَى الْقَائِمِ مَقَامَ الْوَصْفِ، وَإِضَافَةُ الْمُسَمَّى إِلَى الْأَسْمِ، وَإِضَافَةُ الْمُؤَكَّدِ إِلَى الْمُؤَكَّدِ، وَالْمُلْغَى إِلَى الْمُعْتَبَرِ، وَالْمُعْتَبَرُ إِلَى الْمُلْغَى... وَمِثَالُ الرَّابِعِ قَوْلُهُ: إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا... أَيْ ثُمَّ السَّلَامُ عَلَيْكُمَا..."^(٥). فَقَدْ أوردَ أَبُو حَيَّانَ مَوْطِنَ الشَّاهِدِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ مِنْ إِضَافَةِ الْمُلْغَى إِلَى الْمُعْتَبَرِ.

آرَاءُ النُّحَاةِ فِي مَوْطِنِ الشَّاهِدِ:

أوردَ النُّحَاةَ هَذَا الْبَيْتَ شَاهِدًا عَلَى إِضَافَةِ الْمُلْغَى إِلَى الْمُعْتَبَرِ^(٦)، وَقَدْ حَصَرَ النُّحَاةَ الْإِضَافَةَ الشَّبِيهَةَ بِالْمَحْضَةِ فِي سَبْعِ إِضَافَاتٍ^(٧)، مِنْهَا إِضَافَةُ الْمُلْغَى إِلَى الْمُعْتَبَرِ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ، قَالَ ابْنُ جَنِّيٍّ فِي مَوْطِنِ الشَّاهِدِ: "كَأَنَّهُ قَالَ: ثُمَّ السَّلَامُ عَلَيْكُمَا، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي قَوْلِنَا:

(١) انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ١/ ٥٦-٥٧، والجرجاني، المقتصد، ١/ ٨٠.

(٢) منسوب للبيد بن أبي ربيعة، ديوانه، حققه وقدم له (إحسان عباس)، د. ط، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأبناء، الكويت، ١٩٦٢، ص ٢١٤، وينظر: التميمي، المسلسل في غريب لغة العرب، قدّم له وحقّقه (محمد عبد الجواد) مراجعة (إبراهيم الدسوقي البساطي)، د. ط، مكتبة الخالجي، القاهرة، ص ٢٥٥.

(٣) انظر: ابن عقيّل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢/ ٣٣٥.

(٤) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ٩٨، والسليبي، شفاء العليل، ٢/ ٧٠٤.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/ ١٨٠٨-١٨٠٩.

(٦) معنى كون المضاف ملغى أن المعنى يستقيم بدونه.

(٧) انظر في هذه الإضافات: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ١٩١، والأشموني، شرح الأشموني، ٢/ ١٢٧-

بسم الله: إنّما هو بالله، وأَعْتَقِدُ زيادة (اسم) ... فأبو عبيده يدّعي زيادة... واسم، ونحن نُخْمِلُ الكلام على أنّ هناك محذوفاً، قال أبو علي: وإنّما هو على حدّ حذف المضاف، أي: ثم اسم السّلام عليكم...^(١)، والمراد عند أبي عبيده أي: السّلامُ عليكما، فالمضاف الذي هو "اسم" زائدٌ، وكذلك "اسم" من "باسم الله" والمراد: بالله، وعلى ذلك ابن يعيش: "فهو يعتقد^(٢) في اللفظ زيادة مضاف، ونحن نعتقد فيه حذف مضاف... وصاحب الكتاب، قد اعتقد زيادة المضاف الذي هو اسمٌ هنا، ولم يعتقده في الذي قبله، فكأنّه مذهبٌ ثالثٌ، والحق ما ذكرناه"^(٣)، ويبيّن ذلك السيوطي أيضاً: "فإنهم قالوا: "اسم" زائد؛ لأنّه إنّما يقال: السّلام على فلان، ولا يقال: اسمُ السّلام عليك، فادّعوا زيادة ذلك لهذا المعنى، وهو مقصودٌ فيما نحن بصددّه"^(٤).

فالشاعر لم يرد إيقاع التسليم في الوقت نفسه، وإنّما أراحه بعد الحول، فلو قال: ثم السّلام عليكم، لكان مسلماً في وقته الذي نطّق به في البيت، فلذا ذكر الاسم الذي هو عبارة عن اللفظ، أي إنّما لفظٌ بالتسليم بعد الحول، وذلك السّلام دعاءً، فلا يتقيّد بالزمان للمستقبل، وإنّما هو لحينه، فلو أنّ ليبدأ قال: إلى الحول ثمّ السّلام عليكم، كان مسلماً لحينه، وقد أراد: إنّني لا أُلْفِظ بالتسليم والوداع إلّا بعد الحول، ولذا ذكر الاسم الذي هو اللفظ، ليكون بعد الحول ظرفاً^(٥).

والمراد من قوله: "ثمّ اسمُ السّلام عليكم" الكناية عن الأمر بترك ما كان أمرهما به، وهو سلامٌ توديع، وأتى بِثَمٍّ؛ لأنّها للتراخي والمهلة، وقد تعسف قومٌ لإخراج الاسم عن الزيادة بجعل السّلام اسم الله تعالى، ثم اختلفوا فقال بعضهم: عليكم اسم فعل^(٦)، أي: الزما اسم الله واتركا ذكرى.

وأما أبو حيّان فقد أورد البيت مستدلاً به على قول ابن مالك في إضافة المُلغى إلى المُعتبر، وأما التقدير عنده في البيت: ثمّ السّلام عليكم.

(١) ابن جني، الخصائص، ٢/ ٢٧١، وينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ٤/ ٣٣٧.

(٢) يقصد الزمخشري.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ١٧٨/٢.

(٤) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٧/ ٩٦، وينظر: الأسترباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٢/ ٣١٠.

(٥) انظر: البغدادي، خزانة الأدب، ٤/ ٣٣٨-٣٣٩.

(٦) انظر: البغدادي، خزانة الأدب، ٤/ ٣٣٩.

الفصل الرابع

باب المجزومات

الفصل الرابع: التوجيه النحوي للشاهد الشعري في باب المجزومات:

أولاً: الفعل المضارع المجزوم، ويشمل:

- جزم الفعل المضارع في جواب النهي.

ثانياً: أركان الشرط:

- حذف أداة الشرط.

- حذف فعل الشرط.

- حذف الفاء من جواب الشرط.

ثالثاً: أدوات الشرط:

- عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية.

- مجيء غير الفعل بعد (لو) الشرطية.

- حذف اللام من جواب (لولا) الشرطية.

- مجيء (لو) الشرطية بمعنى (إن) صارفة الماضي إلى المستقبل.

- مجيء (لو) الشرطية بمعنى (ليت) دالة على الامتناع لوقوع جوابين لها.

الفصل الرابع: التوجيه النحوي للشاهد الشعري في باب المجزومات.

المجزومات ^(١): هي الأفعال المضارعة الداخل عليها جازم، وهو ضريان: جازم الفعل، وهو: لم، ولمّا، ولأم الأمر، ولا في النهي، وجازم لفعلين، وهو أدوات الشرط ^(٢). وقد تعددت التوجيهات النحوية في باب المجزومات، كان من أبرزها ما ورد في: جزم الفعل المضارع، والشرط: أركانه وأدواته، وهي مرتبة على النحو الآتي:

أولاً: جزم الفعل المضارع ويشمل:

- جزم الفعل المضارع في جواب النهي:

لا أعْرِفَنَّ زَيْباً ^(٣) حُوراً مَدَامِغُهَا كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاج ^(٤) دُؤَارٍ ^(٥)

موطن الشاهد: قوله: "لا أعْرِفَنَّ"، بدخول "لا" الناهية على مضارع المتكلم المعلوم، وهو من نواذر الاستعمالات، فإن المتكلم لا ينهي نفسه ^(٦).

وضَعَفَ أبو حَيَّان دخول (لا) الناهية على الفعل المضارع في جواب النهي. يقول: "... وإذا بُني الفعلُ للمفعول جاز دخول (لا) هذه عليه سواء أكان لمتكلم أو غائب أو مخاطب، نحو: لا أَخْرِجْ، ولا تَخْرِجْ، ولا يُخْرِجْ زَيْدٌ، وإذا بُني لفاعلٍ، فالأكثر أن يكون للمخاطب، ويضعف للمتكلم، نحو قوله: لا أعْرِفَنَّ زَيْباً حُوراً مَدَامِغُهَا... وللغائب نحو: لا يُخْرِجْ زَيْدٌ... ^(٧). فقد أجاز أبو حَيَّان دخول (لا) الناهية على الفعل المضارع، سواء كان لمتكلم أو غائب أو مخاطب، إذا كان الفعل مبنياً للمفعول، وأمّا إذا كان الفعل مبنياً للفاعل، فلم يُجز دخول (لا) هذه إلا في حالة المخاطب، وضعف ذلك في المتكلم؛ لأن أكثر دخولها على فعل المخاطب. آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أن (لا) الناهية من جوازم الفعل الواحد نهياً كانت، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ ^(٨)، أو دعاءً، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَوَاجِدْنَا﴾ ^(٩)، وجزمها فعلي المتكلم مبنين

(١) أورد أبو حيان المجزومات تحت مسمى "باب المجزوم"، ١٨٥٥/٤، وكانت المجزومات في كتابه

"الارتشاف" أقل الأبواب النحوية مقارنة مع غيرها.

(٢) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٥٠.

(٣) الريرب: القطيع من البقر.

(٤) النعاج: أناث البقر، ودُؤَار: اسم موضع باليمامة. ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٦٢٦/٢.

(٥) منسوب للنايعة الذبياني، ديوانه، ص ١٢٣.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ٥١١/٣، والسيوطي، شرح شواهد المغني، ٦٢٦/٢.

(٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٨٥٨/٤.

(٨) لقمان ٣١: ١٣.

(٩) البقرة ٢: ٢٨٦.

للفاعل نادر، كقول الشاعر، ويكثر في: لا أخرج، ولا تُخرج؛ لأن النهي غير المتكلم، وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيراً^(١).

فـ (لا) الناهية يُطلب بها الامتناع عن الفعل، وأكثر دخولها على فعل المخاطب، ثم على فعل المتكلم المبني للمجهول، نحو: لا أغلب، ودخولها على فعل المتكلم المبني للمعلوم نادر كقول النابغة، فتستعمل (لا) في الأكثر للمخاطب، ويضعف استعمالها للمتكلم أو للغائب^(٢).

والذي يراه الباحث ما ذهب إليه أبو حيان في ضعف دخول "لا" على المتكلم، وذلك أن مدار الإعراب يتوقف على المعنى، والشاعر ينهى نفسه وينزلها منزلة الأجنبي، ونحن نعلم أن الواحد ممّا لا ينهى نفسه عن فعل ما بأداة النهي "لا"، فالشاعر يوّد أن ينهى نفسه عن معرفة الريب الحور منزلاً نفسه منزلة الأجنبي، وذلك نادر، ويحمل ذلك على باب المجاز.

ثانياً : أركان الشرط:

١ - حذف أداة الشرط:

وإنسان عني يخسر الماء تارةً فيبدو تاراتٍ يجمُ فيفترق^(٣)

موطن الشاهد: قوله: "يخسر الماء"، حيث حذفت منه أداة الشرط "إن"؛ إذ أصله: إن يخسر الماء، فلما حذفت ارتفع الفعل^(٤).

ولم يُجز أبو حيان حذف أداة الشرط. يقول: "ولا يجوز حذف أدوات الشرط لا (إن) ولا غيرها، وقد جوّز ذلك بعضهم في (إن) قال: وَيَزْتَفِعُ الْفَعْلُ وَحَذَفَهَا صِفَةً أَوْ تَقَدَّرَهَا لَا تَعْمَلُ، مثاله صفة، قوله تعالى: ﴿أَوْءَاخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَبْتَكُمْ مِصْبِيَّةً الْمَوْتُ تَحْيِسُونَهُمَا﴾^(٥)، ومثاله مقدرة لا تعمل قوله: وإنسان عني يخسر الماء تارةً... أي: إن يخسر الماء، وهذا قول ضعيف، ولا تُبنى القواعد الكلية بالمحتملات البعيدة الخارجة عن الأقيسة..."^(٦). فلم يُجز أبو حيان الحذف في أدوات الشرط، وقد ضعف ذلك في قول الشاعر على اعتبار أن أداة الشرط مقدرة لا تعمل، فهذا عنده غير جائز.

(١) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ١٠٢/٤-١٠٣، والأزهري، شرح التصريح، ٣٩٣/٢.

(٢) انظر: العيني، المقاصد النحوية، ٤٠٤/٣.

(٣) منسوب لذي الزمة، ديوانه، تحقيق (عبد القدوس أبو صالح)، ط١، مؤسسة الإيمان، بيروت، ص ٤٦٠، والعيني، المقاصد النحوية، ٤١١/٣.

(٤) انظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع، ١٨٩/١، والأشموني، شرح الأشموني، ١٨٦/١-١٨٧.

(٥) المائدة ٥: ١٠٦.

(٦) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٨٨٤/٤.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

استشهد النحاة به على تقدير أداة الشرط، فمنهم من قدره: (إذا)، ومنهم من قدره (إن)، على اعتبار أنها أم الباب، فلما حذفت أداة الشرط، ارتفع الفعل، إذ أصله: أن يحسر الماء تارة؛ لأن قوله: " وإنسان عيني" مبتدأ، و"يحسر الماء تارة" جملة في موضع الخبر، ولا رابط فيه لهذه الجملة بالمبتدأ، فلما عدم الرابط ذهب من ذهب إلى أن أصلها جملة شرطية؛ لأنه لا يشترط في الشرط إذا وقع خبراً أن يكون الرابط في جملة الشرط، بل قد يكون في جملة الجزاء، نحو: زيد إن نكح هذ يغضب^(١).

ومن النحاة من ذهب إلى أنه لا ضرورة إلى تكلف إضمار أداة الشرط^(٢)؛ لأن في الروابط ما تقع الجملة خالية عن الرابط^(٣)، فيعطف عليها بالفاء وحدها من بين سائر حروف العطف جملة فيها رابط، فيكتفى به لانتظام الجملتين من حيث العطف بالفاء في نظم جملة واحدة، ومن هذا القبيل بيت ذي الرمة، على أنه يحتمل أن يخرج على تخريجين آخرين: أحدهما: أن تكون الألف واللام أغنت عن الرابط، وقامت مقام الضمير، على مذهب من يرى ذلك، فيكون المعنى: وإنسان عيني يحسر ماؤه تارة فيبدو، ولا يريد بالماء مطلق الماء، ولا عموم الماء، وإنما يريد: ماء إنسان عينية.

والثاني: أن يكون الضمير محذوفاً لدلالة المعنى عليه، أي: يحسر الماء عنه تارة فيبدو^(٤). والذي يراه الباحث أنه لا ضرورة إلى تقدير شرط محذوف، فلا يجوز حذف أداة الشرط؛ لأنها هي الركن الأساس في تكون جملة الشرط.

٢- حذف فعل الشرط:

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَلَا يَغْلُ مَفْرَقُكَ الْحَسَامُ^(٥)

موطن الشاهد: قوله: "وَلَا يَغْلُ"، حيث حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إلا تطلقها مفرك الحسام^(٦).

(١) انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ١/ ١٨٦-١٨٧، والعيني، المقاصد النحوية، ٣/ ٤١١.

(٢) انظر: أبوحيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/ ١٨٨٤.

(٣) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ٣/ ١٠٣، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٢٠٥.

(٤) العيني، المقاصد النحوية، ٣/ ٤١١.

(٥) منسوب للأحوص الأنصاري، ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٢/ ٧٦٧، والأزهري، شرح التصريح،

٢/ ٤١٠، والعيني، المقاصد النحوية، ٣/ ٣٩٧.

(٦) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/ ١٨٨٣، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٤٣٢.

يقول أبو حيان: "... ويجوز حذف الشرط لدلالة المعنى مثبتاً نحو: إن خيراً فخير، ومنفياً بلا، نحو... وإلا يغلُ مفرقك الحسام، تقديره: وإلا تطلقها، وحذف فعل الجواب، لا أحفظه إلا في (إن) وحدها، وقول ابن عصفور^(١)، وشيخنا أبي الحسن الأبهدي: أنه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلا بشرط تعويض (لا) من الفعل المحذوف، ليس بشيء...^(٢) فقد أجاز حذف فعل الشرط لدلالة المعنى عليه، وقد اقتصر هذا الحذف في (إن) وحدها ولم يجزه في أخواتها.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

أجاز النحاة حذف فعل الشرط، ومنه قول الأحوص، والأصل: وإلا تطلقها، قال ابن عصفور: "يجوز حذف فعل الشرط والجواب، وذلك إذا فهم المعنى..."^(٣)، وقال ابن مالك: "وكثير حذف فعل الشرط المنفي بـ (لا) والاقتصار عليها، وعلى الجواب، كقولك: افعل وإلا تندم، تريد: وإلا تفعل تندم... ومثله قول الآخر...^(٤)، يريد: وإلا تطلقها يغلُ مفرقك الحسام"^(٥)، فحذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه، فحذف الفعل (تطلقها) لدلالة (فطلقها) عليه. قال أبو حيان: "وأما فعل الشرط وحده دون الأداة، فيجوز حذفه إذا كان منفياً بلا في الكلام الفصيح نحو قوله...^(٦)، والتقدير: وإن لا تطلقها يغلُ، فإن كان غير منفي بلا فلا يجوز إلا في ضرورة..."^(٧).

فقد أجاز النحاة حذف فعل الشرط، وشرطه أمران: دلالة الدليل عليه، وكون الشرط واقعاً بعد (وإلا) كقولك: ثب وإلا عاقبتك، أي: وإلا تثب عاقبتك، ومنه أيضاً قول الشاعر، أي: وإلا تطلقها يغلُ^(٨).

وبذلك يُحذف فعل الشرط وحده؛ لدلالة الدليل عليه، ولوقوعه بعد (إلا)، أما الدليل فهو قوله "طلقها"، وهكذا فحذف فعل الشرط في مثل هذه الحال مستساغ للعلم بذلك لقريظة الحال أو لسياق الكلام.

(١) انظر: ابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، ص ٣٥٣.

(٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٨٨٣/٤.

(٣) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٣١٧/٢.

(٤) يقصد بيت الأحوص.

(٥) ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ، ص ٢٥٩، وينظر: السليبي، شفاء العليل، ٩٦٢/٣.

(٦) يقصد بيت الأحوص.

(٧) أبو حيان، البحر المحيط، ٣٦٩/١ - ٣٧٠، وينظر: المصدر نفسه، ٤٨٦/٥، ٣٤٧/٨.

(٨) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٥٩.

٣- حذف الفاء من جواب الشرط:

بَنِي تُعَلِّ لَا تَنْكَعُوا^(١) الْعَنْزَ شَرِيهَا بَنِي تُعَلِّ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ^(٢)

موطن الشاهد: قوله: "مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ"، حيث حذف الفاء من جواب الشرط، والذي حَسَنَ الحذف هو قرب "مَنْ" الشرطية من الموصولة^(٣).

يقول أبو حيان: "... ولا يجوز حَذْفُ الفاء من الجملة الاسمية عند سيبويه^(٤) إلا في الشعر، وأجاز المبرد^(٥) حَذْفُها في الكلام، وجاء حَذْفُها، وَحَذْفُ المبتدأ في الشعر نحو قوله...^(٦)، فهو ظالمٌ، وفي محفوظي قديماً أَنَّ المبرد، مَنَّعَ من حَذْفِ الفاء في الضرورة...^(٧). فقد أورد الشاهد على حذف الفاء من جواب الشرط، موضحاً آراء النحاة في هذه المسألة. آراء النحاة في موطن الشاهد:

استشهد النحاة بموطن البيت على حذف المبتدأ مع الفاء التي هي في جواب الشرط؛ لأنَّ التقدير: فهو ظالمٌ، وذهبوا إلى أَنَّ الذي حَسَنَ الحذف هو أَنَّ "مَنْ" الشرطية ههنا قريبة من "مَنْ" الموصولة، فكأنَّهم توهَّموا أَنَّ "مَنْ" موصولة، وإن كان استعمالها شرطية، ألا ترى أنَّها لو كانت موصولة لما احتاج إلى تقدير حذف، إذ كانت "مَنْ" تكون مبتدأة، و"ظالم" خبرها^(٨). ومن النحاة من ذهب إلى أَنَّ حذف الفاء لا يجوز إلا في الضرورة^(٩)، وعند سيبويه لا يجوز إلا في الشعر، فقد جعلَ حَذْفُ الفاء من الجواب ضرورة^(١٠).

والذي يراه الباحث أنه قد يفترن جواب الشرط بالفاء جوازاً، وذلك إذا كان الفعل ماضياً، وقصد به وعد أو وعيد، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسِّبْتِ فَكُتِبَ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾^(١١)، أو كان مضارعاً مجرداً، أو منفياً بـ (لا)، وقيل بـ، (لم) أيضاً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ

(١) لا تنكعوا: لا تمنعوا. ينظر: النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص ٣٠٤.

(٢) منسوب للأسدي، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٦٥/٣، والعيني، المقاصد النحوية، ٤١٠/٣.

(٣) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٨٧٢/٤، والأشموني، شرح الأشموني، ٢٦٣/٣.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ٦٤-٦٥/٣.

(٥) انظر: المبرد، المقتضب، ١٧٨/٣.

(٦) يقصد قول الشاعر.

(٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٨٧٢/٤.

(٨) انظر: العيني، المقاصد النحوية، ٤١٠/٣، والأشموني، شرح الأشموني، ٢٦٣/٣.

(٩) انظر: ابن مالك، شرح التمهيل، ٢٧٣/١.

(١٠) انظر: سيبويه، الكتاب، ٦٥/٣.

(١١) المل ٢٧: ٩٠.

فَأَمَّتُهُمْ قِيلًا^(١)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ﴾^(٢)، أو الماضي الذي قصد به وعد أو وعيد، فاقتترانه بالفاء يدل على أنه نزل منزلة ماضي المعنى مبالغة في تحقق وقوعه، أي كأن الأمر حصل وتّم، وأمّا المضارع المجرد أو المنفيّ بـ"لا"، فهو عند الأكثرين على تقدير مبتدأ بعد الفاء، قالوا: ولذا يرتفع الفعل بعدها^(٣).

ويرى الباحث أن حذف الفاء من جواب الشرط جائز، ولا يُحمل قول الشاعر على الضرورة، ونستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾^(٤)، أي فالوصية ثالثاً: أدوات الشرط:

١- عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مَنَفَسَ أَهْلَكُتُهُ وَإِذَا هَلَكَتْ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(٥)

موطن الشاهد: قوله: "إِنْ مَنَفَسَ أَهْلَكُتُهُ"، حيث رفع "منفس" بإضمار فعل دلّ عليه ما بعده؛ لأنّ حرف الشرط يقتضي فعلاً مظهرًا أو مضمراً^(٦).

يقول أبو حيان: "... وإذا ولي الأداة اسم مرفوع، فهو على إضمار الفعل يُقَسَّرُ الفعلُ بَعْدَهُ من لفظه... أو من معنى الكلام نحو...^(٧)، تقديره: إِنْ هَلَكَ مُنَفَسٌ، وأجاز الكسائي ارتفاعاً على الابتداء، والجملة في موضع جزم كما كان ذلك في جملة الجزاء، وذكره سيبويه^(٨) بشرط أن يكون الخبر فعلاً...^(٩). فقد ذهب إلى أن الاسم المرفوع إذا ولي أداة الشرط فإنّه على إضمار فعل يفسره فعل بعده من نفس لفظه. آراء النحاة في موطن الشاهد:

اختلف النحاة في موطن الشاهد، حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي "إن"، والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل، وللبيت رواية أخرى بنصب "منفس". فأما رواية النصب

(١) البقرة ٢: ١٢٦.

(٢) البقرة ٢: ٢٣٠.

(٣) المسامرائي، فاضل، معاني النحو، ٩٣/٤-٩٤.

(٤) البقرة ٢: ١٨٠.

(٥) منسوب للنمر بن تولب، ديوانه، صنعة (نوري حمودي القيسي)، د.ط، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨م، ص ٧٢.

(٦) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٨٧٠/٤، وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢١٨/١.

(٧) يقصد قول الشاعر.

(٨) انظر: سيبويه، الكتاب، ١١٣/٣.

(٩) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٨٧٠/٤.

فهي التي أوردتها سيبويه وجمهور البصريين^(١)، ولا إشكال في هذه الرواية؛ لأن "منفساً" حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده، والتقدير: إن أهلك منفساً أهلكته. والرواية الثانية برفع "منفس"، وهي رواية الكوفيين، وأعربوها على أن "منفس" مبتدأ، وجملة "أهلكته" خبره، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد "إن" و "إذا" الشرطيتين^(٢)، وقالوا: إن الاسم المرفوع بعد هاتين الأداتين مبتدأ، والجملة بعده في محل رفع خبر، ومنهم من جعل هذا الاسم المرفوع فاعلاً لنفس الفعل المذكور بعده^(٣) في نحو: إن زيد يزورك فأكرمه، وهذا مذهب الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على الفعل الرافع له.

وأما البصريون فلا يسلّمون برواية الرفع، ثم يقولون: إن صحّت هذه الرواية فإنها لا تدلّ على جواز وقوع الجمل الاسمية بعد أداة الشرط، ولا تدلّ على جواز تقدم الفاعل على فعله؛ لأن واحداً من هذين الوجهين غير متعين في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ويُقدّر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعده قد رفع الضمير على الفاعلية، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما في هذا البيت المُستشهد به^(٤)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمَرْتُ هَآؤُكَ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٦).

والذي يراه الباحث أن في البيت اشتغالاً؛ إذ وقع الفعل (أهلك) بين الاسم المشتغل عنه وضميره، فانتصب الاسم (منفساً) على أنه مفعول به مقدّم، وأما الضمير (الهاء)، ففي محل نصب، لتوكيد وقوع الفعل على الاسم، هذا على رواية النصب، وأما رواية الرفع (إن منفساً أهلكته)، على أن الكلام مبتدأ وخبر، ومن ذلك أمثلة كثيرة، تستيقن أن الاشتغال ليس فيه وجوب رفع ولا وجوب نصب، بل في كل حال جواز الرفع والنصب، ومنه قوله تعالى: ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي قَاتِلُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾^(٧). ففي الآية اشتغال: وقد وقع الفعل (اجلّوا) بين الاسم المشتغل عنه

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١/١٣٤، وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ١/٢١٨.

(٢) انظر: الأسقراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ١/١٩٤-١٩٥.

(٣) انظر: العكبري، مسائل خلافة في النحو، ص ١٤٥.

(٤) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٣/١٢٩، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ٢/١٥٢.

(٥) النساء: ٤: ١٧٦.

(٦) التوبة: ٩: ٦.

(٧) النور: ٢٤: ٢.

وضميره، فارتفع الاسم (الزانية) على أنه مبتدأ، وخبره جملة (اجلدوا) هذا على أن للآية قراءة أخرى بالنصب: (الزانية والزاني)، وهي قراءة عيسى بن عمر الثقفي^(١).

ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَهُمْ﴾^(٢)، في الآية اشتغال، فقد وقع الفعل (هدينا) بين الاسم المشتغل عنه وضميره، وجاء الاسم مرفوعاً على أنه مبتدأ (ثمود)، وللآية قراءة أخرى بالنصب (ثمود) على أنه مفعول به مقدم، وأمّا الضمير (هم) ففي محل نصب لتوكيد وقوع الفعل على الاسم. وحرف الشرط (إن) مختص بالأفعال فلا يجوز أن يليه إلا الفعل. فلما وجد النحاة اسماً بعده، ذهب البصريون إلى تقدير فعل محذوف يفسره المذكور حفاظاً على اختصاصه، وذهب الكوفيون إلى أنه مبتدأ متجاوزين فكرة الاختصاص.

٢- مجيء غير الفعل بعد (لو) الشرطية:

أَخْلَايَ لَوْ غَيَّرَ الْجَمَامُ أَصَابَكُمْ عَثَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَغْتَبٌ^(٣)

موطن الشاهد: قوله: "لو غَيَّرَ الْجَمَامُ أَصَابَكُمْ"، حيث ولي "لو" الشرطية غير الفعل، وقد عُلِمَ أن "لو" لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمّر يفسره الظاهر^(٤).

يقول أبو حيان: "... و(لو) عند البصريين لا يليها إلا الفعل، ولا يليها اسم على إضمار فعلٍ إلا في ضرورة الشعر، نحو قوله: أَخْلَايَ لَوْ غَيَّرَ الْجَمَامُ أَصَابَكُمْ... أو في نادر كلام كما جاء: لو ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي^(٥)، وذهب أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي: إلى أنه يجوز أن يليها الفعل ظاهراً أو مضمراً، ومنه ظاهر قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٦)، حُذِفَ الفعل فانفصل الضمير، وزعم ابن مالك^(٧) أنه يجيء بَعْدَ (لو) جملة اسمية من مبتدأ وخبر... وهو مذهب الكوفيين، وتأول ذلك غيرهم من النحاة، ولم يُجيزوا: لَوْ زَيْدٌ

(١) انظر: ابن جني، المحتسب، ١٤٣/٢.

(٢) فصلت ٤١: ١٧.

(٣) منسوب للعطّاش الضبّي، ينظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ٨٩٣/٢، والأزهري، شرح التصريح،

٤٢٢/٢، والعيني، المقاصد النحوية، ٤٢٧/٣.

(٤) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٨٩٩/٤-١٩٠٠، والعيني، المقاصد النحوية،

٤٢٨/٣.

(٥) انظر: المبرّد، المقتضب، ٧٧/٣، والسليبي، شفاء العليل، ٩٦٩/٣.

(٦) الإسراء ١٧: ١٠٠.

(٧) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٧٧/٢.

قائم...^(١). فقد استشهد به أبو حيان على مجيء غير الفعل بعد (لو) الشرطية، وهذا مذهب الكوفيين، وأما عند البصريين لا يليها إلا الفعل.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى اختصاص "لو" بالفعل مطلقاً، ويجوز أن يليها قليلاً: اسم معمول لفعل محذوف وجوباً يفسره ما بعده، إما مرفوع كقول الشاعر. حيث ولي "لو" الشرطية الاسم المرفوع "غير" وهو عند جمهور النحاة فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، وقال قوم من النحاة الكوفيين: هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره يُذكر بعده، وعَدَّ ابن عصفور ورود فعل مضمر بعد "لو" ضرورة^(٢)، وعارضه أبو حيان بقوله: "ولا يختص إيلائها الاسم على إضمار فعل يفسره ما قبله خلافاً لابن عصفور. والدليل لنا قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٣)، وقال عُمَرُ: لو غَيْرَكَ قالها يا أبا عبيده، وفي المثل: لو ذات سوارٍ لَطَمْتَنِي، وفي الشعر: أخلاي لو غير الجمام أصابكم...، وقد جاءت الجملة الاسمية بعدها في الشعر... ولم يقس على ذلك أحد من العلماء بل منهم من جعله ضرورة، ومنهم من تأوله...^(٤).

ف (لو) لا تقع إلا على فعل، فإن قَدِّمَتِ الاسم قبل الفعل فيها كان فعل مضمر، ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٥)، فقوله: "أنتم" فاعل فعل دل عليه "تملكون"، هذا الظاهر، والتقدير: لو تملكون خزائن تملكون، وكان هذا الضمير متصلاً، فلمَّا حُذِفَ الفعل، فُصِّلَ الضمير منه، وأُتِيَ بالمنفصل الذي هو "أنتم"، وأُجْرِيَ مجرى الظاهر^(٦).

والملاحظ من كتب الصناعة: أن (لو) مختصة بالأفعال، فإذا رأوا بعدها اسماً قَدَرُوا بينه وبينها فعلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا﴾^(٧)، يقولون: التقدير هنا: لو ثَبِتَ أَنَّ أهل القرى آمنوا. ونسأل هنا: وما حجتهم في ذلك؟ ولم أنشؤوا فعلاً بين هذا الاسم و(لو). فقد خصَّ النحاة مجيء ما بعد (لو) فعلاً، وإذا جاء اسماً أولوه. وقد جاء الكلام الفصيح من الذكر الحكيم والشعر العربي، يُثَبِّتُ مجيء غير الفعل بعد (لو)، ولننمعن النظر في موطن واحد ممَّا قاله الله - عزَّ وجلَّ - ثم انظر ما ذهبت إليه كتب الصناعة، قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٨٩٩/٤-١٩٠٠.

(٢) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ١٢٩/٤.

(٣) الإسراء ١٧: ١٠٠.

(٤) أبو حيان، تذكرة النحاة، ص ٤٠.

(٥) الإسراء ١٧: ١٠٠.

(٦) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ١٢٣/٥-١٢٤.

(٧) الأعراف ٧: ٩٦.

خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴿١﴾، وأما في كتب الصناعة أن: (لو) مختصة بالدخول على الأفعال، ودخولها في الآية هنا على الضمير (أنتم) ليس هو الأصل، ولكي توافق الآية الأصل، نقدر بين (لو) وبين الضمير فعلاً مناسباً تقديره: تملكون، أي الأصل: لو تملكون تملكون خزائن رحمة ربي، ثم حذف الفعل الأول وحده، فانفصل الضمير وبرز فقيل: (لو أنتم) ﴿٢﴾.

ولما كان دخول (لو) على الأسماء منتشراً في العربية، ذهبت كتب الصناعة إلى تخرج نماذجها؛ لإثبات أن (لو) مختصة بالأفعال، ولو كلفها ذلك أن تُلَوَّى أعناق التراكيب، وأما قول الشاعر فالأصل عندهم: لو أصابكم أصابكم.

وأما أبو حيان، فقد ذهب مذهب النحاة البصريين في إيلاء الفعل بعد (لو) الشرطية، وقد أورد شواهد أخرى على ذلك، ولكن الباحث اقتصر على واحد منها.

٣- حذف اللام من جواب (لولا) الشرطية:

لَوْلَا الْحَيَاءُ وَبَاقِي الدِّينِ عِبْنُكُمْ بِبَغْضٍ مَا فِينَكُمَا إِذْ عَيْنُمَا عَوْرِي ﴿٣﴾

موطن الشاهد: قوله: "عِبْنُكُمْ"، حيث حذف اللام من جواب (لولا) الشرطية ﴿٤﴾.

يقول أبو حيان: "... وجواب (لولا) ماضي مثبت مقرون باللام، قال تعالى: ﴿لَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَكُتُمْ﴾ ﴿٥﴾، وبها، وقد قال تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ تَبْتَئْتَنَا لَفَدَكْتُ تَرَكُّنُ﴾ ﴿٦﴾، وقد جاء في الشعر: لولا الحياء وباقي الدين عِبْنُكُمْ... فقال ابن عصفور ﴿٧﴾: حذف اللام ضرورة، وقال أيضاً: يجوز في قليل من الكلام، وقال صاحب الترشيح: حذف اللام مع (لولا) جائز وأكثر ما تأتي في الشعر... ومنفي بـ (لم)... وبها: ﴿لَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ ﴿٨﴾، ولا يحفظ دخول اللام على الجواب... ﴿٩﴾. فقد استشهد أبو حيان بالشاهد على جواز حذف اللام من جواب (لولا) الشرطية، مع جواز الاقتران.

(١) الإسماء ١٧: ١٠٠.

(٢) انظر: الصيدائي، يوسف، الكفاف، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ١١٥٠/٢.

(٣) منسوب لابن مقبل، ديوانه، غني بتحقيقه (عزة حسن)، د. ط، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م، ص ٧٦.

(٤) انظر: ابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، ص ١٣٦، والشنقيطي، الدرر اللوامع، ٢٠٣/٢.

(٥) النور ٢٤: ١٤.

(٦) الإسماء: ١٧: ٧٤.

(٧) انظر: ابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، ص ١٣٦.

(٨) النور ٢٤: ٢١.

(٩) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان لعرب، ١٩٠٥/٤.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أن جواب (لولا) ماضي مثبت مقرون بالآلم، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَسَكُتُكُمْ﴾^(٢)، أو ماضي مع (ما) النافية، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾^(٣)، وقد يخلو المتيث من الآلم، كقول الشاعر، قال ابن عصفور: "لولا... وتدخل الآلم في جوابها وجواب "لو" إذا كان موجباً أو منفيّاً بـ "ما" أو بمعناها، ويجوز حذفها..."^(٤)، وذكر المرادي قولاً آخر لابن عصفور، قال: "... وقال ابن عصفور: حذف الآلم من جواب "لولا" ضرورة، وقال أيضاً: يجوز في قليل من الكلام، وسوى بعضهم بين حذف الآلم وإثباتها في "لو" و "لولا"..."^(٥). وذهب أبو حيان إلى أن الشاعر أراد: لَعَبْتُكُمَا، فحذف الآلم من جواب (لولا) الشرطية، قال: "وقد جاء في كلام العرب بغير لام، وبعض النحويين يخص ذلك بالشعر..."^(٦). ويذهب الباحث إلى ما ذهب إليه أبو حيان في جواز حذف الآلم من جواب (لولا) الشرطية، مع جواز الاقتران بها.

٤- مجيء (لو) الشرطية بمعنى (إن) صارفة الماضي إلى المستقبل:

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا^(٧) مَا زَرَهُمْ دُونَ النَّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ^(٨)

موطن الشاهد: قوله: "ولو باتت بأطهار"، حيث وقعت "لو" شرطية بمعنى "إن" فَصَرَفَتْ الماضي إلى المستقبل^(٩).

يقول أبو حيان: " (لو) حرف امتناع لامتناع هذه عبارة شيوخنا في ابتداء التعلم... وَعِنْدَ المحققين: أنه لا يليها إلا ماضي المعنى سواء أكان بلفظ الماضي أو المضارع، قال تعالى:

(١) سبأ: ٣٤: ٣١.

(٢) النور: ٢٤: ١٤.

(٣) النور: ٢٤: ٢١.

(٤) ابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، ص ١٣٥-١٣٦.

(٥) المرادي، الجنى الداني، ص ٥٤١-٥٤٢، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣٥٢/٤.

(٦) أبو حيان، البحر المحيط، ٤٠٨/١.

(٧) شَدُّوا: ربطوا، والمُنْزَر: ما يستر الإنسان به عورته، والأطهار: هو حالة بعد الحيض والنفاس عند المرأة،

ينظر: الألباري، كتاب الأضداد، ص ٣١.

(٨) منسوب للأخطل، ديوانه، ص ١٤٤، وينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٦٤٦/٢.

(٩) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٥٠٠/١، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٠/٣-٢١.

﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْتَهُمْ﴾^(١)، أو منفي بـ (لَمْ)، وزعم قومٌ أَنْ استعمالها في الماضي غالبٌ، وأنها تُستعمل بمعنى (إِنْ) للشرط في المستقبل، وكونها بمعنى (إِنْ) ذَكَرَهُ النحاة^(٢) في غير موضع، وتعقب ذلك ابنُ الحاج^(٣) ناقداً على ابنِ عصفور، إذ زعم أنَّ (لَوْ) تجيء بمعنى (إِنْ)، وقال: هذا خطأ^(٤)، والقاطع بذلك أَنَّكَ لا تقول: لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ فَعَمْرُو مِنْطَلِق، كما تقول: إِنْ لا يَقُمُ زَيْدٌ فَعَمْرُو مِنْطَلِق، وتأول قوله: ... ولو بَأْتَيْتُ بِأَظْهَارٍ^(٥). فقد استشهد بموطن الشاهد على مجيء (لو) الشرطيّة بمعنى "إِنْ" عند النحاة.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أنَّ (لو) الشرطيّة تأتي بمعنى "إِنْ" الشرطيّة، التي يليها المستقبل، وتَصْرِفُ الماضي إلى الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾^(٦)، وكقوله تعالى: ﴿وَلَيَحْشَنَّ الَّذِينَ تَوَكَّلُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾^(٧)، وكقول الشاعر، وكون "لو" بمعنى "إِنْ" ذكره كثير من النحويين، وقال ابن الحاج في نقده على ابن عصفور: هذا خطأ. وتأول قول الشاعر^(٨).

والذي يَبْضَحُ من كلام النحاة أنَّ "لو" في البيت بمعنى "إِنْ" تَخْلُصُ الفعل للاستقبال، وإن كانت صيغة صيغة الماضي، صيرت معناه إلى الاستقبال، نحو قول الشاعر، أي: وإن بَأْتَيْتُ بِأَظْهَارٍ، وهذا لا ضير فيه؛ لأنّه غير منافٍ للمعنى، والذي يراه الباحث أنَّ هذا جائز بما أنّه متفق والمعنى في التركيب اللغوي^(٩).

(١) الأعراف ٧: ١٠٠.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢٦٩/١، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٠/٣.

(٣) أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي (ت ٨٦٤٧هـ)، اشتهر بشروحه على كتاب سيبويه، وإيضاح الفارسي، وسر الصناعة لابن جني، ونقده على مقرب ابن عصفور، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٣٥٩/١.

(٤) انظر رأي ابن الحاج: المرادي، الجني الداني، ص ٢٩٥.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٨٩٨/٤.

(٦) يوسف ١٢: ١٧.

(٧) النساء ٤: ٩.

(٨) انظر: المرادي، الجني الداني، ص ٢٩٥، وابن هشام، مغني اللبيب، ٥٠٠/١.

(٩) انظر: ابن عصفور، المقرب ومعه مثل، ص ١٣٤، وأبو حيان، تذكرة النحاة، ص ٣٨-٣٩.

٥- مجيء (لو) الشرطية بمعنى (ليت) دالة على الامتناع لوقوع جوابين لها.

فلو نُبِشَ المقابرُ عن كَلْبٍ فَيُخْبِرَ بالذَّنَائِبِ^(١) أَيُّ زِيرٍ
بِيَوْمِ الشَّعْثَمِينَ^(٢) لَقَرَّ عَيْنًا وكيف لقاءً مَنْ تَحْتَ القُبُورِ^(٣)

موطن الشاهد: قوله: "ولو نُبِشَ"، فقد جاءت شرطية بمعنى التمني، تفيد الامتناع، لوقوع جوابين لها وهما: (فَيُخْبِرُ) وهو مرتبط بالفاء، و(لَقَرَّ عَيْنًا) وهو مرتبط باللام^(٤).

يقول أبو حيان: "... وإذا أُشْرِيتَ (لَوْ) معنى التَّمَنَّى، فنَصَّ شيخنا ابن الضائع^(٥)، وأبو مروان بن هشام^(٦) على أنها لا جواب لها كـ (جواب الامتناعية)، ويجوز أن تُجاب بالفاء، قال تعالى: ﴿لَوْ أَن لَّكَ لَنَازِرَةٌ فَتَبَرَّأْتَ مِنْهُمْ﴾^(٧)، وهي إذ ذاك، قِسْمٌ برأسه، والصَّحِيح أنها الامتناعية، ويجوز أن يُجاب بالفاء، وقد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء في قوله...^(٨)...^(٩). فقد أجاز أبو حيان مجيء (لو) الشرطية بمعنى التَّمَنَّى دلالة على الامتناع لوقوع جوابين لها، مرة مرتبطة بالفاء، ومرة مرتبطة باللام.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

اختلف النحاة في "لو" هذه التي بمعنى "ليت" على ثلاثة أقوال:

(١) الذنائب: المقصود ثلاث هضبات بنجد وبها قبر كليب، وزير: الذي يُكثِر من زيارة النساء، ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٤٢٦/٣.

(٢) الشعثمين: وهما شعث وشعث ابنا معاوية بن عمرو بن عقل بن تغلب، ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٦٥٦/٢.

(٣) البيتان منسوبان لمهلهل بن ربيعة، ينظر: السيوطي، شرح شواهد الغني، ٦٥٤/٢، وابن مضاء، الردُّ على النحاة ويليه كتاب مختصر في ذكر الألقاب لأبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري، تحقيق (محمد محمد حسن إسماعيل)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص ٦٠، والقالي، أمالي القالي، ٢٤/١.

(٤) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٥٠٦/١، والعيني، المقاصد النحوية، ٤٢٧/٣.

(٥) أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكَنَامي الأشبيلي، (ت ٦٨٠هـ) من مصنفاته: شرح كتاب مسيويه، وشرح الجمل، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٢٠٤/٢، وينظر رأيه: ابن هشام، مغني اللبيب، ٥٠٥/١.

(٦) هو عبيد الله بن عمر بن هشام أبو مروان الحضرمي الأشبيلي، (ت ٥٥٠) من مصنفاته: الإفصاح في اختصار المصباح، وشرح الدريدية. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ١٢٧/٢.

(٧) البقرة ٢: ١٦٧.

(٨) يقصد قول الشاعر.

(٩) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٩٠٣/٤ - ١٩٠٤.

الأول: أنها قسّم برأسه فلا تجاب كجواب الامتناعية، نصّ عليه ابن الضائع، وابن هشام الخضراوي^(١).

الثاني: أنها الامتناعية أشرّيت معنى التمني، قال بعضهم: وهو الصحيح؛ لأنها قد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء في قول الشاعر.

الثالث: أنها المصدرية أغنت عن التمني لكونها لا تقع غالباً إلا بعد مُفهم ثَمِنْ. وهو قول ابن مالك^(٢).

وذهب أبو حيان إلى أنّ (لو) أشرّيت معنى التمني^(٣)، وفي الحقيقة أنّ (لو) في كلام العرب على أوجه، فتأتي شرطية دالة على الامتناع، وغير دالة، ومصدرية، وغير ذلك، وهذا ليس محلّ النزاع.

وأما محلّ النزاع: هل دلالتها على التمني من حيث الوضع كـ (ليت)؟ أو دلالتها عليه بتقدير فعل التمني؟ فمنهم من قال أنها قد تجيء في معنى التمني كقولك: لو تأتيني فتحدثني وإن أراد الأصل: وددت لو تأتيني فتحدثني، فحذف فعل التمني لدلالة "لو" عليه، فأشبهت "ليت" في الأشعار بمعنى التمني، فكان لها جواب كجوابها، أو أنها حرفٌ وُضع للتمني كـ "ليت"^(٤).

والذي يراه الباحث أنّ (لو) كونها تدلّ على التمني بنفسها أو بفعل مقدّر لا يؤثر كثيراً في التوجيه النحوي، والحقّ أنها قد تكون شرطية مُشرّية معنى التمني، فيكون لها جواب نحو قولنا: لو أنّ لنا رجالاً أمثال صلاح الدين إذن ما ضاعت فلسطين، تقول ذلك متمنياً^(٥).

ويخلص الباحث إلى أنّ فصل المجزومات لم تكن مادته متوازية مع الفصول الأخرى؛ والسبب في ذلك أنّ باب المجزومات عند أبي حيان في كتابه "الارتشاف" لم يكن غنياً بالشواهد الشعرية مقارنة مع الأبواب الأخرى، وكذلك من حيث المادة وضخامتها، أنها كانت قليلة، مقارنة مع تلك الأبواب.

(١) أبو عبد الله محمد بن يحيى الخرجي الأندلسي (ت ٦٤٦هـ) من مصنفاته: شرح الإيضاح للفارسي، وفصل

المقال في أبنية الأفعال. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٢٦٧/١.

(٢) المرادي، الجنى الداني، ص ٢٩٧-٢٩٨، وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٥٥/٣.

(٣) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٦٤٨/١، وينظر: المصدر نفسه، ١٩٥/٧-١٩٦.

(٤) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٥٠٦/١-٥٠٧.

(٥) انظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو، ٧٧/٤.

الفصل الخامس

باب التوابع

الفصل الخامس: التوجيه النحوي للشاهد الشعري في باب التوابع.

أولاً: النعت ويشمل:

- نعت الجملة.
- النعت المرتفع على المجاورة.
- حذف النعت وإبقاء المنعوت.
- النعت بأسماء العدد.
- وصف المنادى إذا كان نكرة موصوفة.
- وصف المنادى المحلى بـ"أل".

ثانياً: العطف ويشمل:

- العطف على اسم (لا) العاملة عمل (إن).
- العطف على المعنى.
- عطف البيان من الضمير المستكن في الفعل.
- ترجيح عطف البيان على البدليته.
- حذف (أم) مع معطوفها.
- عطف الفعل الماضي على المضارع.

ثالثاً: التوكيد ويشمل:

- جواز توكيد الضمير المستكن في الظرف الواقع خبراً.
- خفض على الجوار.
- إضافة (كُلّ) إلى الاسم الظاهر.
- التوكيد اللفظي في الاسم.
- التوكيد باسم الفعل.

رابعاً: البديل ويشمل:

- مخالفة بدل المطابقة للمبدل منه.
- حذف رابط البديل.
- إبدال الاسم الظاهر من الضمير.
- مجيء البديل مبتدأ.
- تأويل بدل الكل من بعض.

الفصل الخامس: التوجيه النحوي للشاهد الشعري في باب التوابع.

التوابع^(١): كلُّ ثانٍ أغرب بإعراب سابقه من جهة واحدة^(٢). وقد تعددت التوجيهات النحوية في باب التوابع، وكان من أبرز التوجيهات: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، وهي مرتبة على النحو الآتي:

أولاً: النعت ويشمل:

١- نعت الجملة:

كَأَنَّ حَفِيفَ^(٣) النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجَسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الْغَارَ مُطْنِفُ^(٤)

موطن الشاهد: قوله: "أخطأ الغار"، فهذه الجملة صفة للنحل، خَلَّتْ من الضمير الرابط، ولكن الألف في "الغار" أغنت عن الضمير العائد إلى الموصوف، والتقدير: أخطأ غارها^(٥).

واستشهد أبو حيان به على منع نيابة (أل) عن الضمير العائد على المنعوت، يقول: "والمنعوت به مفرد وجملة، كالجملة الموصول بها، والذي تكون الجملة نعتاً له هو النكرة، ولا يجوز دخول الواو عليها كجملة الحال، خلافاً للزمخشري، ولا يُنعت بها المعرّف بـ"أل" الجنسية خلافاً لمن أجاز ذلك^(٦)، ولا تنوب (أل) عن الضمير العائد منها على المنعوت، وإن جاء ما ظاهره ذلك كقوله...^(٧)، أوّل على حذف الضمير أي: أخطأ الغار منها، لا على أن التقدير: أخطأ غارها، فنابت (أل) عن الضمير، خلافاً لمن ذهب ذلك^(٨). فهو لا يُجيز نعت الجملة بالمعرّف بـ"أل" الجنسية، خلافاً لمن أجاز ذلك.

(١) أورد أبو حيان التوابع موزعة تحت مسمى "باب التابع"، ١٩٠٧/٤.

(٢) الأستراباذي، شرح الرضبي على كافية ابن الحاجب، ٣/٣.

(٣) حفيف النبل: صدى السهم، وعجسها: مقبض السهم أو القوس، وعوازيب: المقصود عزيت الإبل أي ابتعدت عن المرعى، ومطنف: الحد من الجبل، ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ١٣٤/٣.

(٤) منسوب للشنفرى، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (طنف)، والعيني، المقاصد النحوية، ١٣٤/٣.

(٥) انظر: العيني، المقاصد النحوية، ١٣٤/٣، وابن مالك، شرح التسهيل، ١٧٢/٣.

(٦) أجاز ذلك ابن مالك واستدل بقوله تعالى: أَلَيْسَ لَنَا أُحْجِيَّةٌ لَقَالُوا لَوْلَا فَضْلَتُ رَبِّنَا يَوْمَ [سورة يس ٣٦: ٣٧]، لكون الليل غير معيّن فأشبهه النكرة، وَرَدَ بآثِهِ معرفة لفظاً. ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٤٠٦/٢.

(٧) يقصد قول الشاعر.

(٨) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٩١٥/٤.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

نعت النحاة الجملة بثلاثة شروط: شرط في المنعوت، وشرطين في الجملة، ويشترط بالمنعوت أن يكون نكرة، إما لفظاً ومعنى، نحو قوله تعالى ﴿وَأَنْتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾^(١) أو معنى فقط، وهو المعرف ظاهراً بـ"أل" الجنسية، ويشترط في الجملة التي يُنعت بها: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالمنعوت إما ملفوظ به كما في الآية السابقة، (وانتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله)، والهاء في "فيه" تعود على المنعوت وهو "يوماً"، أو مقدّر نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٢)، أي: لا تجزي فيه، وقد تنوب (أل) عن الضمير كقول الشنفرى، والأصل: أخطأ غارها، فكانت (أل) بدلاً من الضمير^(٣)؛ فالألف واللام في "الغار" أغنت عن الضمير العائد إلى الموصوف، فحذف الضمير، وجعل الألف واللام عوضاً عنه. وأشار ابن مالك إلى أن "الألف" و"اللام" قد تغني عن الضمير اللائق، بالمنعوت، مشيراً في ذلك إلى قول الشاعر، والتقدير عنده: أي أخطأ غارها، فحذف الضمير، وجعل الألف واللام عوضاً عنه^(٤)، وذهب ابن الناظم إلى أنه لا بد في الجملة المنعوت بها من ضمير يربطها بالمنعوت، ليحصل بها تخصيصه، كقولك: مررتُ برجلٍ أبوه كريمٌ، وعرفتُ امرأةً يُبهرُ حسنُها، وقد يحذف الضمير للعلم به^(٥).

ويُتضح ممّا سبق أنّ النحاة يشترطون في الجملة التي يُنعت بها أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالمنعوت، وقول الشاعر: "عواذب نحل أخطأ الغار"، حيث وقعت الجملة الفعلية "أخطأ الغار مطنف" نعتاً لـ "عواذب" أو لـ "نحل"، دون أن تشتمل على رابط يربطها بالموصوف، وهذا الرابط قد يكون ضميراً مذكوراً أو مقدّراً، وقال النحاة: إنّ "أل" الموجودة في "الغار" هي عوض عن الضمير، والأصل أن يقال: عواذب نحل أخطأ غارها مطنف، وهذا ما لم يُجزه أبو حيّان في هذه المسألة. فلا بد من رابط يعود على الموصوف.

٢- النعت المرتفع على المجاورة:

السَّالِكُ النَّغْرَةَ يَقْظَانِ طَالِيَهَا مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ^(٦)

(١) البقرة ٢: ٢٨١.

(٢) البقرة ٢: ٤٨.

(٣) انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ٣٢٠/٢-٣٢١.

(٤) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١٧٢/٣.

(٥) انظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص ٣٥٢.

(٦) منسوب للمتخل الهذلي، ينظر: ابن جني، الخصائص، ٥١٥/١، وابن جني، سر صناعة الإعراب،

موطن الشاهد: قوله: "الْفُضْلُ" بالرفع على المجاورة، وهو صفة للهوك^(١)، فحقه الجرّ إلا أنّه ارتفع لمجاورة "الخيعل"، والتقدير: تمشي كما تمشي الهوك الْفُضْلُ، وإذا صحَّ أنَّ "الْفُضْلُ" صفة لـ (الخيعل) فلا شاهد فيه^(٢).

يقول أبو حيّان: "رفع (الْفُضْلُ) اتباعاً للمرفوع قبله لقرينة، والخفض على الجوار قال به الجمهور من أهل البصرة والكوفة..."^(٣). فقد جعل "الْفُضْلُ" مرفوعاً اتباعاً لما قبله؛ لقرينة تدلُّ عليه من خلال السّياق اللغوي.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

اختلف النحاة في قوله: "الْفُضْلُ"، فمنهم من جعله إبتاعاً لما قبله لقرينة، ومنهم من خفضه على الجوار. يقول ابن مالك: "ويتبع مجروره لفظاً، ومحلاً، ما لم يمنع مانع، فإن كان مفعولاً، ليس بعده مرفوع بالمصدر جاز في تابعه الرفع، والنصب والجر"^(٤).

فالمجرور المضاف إمّا مرفوع المحل، وإمّا منصوبه، فلك فيما نُعت به أو عطف عليه، أن تجرّه حَمَلًا على اللفظ، وهو الأجود ما لم يعرض مانع، ولك أن تنصبه حَمَلًا على الموضع إن كان المجرور منصوب الموضع، وأن ترفعه إن كان المجرور مرفوع الموضع^(٥)، وأمّا الرفع فمن شواهد قول الهذلي؛ فالفضل نعت لـ "الهوك" على الموضع^(٦)، لأنّها فاعل المشي^(٧).

(١) الهوك: المتكسرة المنثنية التي تتوابع على الرجال، والخيعل: ثوب يخاط أحد جانبيه ويترك الآخر. ينظر: ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ٧٠١.

(٢) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٩١٤/٤، والأشموني، شرح الأشموني، ٢١١/٢.

(٣) أبو حيان ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٩١٤/٤.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ٤٤٦/٢.

(٥) المصدر السابق نفسه، ٤٤٦/٢.

(٦) ذكر أبو حيان في مراعاة المحل في هذا الباب ثلاثة مذاهب: أحدها: مذهب سيبويه، والمحققين من البصريين: من أنّه لا يجوز. والثاني: مذهب الكوفيين، وجماعة من البصريين: أنّه يجوز، إلا أنّ الكوفيين في الإبتاع على محل المفعول المجرور يلتزمون ذكر الفاعل، ولا يجيزون حذفه، فيقولون: عجبْتُ من شرب الماء والتبُّن زيّد. والثالث: مذهب الجرمي، وهو التفصيل، فأجاز ذلك في العطف، والبدل، ومنعه في النعت، والتوكيد، وحجّته أنّ العطف والبدل عنده من جملة أخرى؛ فالعامل في الثاني غير العامل في الأول، وأمّا النعت، والتوكيد، فالعامل فيهما واحد، وهما شيء واحد ومحال أن يكون الشيء مجروراً مرفوعاً، أو مجروراً منصوباً. ينظر: أبو حيان، التذليل والتكميل، ٩٦٢/٤-٩٦٣، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٢٨٥٣/٦.

(٧) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٢٨٥١/٦.

فقد رفع "الْفُضْلُ" وهو "نعت للهوك"؛ لأنه مرفوع المحل بالفاعلية^(١). قال ابن الشجري: "وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة له بجملة الإعراب أن ارتفاع "الْفُضْلُ" على المجاورة للمرفوع، فارتكب خطأ فاحشاً، وإنما "الفضل" نعت "اللهوك" على المعنى؛ لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر الذي هو المشي إليها، كقولك: عجبْتُ من ضرب زيد الطويل عمراً، رفعت "الطويل"؛ لأنه وَصَفَ لفاعل الضرب، وإن كان مخفوضاً في اللفظ، ولو قلت: عجبْتُ من ضرب زيد الطويل عمرو، فنصبت "الطويل" بأنه نعت لزيد على معناه، من حيث هو مفعول في المعنى، كان مستقيماً...^(٢).

فإن أضيف المصدر إلى مفعول، ولم يذكر الفاعل جاز في تابع المجرور:

- الجرُّ على اللفظ.
- والنصب على تقدير المصدر بحرف مصدر بفعل سمِّي فاعله.
- والرفع على تقدير حرف مصدري موصول بفعل لم يسمَّ فاعله^(٣).

وقد بين أبو حيان في "التذكرة" أن رفع الفضل للمجاورة "إتباعاً لما قبلهن لقربه، وإن لم يكن المعنى عليه، فإن تراعي العرب القرب مع صحة المعنى أولى، وهذا الذي تسميه النحاة عطفاً على الجوار... وأكثرهم يعتقدونه مخصوصاً بالمجرور، وقد جاء في المرفوع كما أنشدنا في الفضل... ليس رفع الفضل كما ذكر إتباعاً للخييل بل رفعه على النعت "اللهوك" على الموضوع؛ لأنَّ معناه كما تمشي الهلوك الفضل، وعليها الخييل حالٌ لـ "مشي"، أو جملة اعتراضية^(٤).

ويرى الباحث أن الإتيان هنا في جعل "الفضل" نعتاً "اللهوك" على المعنى أقرب إلى الصواب؛ لأنها فاعلة من حيث أنه أسند المصدر الذي هو "المشي" إليها، فالمعنى أقرب السبل تماشياً مع سياق التركيب اللغوي للنص الشعري. وما ذهب إليه أبو حيان صائب؛ لدلالة قرينة تدل عليه من السياق، فقد رفع (الفضل) تبعاً لهذه القرينة.

٣- حذف النعت وإبقاء المنعوت:

وَرُبَّ أَسِيلَةٍ خَدَيْنِ (٥) بِحُرِّ مَهْفُفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ (٦)

(١) انظر: ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ٧٠٢.

(٢) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٢٢٢/٢.

(٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٤٥٧/١-٤٥٨.

(٤) أبو حيان، تذكرة النحاة، ص ٣٤٦-٣٤٧.

(٥) أسيلة الخدين: أي لينة الخدين طويلتهما، ومهففة: أي ضامرة البطن، وفرع: شعر ناعم، وجيد: العنق،

ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ١٢٦/٣.

(٦) منسوب للمرقش الأكبر، ينظر: الأزهرى، شرح التصريح، ١٣٠/٢، وابن مالك، شرح التسهيل، ١٨٥/٣،

والعيني، المقاصد النحوية، ١٢٦/٣.

موطن الشاهد: قوله: "لها فرغٌ وجيدٌ" بحذف النعت لكل واحد من الموصوفين، أي: لها فرغٌ فاحمٌ وجيدٌ طويلٌ، وهذا الحذف يدلُّ عليه معنى الكلام؛ لأنَّ الشاعر لو أراد أن يقول: إنَّ لهذه الفتاة شعراً وجيداً، لكان قوله عبثاً، ولما وصفها بما يُزيّن من سواد الشعر وطول الجيد كما هي العادة عند الشعراء^(١).

يقول أبو حيان: "في حذف الوصف، وفي حذف الموصوف، وإقامة وصفه مقامه، أمّا حذف الوصف، فالأصل فيه ألا يُحذف، إذ جيء به في الأصل لزوال اشتراك في معرفة، أو لتخصيص في نكرة، لكنهم حذفوه للدلالة عليه، فمن ذلك: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾^(٢)، أي: المعاندون، و﴿لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾^(٣)، أي: الناجين، ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٤)، أي: سُلِّطَتْ عليه، ﴿لَرَأَيْتُكَ إِلَى مَعَادٍ﴾^(٥)، أي معادٌ تحبه، وقال: ...^(٦)، أي: فرغٌ وافٍ، وجيدٌ طويلٌ...^(٧). فقد أشار إلى أنّه لا يجوز في الأصل حذف الصفة، ولكن إن حذفت، فإنما لدلالة الكلام عليها من السياق.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

أجاز النحاة حذف الموصوف بكثرة، وجعلوا حذف النعت أقل منه. يقول ابن عقيل: "حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دلَّ عليه دليلٌ، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَيِّئَاتٍ﴾^(٨)، أي: دروعاً سابغات، يُحذف النعت أيضاً إذا دلَّ عليه دليل، لكنّه قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَلَكُنْ جِثَّةٌ بِالْحَقِّ﴾^(٩)، أي: التبيين، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾^(١٠)، أي: الناجين، ونحو قوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾^(١١)، أي: كل سفينة صالحة^(١٢)؛ لذا يكثر حذف

(١) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٩٣٧/٤، وابن هشام، أوضح المسالك، ٢٤١/٣.

(٢) الأنعام ٦: ٦٦.

(٣) هود ١١: ٤٦.

(٤) الاحقاق ٤٦: ٢٥.

(٥) القصص ٢٨: ٨٥.

(٦) يقصد قول الشاعر.

(٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٩٣٧/٤.

(٨) سبأ ٣٤: ١١.

(٩) البقرة ٢: ٧١.

(١٠) هود ١١: ٤٦.

(١١) الكهف ١٨: ٧٩.

(١٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٩٠/٢، وينظر: الأشمولي، شرح الأشمولي، ٣٣١/٢.

المنعوت، وفي النعت يقلُّ الحذف، ونستدلُّ على ذلك بقول ابن مالك، فيقول: "يُقام النعت مقام المنعوت كثيراً إن عَلِمَ جنسُهُ،...، وقد يُكتفى بنية النعت على لفظه لِلْعِلْمِ به"^(١).

ويُتَّضح من كلام النحاة أنَّهم يكثرُون من حذف المنعوت، ويجعلون حذف النعت قليلاً إذا كان صالحاً لمباشرة العامل، على نحو ما وَرَدَ في الآيات الكريمة، ولكنهم لم يمنعوا حذف النعت إذا دلت عليه قرينة، أمَّا أبو حيان فقد ذهب في هذه المسألة مذهب النحاة في حذف النعت لدلالة الكلام عليه.

فالنعت في قول الشاعر، محذوف لدلالة السياق عليه، والتقدير: فرعٌ فاحمٌ، وجيدٌ طويلٌ، بدليل أنَّ البيت للمدح وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجيد مطلقين، بل بإثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين، وكأَنَّهُ قال: لها شَعْرٌ أسودٌ، وعنقٌ طويلٌ؛ فَحَذَفَ النعت لدلالة القرينة عليه، وهذا ما ذهب إليه النحاة، "وقد يُكتفى بنية النعت عن لفظه لِلْعِلْمِ به"، أي: فرعٌ فاحمٌ، وجيدٌ طويلٌ؛ فحذف الصفة منهما لدلالة لفظ كل منهما عليه^(٢)؛ لأنَّه غير مستساغ أن يمدحها بأن لها شَعْرًا وعنقًا مطلقين، فكل إنسان له ذلك، وإنَّما يُريد وصف الشَّعر بما اعتاد العرب، وهو الطول والسواد، وكذا العنق بالطول.

٤- النعت بأسماء العدد:

لَمَّا كُنْتُ فِي جُبِّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرُقِينَتِ أَنْسَابِ السَّمَاءِ بِسَلَمٍ^(٣)
موطن الشاهد: جعل قوله "ثمانين" وصفًا لِـ "جُبِّ"؛ لأنَّها نائبةً مناب طويل وعميق، فكأَنَّهُ قال: في جُبِّ طويلٍ بعيد القعر^(٤).

يقول أبو حيان: "وأما أسماء العدد فمن النعت بها قول بعض العرب: أخذَ بئو فلان من بني فلان إبلاً مائةً، حكاةً سيبويه^(٥)، وأنشد...^(٦)، دَخَلَ مائةً معنى كثير، وثمانين معنى عميق، والمقدار كالعدد نحو: مررتُ بِبَرٍّْ قَفِيزٍ (أي مكبل به)، وَجِبَّةٌ ذراع، وأما القائم بمسماه معنى لازم ينزله منزلة المشتق نحو: مررتُ برجلٍ أسيد أبوه، ولبستُ ثوباً خَزّاً مَلَمَسُهُ، وشريتُ ماءً عسلاً طَعْمُهُ، أي شجاعاً، وناعمٌ وحلو، فإنَّ أَرَدْتَ أَنَّ الماءَ مشوبٌ بعسلٍ، أو في نَسَجِ الثوب خَزٌّ لم يَجْزِ النعت، وكان الكسائي يقيسُ النكرات كُلَّهَا أن تجري على الأوَّل... وهذه الأسماء مثل الخَزِّ

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ١٨٣/٣.

(٢) انظر: السليبي، شفاء الغليل، ٧٦١/٢، وابن هشام، أوضح المسالك، ٢٤٠/٣.

(٣) منسوب للأعشى، ديوانه، ص ٢٧٢.

(٤) انظر: النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص ١٩٨، وابن السراج، الأصول في النحو، ٢٧-٢٨.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢٨/٢.

(٦) يقصد قول الشاعر.

في نحو: مررت بِسَرْجٍ خَرَّ صُفْقَتُهُ، وبصحيفة طينٍ خاتمتها، ونحو ذلك ممّا وصف به مذهب سيبويه...^(١)، ومذهب غيره أنّها باقيةٌ على مسمّاها، ويتوهم فيها معنى الاشتقاق...^(٢)، فقد ذهب أبو حيان في هذه المسألة مذهب سيبويه، في النعت بأسماء العدد.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أنّ الشاعر جعل (ثمانين)، اسم بمنزلة الوصف فأجراه على الجُبِّ، ولولا ذلك لقال ثمانون، كما تقول: كنت في دار خمسون ذراعاً طولها^(٣)، وهذا نحو قولك: مررت بثوبٍ سبعٍ، ومررت بحيةٍ ذراعٍ، فإذا قلت: مررت بحيةٍ ذراعٍ طولها، رفعت "الذراع" وجعلت ما بعد "حية" مبتدأ وخبر، وكذلك: مررت بثوبٍ سبعٍ طولها، ومررت برجلٍ مائةٍ إبله^(٤).

وقد نبّه سيبويه على الجرّ في مثل هذا الموضع، قال: "وبعض العرب يجرّ كما يجرّ الخَرّ حين يقول: مررت برجلٍ خَرَّ صُفْقَتُهُ، ومنهم من يجرّه وهم قليل، كما تقول: مررت برجلٍ أسدٍ أبوه، إذا كنت تريد أن تجعله شديداً، ومررت برجلٍ مثلٍ الأسد أبوه، إذا كنت تشبّهه، فإن قلت: مررت بدابةٍ أسدٍ أبوها فهو رفع؛ لأنك إنّما تُخبر أنّ أباه هذا السبع، فإن قلت: مررت برجلٍ أسدٍ أبوه على هذا المعنى رفعت، إلّا أنّك لا تجعل أباه خَلْقَهُ كَخَلْقَةِ الأسد، ولا صورته. هذا لا يكون، ولكنّه يجيء كالمثّل، ومن قال: مررت برجلٍ أسدٍ أبوه، قال: مررت برجلٍ مائةٍ إبله؛ وزعم يونس: أنّه لم يسمعه من ثقة، ولكنهم يقولون: هو نازحٌ خُمرةٌ؛ لأنهم قد يبنون الأسماء على المبتدأ ولا يصفون بها؛ فالرفع فيه الوجه، والرفع فيه أحسن، وإن كنت تريد معنى أنّه مبالغٌ في الشدة؛ لأنّه ليس بوصف..."^(٥).

وقد قاس النحاة جواز الوصف بالعدد قياساً على المقادير، يقول ابن يعيش: "وساغ ذلك؛ لأنّ المقادير إذا انفردت، كانت نعتاً لما قبلها لما تضمن لفظها من الطول والقصر، والقلّة والكثرة، فإذا قال: رأيت ثوباً ذراعاً، فكأنه قال: قصيراً، وإذا قال: رأيت ثوباً خمسين ذراعاً، فكأنه قال طويلاً، وإذا قال: مررت بإبلٍ مائةٍ، فكأنه قال: كثيرة..."^(٦).

فإذا جاء بعد الموصوف اسم غير مشتقّ من فعل، فالأحسن ألاّ يُجرى على الأوّل، ولكن يرفع، وتُجعل الجملة صفةً له كقولك: مررت برجلٍ مائةٍ إبله، وبسرجٍ خَرَّ صُفْقَتُهُ، وبدابةٍ أسد أبوها، فيكون الأوّل في هذا كلّهُ رفعاً بالابتداء، والثاني خبره، والجملة صفة لما قبلها. وقد أجازوا:

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢٨/٢-٢٩.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/١٩٢٠-١٩٢١.

(٣) النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص ١٩٨.

(٤) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢٧/٢-٢٨.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢٨/٢-٢٩.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٤٤/٢.

مررتُ برجل مائةِ إبله، وبرجل أبي عشرةِ أبوه، ويسرجُ خُرْ صُفْتُهُ، ويدابةُ أسدٍ أبوها، على صفةِ الأول، وتقدير الصفة في هذه الأشياء: أن يكون قولك: بإبل دابةٍ، بمعنى بإبل معدودة، وبرجل أبي عشرة، أي: برجل والد عشرة، وبصفةِ خُرْ، أي لينةٍ، ويدابةُ أسدٍ، أي شديدة، فيحمل على التأويل؛ ليرجع إلى معنى الفعل، وقول الأعشى، جعل فيه الوصف بثمانين^(١).

وإنما يعنون إذا كان بعد الموصوف اسم غير مشتق من فعل؛ فيرفعون الأول بالابتداء والآخر خبره، والجملة صفة لما قبلها. فإن جئت بعد المقدار باسم، جعلت المقدار له، رفعت على الابتداء والخبر. تقول: مررت بجبّة ذراعٍ طولها، وبثوب سبعٍ طولهُ، وبرجل مائةِ إبله، وينسوة أربعٍ عددهنّ، وناسٌ خمسةٌ أولهم^(٢)، وعليه فقد أجاز النحاة النعت بأسماء العدد قياساً على المقادير؛ لأنّها إذا انفردت كانت نعتاً لما قبلها. وأبو حيّان لم يأت بجديد في هذه المسألة، بل ذهب مذهب جمهور النحاة.

٥- وصف المنادى إذا كان نكرة موصوفة:

أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ غَنِيكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ^(٣)

موطن الشاهد: قوله: "نخلة"، حيث جاء الجار والمجرور صفة لـ "نخلة"، والمنادى من قبيل الشبيه بالمضاف^(٤).

يقول أبو حيّان: "ونقل ابن مالك عن الفراء أنّه قال: النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤنثّر العربُ نَصَبَهَا، نحو: يا رجلاً كريماً، فإذا أفردوا رفعوا أكثر ممّا ينصبون،... ويجوز وصف المنادى المبني على الضم، وهو مذهب سيبويه^(٥)، والخليل والأكثرين، وذهب الأصمعي^(٦)، وقوم من الكوفيين إلى أنّه لا يجوز وَصْفُهُ، وقال الفارسي: يجوز، والقياس أن لا يجوز، والمضاف والمشبّه به منصوبان، ولا يخلو المضاف من أن يضاف إلى معرفة، نحو: يا غلامَ زيدٍ، أو إلى نكرة، فإن كانت محضةً نحو: يا أخا رجُلٍ، ويا أخا صِدْقٍ فهو نكرة، ولا يجوز أن يُقصدَ به واحد بعينه فيعرفه بالنداء..."^(٧) فهو يجيز وصف المنادى، ويذهب مذهب سيبويه في هذه المسألة.

(١) الصيمري، التبصرة والتذكرة، ١٧٦/١-١٧٧.

(٢) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٥٨/٢.

(٣) منسوب لأحوص، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ١٩٣/٢، وابن السّيّد، الحلل في شرح أبيات الجمل، ص

١٠٣، والسيوطي، شرح شواهد المغني، ٧٧٧/٢.

(٤) انظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٢١٨٤/٤، والأسترايادي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٣٥٦/١.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ١٨٢/٢-١٨٤.

(٦) انظر رأي الأصمعي: ابن عقيل، المساعد على تسهيل القوائد، ٤٩٣/٢.

(٧) أبو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٢١٨٤/٤-٢١٨٥.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

موطن الشاهد فيه خلاف بين أهل البصرة والكوفة؛ حيث أوجب البصريون نصب (نخلة)؛ لأنها نكرة مقصودة موصوفة، وقال الكوفيون إنها نكرة غير مقصودة، ولذا أجازوا وصفها بالظرف^(١).

وإذا وصفت النكرة المقصودة بمفرد أختير نصبها، نحو: يا رجلاً كريماً أقبل، ويجوز يا رجلاً كريماً، وإذا وصفت بجملة أو شبهها، وجب عند البصريين نصبها، كقول الشاعر، في "نخلة" واجب نصبها؛ لأنها نكرة مقصودة موصوفة بالظرف كما في رأي البصريين، وقال الكوفيون إنها نكرة غير مقصودة؛ ولذا جاز وصفها بالظرف^(٢). قال الزجاجي: "فأما المضاف والنكرة فمنصوبان، كقولك: يا غلام زيد، يا صاحب الفرس، يا أخانا يا أبانا..."^(٣).

ومن النحويين من أنكر نداء النكرة غير المقبل عليها، وزعم أنه لا يتصور نداء إلا مع إقبال، وتأول ما استشهد به النحويون على صحة ذلك، فجعل قول الشاعر؛ لأنه يريد بالنخلة محبوبته، وهي معروفة عنده لكنه نصب؛ لأنه نون في ضرورة الشعر^(٤).

يقول ابن عقيل: "يجوز نصب ما وُصف من معرفة بقصد وإقبال، قال الفراء: النكرة المقصودة الموصوفة المناداة لا تؤثر العرب نصبها، يقولون: يا رجلاً كريماً أقبل، فإذا أفردوا أكثر ما ينصبون... وفي رؤوس المسائل: إذا جيء بعد النكرة بفعل أو ظرف أو جملة، وجب نصبها عند البصريين قصدت واحداً بعينه أو لا، وأجاز الكسائي الرفع أيضاً، وفصل الفراء النصب مع ضمير الغيبة، والرفع مع ضمير الخطاب، ومنه مع الصفة كقول الأحوص"^(٥).

وعلى ذلك يجوز وصف المنادى بالجار والمجرور، ويتضح ذلك بقول ابن السكيت: "من ذات عرق" في موضع الصفة لنخلة، كآته قال: ألا يا نخلة كائنة من ذات عرق... فمن متعلقة بمحذوف^(٦).

وعلى ذلك تكون نخلة منادى نكرة مقصودة، أو منادى شبيه بالمضاف منصوب، ومن ذات عرق مجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب صفة لنخلة، ف (نخلة): نكرة نُعتت بشبه جملة وهو من ذات عرق.

(١) انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٤٩٣/٢.

(٢) انظر: الأهدل: الكواكب الدرية على متمة الأجرينية، ٣٣٦/٢-٣٣٧.

(٣) الزجاجي، الجمل في النحو، ص ١٤٧.

(٤) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١٧٨/٢-١٨٠.

(٥) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٤٩٢/٢.

(٦) ابن السكيت، الحلل في شرح أبيات الجمل، ص ١٠٣.

٦- وصف المنادى المحلى بـ"أل":

يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه . حُجِرَ تَمَنَّى صَاحِبِ الْأَخْلَامِ (١)

موطن الشاهد: جعل قوله: "المخوفنا" بالرفع نعتاً لـ "ذا"؛ لأنه في معنى المفرد؛ لأن إضافته غير محضه (٢).

يقول أبوحيان: "وإذا قدرت اسم الإشارة وصلة لنداء ما فيه (أل)، لم يَجُزْ في نعته إلا الرفع، ومن ذلك قوله:..." (٣)، وإذا كان مكتفى به في النداء، جاز في الصفة الرفع على اللفظ، والنصب على الموضع (٤)، وليس نصب الصفة على الموضع بمسموع من كلامهم، وإنما قاله النحويون بالقياس على التقدير الذي ذكرناه، وهو ألا تجعل اسم الإشارة وصلة لنداء ما فيه (أل)، وأن يكون مكتفى به..." (٥). فقد أجاز أبو حيان الرفع في قوله (المخوفنا) على أنه نعت لاسم الإشارة (ذا).

آراء النحاة في موطن الشاهد:

استشهد النحاة بهذا البيت على أن "المخوفنا" نعت لاسم الإشارة، وقد فصل سيبويه ذلك بقوله: "هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً، ولا يقع موقعه غير المفرد، وذلك قولك: يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، ويا أيها المرأتان، فأَيُّ ههنا فيما زعم الخليل - رحمه الله - كقولك: يا هذا، والرجل وصف له كما يكون وصفاً لهذا، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أي، ولا أيها وتسكت؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد؛ كأنك قلت يا رجل" (٦).

ونجده في موضع آخر يفصل الكلام في هذه المسألة: "واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تنزل بمنزلة أي، وهي: هذا، وهؤلاء، وأولئك، وما أشبهها، وتوصف بالأسماء، وذلك قولك: يا هذا الرجل، ويا هذان الرجلان، صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد" (٧).

(١) منسوب لعبيد بن الأبرص، ديوانه، تحقيق وشرح (حسين نصار)، ط١، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م، ص ١٢٢.

(٢) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٢/٤١٩٧، والأستراياذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ١/٣٦٢.

(٣) يقصد قول الشاعر.

(٤) انظر، تفصيل الكلام: الصيمري، التبصرة والتذكرة، ١/٣٣٩-٣٤١.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/٢١٩٧.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٢/١٨٨.

(٧) المصدر السابق، ٢/١٨٩.

والذي يتضح من كلام سيبويه أن اسم الإشارة لا يُوصَفُ إلا بما فيه الألف واللام، باشتراط الرفع، كقول الشاعر: يا ذا المخوفنا^(١)، فإن جئنا لهذا المنادى بِصِفَةٍ لم يكن فيها إلا الرفع كقولك: يا أيُّها الرجلُ الطويلُ، ويا أيُّها الرجلُ أخو عمرو؛ لأنَّ الرجلَ مرفوع، وصفةُ المرفوع مرفوع، وإذا قلت: يا هذا الرجلُ ففيه وجهان:

أحدهما: "هذا" بمنزلة "أيُّها" وصَلَّةٌ إلى نداء "الرجل" فيكون "الرجل" مرفوعاً لا غير كما كان في "أي"، ولا يجوز السكوت على هذا؛ لأنَّ المراد: نداء الرجل، كما أنشد الشاعر، بتقدير: يا أيُّها المخوفنا، أي المخوف لنا.

والوجه الآخر: أن يكون "هذا" بمنزلة اسم مفرد يجوز السكوت عليه، كقولك: يا زيد، فإن أردت هذا الوجه جاز نصب الرجل كما جاز نصب صفة العلم، فنقول: يا هذا الرجلُ، والرجلُ^(٢).

ويرى الباحث أن المنادى في الأصل هو (المخوف)، ولكن لما كان شرط نداء الاسم المحلي بـ (أل) أن يؤتى قبله بـ (أيُّها للمذكر، وأيتها للمؤنث)، أو (اسم إشارة)، أتى الشاعر - كما ترى - باسم الإشارة (ذا) فتوصل بذلك إلى نداء المحلي بـ (أل) على المنهاج الذي سار عليه النحاة في تعديد القواعد؛ فاسم الإشارة لا يُوصَفُ إلا بما فيه الألف واللام، كقولك: يا هذا الرجلُ، ويا هؤلاء الرجالُ، ويكون المحلي (بال) بعد اسم الإشارة أو بعد (أيُّها) أو (أيتها) صفة، وهذا ما اشترطه النحاة، وذهب مذهبهم أبو حيان في وصف المحلي "بال".

ثانياً: العطف ويشمل:

١- العطف على اسم (لا) العاملة عمل (إن):

هَذَا وَجَدَكُمْ الصَّغَارَ بِعَيْنَيْهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ^(٣)

موطن الشاهد: قوله: لَا أُمَّ لِي وَلَا أَبُ، حيث عطف (أب) بالرفع على ما قبله مراعاة لمحل "لا" مع اسمها، وجاء بـ (أُم) مبنياً على الفتح على أن (لا) عاملة عمل (إن) وجاء بـ (أب) مرفوعاً، وهذا المرفوع إما أن يُجعل معطوفاً بالواو، على "لا" مع اسمها، عطف مفرد على مفرد، ومحل

(١) الصميري، التبصرة والتذكرة، ٣٤٤ / ١.

(٢) الصميري، التبصرة والتذكرة، ٣٤٤ / ١-٣٤٥، وينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٨١ / ٣، والأصبهاني، شرح كتاب اللمع لابن جني، ص ٢٨٦-٢٨٧.

(٣) منسوب لرجل من بني مذحج. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٩١-٢٩٢، قال الأزهري: "واختلف في قائله فنسبه سيبويه في الكتاب إلى رجل من بني مذحج، ونسبه أبو رياش إلى همام بن مروه، ونسبه ابن الأعرابي إلى رجل من بني عبد مناف، ونسبه الحاتمي إلى ابن الأحمر، ونسبه الأصبهاني إلى ضميره بن ضميره، ينظر: الأزهري، شرح التصريح، ٣٤٥ / ١.

(لا) مع اسمها رفع بالابتداء، وإما أن يجعل اسماً لـ (لا) الثانية على أنها عاملة عمل (ليس)، وإما أن يجعل مبتدأ، و (لا) التي قبله مهملّة غير عاملة أصلاً^(١).

يقول أبو حيان: "... وفتح الأول، ورفع الثاني منوّنًا عطفاً على موضع (لا) مع اسمها، أو على أنه اسم (لا) العاملة عمل (ليس)، وعلى العطف على الموضع خرّج سيبويه، وأبو علي قوله...^(٢)، وأجاز المبرّد أن يرتفع على الابتداء، والخبر محذوف، ورفعها كقوله تعالى: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾^(٣)، في قراءة مَنْ رفعها، قيل: فإن كان المنفي غير عام لم تعمل، وارتفعاً على الابتداء، أو عامّاً جاز أن يكون بمنزلة (ليس) في العمل، وأن تكون الأولى بمنزلة (ليس) و (لا) الثانية للتأكيد، والاسم معطوف على اسم (ليس)، فلا يكون لـ "لا" عمل، ورفع الأول، وفتح الثاني، كقوله تعالى: ﴿لَا لَعْنُ فِيهَا وَلَا تَأْيِيْدٌ﴾^(٤)، ولا يجوز تنوين المفتوح إلا ضرورة، وإذا سقطت (لا) الثانية، رُفِعَ على الموضع، أو نصب على اللفظ...^(٥). فقد أجاز عطف (أب) في قول الشاعر على موضع (لا) مع اسمها.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أنّ "لا أمّ لي ولا أب" أنّ (لا) نافية للجنس، و(أمّ) اسمها مبني على الفتح، و(لي) الجارّ والمجرور خبرها، و(ولا أب) فيه ثلاثة أوجه: الأول: أنّ (ولا) الواو عاطفة و(لا) زائدة للتوكيد، أي توكيد النفي، و(أب) معطوف على محلّ (لا) مع اسمها.

الثاني: نافية عاملة عمل (ليس) و(أب) اسمها.

الثالث: (لا) مهملّة غير عاملة و(أب) مبتدأ.

فهذه الوجوه الثلاثة يُخرّج عليها رفع الاسم الواقع بعد "لا" الثانية، إذا كان الاسم الواقع بعد "لا" الأولى مفتوحاً^(٦)، فإذا عطِفَ على اسم (لا) جاز في المعطوف النصب والرفع، نحو: لا رجلٌ وغلماً أو غلامٌ عندنا، فالنصب على عطفه على محلّ اسم (لا)، والرفع على عطفه على محلّ (لا) واسمها؛ لأنّ محلّ (لا) مع اسمها الرفع على الابتداء، وإذا تكررت (لا) وكان

(١) انظر: أبوحيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٣١٠، وابن جني، شرح اللمع في العربية، ص ٩٨.

(٢) يقصد قول الشاعر.

(٣) البقرة: ٢: ٢٥٤.

(٤) الطور ٥٢: ٢٣.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٣١٠-١٣١١.

(٦) انظر: النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص ٨٢، والزجاجي، كتاب اللامات، تحقيق (مازن المبارك)، ط ٢، دار

الفكر، بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ص ١٠٦، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢/ ٤١٣-٤١٤.

اسمها نكرة متصلاً بها، جاز إعمال الأثنين، نحو: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلَّا بالله، وجاز إلغاؤها جميعاً، نحو: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلَّا بالله، وجاز إعمال إحداهما، وإلغاء الأخرى، نحو لا طالبَ في المدرسة ولا معلمَ، ولا طالبَ في المدرسة ولا معلماً. قال سيبويه: "فزعم الخليل - رحمه الله - أن هذا يجري على الموضع لا على الحرف الذي عمل فيه الاسم ... ومن ذلك أيضاً قول العرب: لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ، رفعوه على الموضع. ومثل ذلك أيضاً قول العرب: لا مثله أحدٌ، ولا كزيد أحدٌ، وإن شئت حملت الكلام على (لا) فنصبت. وتقول: لا مثله رجلٌ إذا حملته على الموضع، كما قال بعض العرب: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلَّا بالله ..."^(١)؛ فسيبويه والمبرد أجريا العطف مجرى النعت.

يقول المبرد: "والعطف يجري هذا المجرى، فمن جعل المعطوف على الموضع قال: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلَّا بالله، حمل الثاني على الموضع ..."^(٢)، فقد عطف الشاعر (أب) بالرفع على ما قبله، فهذا ممّا يُلْكَ على أن الموضع موضع رفع^(٣)، وذهب الجرجاني إلى أن العطف يكون فيه:

أحدهما: الحمل على اللفظ، كقولك: لا رَجُلَ وأمرأة في الدار.

الثاني: الحمل على الموضع، والرفع كقول الشاعر: لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبٌ، فالأب معطوف على موضع "لا أمَّ" وهو بمنزلة قولك: لا أمَّ لي إن كان ذاك وأبٌ؛ لأنَّ (لا) تكرير ولا يكون في العطف.

والثالث: هو البناء نحو: لا رَجُلَ ظريفٌ، فلا تقول: لا أبٌ وابنٌ؛ لأنَّ المعطوف منفصل من المعطوف عليه لفظاً ومعنى، وأمّا اللفظ فهو أن حُرِفَ العطف يفصل بينهما، وأمّا المعنى فهو أنه ليس إِيَّاهُ ...^(٤).

فإن عطفت ولم تكرر (لا) وجب فتح الأول على إعمال (لا) عمل (إن)، وجاز في الثاني النصب عطفاً على محل الأول، والرفع عطفاً على محل (لا) مع اسمها. فيجوز العطف على اللفظ وعلى الموضع، فتقول: لا رجلَ وأمرأة على اللفظ، و(أمرأة) على الموضع^(٥)، وعلى ذلك فـ "لا" من "ولا أبٌ" زائده، فيكون الاسم معطوفاً على الموضع و"لا" بمنزلة (ليس).

والذي يراه الباحث في موطن الشاهد أنه قد أعمل الأولى وألغى الثانية، فجاءت الأولى مبنية على الفتح والثانية مرفوعة، والاسم المرفوع إمّا أن يكون معطوفاً بالواو على محل "لا"

(١) سيبويه، الكتاب، ٢/٢٩٢، وينظر، ابن جني، التمع في العربية، ص ٩٨-٩٩.

(٢) المبرد، المقتضب، ٤/٣٧١، وينظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص ٢٣٩.

(٣) انظر: الفارسي، المسائل المنثورة، ص ٩١-٩٢، وابن السراج، الأصول في النحو، ١/٣٨٦.

(٤) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ٢/١١٠-١١١، وقد فصل الكلام في هذه الأوجه الصميري،

التبصرة والتذكرة، ١/٣٨٧-٣٨٨.

(٥) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢/٤١٢، وينظر: الأزهرى، شرح التصريح، ١/٣٤٩.

باعتبار ما كان له من معنى الابتداء، قبل دخول "لا"، وإما أن يُرفع على الابتداء، و"لا" مهيمة غير عاملة في كلتا الحالتين. فقد رفع "ولا أب" على جعل "لا" بمعنى (ليس) عطفاً على محل اسم "لا" في (لا أم لي).

٢- العطف على المعنى:

يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ عَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا (١)

موطن الشاهد: قوله: "متقلِّداً سيفاً ورمحاً" فعطف "رمحاً" على "سيفاً"؛ إذ لا يجوز؛ لأنَّ الرمح لا يتقلَّد، فلا يقال: تقلَّد فلان رُمحه، والتخريج في مثل هذا: أن ينصب "رمحاً" بفعل مقدَّر مناسب، أو يتضمَّن العامل الأول "متقلِّداً" معنى يتسلَّط على المعطوف (٢).

واستشهد به أبو حيان على أنَّه ضُمَّن "متقلِّداً" معنى حاملاً حتى يتسلَّط المعنى على المتعاطفين. يقول: "ذهب أبو عبيده، وأبو محمَّد اليزيدي، والأصمعي، والجري، والمازني، والمبرد، وجماعة إلى أنَّ التالي الواو معطوف على الأول، ويكون العامل قد ضُمَّن معنى يتسلَّط به على المتعاطفين... ضُمَّن متقلِّداً معنى حاملاً، وذهب الفراء، والفارسي، وجماعة من الكوفيَّين، والبصريَّين إلى أنَّ ما جاء من هذا النوع محمولٌ على إضمار فعل مناسب، لتعذر عطفه على ما قبله، فيصيرُ في مثل: يَجْدَعُ أَثْقَةً وَعَيْنُهُ، أي: ويفقأ عينه... (٣)، فقد جعل موطن الشاهد محمولاً على التضمين، فقد ضُمَّن (متقلِّداً) معنى حاملاً.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أنَّ موطن الشاهد قوله: "متقلِّداً سيفاً ورمحاً"، فإنَّ ظاهره أنَّ قوله: "رمحاً" معطوف على قوله: "سيفاً"، فيكون قوله: "متقلِّداً" مسلطاً وعاملاً في المعطوف، والمعطوف عليه جميعاً، وقد قال علماء اللغة: إنَّه يقال: تقلَّد فلان سيفه، ولا يقال: تقلَّد رُمحه، وإِنَّمَا يقال: حَمَلَ رُمحه، وإِذَا أَن يَكُون "رمحاً" مفعولاً لمحدوف، أي: متقلِّداً سيفاً ومعتقلاً رُمحاً، وإِذَا أَن يَكُون "متقلِّداً" قد ضُمَّن معنى يصحَّ تسليطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعاً كحامل (٤).

(١) منسوب لعبد الله بن الزبيري، ينظر: المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ٢/٢٨٥.

(٢) انظر: الفارسي، الإيضاح العضدي، ١/١٩٥، والأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف، ٢/٥٠١، وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ١/٤٤٢.

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/١٤٩١-١٤٩٢.

(٤) انظر: الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف، ٢/٥٠١.

وذهب الفراء إلى أنه محمولٌ على إضمار فعل، ومنهم من ذهب إلى أنه محمولٌ على المعنى أي أنه معطوف على المعنى، والرمح لا يتقلد إلا أنه محمولٌ كالسيف^(١). يقول المبرد: "والرمح لا يُقلد، ولكن أدخله مع ما يُقلد، فتقديره: متقلداً سيفاً وحاملاً رُمحاً"^(٢). ويقول ابن جني: "أي وحاملاً رُمحاً، فهذا محمولٌ على معنى الأول لا لفظه"^(٣)، فيكون التقدير: متقلداً سيفاً، وحاملاً رُمحاً.

ومما يُؤول على هذا في التنزيل قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(٤)، حيث لم يَجُزْ أن يعطف على ما قبله، وذلك أنه لا يُقال: أجمعتُ شركائي، إنما يقال: جمعتُ شركائي، وأجمعتُ امري، فلما لم يَجُزْ في الواو العطف جعلها بمنزلة (مع)، وقد يكون على قوله: "فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم" فيضممر للشركاء فعل يصح أن تُحمل عليه أسماؤهم، كما في قول الشاعر، يريد: متقلداً سيفاً، وحاملاً رُمحاً؛ لأنه لا يقال: تقلدتُ الرمحك، كما ولا يقال: أجمعتُ الشركاء^(٥)، أي أن يكون "شركاؤكم" منصوباً، بفعل مضمر كأنه - والله أعلم - وأجمعوا شركاءكم، كما في البيت، وذلك أن قوله: متقلداً سيفاً ورُمحاً، قد عطف فيه الرمح على السيف في الظاهر، ولا يُقال: قلدتُ الرمح، كما لا يقال: أجمعتُ الشركاء، فيَحْمَلُ انتصاب الرمح على إضمار فعل آخر يصلح له كأنه قال: وحاملاً رُمحاً^(٦)؛ "لأنَّ معنى المتقلد: حامل، فلما خَلَطَ بينهما جرى عليهما لفظ واحد"^(٧).

وعلى ذلك يكون "رُمحاً" اسم معطوف منصوب أو مفعول به لفعل محذوف. وما اختاره أبو حيَّان في جواز التضمين، فقد حَمَلَ ذلك على المعنى، والمعنى في ذلك هو المعيار الأساسي في التركيب اللغوي. وهذا التفسير لا خلاف فيه، أمَّا النصب بإضمار فعل يتناسب والسياق

(١) انظر: النحاس، اعراب القرآن، وضع حواشيه وعلّق عليه (عبد المنعم خليل إبراهيم)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ١٥٣/٢.

(٢) المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ٢٨٥/٢.

(٣) ابن جني، الخصائص، ١٩٨/٢، وينظر: المرتضى، أمالي المرتضى، ٢٦٠/٢، وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ١٤٥.

(٤) يونس ١٠: ٧١.

(٥) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ٥٩٠/١ - ٥٩١، والنحاس، اعراب القرآن، ١٥٢/٢ - ١٥٣.

(٦) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ٥٩٢/١، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٣٨-٢٣٩.

(٧) المبرد، المقتضب، ٥١/٢، وينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٨٣/٣، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٣٢-٢٣٣/٧.

اللغوي، فهذا جائز أيضاً، والباحث يميل مع ما ذهب إليه أبو حيان، في تضمين الفعل معنى يتناسب والتوجيه النحوي المنسجم مع المعنى.

٣- عطف البيان من الضمير المستكن في الفعل:

والصَّرِيْمَةُ^(١) مِنْهُمْ مَنْزِلَ خَلَقَ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوْئِي وَالْوَتْدُ^(٢)

موطن الشاهد: قوله: "إِلَّا النَّوْئِي وَالْوَتْدُ"، حيث رفع المستثنى، والقياس نصبه؛ لأن الاستثناء تام موجب، وخُرج على أَنَّ الكلام منفي، وقيل: إِنَّ "إِلَّا" هنا حرف بمعنى "لكن" التي للاستدراك؛ ولأنَّ "تَغَيَّرَ" معناه لم يبقَ على حاله، وهذا يطلب فاعلاً، فرفع ما بعد إِلَّا على الفاعلية، بطريق الاستثناء المفرغ^(٣). وأمَّا أبو حيان فقد استشهد به في "باب الاستثناء" على رفع ما بعد أداة الاستثناء على أَنَّهُ عطف بيان. يقول: "ونصَّ ابن السراج، وغيره على أَنَّ الذي يكون فيه (أَلْ)، وتكون (إِلَّا) فيه وصفاً، لا بُدَّ أَنْ تكون (أَلْ) الجنسية. وقال بعض أصحابنا: يُوصف بها الظاهر، والمضمر، والمعرفة، والنكرة، وهو وصفٌ يخالف سائر الأوصاف، وقال بعضهم: قول النحويين إِنَّه يُوصف بها إِنَّمَا يَخْتَوْن عطف البيان أَلَا ترى أَنَّها جاءت بعد المضمر، والمضمر لا يُنعت، وقال...^(٤) ف (إِلَّا النَّوْئِي) عطف بيان من الضمير المستكن في تَغَيَّرَ^(٥). فقد جعل "النَّوْئِي" عطف بيان من الضمير المستكن في الفعل "تَغَيَّرَ".

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أَنَّ قوله: "تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوْئِي" برفع النَّوْئِي في كلام تام موجب، وكان حقَّ المستثنى بـ "إِلَّا" في هذه الحالة أَنْ يُنصب، ولكنَّ الشاعر - في رأي ابن هشام - قد ضمَّن الفعل "تَغَيَّرَ" معنى لم يبقَ على حاله، فرفع "النَّوْئِي وَالْوَتْدَ"، وذهب بعض النحاة إلى أَنَّ "إِلَّا" في مثل هذه الحال بمعنى "لكن" التي للاستدراك، فيكون التقدير: ولكنَّ النَّوْئِي وَالْوَتْدَ لم يَتَغَيَّرَا، ويكون "النَّوْئِي" مبتدأً محذوف الخبر، وذهب آخرون إلى غير ذلك ممَّا يفتح مجالاً لأنواع التناقضات ويأبأ لبلبلة تُذهِبُ ببلاغة اللغة ورونقها^(٦).

وهذا الشاهد وأشباهه ممَّا رُفِعَ فيه المستثنى، غير منصوب في الكلام التام الموجب، نرى أَنَّ ذلك جارٍ على لغة بعض القبائل العربية التي تجعل الكلام التام الموجب، والتام غير

(١) الصريمة: اسم مكان في ديار تغلب، وعاف: مضمحل، والنوئي: الحفير حول الخيمة يحول دون تسرب الماء إليها، ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٦٧١/٢.

(٢) منسوب للأخطل، ديوانه، ص ٨٦.

(٣) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٥٢٦/١.

(٤) يقصد يقول الشاعر.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٥٢٧/٣.

(٦) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ١٧١/٢-١٧٢.

الموجب متمثلين في الحكم، يجوز فيهما إمّا النصب على الاستثناء، وإمّا البذل من المستثنى منه، وإمّا الرفع على الابتداء^(١).

وقد ذهب ابن مالك إلى أنّ الفعل "تغيّر" بمعنى لم يبقَ على حاله. يقول: "فإن كان المستثنى بـ"إلا" متصلاً مؤخراً عن المستثنى منه المشتمل عليه نهي أو معناه، أو نفي صريح أو مؤول، غير مردود به كلام تضمن الاستثناء، اختير فيه متأخياً النصب، وغير متأخٍ الإتيان إبدالاً عند البصريين، وعطفاً عند الكوفيين"^(٢).

وذهب الأزهري إلى أنّ "النوي" بالرفع على الإبدال من الضمير المستتر في "تغيّر" وأنّ القياس نصبهما؛ لأنّ الكلام موجب، فحُمِلَ (تغيّر) على النفي الذي معناه لم يبقَ على حاله^(٣)؛ لأنّهما بمعنى واحد. قال ابن هشام: "فإن كان الاستثناء متصلاً، فالأرجح إتيان المستثنى للمستثنى منه، بدل بعض عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين... والنصب عربيّ جيد، وقد قرئ به في السبع"^(٤).

والذي يراه الباحث في قوله: "إلا النوي"، أنّه عطف بيان من الضمير المستكن في الفعل "تغيّر" نظراً إلى معنى الفعل، فإنّ معناه لم يبقَ على حاله، فهو وإن كان موجياً لفظاً، ولكّنه منفيّ معنى، وهذا ما أراده أبو حيّان، فقد ذهب مذهب الكوفيين في هذه المسألة، وهو أقرب الآراء وأيسرها، فقد جعل المعنى المعيار الأساسي في توجيه هذه المسألة.

٤- ترجيح عطف البيان على البدلية:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ^(٥) بِشَرٍّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا^(٦)

موطن الشاهد: قوله: "بشر" عطف بيان على "البكري" ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنّ البذل على نية تكرار العامل، فكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلاً، أن يجوز لك أن تدخل العامل في المبدل منه -وهو قوله التارك هنا- على البذل، فيقول: أنا ابن التارك بشر، بإضافة التارك إلى بشر، كما كان مضافاً إلى "البكري"، ويلزم على ذلك محذور لا يرتضيه أكثر العلماء، وهو إضافة الاسم المحلّى إلى اسم خال منها ومن الإضافة إلى المحلّى بها أو إلى ضميره، وذلك لا يجوز،

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان، ٢/٢٢٣-٢٢٩.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢/٢٠٢.

(٣) انظر: الأزهري، شرح التصريح، ١/٥٤٠، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١/٣١٨-٣١٩.

(٤) ابن هشام، أوضح المسالك، ٢/١٧٠-١٧٢.

(٥) البكري: نسبة إلى بكر بن وائل، وبشر: هو بشر بن عمرو بن مرشد، وترقّب: تنتظر خروج الروح لتقع عليه

الطيور، ينظر: البغدادي، خزائن الأدب، ٤/٢٨٥.

(٦) منسوب للمزار الأسدي، ينظر: سيبويه، الكتاب، ١/١٨٢، وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢/٢٧٣،

والأزهري، شرح التصريح، ٢/١٥٠.

وقد جَوَزَ الفراء إضافة الوصف المفرد المقترن بـ"أل" إلى العَلَم؛ فعلى مذهبه يكون "بِشْرٍ" في هذا البيت بدلاً، ولكن هذا المذهب غير مقبول عند جمهور العلماء^(١).

واستشهد به أبو حيان على أن "بِشْرًا" عطف بيان على "البكري" ولم يُجْزِ البديل في ذلك. يقول: "... وهذا العطف يوافق متبوعة في الأفراد والتثنية والجمع، ولا يُشترط التساوي في رتبة التعريف، فقد أجاز سيبويه^(٢) في قولك: يا هذا ذا الجُمَّة، أن تكون (ذا الجُمَّة) عطف بيان وبدلاً، وقال النحاة في: مررتُ بهذا الرَّجُلِ، إنَّ (الرَّجُلَ)، عطف بيان، وقالوا في: مررتُ بالرَّجُلِ زيد، إنَّ (زيداً) عطف بيان، وقول ابن عصفور (عطف البيان يجري فيه الأعراف على الأقل تعريفاً بخلاف النعت)^(٣)، مخالف لما أجاز سيبويه، وما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً، ولا ينعكس، إذ البديل ليس مشروطاً فيه التعريف، ولا التثنية، ولا المطابقة في افراد وتثنية وجمع، ويتعين عطف البيان في صور إحداها: ... أن يتَّبع مجروراً بإضافة صفة مقرونة بـ"أل"، وهو غير صالح لإضافتها إليه، ومثاله...^(٤) على الصحيح، وهو قول السيرافي، والرماني، والمبرد^(٥) لا يُجيز إلا نصب (بِشْرٍ)، وأجاز الفارسي^(٦) فيه البديل، فإن صَلَّحَ لم يتعين...^(٧) فهو لا يُجيز مجيء (بِشْرٍ) بدلاً، وإنما جعله من باب عطف البيان.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أن خفض "بِشْرٍ" عطف بيان على "البكري"، وأجري عليه جري الصفة على الموصوف، هذا مذهب سيبويه^(٨)، ولو كان بدلاً، لم يُجْزِ "التارك بِشْرٍ"؛ لأنَّ حكم البديل أن يُقَدَّرَ في موضع الأول، وقد أنكر أبو العباس جواز الجر في "بِشْرٍ" عطف بيان كان، أو بدلاً، وكان ينشد: "أنا ابن التارك البكري بِشْرًا" بالنصب، والقول ما قاله سيبويه، للسمع والقياس، فأما السماع، فإنَّ سيبويه رواه مجروراً. قال: سمعناه ممَّن يوثق عن العرب^(٩)، ولا سبيل إلى ردِّ رواية النقصة، وأما القياس، فإنَّ عطف البيان تابع كالنعت، وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في

(١) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٤٤٤، والأزهري، شرح التصريح، ١٥٠/٢-١٥١.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١٨٩/٢-١٩٠.

(٣) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٦٨/١.

(٤) يقصد قول الشاعر.

(٥) انظر رأي المبرد: ابن السراج، الأصول في النحو، ١٣٥/١، والبغدادي، خزانة الأدب، ٢٨٤/٤.

(٦) انظر رأي الفارسي: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٤٢٥/٢.

(٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٩٤٣/٤-١٩٤٥.

(٨) انظر: سيبويه، الكتاب، ١٨٢/١.

(٩) سيبويه، الكتاب، ١٨٢/١.

المبتوع^(١)، وعند أبي العباس المبرد لا يُجيز في "بِشْرٍ" إلّا النصب؛ لأنّهم إنّما يخفضونه على البدل، وإنّما البدل أن توقع الثاني موقع الأول، وأنت إذا وضعت "بِشْرًا" في موضع الأول لم يكن إلّا نصباً، فأما نظير هذا قولك: يا زيد أخانا، على البدل^(٢).

وجمهور النحاة احتجّ بما أنشده سيبويه، بجرّ: "بِشْرٍ" على أنّه بدل أو عطف بيان للفظ البكريّ، وإن لم يكن في "بِشْرٍ" الألف واللام، وجاز ذلك عنده لبعده عن الاسم المضاف؛ ولأنّه تابع والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المبتوع^(٣)، وذهب النحاة إلى أنّ "بِشْرًا" يصحّ أن يكون عطف بيان من "البكريّ" لا بدلاً، إذ لو كان بدلاً، والبدل في التقدير بمنزلة أن يقال: أنا ابنُ التارك البكريّ التارك بِشْرٌ؛ إذ البدل في حكم تكرير العامل، فـ "بِشْرٍ" لا يصحّ أن يكون بدلاً من "البكريّ"؛ لأنّه لا يصحّ أن يحلّ محلّه فلا يقال: أنا ابنُ التارك بِشْرٌ^(٤). ولم يُجز ابن عصفور البدل؛ لأنّ البدل في نية تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير: أنا ابن التارك بِشْرٍ، وذلك لا يجوز^(٥). ويبين ذلك صاحب "التصريح"، فيقول: "فـ "بِشْرٍ" يتعيّن كونه عطف بيان على "البكريّ"، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأنّ البدل في نية إحلاله محلّ الأول، ولا يجوز أن يقال: أنا ابنُ التارك بِشْرٍ؛ لأنّ الصفة المقرونة بـ(أل) كـ "التارك" لا تُضاف إلّا لما فيه "أل" كـ "البكريّ"، ويجوز البدلية في هذا البيت عند الفراء؛ لإجازته إضافة الصفة المقرونة بـ "أل" إلى جميع المعارف، نحو: الضاربُ زيدٌ، وليس مذهبه بمرضيّ عند الجمهور^(٦).

والذي يتّضح من كلام جمهور النحاة أنّهم لا يجيزون مجيء "بِشْرٍ" بدلاً من "البكريّ" وفصلوا الكلام في ذلك، وما ذهب إليه الفراء والفارسيّ في جواز البدل غير مقبول لدى جمهور النحاة، ولم يُجيزوا في "بِشْرٍ" إلّا وجهاً واحداً وهو أن يكون "عطف بيان".

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢/ ٢٧٤-٢٧٥.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ١/ ١٣٥-١٣٦.

(٣) البغدادي، خزنة الأدب، ٤/ ٢٨٤.

(٤) انظر: الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمين، دراسة وتحقيق (محمد نور رمضان يوسف)، ط ١، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ١٤٢٩هـ-١٩٩٩م، ٢/ ١٢٤، وابن السراج، الأصول في النحو، ١/ ١٣٥.

(٥) انظر: ابن عصفور، المقرب ومعه مثلّ المقرب، ص ٤٢٧، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ٢/ ٢٤١.

(٦) الأزهري، شرح التصريح، ٢/ ١٥٠-١٥١.

والذي ذهب إليه أبو حيان هو رأي جمهور النحاة في جواز عطف البيان، والذي يراه الباحث أن هذا التفريق بين عطف البيان والبذل لا يكون إلا ضرباً من التعسف، فقد فرقوا بينهما فروقاً أهمها^(١):

إن عطف البيان لا يكون ضميراً، ولا تابعاً لضمير بخلاف البذل. وعطف البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتثنيته، ولا يختلف في جواز ذلك في البذل، وإنه لا يكون جملة، ولا تابعاً لجملة، بخلاف البذل، وإنه لا يكون فعلاً، ولا تابعاً لفعل، بخلاف البذل، ثم إن البيان ليس على نية إحلال محل الأول بخلاف البذل، ولهذا امتنع البذل وتعين البيان، ثم إن عطف البيان ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البذل، وبذلك امتنع البذل وتعين البيان.

والحق فيما أرى أن هذا ضرب من التعسف، ولا أرى عطف البيان إلا بديل كل من كل، ولا داعي لادعاء الفروق بينهما، ويمكننا الاكتفاء بباب واحد، هو البذل أو البيان، وكل ما قيل في البذل يمكن أن يقال في البيان والعكس، واصطلاح البذل أولى وذلك لتعدد أنواعه: بدل بعض، واشتمال، وبذل إضراب، وغلط ونسيان، فإن كلمة (بذل) أدل على المعنى من كلمة (بيان) ولا سيما في البذل المغايرة، وإن كان يمكن أن يطلق عليه (بيان) بتأويل. وعلى ذلك فالاحتفاء بباب واحد، وهو البذل أولى كما ذهب إليه الرضي^(٢).

٥- حذف (أم) مع معطوفها:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَذِي أُرْشِدُ طِلَابُهَا^(٣)

موطن الشاهد: قوله: "أُرْشِدُ طِلَابُهَا"، حيث حذف "أم" والمعطوف بها على أساس وضوح الكلام للسامع، والتقدير: أُرْشِدُ طِلَابُهَا أم ضلال^(٤).

يقول أبو حيان: "وَيَجُوزُ حَذْفُ الْفَاءِ وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ بِهَا، وَمِنْهُ: ﴿أَضْرِبْ بِمَعَالِكَ الْحَجَرِ فَانْفَجَرَتْ﴾^(٥)، أي: فَضْرِبْ فَانْفَجَرَتْ، وَرَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ^(٦)، في مثل هذا التركيب أنه

(١) انظر تفصيل هذه الفروق: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٧٤/٢، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٦٩/١.

(٢) انظر: الأسترايادي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ١١٣/٣-١١٤.

(٣) منسوب لأبي ذؤيب الهذلي، ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ٢٧/١، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢٣٧/٣، وأبو حيان، تذكرة النحاة، ص ٤٦.

(٤) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣٧/١.

(٥) البقرة ٢: ٦٠.

(٦) لقد ذكر ابن عصفور عكس ما نسب إليه أبو حيان. يقول: "ويجوز حذف حرف العطف والمعطوف إذا فهم المعنى، ومن كلامهم: راكب الناقة طليحان، والتقدير: والناقة، وحذف حرف العطف والمعطوف عليه، نحو قوله تعالى: أَلْقَيْنَا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَوْبًا ﴿٦٣﴾ إِنَّ يَوْمَ [سورة الشعراء ٢٦: ٦٣]، التقدير: فضرب فانطلق فحذف ضرب والفاء الداخلة على انطلق، ويكون اعراب المعطوف على حسب اعراب المعطوف عليه في اللفظ، أو في الوضع إن كان له موضع، ينظر: ابن عصفور، المقرب ومعه مثلاً، المقرب، ص ٣١٣-٣١٤.

لم يُحذف حرفُ العطف، والمعطوف عليه، بل حُذِفَ المعطوف عليه وحده، وحُذِفَتْ الفاءُ من المعطوف، وأُقِرَّتْ الفاءُ من المعطوف عليه فأتصَلت بالمعطوف، فأبقي من كلِّ منهما ما يَدُلُّ على المحذوف، وقد حُذِفَتْ (أَمْ) ومعطوفها في قوله...^(١)، يريد: أَمْ غِيٍّ^(٢). فهو يجيز حذف حرف العطف (أَمْ) ومعطوفها، قياساً على حذف الفاء، مستدلاً على حذف (أَمْ) بقول الشاعر، وهذا الحذف جائز؛ لدلالة سياق الكلام عليه لقريظة لفظية.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى جواز حذف أركان العطف، وقد أجازوا حذف حرف العطف والمعطوف إذا فُهِمَ المعنى، كقوله تعالى: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾^(٣)، تقديره: تقيكم الحرَّ والبردَ، فحذف والبرد لفهم المعنى، ألا ترى أنه معلوم، أنها تقي البردَ كما تقي الحرَّ، ومن كلام العرب: راكبُ الناقة طليحان، تقديره: راكب الناقة والناقة طليحان، فحذف (والناقة) لفهم المعنى^(٤).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أُضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنْ يَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٧)، والتقدير: فاضرب فانفلق، فَضْرِبْ فانبجست، وفأفطر فَعِدَّةٌ، فحذف "ضرب" و"أفطر" وفاء العطف ممّا بعدها، من "أيام أُخَرَ"، ويجوز حذف حرف العطف وحده لفهم المعنى^(٨).

وقد أشار ابن هشام إلى جواز حذف "أَمْ" مع معطوفها في هذا الباب. وتقدير الشاهد عنده: أَمْ غِيٍّ، مستشهداً بآيات من الذكر الحكيم على حذف حرف العطف والمعطوف أو المعطوف عليه في سياق الكلام، فـ "أَمْ" تحذف مع معطوفها إذا دلَّ عليه دليل في السياق اللغوي^(٩).

(١) يقصد قول الشاعر.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضَّرْب من لسان العرب، ٢٠١٧/٤-٢٠١٨.

(٣) النحل ١٦: ٨١.

(٤) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢١٤/١، وأبو حيان، تذكرة النحاة، ص ٤٤-٤٥.

(٥) الشعراء ٢٦: ٦٣.

(٦) الأعراف ٧: ١٦٠.

(٧) البقرة ٢: ١٨٤.

(٨) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢١٤/١، والأشْمُونِي، شرح الأشْمُونِي، ٣٩٨/٢-٣٩٩.

(٩) ابن هشام، مغني اللبيب، ٩٦/١، وينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٥٧٢/١.

واشترط النحاة لصحة الحذف وجود دليل مقالي أو مقامي، وأن لا يكون في الحذف ضرر يقتضي عدم صحة التعبير في المعيار النحوي، وقد تُجيز العرب إضمار أحد الشئيين إذا كان في الكلام دليل عليه، كما في قول أبي ذؤيب الهذلي، فمن النحاة مَنْ جعل هذا الحذف بناءً على ما دلّ عليه سياق الكلام، ومنهم من جعل حذف (أَمْ) نادراً، ومن جعل هذا الحذف نادراً، ربّما لم تكن هناك شواهد كثيرة على حذف "أَمْ"، ولهذا عدّوه نادراً.

فالحذف ما تتسم به العربية، وذلك نحو: ذهبت إلى السوق فاشتريت خبزاً لحماً فاكهة، والمعنى: فاشتريت خبزاً ولحماً وفاكهة، ويُحتمل نصب اللحم والفاكهة على أنه بدل إضراب أيضاً، أي فاشتريت خبزاً بل لحماً بل فاكهة، فيكون الخبز واللحم كالمسكوت عنهما، يُحتمل أنه اشتراهما ويحتمل أنه لم يشترهما^(١). فهو تعبير احتمالي يحتمل كلا المعنيين، وقد تُعين القرينة أحدهما دون الآخر، ومنه قولك: جالس محمداً سعيداً إبراهيم، والمعنى: جالس محمداً أو سعيداً أو إبراهيم، والمقصود بذلك الإباحة، ويُحتمل بدل الإضراب أيضاً، فإنه إذ ذكر الحرف، فقد تعيّن دلالة التعبير، وإن لم يذكر الحرف كان التعبير مطلقاً يحتمل أكثر من معنى^(٢).

وعلى ذلك فحذف أحد اركان العطف يعود لدلالة القرائن عليه في السياق، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾^(٣)، أي فماتوا ثم أحياهم، وغير ذلك كثير في القرآن. وما ذهب إليه أبو حيان في حذف (أَمْ) مع معطوفها، هو جائز في العربية؛ لدلالة السياق عليه، وبناءً على ذلك فـ (أَمْ) تشارك الواو والفاء في جواز حذفها مع معطوفها، وقد أورد أبو حيان شواهد أخرى في هذا الباب، واكتفى الباحث بشاهد؛ ليتضح من خلاله ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الباب.

٦- عطف الفعل الماضي على المضارع:

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى النَّاسِ يَسْبُئِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَغْنِيَنِي^(٤)

موطن الشاهد: قوله: "أَمَرُ فَمَضَيْتُ"، حيث عطف الفعل الماضي "مَضَيْتُ"، على الفعل المضارع "أَمَرُ"؛ لأنّ الفعل "أَمَرُ" ماضٍ في المعنى^(٥).

(١) السامرائي، فاضل، معاني النحو، ٢٣٤/٣.

(٢) المرجع السابق نفسه، ٢٣٤/٣.

(٣) البقرة ٢: ٢٤٣.

(٤) منسوب لرجل من بني سلول مؤلّد، ينظر: سيويو، الكتاب، ٢٤/٣، والسيوطي، شرح شواهد المغني،

٣١٠/١، ٨٤١/٢، والأزهري، شرح التصريح، ١١٤/٢.

(٥) انظر: ابن هشام، شرح اللمحة البدرية، ٣٠٨/٢، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢١٣/١.

استشهد به أبو حيان على جواز عطف الماضي على المضارع لتأول المضارع، وهو "أمرٌ" بـ "مررت". يقول: "يجوز عطف الجملة الاسمية إذا كانت في تقدير المفرد، قال تعالى: ﴿يَبْتَئُونَ مِنْهُمْ قَاتِلُونَ﴾^(١)، التقدير: بائتين، أو قاتلين، ويجوز عطف الفعل على الفعل بشرط أن يتحدا في الزمان. والأحسن إذ ذاك اتحادهما في الصيغة، نحو: زيدٌ قامَ وخَرَجَ، وزيدٌ يقومُ ويَخْرُجُ، ومن الاختلاف في الصيغة: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾^(٢)، أي فأصبحت، وقوله...^(٣)، أي: مررتُ فَمَضَيْتُ، ولا نقول: زيدٌ قامَ ويَخْرُجُ، تُريد: قامَ فيما مضى ويَخْرُجُ فيما يُستَقْبَلُ على أن يكون من عطفِ الفعل على الفعل؛ لأن هذا العطف مَعْدُودٌ من عطف المفرد على المفرد، فإذا اختلفا في الزمان صار من عطفِ الجمل^(٤)، فقد أجاز عطف الفعل الماضي (مَضَيْتُ) على الفعل المضارع (أمرٌ) لاتحادهما في الزمن.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

استشهد النحاة بهذا البيت على جواز عطف الفعل الماضي على المضارع؛ لتأول المضارع، وهو "أمرٌ" بـ "مررت"، وشرط هذا العطف أن يتفقا في الزمان، فلا يجوز أن تُعْطَفَ ماضياً على مستقبل ولا مستقبلاً على ماضٍ، والأحسن أن يتفقا في الصيغة مع اتفاقهما في الزمان، فنقول: زيدٌ قامَ وخَرَجَ، وزيدٌ يقومُ ويَخْرُجُ، وقد يجوز أن تختلف الصيغ في الأفعال المعطوفة مع اتفاق الزمان، نحو: إن قام زيدٌ ويَخْرُجُ يَقيمُ بكَرٍّ، فعطف "يَخْرُجُ" على "قام"؛ لاتفاقهما في الاستقبال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَرَأَتْهُمُ الْأُمَمُ قَدْ كَفَرُوا فَجَاءَهُمُ الْمَوْتُ مِنْ أَيْنَ لَا يَشْعُرُونَ﴾^(٥)، ألا ترى أن المعنى: أنزل من السماء ماءً فأصبحت الأرض مخررة، ومنه قول الشاعر، فقد عطف "فَمَضَيْتُ" وهو ماضٍ على "أمرٌ"؛ لأن "أمرٌ" في المعنى ماضٍ، ألا ترى أن المعنى: لقد مررتُ على اللئيم يسبني فَمَضَيْتُ، وأما إذا اختلف الزمان، فلا يجوز العطف، فلا نقول: زيدٌ قامَ ويَخْرُجُ، تريد: قامَ فيما مضى ويَخْرُجُ فيما يُستَقْبَلُ^(٦).

فقد أتى الشاعر بالماضي في معنى المستقبل، فـ "مَضَيْتُ" يريد بها "فأماضي"؛ لأنهم اشترطوا في عطف الماضي على المضارع، أن يتحدا في الزمان.

(١) الأعراف ٧ : ٤ .

(٢) الحج ٢٢ : ٦٣ .

(٣) يقصد قول الشاعر .

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٢٠٢٣/٤ .

(٥) الحج ٢٢ : ٦٣ .

(٦) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٠١٢/١-٢٠١٣، وابن جني، الخصائص، ٥٢٠/٢-٥٢١ .

ونستدل على ذلك بقول ابن جني "وأما قوله: ولقد أمر على اللثيم يسبني، فإنما حكى فيه الحال الماضية والحال لفظها أبداً بالمضارع، نحو قولك: زيدٌ يتحدث ويقرأ، أي هو في حال تحدث، وقراءة. من حكاية الحال في نحو هذا قولك: كان زيدٌ سيقوم أمس، أي كان متوقعاً منه القيام فيما مضى..."^(١).

وفسر لنا ابن هشام الكلام، من خلال طرحه لأمثلة من الذكر الحكيم توضّح ذلك؛ فيقول: "عطف الفعل على الفعل وشرطه، مثال متحدي الزمان والنوع، قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ ۖ﴾^(٢)، بجزم (يفعل)؛ لأنه فعل الشرط، و(يلق) لأنه جوابه، و(يضاعف) لأنه بدلاً من الجواب و(يخلد) لأنه معطوف عليه،... ومثال متحدي الزمان مختلفي النوع، قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ فُصُورًا ۖ﴾^(٣)، فعطف (يجعل) على (جعل)؛ لأنّ المعنى: إن يشأ يجعل ويجعل، وقوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ۖ﴾^(٤)، فعطف (أورد) على (يقدم)؛ لأنّ المعنى: يقدم فيورد، وعكس ذلك قول الشاعر، أي: أمر فأمضي"^(٥).

ويرى الباحث أنه يصحّ عطف الفعل (مضين) على المضارع (أمر)، وفقاً للمعنى الذي يتحد بين الفعلين، فدالتهما من حيث الزمن واحدة، وهذا ما أجازه أبو حيان، فقد ذهب في هذه المسألة مذهب النحاة.

ثالثاً: التوكيد ويشمل:

١- جواز توكيد الضمير المستكن في الظرف الواقع خبراً:

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ فَإِنْ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ^(١)

موطن الشاهد: قوله "أجمع"، حيث جاء توكيداً للضمير المستكن في الظرف الواقع متعلقه خبراً، وهو (عندك) بكسر الكاف، فإنه خطاب لامرأة، وقال: سواكم؛ لأنك قد تخاطب المرأة بخطاب جماعة الذكور مبالغة في سترها^(٢).

(١) ابن جني، الخصائص، ٥٢١/٢.

(٢) الفرقان ٢٥: ٦٨-٦٩.

(٣) الفرقان ٢٥: ١٠.

(٤) هود ١١: ٩٨.

(٥) ابن هشام، شرح اللوحة البدرية، ٣٠٨/٢.

(٦) منسوب لكثير عزة، ديوانه، ص ١٧٣، ومنسوب لجميل بن مَعْتَر، بنظر: البكري، سمط اللالي في شرح أمالي القالي، ٣٢/٢، والعيني، المقاصد النحوية، ٣٣٤/١-٣٣٥.

(٧) انظر: السيوطي، مغني اللبيب، ١١٣/٢، وابن هشام، أوضح المسالك، ١٦٥/١.

يقول أبو حيان: "والضمير الذي تحمّله الظرف يجوز أن يؤكد فتقول: إن زيدا خلفك هو نفسه نحو...^(١)، وتقول: زيد خلفك أبوه، فأبوه مرفوع بالظرف على الفاعلية، ويجوز أن يرفع على الابتداء، والظرف خبره، والجملة من المبتدأ والخبر خبر عن زيد، هكذا تلقينا هذا الإعراب من أفواه شيوخنا، وزعم السهيلي: أنه لا يصح ارتفاع الاسم بعد الظرف، والمجرور على الفاعلية، بل على الابتداء، وإن كان في موضع خبر، ونعت، وتوهم قوم أن مذهب سيبويه أنه يجوز أن يرتفع بالظرف على الفاعلية...^(٢) فهو يجوز تأكيد الضمير المستكن في الظرف الواقع خبراً على أنه مرفوع على الفاعلية، وأجاز أن يرتفع على الابتداء، والظرف خبره.

آراء النحاة في موطن الشاهد.

استشهد به النحاة على جواز تأكيد الضمير الذي يتحمّله المجرور والظرف المخبر بهما، ووجه الدلالة أنه ليس قبل (أجمع) ما يصح أن يحمل عليه إلا اسم (إن)، والضمير الذي في الظرف، والدهر؛ فاسم (إن) والدهر منصوبان، فبقي حملاً على المضمر المستتر في (عندك)، والضمير لا يستتر إلا في عامله.

ولا يصح أن يكون تأكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم (إن) على محله من الرفع بالابتداء؛ لأن الطالب للمحل قد زال^(٣). واختلف في الضمير المتعلق، والأكثر أن على أنه انتقل إلى الظرف لنيابته عنه.

قال ابن مالك: "ويغني عن الخبر باطراد ظرف أو حرف جر تام معمول في الأجود لاسم الفاعل كون مطلق وفاقاً للأخفش تصريحاً، ولسيبويه إيماءً، لا لفعله ولا للمبتدأ، ولا للمخالفة، خلافاً لزاعمي ذلك، وما يعزى للظرف من خبرية وعمل، فالأصح كونه لعامله، وربما اجتمعاً لفظاً"^(٤)، فقد أخبروا بظرف نحو: زيد عندك، أو بحرف جر مع مجرور، نحو: زيد في الدار، ناوين متعلقهما، إذ الخبر حقيقة حذفت وجوباً، وانتقل الضمير الذي كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور، وزعم السيرافي أنه حذفت معه، ولا ضمير في واحد منهما، وهو مردود بقول جميل^(٥).

(١) يقصد يقول الشاعر.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٢٢/٣.

(٣) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ١٩٠/١-١٩١، وينظر: الأزهرى، شرح التصريح، ٢٠٧/١.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ٩٨/١.

(٥) الأشموني، شرح الأشموني، ١٨٩/١.

واشتراط ابن هشام في مجيء الظرف والمجرور خبراً بشرط أن يكونا تامين، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾^(٢)، ولا يجوز: زيد فيك، ولا زيد إليك، حتى تقول: زيد راغب منك، أو حنق عليك، وحينئذ فيكون الخبر نفس الوصف؛ ولأنه تعلق الظرف والمجرور الواقعين خبراً خلافاً لابن خروف في دعواه تعلقهما بالمبتدأ بما يدل على الثبوت والحصول^(٣).

ولا خلاف عند المقدرين في جواز كون المقدّر فعلاً، نحو: استقرّ، وحصل^(٤)، أو اسماً، نحو: مستقرّ، وحاصل^(٥)، وإنما الخلاف في الراجح منهما، فمن رجّح الأول، فحجّته أن المحذوف عامل في الظرف والمجرور، والأصل في العمل للأفعال^(٦)، ومن رجّح الثاني فمن حجّته أن المحذوف هو الخبر، والأصل في الخبر الأفراد^(٧)، والصحيح عند جمهور البصريين أن تقديره: كائن أو مستقرّ، لا كان أو استقرّ، وحجّتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً، فكلّ من الفريقين استند على أصل صحيح، ورجّح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل^(٨)، ومنهم من ذهب إلى أنه لا يترجّح تقديره اسماً ولا فعلاً بل بحسب المعنى^(٩).

أما وجه الاستدلال في أن قوله "أُجمِع" لا بُدّ أن يكون تابعاً لمرفوع، وليس قوله: (فإن فؤادي عندك الدهر)، مرفوع ظاهر، فلم يبقَ إلّا أن يكون تابعاً للضمير المستكن، في قوله

(١) الفاتحة ١: ٢.

(٢) الأنفال ٨: ٤٢. قوله (أسفل) بالنصب على الظرف، وهو في موضع الخبر للمبتدأ قبله، وأصله وصف لموصوف محذوف، وتقديره: والركب أسفل منكم، أي: في مكان، وبالرفع: اتسع في الظرف فجعل خبر المبتدأ قبله، وجاز أيضاً: الركب مبتدأ وأسفل بالنصب ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره: أي ثابت مكاناً أسفل منكم، ينظر: ابن هشام، شرح اللمحة البدرية، ٣٣٨/١.

(٣) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية، ٣٣٨/١.

(٤) هذا تقدير البصريين.

(٥) هذا تقدير الكوفيين، ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١/ ١٩٩، والسيوطي، همع الهوامع، ٢/ ٢١ - ٢٣.

(٦) ورجّح ذلك الزمخشري، وأبو علي الفارسي، وتابعهما ابن الحاجب، حيث احتج لكون المقدّر فعلاً بجواز وقوعه صلة، والصلة لا تكون جملة؛ ولأن الأصل في التعلق، حيث أن الاسم لا بُدّ أن يكون في معنى الفعل ومن لفظه. ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢/ ٢٢.

(٧) وقد رجّح ذلك ابن السراج، وابن جني، وابن مالك، وحجّتهم في ذلك إذا قدرّت المحذوف اسماً كان مفرداً، وكلّما قلّ التقدير والإضمار كان أولى. ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢/ ٢٢.

(٨) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١/ ١٩٧ - ١٩٨.

(٩) انظر: الأزهرى، شرح التصريح، ١/ ٢٠٦.

"عندك" (١)، وانتقل الضمير الذي فيه إلى الظرف، فتضمته الظرف، وقد أكدته كثير عزة بـ "أجمع"، ليس قبل (أجمع) ما يصح أن يحمل عليه إلا اسم (إن)، والضمير الذي في الظرف والدهر، فاسم (إن) والدهر منصوبان، فبقي حملاً على الضمير في قولك "عندك أجمع" (٢)، على أن الضمير انتقل من متعلق الظرف إلى الظرف، وهو (عندك)، ووجه الدلالة أنه ليس قبل (أجمع) ما يصح أن يحمل عليه. وأكد ذلك ابن هشام في قول له: "وهذا هو المختار... فأكد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله؛ ولا يصح أن يكون تأكيداً للضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم (إن) محله من الرفع بالابتداء؛ لأن الطالب للمحل قد زال" (٣).

وعلى ذلك فكلما (أجمع) مرفوعة، ولا يصح أن تكون تأكيداً لفؤادي، ولا للدهر؛ لأنهما منصوبان، ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار؛ لأن الحذف والتوكيد متنافيان ولا لاسم (إن) على محله وهو الرفع على الابتداء؛ لأن الناسخ قد أزال رفعه، فتعين أن يكون تأكيداً للضمير المنتقل إلى الظرف.

٢- الخفض على الجوار:

بأصاح بلغ ذوي الزوجات كلهم أن نيس وصل إذا انحلت عرى الذنب (٤) (٥)
موطن الشاهد: قوله: "كلهم" حيث جره لمجاورته "الزوجات" وكان حقه النصب؛ لأنه تأكيد لـ (ذوي) المنصوب على المفعوليه. والتوكيد يتبع المؤكد في إعرابه، فكان حقه أن ينصب، ولكنه لما وقع مجاوراً للزوجات المجرور بالإضافة جُرَّ لمناسبة الجوار (٦). يقول أبو حيان: "وهذا الخفض على الجوار إنما سمعناه في النعت، وجاء في التوكيد في بيت غريب أنشده أبو الجراح... وزعم بعض النحويين أنه جاء في العطف، وحمل عليه قوله تعالى:

(١) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٥/١.

(٢) انظر: المصدر السابق، ٧٧/٢-٧٨، والأزهري، شرح التصريح، ٢٠٦/١-٢٠٧.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ١١٢/٢-١١٣.

(٤) انحلت عرى الذنب: كناية عن الضعف الجنسي، ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٩٠/٢.

(٥) منسوب لأبي الجراح العقيلي، ينظر: الفراء، معالي القرآن، ٧٥/٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان

العرب، ١٩١٣/٤، ومنسوب لأبي الغريب، ينظر: الأهدل، الكواكب الدرية على متممة الأبرومية، ٤١٠/٢.

(٦) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٩١/٢، والسيوطي، المطالع السعيد، ص ٤٤١.

﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾^(١)، في قراءة من جَرَّ، وأمّا في البديل فلا يُحفظ ذلك من كلامهم، ولا خَرَجَ عليه أحدٌ ممّا علمناه...^(٢).

فالحفّض على الجوار أجازه النحاة في النعت، واستغرب أبو حيّان الحفّض في التوكيد؛ لأنّ الحفّض على الجوار في التوكيد غير معهود.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجرّ بالمجاورة في النعت، كقولهم: هذا حُجْرٌ ضَبُّ خَرِبٍ، وفي التوكيد كقوله: "يا صاح بلّغ ذوي الزوجات كلّهم"، بجرّ "كلّهم" على المجاورة؛ لأنّه توكيد لـ "ذوي" المنصوب للزوجات، وإلّا لقال: كلهن، وزاد قوم وقّوعه في عطف النسق وخرجوا عليه قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾^(٣)، قال أبو حيّان: وذلك ضعيف جداً، ولم يُحفظ من كلامهم، قال: والفرق بينه وبين النعت والتوكيد؛ أنّهما تابعان بلا واسطة، فهما أشدّ مجاورة من المعطوف بحرف العطف، وأنكر السيرافي وابن جنّي الجرّ بالمجاورة مطلقاً، وتأوّلوا ما ورد من ذلك، وقصره الفراء على السماع، ومنع القياس على ما جاء منه فلا يجوز: هذه جُحْرَةٌ ضَبُّ خَرِيَةٍ بالجرّ^(٤).

وأشار ابن مالك إلى جواز الجرّ على المجاورة في التوكيد إذا كان ذلك غير ملبسٍ مورداً موطن الشاهد^(٥).

وذهب ابن هشام إلى أنّ الذي عليه المحقّقون في حفّض الجوار يكون في النعت قليلاً، وفي التوكيد نادراً كقول الشاعر، ولا يكون في النسق؛ لأنّ العاطف يُمنع من التجاور^(٦)، وأمّا في كتاب "شرح شذور الذهب" فقد حكّم على أنّ المجرور بالمجاورة شاذّاً لا يقاس عليه. يقول: "والمجرور للمجاورة، وهو شاذّ، نحو: هذا حُجْرٌ ضَبُّ خَرِبٍ، وقوله: يا صاح بلّغ ذوي الزوجات كلّهم"^(٧).

ويرى الباحث أنّ التبعيّة على الجوار أمرٌ خارجٌ عمّا تقتضيه القواعد، فإن وُرِدَ فيه شيء احتيج فيه إلى توجيهه، وأمّا إذا لم يرد فلا حاجة إلى الاعتذار عنه.

(١) المائدة ٥: ٦.

(٢) أبو حيّان، ارتشاف الضّرْب من لسان العرب، ٤/١٩١٣-١٩١٤.

(٣) المائدة ٥: ٦.

(٤) السيوطي، المطالع السعيدة، ص ٤٤١، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢/٤٨٩-٤٩١.

(٥) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/١٦٨-١٦٩.

(٦) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/٤٨٩-٤٩١، وابن عقيل، المساعد على تمهيل الفوائد، ٢/٤٠٤-٤٠٥.

(٧) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٤٧.

وقد أنكر السيرافي وابن جنّي الجرّ بالمجاورة مطلقاً، وما أوجبنا إلى الأخذ برأي السيرافي وابن جنّي، فنكفي طلاب العربيّة مؤونة البحث في الشواذّ، والجري وراء آراء الذين يَسعون إلى أن يجدوا لكل شذوذ مخرجاً باللجوء إلى التأويل والتقدير، لا أنهم ردّوا كل شاذّ إلى قاعدته، واستراحوا وراحوا، وصفّوا اللغة ممّا شاع فيها من الاضطراب والتعقيد.

٣- إضافة (كُلّ) إلى الاسم الظاهر:

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أُجْزِيَ بِذِكْرِكُمْ يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ^(١)

موطن الشاهد: قوله: "يا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ"، حيث أضاف (كُلّ) المؤكّدة إلى اسم ظاهر^(٢). واستشهد به أبو حيان على أن ابن مالك استشهد به على جواز إضافة (كُلّ) إلى اسم ظاهر. يقول: "ومن ألفاظ التوكيد (كُلّ)، ومن فائدته رَفْعُ تَوْهَمِ إِرَادَةِ الْمَخْصُوصِ بِمَا قَبْلَهُ، وَيُضَافُ إِلَى مَفْرُودٍ، نَحْوُ: قَبِضَ الْمَالِ كُلَّهُ، أَوْ جَمَعَ نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ، وَقَامَتِ الْهِنْدَانُ كُلُّهُنَّ، وَيجوز (كلتهن) نصّ عليه الخليل عن بعض العرب... وقال ابن مالك: وَيُسْتَعْنَى بِإِضَافَةِ كُلِّ إِلَى مِثْلِ الظَّاهِرِ الْمُؤَكَّدِ عَنِ الْإِضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِهِ، وَأُنْشِدَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ...^(٣)، ونحو ذلك، والذي ذكر النَّاسُ أَنَّ (كُلّاً) فِي التَّوَكِيدِ يُضَافُ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ، وَيُخْمَلُ مَا أُنْشِدَ عَلَى أَنَّهُ نَعَتْ يَبِينُ كَمَالِ الْمَنْعُوتِ، وَهُوَ أَمْدَحٌ، وَقَدْ مَثَّلَ هُوَ فِي بَابِ النِّعْتِ بِقَوْلِكَ: زَيْدٌ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ، وَأَنَّهُ نَعَتْ بِمَعْنَى الْكَامِلِ، وَغَرَّةٌ فِي ذَلِكَ صِلَاحِيَّةٌ (كُلُّهُمْ) مَكَانَ كُلِّ النَّاسِ. وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ، وَتَبِعَهُمُ الزَّمَخْشَرِيُّ، الْإِسْتِغْنَاءَ بِنِيَّةِ الْإِضَافَةِ عَنِ صَرِيحِ الْإِضَافَةِ، وَجَعَلَا مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةً مَنْ قَرَأَ: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا﴾^(٤)، إِنَّا كُلُّنَا فِيهَا، وَخُرِجَ عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، وَأَخْتَارَ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً مِنْ الضَّمِيرِ"^(٥).

فهو يعترض على ابن مالك في إضافة (كُلّ) إلى اسم ظاهر، وذلك بأنّ (كُلّ) قد تُضاف إلى الظاهر خَلْفاً عن الضمير، فهو يريد القول: يا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ، أي: أنّه لا يشبه القمر أحد من النَّاسِ إِلَّا أَنْتَ، ومراده انحصار الشبه بالقمر فيها، ويرى أبو حيان أنّ "كُلّ" نعت لا توكيد، هو نعت يبين كمال المنعوت.

(١) منسوب لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه، شرحه وقدم له (علي مهنا)، د. ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١٤٣، وينظر: القالي، الأمالي، ط ٢، دار الجيل، بيروت، ودار الأفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، ص ١٩٥، ومنسوب لكثير عزة. ينظر: السليبي، شفاء العليل، ٧٣٧/٢.

(٢) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣٨٥/١.

(٣) يقصد قول الشاعر.

(٤) غافر ٤٠: ٤٨، وهي قراءة ابن السميّع عيسى بن عمر، ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٤٤٨/٧ - ٤٤٩.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٩٤٩/٤ - ١٩٥٠.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

اختلف النحويون في (كُلّ) هل هي نعت أم توكيد؟ وذلك على وجهين: أحدهما: أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة، فتدلّ على كماله، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثل لفظاً ومعنى، نحو: أطعمنا شاة كلّ شاة، والثاني: أن تكون توكيداً لمعرفة، قال الأخفش والكوفيون: أو لنكرة محدودة، وعليهما ففائدتها العموم، وتجب إضافتها إلى اسم مضمّر راجع إلى المؤكّد، نحو قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ ﴾^(١)، قال ابن مالك: وقد يخلفه الظاهر كقول الشاعر، وخالفه أبو حيّان، وزعم أن "كُلّ" في البيت نعتٌ مثلها في أطعمنا شاة كلّ شاة، وليس توكيداً، وابن هشام في ذلك يستدرك على أبي حيّان، وليس قوله بشيء؛ لأنّ التي يُنعت بها دالة على الكمال، لا على عموم الأفراد^(٢).

يقول ابن مالك: "وبالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكّد بكلّ عن الإضافة إلى ضميره، ولا يستغنى بنية إضافته خلافاً للفراء والزمخشري"^(٣). وذهب صاحب "الدرر اللوامع" إلى: "والذي ذكره النحويون أن "كُلّاً" في التوكيد تُضاف لضمير المؤكّد، وأمّا ما استشهد به فلا حُجّة فيه؛ لأنّ "كُلّ" الناس، فيه نعت لا توكيد، وهو نعت يبيّن كلام المنعوت...، وأنّه نعت بمعنى الكمال"^(٤).

وقد ردّ ناظر الجيش على ما ذهب إليه أبو حيّان؛ فيقول: "وما ذكره الشيخ غير ظاهر، فإنّ ما قرره يخالف مراد الشاعر، وذلك أنّ المراد يا أشبه الناس كلّ الناس بالقمر، أنّه لا يشبه القمر أحدٌ من الناس إلّا أنت، ولا يتم للقائل هذا المراد: إلّا بأن يريد العموم، إذ لو لم يرده لجاز أن يقال: إنّ غيرها من الناس يشاركها في ذلك؛ فيخرج الكلام عن المدح بالحسن، ومراد الشاعر انحصار الشبه بالقمر فيها فلا يشبه القمر من الناس إلّا هي"^(٥). وعلى ذلك فهو أبعد الناس كلّهم عن المدح والوصف فلا أحد يشاركها في هذا المدح، فالمدح والشبه محصور بالقمر لوحدتهما دون غيرهما. فلمّا كان العموم مراداً تعيّن التوكيد؛ إذ لا معنى لقولنا: يا أشبه الناس الكاملين، ثم إنّ القائلين هذه الأبيات لم يقصدوا مدح الناس، كما قُصِدَ المدح في قولنا: أنت الرجل كلّ الرجل؛ لأنّ الرجل هو المقصود بالمدح^(٦).

(١) الحجر ١٥: ٣٠.

(٢) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١/٣٨٤-٣٨٥، والسيوطي، شرح شواهد المغني، ٥١٩/٢.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ١٧٦/٣.

(٤) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ٣٨٣/٢.

(٥) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٣٢٩١/٧.

(٦) انظر: المصدر السابق نفسه، ٣٢٩١/٧-٣٢٩٢.

والذي يراه الباحث أنها ليست هنا (كُلّ) الكمالية التي يُعنى بها النعت مثل: أنت الرجل كلّ الرجل، بل هي هنا تدل على عموم الأفراد، وعليه فهي إذن توكيد، وفي البيت انفردت في ذكر صفات الممدوح، وهذا يتفق مع مقصد الشاعر: يا من هي أكثر الناس شَبْهاً بالقمر، وعلى ذلك تكون (كُلّ) توكيداً لـ (الناس)، ومن حقّ الكلام أن يضيف لفظ التوكيد إلى ضمير غيبة عائد على المؤكّد، فيقول: يا أشبه الناس كلهم. وما ذهب إليه أبو حيان بعيد عن الصواب في هذه المسألة.

٤- التوكيد اللفظي في الاسم:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَنْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ ^(١)

موطن الشاهد: قوله: "أخاك أخاك"، حيث أكد كلمة (أخاك) بتكرارها ثانية؛ فالشاعر ذكرهما على سبيل الإغراء، وهذا من النوع الذي يتعيّن معه حذف العامل؛ لأنّه كرّر اللفظ المغرّى به، يكون (أخاك) الأولى، مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: ألزم أخاك، والثانية توكيد للأولى ^(٢).

واستشهد به أبو حيان على توكيد الاسم. يقول: "التوكيد اللفظي يكون في المفرد، والمركّب غير الجملة، والجملة، ويشمل المفرد الاسم، والفعل، والحرف، ويكون في المعرفة، والنكرة، فمن توكيد الاسم... ^(٣)... ^(٤). فهو يجيز التوكيد بالاسم، والفعل والحرف، موضحاً ذلك بالشواهد التي ساقها على توكيد الفعل والحرف والجملة. آراء النحاة في موطن الشاهد.

اتّفق النحاة في أسلوب التوكيد، على أنّه تكرار اللفظ نفسه مرتين لتأكيد المعنى. يقول ابن جني: "أعلم أنّ العرب إذا أرادت المعنى مكّنته واحتاطت له، فمن ذلك التوكيد... تكرير الأوّل بلفظه، وهو نحو قولك: قام زيدٌ قام زيدٌ، وضربتُ زيداً وضربتُ، وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، والله أكبر الله أكبر... ^(٥)، مشيراً إلى قول الشاعر في جواز تكرير الاسم لتأكيد المعنى وتثبيته؛ فالتوكيد يراد به تمكين المعنى في النفس ^(٦).

وقول الشاعر جاء على توكيد الاسم، فأخاك الثاني توكيد للأوّل، وهذا ما قصده أبو حيان، ومن النحاة من أورده على وجوب الإضمار، إذ كرّر المغرّى به، ف (أخاك) الأولى مفعولاً

(١) منسوب لمسكين الدرامي، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٥٦/١، والأزهري، شرح التصريح، ٢٧٩/٢، وابن المنّيد، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، ١٠٠/١.

(٢) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٢٩/١، والأزهري، شرح التصريح، ٢٧٩/٢.

(٣) يقصد قول الشاعر.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٩٥٧/٤.

(٥) ابن جني، الخصائص، ٣٣١/٢-٣٣٢.

(٦) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٣١/١.

به يلزم نصبه بتقدير: ألزم أخاك، وذلك على سبيل الإغراء^(١)، فمن أساليب الكلام عند النحاة أنه يُحذف الفعل، وينصب المفعول به على المفعولية، ولا يجوز إظهار الفعل؛ لأن التكرار يقوم مقام إظهاره^(٢)؛ فالتوكيد يكون في الأسماء، والأفعال، والحروف، والجمل، والضمائر، وكل كلام نريد تأكيداً وتثبيتاً في النفس نقوم بتكريره، وهذا إجماع من النحاة، وما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة، هو مذهب النحاة. والتوكيد اللفظي أوسع استعمالاً من التوكيد المعنوي؛ لأنه يكون في الأسماء النكرات والمعارف، ويكون في الأفعال، والحروف، والجمل، وهذا ما أشار إليه أبو حيان، ومثال الجملة الفعلية: سَادَ السَّلَامُ سَادَ السَّلَامُ، ومثال الجملة الاسمية: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، والغاية منه لتأكيد المعنى في الذهن لدى السامع. بخلاف التوكيد المعنوي، فإنه يكون في الأسماء المعروفة فقط.

٥- التوكيد باسم الفعل:

فَرِثَ يَهُودُ وَأَسْنَمَتْ حِيزَانَهَا صَمَمِي^(٣) لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَمَام^(٤)

موطن الشاهد: قوله: "صَمَمَام"، فإنه توكيد لفظي لقوله: "صَمَمِي"، وقد عرفنا أن التوكيد اللفظي إعادة اللفظ أو تقويته بموافقة المعنى، نحو قوله: صَمَمَام، فإنه تقوية لمعنى "صَمَمِي"^(٥).

واستشهد به أبو حيان على التوكيد باسم الفعل. يقول: "وقد يكون بغير اللفظ بما يُقويه، وما يوافقه معنى كتوكيد الضمير المستكن، والبارز، نحو: قُمْ أَنْتِ، وقِمْتُ أَنَا، والفعل باسم الفعل، نحو قوله...^(٦)...^(٧). فقد أورد قول الشاعر على توكيد فعل الأمر الذي هو "صَمَمِي" باسم فعل الأمر الذي هو "صَمَمَام" توكيداً لفظياً.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

اتَّفَقَ النحاة على أن التوكيد اللفظي: هو إعادة اللفظ أو تقويته بموافقة معنى، كذا عرّفه صاحب التسهيل، إذ يقول: "التوكيد اللفظي إعادة اللفظ أو تقويته بموافقة معنى، وإن كان المؤكّد

(١) قال ابن هشام: الإغراء وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٧/٤.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢٥٦/١، وابن هشام، أوضح المسالك، ٩-٧/٤، والسليبي، شفاء العليل، ٨٣٨/٢.

(٣) صَمَمِي صَمَمَام: بمعنى أخرجني يا داهية، ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ١٥١/٣.

(٤) منسوب للأسود بن يعفر، ينظر: الصغاني، ما بنته العرب على فعال، تحقيق (عزة حسن)، ط١، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م، ص ٩٣، وتعلب، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق (عبد السلام هارون)، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ٥٢١/٢.

(٥) انظر: العيني، المقاصد النحوية، ١٥٢/٣، والأشموني، شرح الأشموني، ٣٤٧/٢.

(٦) يقصد قول الشاعر.

(٧) أبو حيان، ارتشاف الصَّرب من لسان العرب، ١٩٥٨/٤.

به ضميراً متصلاً، أو حرفاً غير جواب لم يُعد في غير ضرورة إلا معمولاً بمثل عامده أو لا أو مفصلاً، وإن عُمِدَ أو لا بمعمولٍ ظاهر اختير عَمْدُ المؤكِّد بضمير، وفصل الجملتين بِثَمَّ إن أمن اللبس أجود من وصلهما^(١). وتوكيد اللفظ كما مرَّ يكون في الاسم، والفعل، والحرف، والمركَّب غير الجملة نحو: جاء زيدٌ زيدٌ، ونكاحها باطلٌ باطلٌ باطلٌ^(٢). يقول السليلي: "قوله تقويته بموافقة معنى يتناول توكيد الضمير المستتر، والبارز، والمتَّصل بالمفصل، فالأول نحو: قُمْ أنت، والثاني نحن قُمْتُ أنا، وتوكيد الفعل باسم الفعل كقول يعفر^(٣). فقد جعل الشاعر صمَّام اسم للفعل وهو توكيد لفظي، حيث قُوِيَ به معنى صمَّى، والتقدير: صمَّى صمَّى^(٤).

فاللتوكيد يفيد تقوية المؤكِّد وتمكِّنه في ذهن السامع وقلبه، جاء في شرح المفصل: "وجدوى التأكيد أنك إذا كررت؛ فقد قررت المؤكِّد، وما عُلق به في نفس السامع، ومكنته في قلبه، وأمطت شبهة، ربما خالجت، أو توهمت غفلةً وذهاباً عما أنت بصددته فأزلته"^(٥).

والعرب تؤكِّد كلَّ شيء تراه في حاجة إلى التوكيد، فهي قد تؤكِّد الحكم كله أو تؤكِّد جزءاً منه، وقد تؤكِّد لفظةً بعينها، أو تؤكِّد مضمون الحكم، أو مضمون اللفظة أو غير ذلك، فنقول: إنَّ محمداً مريضٌ، ومحمداً مريضٌ محمداً مريضٌ، فهو تأكيد للحكم^(٦).

والذي ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة، هو ما ذهب إليه النحاة، بل كان ملماً لآرائهم في هذه المسألة.

رابعاً: البدل ويشمل:

١- مخالفة بدل المطابقة للمبدل منه:

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الرَّمْسَانُ فَشَلَّتْ^(٧)

موطن الشاهد: قوله: "رَجُلٍ صَحِيحَةٍ"، و "رَجُلٍ رَمَى"، حيث أبدل المفرد من المثني بدل بعض من كل على إبدال التفصيل، ويجوز فيهما الرفع، بتقديرهما خبرين لمبتدئين محذوفين أو مبتدئين لخبرين محذوفين تقديرهما: منهما رَجُلٍ صَحِيحَةٍ، ومنهما رجل رمى^(٨).

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ١٦٣/٣.

(٢) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ١٢٣/٣-١٢٤.

(٣) السليلي، شفاء العليل، ٧٤٣/٢.

(٤) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ١٢٦/٣.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٢١/٢.

(٦) السامرائي، فاضل، معاني النحو، ١١٣/٤.

(٧) منسوب لكثير عزه، ديوانه، ص ٧٨.

(٨) انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ٧/٣، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٥٧/١.

واستشهد به أبو حيان على جرّ (رجل) بالبدل من التثنية (رجلين)، بقصد التفصيل دون المطابقة. يقول: "... وهذا البدل يوافق في التذكير والتأنيث، نحو: مررتُ بأخيك زيد وبأختك هناد، وفي الإفراد،... وفي التثنية، نحو: عرفتُ ابنُكَ المحمّدين، وفي الجمع: عرفتُ أصحابك الزيّدين، إلّا إن كان المبدلُ منه لفظ المصدر، فإنّه قد يُبدلُ منه الجمع نحو: ﴿مَفَارًا حَدَائِقَ﴾^(١)، أو قُصِدَ التفصيل فلا يطابق في التثنية والجمع نحو قوله: "...^(٢)، ومررتُ بإخوتك زيد وبكر وخالد، وإذا كان في البدل زيادةً بيان، فربما اتّحد في اللفظ "...^(٣). فقد استشهد به على مجيء البدل دون مطابقة للمبدل منه في التثنية والجمع بقصد التفصيل.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب النحاة إلى أنّ البدل تابع، ويوافق متبوعه في الإعراب، فالتذكير والتعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما، بل تُبدل المعرفة من المعرفة، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾^(٤)، في قراءة الجرّ، والنكرة من النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلنَّاسِ مَفَارًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾^(٥)، والمعرفة من النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾^(٦)، والنكرة من المعرفة، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَائِفَةٍ﴾^(٧)، وأمّا الإفراد والتذكير وأضدادهما، فإن كان بدل كلّ، وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية، والجمع ككون أحدهما مصدرًا، نحو قوله تعالى: ﴿مَفَارًا حَدَائِقَ﴾^(٨)، أو قُصِدَ التفصيل نحو قول الشاعر^(٩)، وهو شاهدٌ على مخالفة بدل المطابقة للمبدل منه في التثنية؛ لأنّه أريد بالبدل التفصيل، فقد أبدل (رجل) من (رجلين)، المفرد من المثنى بقصد التفصيل، وعطف عليهما (رجل) الثانية، فتكون مجرورة؛ لأنّها مبدلة من مجرور، وصحيحة نعت مجرور، فإذا لم يكن البدل بدلًا مطابقًا لم تلزم موافقته للمبدل منه في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، ولك في غير ذلك أن تُبدل مفردًا من مثنى أو مجموع، فنقول: أعجبنى الطالبان مظهرهما والطلاب مظهرهم. ولك أن تُبدل

(١) النبا ٧٨: ٣١-٣٢.

(٢) يقصد قول الشاعر.

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٩٦٤/٤.

(٤) إبراهيم ١٤: ٢-١.

(٥) النبا ٧٨: ٣١-٣٢.

(٦) الشورى ٤٢: ٥٢-٥٣.

(٧) العلق ٩٦: ١٥-١٦.

(٨) النبا ٧٨: ٣١-٣٢.

(٩) انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ٧/٦-٧، وابن عصفور، شرح جبل الزجاجي، ٢٥٦/١ - ٢٥٧.

غير المفرد من المفرد كما إذا قلت: أعجبني محمدٌ أبواه أو أساتذته، ولك أن تبدل المذكر من غير المذكر وبالعكس، فتقول: أعجبني محمدٌ خليفته، وأعجبني هندٌ أدبها، وهذا كله ما يُقصد به التفصيل، فإن قُصِدَ التفصيل فلا مطابقة، وهذا ما اشترطه النحاة فيما سبق ذكره^(١). قال ابن مالك: "وهو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً دون مُتَبِع، ويوافق المتبوع ويخالفه في التعريف والتذكير...، فإن اتحدا معنى سُمي بدل كل من كل، ووافق أيضاً في التذكير والتأنيث، وفي الإفراد وضديه، ما لم يقصد التفصيل..."^(٢).

ويرى البيت بالرفع أيضاً على أنه بدل مقطوع عند بعضهم، إمّا خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هما رجلٌ صحيحة ورجلٌ أخرى، أو تقديره: إحداهما رجلٌ صحيحة، والأخرى رجلٌ؛ فالكلام على الأول جملة واحدة، وعلى الثاني جملتان، إمّا مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: منهما رجلٌ صحيحة ومنهما رجلٌ، فالكلام جملتان^(٣)، ورواية البيت عند سيبويه والمبرد أن هذا البيت يُنشد رفعاً وخفضاً^(٤)، فإذا جرَّ فعلى البدل، وإذا رفعت فإِنَّكَ ترفعه على تقدير خبرين لمبتدئين محذوفين، أو مبتدئين لخبرين محذوفين تقديرهما: منهما رجلٌ صحيحة، ومنها رجلٌ رمى؛ فالجر على البدل باعتبار البدل على البيان لهما، وإمّا بالرفع على القطع^(٥).

وأما أبو حيان فقد أورد هذا البيت على بدل التفصيل، وذلك على رواية الجرّ، ولم يلتفت إلى رواية الرفع، والذي قال به ممّا اصطلح عليه جمهور النحاة، على أنه يجوز مخالفة البدل للمبدل منه بقصد التفصيل، وتفصيل ذلك أن "رجلين" مبدل منه، فجاز في الإتيان بالجرّ لـ(رجل)، وجاز القطع لإحداهما على رواية الرفع، وكل الأوجه جائزة في هذا البيت؛ لاتساع القول في العريّة لها جميعاً.

٢- حذف رابط البدل:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ تَوَيْتُهُ^(١) تَقَضِّيَ لِبَاسَاتٍ وَيَسْنَامُ سَسَائِمُ^(٢)

(١) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١٨٩/٣، والسليلي، شفاء العليل، ٧٦٨/٢.

(٢) المصدر السابق نفسه، ١٨٩/٣.

(٣) البغدادي، خزنة الأدب، ٢١١/٥ - ٢١٢، وينظر: ابن معطي، الفصول الخمسون، ص ٢٣٩.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤٣٢/١، والمبرد، المقتضب، ٢٩٠/٤ - ٢٩١.

(٥) انظر: النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص ١٩٤، وابن السيد، الحل في شرح أبيات الجمل، ص ٣٩ - ٤٠.

(٦) تَوَيْتُهُ: بمعنى الإقامة، ينظر: ابن المتيّد، شرح أبيات الجمل، ص ١٨.

(٧) منسوب للأعشى، ديوانه، ص ٢٦٣.

موطن الشاهد: قوله: "في حول ثواءٍ ثَوَيْتُهُ"، حيث حذف رابط البدل، إذ التقدير: ثَوَيْتُهُ فِيهِ؛ لأنَّ الهاء من (ثَوَيْتُهُ) مفعول مطلق، وهي ضمير الثواء؛ لأنَّ الجملة صفتها، والهاء رابط الصفة، والضمير المقدّر رابط للبدل، وهو ثواء، بالمبدل منه وهو "حول"^(١).

يقول أبو حيان: "وَيُشْتَرَطُ فِي هَذَيْنِ الْبَدَلَيْنِ ^(٢) أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ، إِمَّا مَلْفُوظٌ بِهِ، وَإِمَّا مَقْدَّرٌ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ، وَأَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حُسْنُهَا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَسْطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ^(٣)، فَيَمْنُ أَعْرَبَ (مَنْ) بَدَلًا مِنَ النَّاسِ، فَقَدَّرَ الضَّمِيرُ أَيَّ: مِنْهُ، وَقَوْلُهُ... ^(٤)، أَيَّ: ثَوَيْتُهُ فِيهِ... وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ لَا يَلْتَزِمُ فِي هَذَيْنِ الْبَدَلَيْنِ ضَمِيرًا... ^(٥)، فَقَدْ خَصَّ بَدَلَ الْاِشْتِمَالِ، وَبَدَلَ الْبَعْضِ مِنْ كُلِّ، بِأَنْ يَكُونَ فِيهِمَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ، فِي اللَّفْظِ أَوْ مَقْدَّرٍ فِي الْمَعْنَى.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب المبرد إلى أنَّ هذا البيت على بدل الاشتمال، والأصل عنده: ثَوَيْتُ فِيهِ، فحذف حرف الجر، واتصل الضمير بالفعل^(٦)، وذهب الزجاجي إلى أنَّ التقدير في البيت: "لقد كان في ثواءٍ حَوْلٍ"^(٧)، ف (ثواء) بدل من (حول) عنده؛ فالحول مشتمل على الثواء وغيره؛ لأنَّه يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ تَقْتَضِي لِبَيِّنَاتٍ مَا يُفْهَمُ مِنْ إِقَامَةِ حَوْلٍ وَثَوَاءٍ وَحَوْلٍ^(٨)، وقد ذهب إلى ذلك ابن السكيت ف (ثواء) بدل من (حول) و"ثَوَيْتُهُ" جملة لها موضع من الإعراب؛ لأنَّها في مكان الصفة لثواء، وهي صفة جرت على غير من هي له، ولو صُيِّرَتْ اسماً، لَقُلْتُ: ثَاوِيَةٌ أَنْتِ، فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ وَبَرَزَ، وَيَجِبُ "أَنْ يَكُونَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ ضَمِيرَانِ عَائِدَانِ إِلَى "الثَّوَاءِ" مِنْ صِفَتِهِ وَعَائِدِ إِلَى "الْحَوْلِ" مِنْ بَدَلِهِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الصِّفَةِ أَنْ يَعُودَ مِنْهَا عَائِدٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا، وَحُكْمُ بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ، وَبَدَلَ بَعْضٍ مِنَ الْكُلِّ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَمِيرٌ، يَعُودُ عَلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ؛ فَالْهَاءُ فِي "ثَوَيْتُهُ" تَعُودُ إِلَى "الثَّوَاءِ"، وَالْعَائِدُ إِلَى الْحَوْلِ مَقْدَّرٌ كَأَنَّهُ قَالَ: ثَوَاءٌ ثَوَيْتُهُ فِيهِ^(٩)، وَقَدْ خَطَأَ ابْنُ السَّيِّدِ كُلَّ مَنْ جَعَلَ "الْهَاءَ" مِنْ "ثَوَيْتُهُ" أَنَّهَا تَعُودُ عَلَى "الْحَوْلِ"، إِذْ يَقُولُ: "وَقَدْ قَالَ

(١) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/١٩٦٦، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢/٢١٣.

(٢) يقصد بقوله: "هذين البدلين" بدل الاشتمال، وبدل البعض من كل .

(٣) آل عمران ٣: ٩٧.

(٤) يقصد قول الشاعر.

(٥) أبوحيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/١٩٦٦-١٩٦٧.

(٦) انظر: المبرد، المقتضب، ١/٢٧-٢٨، ٤/٢٩٧، وينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢/٤٨.

(٧) الزجاجي، الجمل في النحر، ص ٢٦.

(٨) الصيمري، التبصرة والتذكرة، ١/١٥٩.

(٩) ابن السيد، الخلل في شرح أبيات الجمل، ص ٤٠-٤١.

بعض من شرح أبيات الجمل من شراح عصرنا: إن الهاء من "ثويته" يجوز أن تعود إلى "الثواء" ويجوز أن تعود على "الحول" وذلك خطأ؛ لأنه إذا عاد هاء "ثويته" على "الحول" بقي الموصوف لم يعد إليه من الجملة التي هي صفة العائد، وإذا جعلها عائدة على "ثواء" بقي المبدل منه لم يعد إليه من المبدل عائد، فلا بُدَّ من تقدير ضمير آخر كما قلنا^(١).

وذهب ابن هشام إلى أن: "بدل البعض والاشتغال، لا يربطهما إلا الضمير ملفوظاً، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَفِتَالٍ فِيهِ﴾^(٣)، أو مقدراً نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ﴾^(٤)، أي: منهم، ونحو قوله تعالى: ﴿قِيلَ أَضْحَبَ الْأَعْدُو ۖ﴾^(٥)، أي: فيه، وقيل: إن "أل" خَلَفَ عن الضمير، أي: ناره"^(٦).

وأما قول الأعشى فتقديره: ثويته فيه، فالهاء من "ثويته" مفعول مطلق، وهي ضمير الثواء؛ لأن الجملة صفتها والهاء رابط الصفة، والضمير المقدر رابط للبذل - وهو ثواء - بالمبدل منه، وهو "حول"، وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء في "ثويته" للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف "في" وليس بشيء لخلو الصفة حينئذٍ من ضمير الموصوف، ولا اشتراط الرابط في بدل البعض، وجب في نحو قولك: مررت بثلاثة زيد وعمر، القطع بتقدير: منهم؛ لأنه لو أتبع لكان بدل بعض من غير ضمير^(٧).

ويرى الباحث أن جر (ثواء)، فعلى البذل من "حول" وهو بدل اشتغال؛ لأن (الثواء) في (الحول)، فالفعل مشتمل عليهما، أي دال على كل واحد منهما كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَفِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾^(٨)، على البذل من الشهر الحرام؛ لأن القتال فيه، والسؤال مشتمل عليهما معاً، والتقدير: يسألونك عن قتال في الشهر الحرام، وكذلك التقدير في البيت: لقد كان في ثواء حول ثويته، فلذلك استعمل البذل فراراً من اللبس وطلباً للاختصار والإيجاز^(٩).

(١) ابن السيد، الخلل في شرح أبيات الجمل، ص ٤١.

(٢) المائدة ٥: ٧١.

(٣) البقرة ٢: ٢١٧.

(٤) آل عمران ٣: ٩٧.

(٥) البروج ٨٥: ٤-٥.

(٦) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/٢١٢.

(٧) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/٢١٣، وينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١/٢٥٦.

(٨) البقرة ٢: ٢١٧.

(٩) انظر: الفارقي، الإيضاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، ص ٣٤٠، وابن السراج، الأصول في النحو، ٤٦/٢.

ف (ثواء) بدل من (حول)، والجملة صفته، والعائد على المبدل محذوف أي تَوَيْتُهُ فيه؛ لأن الثواء الإقامة، والحوّل يشتمل على الإقامة والزوال، وإنما أراد تَوَيْتُهُ فيه. ويتعيّن أن يكون في هذه الجملة ضميران عائدان: إلى الثواء من صفته وعائد إلى الحول من بدله؛ لأنّ حكم الصفة: أن يعود منها عائد إلى موصوفها، وحكم بدل الاشتمال، وبدل البعض من كل: أن يكون في كل منهما ضمير، يعود إلى المبدل منه؛ فالهاء في تَوَيْتُهُ تعود إلى الثواء، والعائد على الحول مقدّر كأنه قال: ثواء تَوَيْتُهُ فيه.

٣- إبدال الاسم الظاهر من الضمير:

تَرِنِي إِنَّ أَمْسَرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَفْقَيْتِي جِلْمِي مُضَاعَا^(١)

موطن الشاهد: قوله: "أَفْقَيْتِي جِلْمِي"، حيث أبدل الاسم الظاهر، هو (جِلْمِي) من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم، التي وقعت مفعولاً أول لـ (أَفْقَى) بدل اشتمال^(٢).

يقول أبو حيان: "ويجوز في هذين البديلين^(٣)، أن يُبدل من ضمير المتكلم والمخاطب كما يُبدل من ضمير الغائب، تقول: ضَرَنِي رَجُلِي زَيْدٌ...^(٤)، كما تقول: زَيْدٌ ضَرِيئَتُهُ رَأْسَةٌ...^(٥)". فهو يجيز إبدال الاسم الظاهر من ضمير المتكلم، وأجاز الإبدال من الضمير الغائب.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

في البدل من المضمر خلاف بين النحاة، فمنهم من أجاز الإبدال من المضمر لغائب كان، أو لمتكلم، أو لمخاطب في جميع أقسام البدل، وهو مذهب الأخفش، ومنهم من أجاهه في ضمير الغائب خاصة في جميع أقسام البدل، فأما ضمير المتكلم أو المخاطب، فلا يُبدل منهما إبدال شيء من شيء^(٦)، وأما غيره من أقسام البدل فجاز كقول الشاعر. فأبدل "جِلْمِي" من الياء

(١) منسوب لرجل من بجيلة أو خَنَعَم، ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٥٦/١، وابن السراج، الأصول في النحو،

٥١/٢، ومنسوب لعدي بن زيد العبادي، ينظر: البغدادي، خزنة الأدب، ١٩١/٥-١٩٢.

(٢) انظر: ابن عيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٦١/٢، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٦٢/١.

(٣) يقصد بدل الاشتمال وبدل كل من كل.

(٤) يقصد قول الشاعر.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٩٦٧/٤-١٩٦٨.

(٦) وإنما لم يجز أن يبدل من ضمير المتكلم أو المخاطب بدل شيء من شيء؛ لأنّ المقصود ببذل الشيء من

الشيء تبين الأول، وضمير المتكلم والمخاطب، لا يدخلهما ليس، فلم يجز فيهما إذ لا فائدة فيه. ينظر: ابن

عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٦٢/١.

في "الفيتي" (١). قال ابن مالك: "ويختص بدل البعض والاشتغال، بإتباعهما ضمير الحاضر كثيراً، ويتضمن ضميراً أو ما يقوم مقامه" (٢)

ولا بُدَّ في بدل البعض والاشتغال إذا كانا ظاهرين من ضمير راجع إلى المبدل منه حتى يُعرف تعلُّقهما بالأول. يقول الرضي: "اعلم أنَّ بدل البعض والاشتغال والغلط إذا كان ظاهراً يجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب، ومثال بدل الاشتغال قول الشاعر...، بخلاف بدل الكل من كل، فإنَّ غير الأخفش لا يجوز نحو: بي المسكين مررت، ولا: عليك الكريم المعول، قالوا: لأنَّ البديل ينبغي أن يفيد ما لم يفده المبدل منه، ومن ثمَّ لم يَجُزْ: يزيد رجل" (٣).

وقد أورد البغدادي أنَّ ابن جني أجاز البديل من ضمير المتكلم، وضمير المخاطب إذا كان بدل البعض أو بدل الاشتغال، نحو قولك: عجبْتُ منك عقلك وضربتك رأسك. ف (جُلْمِي) بدل من (ني)، ولو قلت: قمتُ زيداً أو مررت بي جعفر، أو كلمتُك أبو عبد الله، على البديل لم يَجُزْ، من حيث كان ضمير المتكلم والمخاطب غايةً في الاختصاص، فبطل البديل؛ لأنَّ فيه ضرباً من البيان، وقد استغنى المضمر بتعريفه (٤).

ويرى الباحث أنَّ "جُلْمِي" بدل اشتغال من ياء المتكلم من (الفيتي)، فهذا لا يكون إلَّا على البديل؛ لأنَّ قوافي القصيدة كلّها منصوبة، ولا بُدَّ في بدل الاشتغال من عائد يربطه بالأول أيضاً؛ ولأنَّ الفعل دالٌّ عليه، ألا ترى أنَّه لا يشتمل عليه، إلَّا وقد اشتمل على (جُلْمِهِ)، فهو مثل قولك: سلب زيد عقله، وضربتُ عمراً بطنه، أي: سلب عقل زيد، وضربت بطن عمرو. فقد أجاز أبو حيَّان الإبدال من الضمير بنوعية المتكلم والغائب والمخاطب.

٤- مجيء البديل مبتدأ:

فَمَا كَانَ قَيْسَ هُكَّةً هُكَّةً وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بَنِيَانُ قَوْمٍ تَهْدُمَا (٥)

موطن الشاهد: رفع "هُكَّةً" بدلاً من قيس، فعلى ذلك يكون "هُكَّةً" منصوباً على خبر كان، ويجوز رفعه على أنَّه مبتدأ، و"هُكَّةً" خبره مرفوعاً (٦).

واستشهد به أبو حيَّان في "باب البذل"، ولكنَّه جعل موطن الشاهد مبتدأ وما بعده خبراً أقيس من البذل. يقول: "وإذا صحَّ فيما كان بدلاً أن يكون مبتدأ وما بعده خبره، كان الابتداء فيه

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٦١/١-٢٦٢.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ١٩٨/٣.

(٣) الأستراباذي، شرح الرضي على كافي ابن الحاجب، ١٢٦/٣-١٢٧.

(٤) انظر: البغدادي، خزائن الأدب، ١٩١/٥-١٩٢، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٢٩/٢.

(٥) منسوب لعبد بن الطبيب، ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٥٥/١-١٥٦، وابن السيد، شرح كتاب أبيات الجمل،

دراسة وتحقيق (عبد الله الناصر)، ط١، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٠م، ص ٢٨.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ١٥٦/١.

أَقْبَسُ من البديل وأكثر، وذلك نحو: عَلِمْتُ زَيْدًا وَجْهَهُ حَسَنٌ، وَأَلْفَيْتُ زَيْدًا جِلْمُهُ مُضَاعٌ، ومنه: ﴿تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ (١)، و... (٢)، قَالَهُ سِيبَوِيه (٣)، وذكر أَنَّ البديلَ جائزٌ، فتنصب وَجْهَهُ حَسَنًا وَجِلْمَهُ مُضَاعًا، وَهَلْكَ واحدٌ، والعربُ إذا أَتَتْ بعدَ البديلِ بخبرٍ أو حالٍ، أو غير ذلك إنما تعتمد به على البديل لا المبدل... (٤). فقد جعل الشاهد محمولاً على الابتداء والخبر أقيس منه على البدلية.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

اختلف النحويون في موطن الشاهد، منهم من جعل "هَلْكَ" بالنصب، فإذا نصب كان "هَلْكَه" في موضع بدل من "قيس" و "هَلْكَ" ينتصب على أنه خبر كان، كأنه قال: فما كان هَلْكَ قيس هَلْكَ واحد من الناس، وأمّا من جعل "هَلْكَ" بالرفع كان "هَلْكَه" في موضع المبتدأ، و "هَلْكَ" واحدٌ في موضع الخبر، والجملة في موضع النصب على أنه خبر كان (٥).

قال سيبويه: "والرفع في هذا أعرف...، وإن نصبت فهو عربيّ جيّد، وممّا جاء في الرفع، قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ (٦)، وممّا جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيّته يقول: خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَاقَةَ يَدْيَهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا... فهذا عربيّ حسن، والأوّل أعرف وأكثر (٧)، فقد جعل الإنشاد على البدلية، ولو رفع على الابتداء لكان أكثر وأعرف عنده.

ويفصل الزجاجي الكلام بقوله: "وإن جئت بعد اسم (كان) باسم هو بعض الأوّل، كان لك فيه وجهان: إن شئت أبدلته منه ونصبت الخبر، وإن شئت رفعته بالابتداء، وجعلت ما بعده خبره، وذلك قولك: كان زيدٌ وجهه حسنًا، تجعل زيداً اسم كان، والوجه بدلاً منه، و"حسنًا" خبر كان، والتقدير: كان وجه زيد حسنًا، وإن شئت قلت: كان زيدٌ وجهه حسنٌ، على الابتداء والخبر، وكذلك إن كان الثاني ممّا يشتمل عليه المعنى، جرى في البديل والقطع هذا المجرى، كقولك: كان زيدٌ مألّه كثيرًا على البديل، و"كثيرًا" على الابتداء والخبر، وكان عبدُ اللَّهِ عُدْرَةً واضحٌ وواضحًا.

(١) الزمر ٣٩: ٦٠.

(٢) يقصد قول الشاعر.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١٥٥/١-١٥٦.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٩٦٨/٤-١٩٦٩.

(٥) انظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ٧٩٢/٢، والفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، ص ٢٨٦.

(٦) الزمر ٣٩: ٦٠.

(٧) سيبويه، الكتاب، ١٥٥/١-١٥٦.

كقول الشاعر، فمن جعل "هَلْكَ" بدلاً من "قيس" نصب "هَلْكَ واحدٍ" على الخبر، ومن لم يجعله بدلاً رفعه على الابتداء، وجعل "هَلْكَ واحدٍ" خبره^(١).

والذي يتّضح من كلام النحاة أنّ هذا البيت حُجّة للرفع والنصب في قوله: (هَلْكَ واحدٍ)، فمن رفع فإنّه جعل (هَلْكَه) مبتدأ، و(هَلْكَ واحدٍ) خبره، وجعل المبتدأ والخبر خبر (كان)، ومن نصب (هَلْكَ واحدٍ)، فإنّه أراد: فما كان هلك قيس هلك واحد أي خبر كان. وأمّا أبو حيان في هذه المسألة، فقد رجّح ما ذهب إليه سيبويه في أنّ الرفع على الابتداء أجود.

هـ- تأويل بدل الكل من بعض:

كَأَنِّي غَدَاةَ النَّبِينِ يَوْمَ تَحْمَلُوا لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفٌ^(٢) حَنْظَلٌ^(٣)

موطن الشاهد: قوله: "يَوْمَ"، إذ جاءت بدلاً من "غداة" بدل كل من بعض، لكن الجمهور نفوه وتأولوه^(٤).

واستشهد به أبو حيان على بدل الكل من بعض "فالיום" بدل من "غداة". يقول: "واختلفوا في بدل الكل من بعض، وفي بدل البداء ويسمى أيضاً بدل الإضراب، وأمّا الأول، فنحو: لقيته غُدْوَةَ يَوْمِ الجمعة، ومنه...^(٥)، والجمهور على نفي بدل كل من بعض، وأمّا بَدَلُ البداء فأثبتته سيبويه^(٦)، وهو ذكر المبدل منه والمبدل من غير أنّ يكون الثاني ليس مطابقاً للأول في المعنى، ولا متضمناً للمبدل منه بجزئيه، ولا بينهما تلازم لوصفية أو غيرها، بل هما متباينان من حيث اللفظ والمعنى، وذلك: مررت برجل امرأة، أخبرت أولاً أنّك مررت برجل ثمّ بدّا لك أنّ تخبر أنّك مررت بامرأة من غير إبطال لمروك برجل، فصار كأنهما إخباران مُصَرَّحَ بهما؛ إذ التقدير: مررت برجل مررت بامرأة...^(٧). فقد جعل لفظ (اليوم) بدل من (غداة) على أنّه بدل كل من بعض.

(١) الزجاجي، الجمل في النحو، ص ٤٣-٤٤، وينظر: الأصبهاني: شرح اللمع في النحو لابن جني، ص ١٤٩.

(٢) السمرات: جمع السمرة وهي شجرة الطلح، وناقف حنظل: الذي يثقب ثمرة ليستخرج بذره، ينظر: امرؤ القيس، ديوانه، ص ٣٠.

(٣) منسوب لامرئ القيس، ديوانه، ص ٩.

(٤) انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ٥/٣.

(٥) يقصد قول الشاعر.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ٤٣٩-٤٤٠.

(٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/ ١٩٦٩-١٩٧٠.

آراء النحاة في موطن الشاهد:

ذهب أبو حيان في كتابه "الارتشاف" و "النكت الحسان" إلى أن: "يوم" بدل من "غداة" وهو بدل كل من بعض^(١)، ونفاة الجمهور، وتأولوا موطن الشاهد في البيت على أن "اليوم"، يريد الوقت مطلقاً، وليس الوقت الممتد من طلوع الفجر إلى غروبها أو مقدار (٢٤) ساعة، وعلى هذا يكون إبدال "اليوم" من "غداة" من نوع بدل الكل من الكل^(٢)، ف "بدل كل من بعض" أنكره الجمهور واستدل المثبت له بقوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يَبْلُغُونَ شَيْئًا﴾^(٣) جَنَّاتٍ عَدْنٍ^(٤)، قالوا: "جَنَّاتٍ عَدْنٍ" بدل كل من "الجنة" وهي بعض، والجمهور على أنها بدل مطابق؛ لأن الجنة فيها جنات. واستدلوا بقول امرئ القيس، ف "اليوم" كل و"الغداة" بعض، والآخرين على أن "يوم" في البيت بمعنى "وقت"^(٥)، وقد دُكر عن السيوطي أنه قال: "وجدت له شاهداً في التذييل وهو قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يَبْلُغُونَ شَيْئًا﴾ جَنَّاتٍ عَدْنٍ^(٦)، ويمكننا الجواب عن الآية بأن المراد: والجنة جنس الجنات، فيكون (جنات) حينئذ بدل كل من كل لا بدل كل من بعض^(٧)، قال الفاكهي: ذكر بعض النحاة خامساً وهو بدل كل من بعض واحتج له بقول الشاعر. ف "يوم" من "غداة" بدل من بعض، ويجاب بأنه كل من كل على حذف مضاف أي: غداة يوم تحمّلوا أو. على أن المراد باليوم مطلق الوقت لا اليوم المحدود^(٨).

والذي يراه الباحث هو بدل كل من كل على حذف مضاف أي غداة يوم تحمّلوا، أو على أن المراد باليوم مطلق الوقت لا اليوم المحدود، فالدمع على فراق الأحبة، لا يمكن أن يكون طوال اليوم، وإنما ساعات معينة، ثم التذكّر والبكاء، فالبكاء هنا منقطع غير دائم طوال اليوم.

(١) أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ص ١٢٤.

(٢) انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ٦/٣.

(٣) مريم ١٩: ٦٠-٦١.

(٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢١٤/٥-٢١٧.

(٥) مريم ١٩: ٦٠-٦١.

(٦) الأهدال، الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، ٥٨١-٥٨٠/٢.

(٧) المصدر السابق نفسه، ٥٨٠/٢.

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضلته تتم الصالحات، وتكمل المكرمات، وتُذلل العقبات، أحمدته تعالى وأشكره على أن أتم علي إنجاز هذا البحث الموسوم بـ (التوجيه النحوي للشاهد الشعري في كتاب "ارتشاف الضرب من لسان العرب"). وبعد:

لاقي الشعر اهتماماً كبيراً من اللغويين، وكان اللغويون يستشهدون بالشعر للاستدلال به على قواعدهم النحوية، فقد عمد أبو حيان في كتابه "ارتشاف الضرب من لسان العرب" إلى إجراء الكثير من الأبيات الشعرية التي استظهر بها على القواعد النحوية، وبدل استشهد أبو حيان بالشواهد الشعرية، على أنه كان واسع الاطلاع على أشعار العرب، ومعتداً عليها في تثبيت الأحكام النحوية، فقد ساق أبو حيان في كتابه (١٤٧٢) بيتاً من الشعر و(٥٧) بيتاً من الرجز، ومن الملحوظ على أبي حيان في إبراده للشواهد، أنه كان لا يهتم كثيراً بنسبة الشعر إلى أصحابه، ولم يُنسب من جملة شواهد النحوية - في القسم النحوي - إلا (٦٠) بيتاً، وقد أورد أبياتاً كثيرة غير كاملة، فيأتي بشرط منها، أو بجزء من الشطر، وربما يعود ذلك إلى أن عناية النحاة كانت تعتمد على ذكر موطن الاستشهاد في المبيت؛ ولهذا أغفل نسبة كثير من الأبيات إلى أصحابها، أما عن الشعراء الذين استشهد أبو حيان بشعرهم، نجد أنه قصرهم على شعراء الطبقة الأولى، والثانية، والثالثة، فقد ذكر من شعراء العصر الجاهلي شعراً لأمير القيس، والنابغة الذبياني، وعنترة بن شداد، وزهير بن أبي سلمى، وذكر شعراً للشعراء من العصر الإسلامي، فقد ذكر: حسان بن ثابت، والحطيئة، وذكر من شعراء العصر الأموي: عمر بن أبي ربيعة، وكثير عزة، والفرزدق، وجريز، وأما الشعراء المحدثون، فقد أورد شعراً لأبي تمام، ونستدل على ذلك بقوله له: "ولم يحضرنني في ذلك شعر للعرب، ولكنني وجدت في شعر أبي تمام:

عسى وطن يذنو بهم ولعلما وإن تغلب الأيام فيهم فريما^(١)

أي فـ (زئما) بشرت...^(٢) . وأورد شعراً للمتنبى، وبشار، وهذا لا يقلل من مرتبة الاحتجاج، بل أنه ذكر أشعارهم على سبيل الاستئناس في تأكيد قاعدة أو إيضاح معنى.

وقد كانت الشواهد التي أوردها صاحب الكتاب، لها مكانة وأهمية في بناء القواعد النحوية، فكان أبو حيان يعرض لكثير من مسائل النحو مفصلاً في كل مسألة مُلمّاً بها من

(١) أبو تمام، ديوانه، تحقيق (محمد عبده عزّام)، د. ط، دار المعارف، القاهرة، ٢٣٢/٣.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٧٥٠/٤.

جميع أطرافها، يَذكرُ الرأي والرأي الآخر مستدلاً بالشواهد على تلك المسائل النحويّة، ويَذكرُ الخلافات النحويّة، ويولّيها جانب الاهتمام، مع إبراز الخلاف بين البصريين والكوفيين، ويَذكرُ حجج كل منهم مورداً أدلّتهم الشعريّة في المسألة الواحدة، فنجدّه يعرض المسألة ذاكراً بوضوح أنّها مسألة خلافيّة، كقوله: "كذا الخلاف" ^(١)، وقوله "خلفاً" ^(٢)، ونجدّه يذكر المسألة من دون أن يَرَجِّح رأياً من الآراء فيها، وقد أشار الباحث إلى ذلك في بعض مسائل الدراسة، ونراه يَرَجِّح مسألة أو رأياً، وإذا رَجَّح لم يكن ترجيحه خالياً من الدقّة في استيعاب الآراء التي ذكرها، وإنّما يبني ترجيحه على دراية وتمحّص للمسألة وفهم تام، ويتّضح ذلك من بعض ألفاظه التي تكشف لنا عن منهجه في عرض المسائل النحويّة، ومنها عندما يقول: "خلفاً للبصريين" ^(٣)، و"خلفاً للفراء" ^(٤)، و"خلفاً للكوفيين" ^(٥)، و"خلفاً للمبرّد" ^(٦)، و"خطأ من قول الكوفيين" ^(٧).

وكان أبو حيّان يهتم بالنقد والتحليل والمناقشة أيضاً، ولم يكن مجرد ناقل للآراء النحويّة، ومن مصطلحاته التي كان يستخدمها، قوله: "وما استدلّوا به لا حُجّة فيه" ^(٨)، "واستدلّوا بما لا دليل فيه" ^(٩)، و"هذان المذهبان سخيّان" ^(١٠)، و"هذا المذهبان ركيكان مخالفان لما عليه الجمهور" ^(١١). ويَهْتَمُّ بالترجيح للآراء النحويّة، ويتّضح ذلك من ألفاظه التي أوردها، ومنها: "وهو

(١) أبو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٣٠٩/٣.

(٢) المصدر السابق، ١٣١٠/٣.

(٣) المصدر السابق، ١١٢٧/٣.

(٤) المصدر السابق، ١٢٥٦/٣.

(٥) المصدر السابق، ١٠٧٦/٣.

(٦) المصدر السابق، ١٨٥٦/٤.

(٧) المصدر السابق، ١١٩٥/٣.

(٨) المصدر السابق، ١١٨٣/٣.

(٩) المصدر السابق، ١٧٨٢/٤.

(١٠) المصدر السابق، ١٤١٥/٣.

(١١) المصدر السابق، ١٣٥٤/٣.

عند أصحابنا " (١)، و"الصحيح" (٢)، و"هذا لا يجوز عندنا" (٣)، و"الأحسن عندي" (٤)، و"الصحيح مذهب سيبويه" (٥)، و"الصحيح مذهب البصريين بدليل أنه..." (٦).

وكان أبو حيان يتحرى صحة النقل معتمداً في ذلك على صحة الرواية، ففي "الارتشاف" عبارات كثيرة تثبت ذلك، ومنها: "وحكى الكسائي" (٧)، و"حكى الزجاج" (٨) و"قال سيبويه" (٩)، و"قال الفراء" (١٠)، وكان يذكر اللغات المختلفة التي وردت في اللفظ الواحد، كقوله في "علّ" عندما قال: "وفيها لغات: علّ حكاه سيبويه، وحكاها الكسائي عن نعيم الله من ربيعة، ولعنّ حكاه الفراء، وعنّ حكاه الكسائي..." (١١).

وبعد هذا العرض يخلص الباحث منه بأهم النتائج، أجمُلها فيما يلي:-

أولاً: كان للشواهد الشعرية في "الارتشاف" دور واضح في بناء كثير من الأبواب النحوية، فقد بنى الكثير من قواعد اللغة، وأحكامها المنضبطة، مُعَصِّداً بهذه الشواهد ما يقول، فكانت الشواهد حقلاً خصباً أغنى بها أبو حيان كتابه.

ثانياً: الاحتكام إلى أصول العربية، فكان يأخذ بالقياس والسماع، وبالأدلة التي يوردها على القواعد النحوية.

ثالثاً: الإحاطة بالموضوع الذي يدرسه، فقد كان يَعرِضُ للموضوع بكامله، ويُفصّل جزئياته، مبرزاً آراء النحاة وخلافاتهم النحوية، متداولاً لها بالنقد والتحليل.

رابعاً: كثرة الاقتباس عند أبي حيان من النحاة الذين سبقوه، والأخذ عنهم.

خامساً: لم يكن أبو حيان مجرد ناقل، فقط، بل نجد له مخالفة في بعض المسائل، ويرجح ويضعف، ويختار لنفسه مذهباً مستقلاً يتميز به.

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٩٤٦/٢.

(٢) المصدر السابق، ١٣٧٥/٣.

(٣) المصدر السابق، ٨٤٨/٢.

(٤) المصدر السابق، ١٧٦٦/٤.

(٥) المصدر السابق، ١٢٣٣/٣.

(٦) المصدر السابق، ١٩٢٥/٤.

(٧) المصدر السابق، ١٤٢٨/٣.

(٨) المصدر السابق، ١٤٢٨/٣.

(٩) المصدر السابق، ١٣٧٦/٣.

(١٠) المصدر السابق، ١٣٩٤/٣.

(١١) المصدر السابق، ٢٢٠٢/٤.

سادساً: الاهتمام بذكر المصادر، وذكر الكتب، والعلماء الذين استقى منهم مادة كتابه العلمية.
سابعاً: تنوع المصادر التي استقى منها أبو حيان مادته، فمنها ما هو في النحو، مثل: الكتاب
لسيبويه، والأصول لابن السراج وغير ذلك، ومنها ما كان في الضرائر، مثل: كتاب
ضرائر الشعر لابن عصفور، وفي فقه اللغة كالخصائص لابن جني، وفي الحديث عن
الحروف، مثل: الأزهية للهروي، ورصف المباني للمالقي، ومنها ما هو في التراجم
والطبقات، والمخاجم، وغير ذلك مما عزز به مادة الكتاب.

والله من راع القصد

فهرس الآيات

الرقم	الآية	اسم السورة	رقم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١-	﴿الْعَسْفَقَةُ﴾	الفاتحة	١	٢	٤٣
٢-	﴿يَعْمَلُونَ أَسْجِدًا لِّمَنَ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ حَمْدُ اللَّهِ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنَاسِكَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ﴾	البقرة	٢	١٩	٩٥
٣-	﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَٰكِنَّ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَقْعَ الدَّمَاءِ﴾	البقرة	٢	٢٤	١٤٩
٤-	﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ﴾	البقرة	٢	٣٠	٩٧
٥-	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي فِئْتَنٌ عَنْ نَفْسٍ مِّنْكُمْ وَلَا تُمْسِكُ بِعَمْرِ الْوَسِيلِ﴾	البقرة	٢	٤٨	٢١٢
٦-	﴿وَإِذْ أَسْنَفَتِ سُوءًا لِّقَوْمِهِ﴾	البقرة	٢	٦٠	٩٥
٧-	﴿فَالِإِن تَنَزَّلُوا فَتَنَّا بِالْحَقِّ﴾	البقرة	٢	٧١	١٠٥
٨-	﴿وَإِذْ أَمَرْنَا النَّارَ بِرُوحِ رَبِّهِ﴾	البقرة	٢	١٢٤	٩٧
٩-	﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأَتَتْهُمْ قُلُوبُهُمْ﴾	البقرة	٢	١٢٦	٢٠٠
١٠-	﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرٰٓهٖمُ الْقَوَاعِدَ﴾	البقرة	٢	١٢٧	٩٨
١١-	﴿إِنْ تَرَكْنَا حَبْرًا أَوْ صَيْبَةً أَوْ رِجْلًا﴾	البقرة	٢	١٨٠	٢٥٠
١٢-	﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	البقرة	٢	١٩٥	١٤٢
١٣-	﴿وَلَيْسَ الْبِرَّ بِالْإِسْلَامِ﴾	البقرة	٢	٢٠٦	٥١
١٤-	﴿يَتَقَوَّلُكَ عَنَ الشَّيْرِ الْحَرَامِ قَالِ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾	البقرة	٢	٢١٧	٢٤٧
١٥-	﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَدَّدْنَ﴾	البقرة	٢	٢٢٨	١٤٤
١٦-	﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾	البقرة	٢	٢٣٠	٢٠٠
١٧-	﴿وَالْوَالِدَتُ يُرْضِعْنَ﴾	البقرة	٢	٢٣٣	١٤٤
١٨-	﴿وَلَكِنْ لَا تُؤَاخِذُوا بِهِنَّ رِيًّا﴾	البقرة	٢	٢٣٥	١٠١
١٩-	﴿مَأْسَدٌ مَّلُوحَةٌ أَن يَأْتِيَهُمُ النَّاسُ بَشِيرًا﴾	البقرة	٢	٢٤٨	١٨٤
٢٠-	﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا يُكَلِّمُ﴾	البقرة	٢	٢٥٤	٢١٢
٢١-	﴿وَالْتَقُوا يَوْمَ تُرْجَمُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾	البقرة	٢	٢٨١	٢١٢
٢٢-	﴿وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ﴾	البقرة	٢	٢٨٢	٨
٢٣-	﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾	البقرة	٢	٢٨٦	١٩٥
٢٤-	﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَتُنَجِّي الْعَيْنِ وَالْإِنْشَاءَ﴾	آل عمران	٣	٤١	٨٩
٢٥-	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرًا فَلَنْ يَفْعَلَ مِنْ أَعْدِهِمْ﴾	آل عمران	٣	٩١	٧١
٢٦-	﴿مَنْ أَسْطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	آل عمران	٣	٩٧	٢٤٦

٢٧-	﴿ وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾	آل عمران	٣	١٢١	٩٧
٢٨-	﴿ فَاسْتَغْفِرُوا لِلذَّنْبِ وَمَنْ يَعْتُزِ الذَّنْبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَكُمْ يُبْرَأُ ﴾	آل عمران	٣	١٣٥	١٤٩
٢٩-	﴿ وَلِيَحْمِلَنَّ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾	النساء	٤	٩	٢٠٦
٣٠-	﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾	النساء	٤	٧٩	١٤٢
٣١-	﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾	النساء	٤	٨٧	١٨٠
٣٢-	﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْهَ الْأَعْمَى ﴾	النساء	٤	١٥٧	١١٩
٣٣-	﴿ إِنْ أَرَادْنَا هَٰذَا ﴾	النساء	٤	١٧٦	٢٠١
٣٤-	﴿ وَأَرْجَلَكُمْ ﴾	المائدة	٥	٦	٢٣٨
٣٥-	﴿ فِيمَا نَقُصُّهُمْ نَبِّئَهُمْ لَمَنَّهُمْ ﴾	المائدة	٥	١٣	٥٤
٣٦-	﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾	المائدة	٥	٧١	٢٤٧
٣٧-	﴿ شَهِدَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ﴾	المائدة	٥	١٠٦	٧
٣٨-	﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّالِقِينَ صِلَتُهُمْ ﴾	المائدة	٥	١١٩	١٨٤
٣٩-	﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ ﴾	الأنعام	٦	٦٦	٢١٥
٤٠-	﴿ وَمَا رَزَاكَ يَنْفِيكَ ﴾	الأنعام	٦	١٢٢	١٤١
٤١-	﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾	الأنعام	٦	١٥١	٩٥
٤٢-	﴿ بَيْنَا أَوْ هُمْ تَقَابَلُونَ ﴾	الأعراف	٧	٤	٢٣٣
٤٣-	﴿ هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾	الأعراف	٧	٧٣	١٣٥
٤٤-	﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ مَانُوا ﴾	الأعراف	٧	٩٦	٢٠٣
٤٥-	﴿ أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ ﴾	الأعراف	٧	١٠٠	٢٠٦
٤٦-	﴿ أَصْحَابُ أَمْرٍ رَبِّي لَهُمْ ﴾	الأعراف	٧	١٥٠	١٠١
٤٧-	﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَمَ قَوْمُهُ رَبِّ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَاجِرَ فَلْيَجْزَتْ ﴾	الأعراف	٧	١٦٠	٢٣١
٤٨-	﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾	الأعراف	٧	١٧٢	١٦١
٤٩-	﴿ كَانُوا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾	الأنفال	٨	٦	١٥٠
٥٠-	﴿ رَأَوْكُمْ إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾	الأنفال	٨	٢٦	٩٧
٥١-	﴿ وَإِذْ يَتَكَلَّمُ إِلَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	الأنفال	٨	٣٠	٩٨
٥٢-	﴿ يَغْنَمُ الْمَوَلُوكَ ﴾	الأنفال	٨	٤٠	٥١
٥٣-	﴿ وَأَطَاعُوا أَمْرًا غَضِبْتُمْ مِنْهُ وَقَالَ اللَّهُ لِمُوسَىٰ ﴾	الأنفال	٨	٤١	٧١
٥٤-	﴿ وَالرَّكْبُ أَهْلٌ مِنْكُمْ ﴾	الأنفال	٨	٤٢	٤٣
٥٥-	﴿ وَأَقْبَلُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْمَرٍ ﴾	التوبة	٩	٥	١٠١
٥٦-	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾	التوبة	٩	٦	٢٠١
٥٧-	﴿ إِلَّا تَصْرُوهُ فَقَدْ نَبَذَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَلَاثَ اثْنَيْنِ إِذْ	التوبة	٩	٤٠	٩٨

				هُمَا فِي الْفَكَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَهْزَنْ إِنَّا لِلَّهِ مَعًا
١١٩	٤٣	١١	هود	﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾
٢١٥	٤٦	١١	هود	﴿لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾
٥٤	٥٣	١١	هود	﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾
١٢٤	٦٦	١١	هود	﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾
٢٣٤	٩٨	١١	هود	﴿يَقُومُ يَوْمَئِذٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَاقْرَءْهُمْ الْكِتَابَ﴾
٢٠٦	١٧	١٢	يوسف	﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾
١٣٥	٣١	١٢	يوسف	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾
٤٦	٣٥	١٢	يوسف	﴿ثُمَّ يَدُلُّهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْأَنْكِبَتَ لَيْسَ جُنَّةٌ حَتَّى يَجِيءَ﴾
١٧٢	٤٣	١٣	الرعد	﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾
٢٤٤	٢-١	١٤	إبراهيم	﴿إِلَى صِرَاطِ الْمَرْبِ الْمُبِينِ ① اللَّهُ﴾
٥	٧	١٤	إبراهيم	﴿لَئِنْ شِئْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾
٤٧	٤٥	١٤	إبراهيم	﴿وَيَقِيكَ لَكُمْ كَيْفَ فَكُنَّا بِهِنَّ﴾
٢٤٠	٣٠	١٥	الحجر	﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ﴾
٥١	٢٩	١٦	النحل	﴿فَلْيَمْسُ مَوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾
٤٩	٣٠	١٦	النحل	﴿وَلَنِعْمَ نَارُ الْمُنَيِّنِ﴾
٢٣١	٨١	١٦	النحل	﴿سَرَّيْلَ قَيْدِكُمُ الْحَرِّ﴾
٢٠٤	٧٤	١٧	الإسراء	﴿وَلَوْ لَا أَنْ تَبْتَائَكَ لَقَدْ كُنْتَ تَرْكُنْ﴾
٢٠٢	١٠٠	١٧	الإسراء	﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾
١٩٠	٣٣	١٨	الكهف	﴿كُنَّا الْخُنُفِيِّنَ مَأْتِ أَكْطَهَا﴾
٢١٥	٧٩	١٨	الكهف	﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾
١٤٢	٣٨	١٩	مريم	﴿أَتَتِجْ يَوْمَ وَأَبْجِرْ﴾
٢٥٢	٦١-٦٠	١٩	مريم	﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يَطْلُمُونَ شَيْئًا ① جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾
١٤٤	٧٥	١٩	مريم	﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾
٢١	٧٤	٢٠	طه	﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ بِخَيْرٍ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ جَهَنَّمُ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾
٦٧	٢٥	٢٢	الحج	﴿إِنَّ الْأَوَّلَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالسَّبِيلِ الْكَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾
٢٣٣	٦٣	٢٢	الحج	﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾
١٧٩	٢٨	٢٣	المؤمنون	﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَعَكَ عَلَى الْعَالِي﴾
١٨٢	٤٠	٢٣	المؤمنون	﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَارِينَ﴾
١٥٠	١١٥	٢٣	المؤمنون	﴿أَفَصَبِّحُنَا إِنَّمَا خَلَقْتُمْ مَبْنً﴾
٢٠١	٢	٢٤	النور	﴿الْأَنبِيَاءُ وَالرَّانِ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾

٢٠٤	٢١	٢٤	النور	﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ، مَا زَكَّيْنَاكَ مِنْ أَلَمِ يَوْمٍ﴾	-٨٨
٢٠٤	١٤	٢٤	النور	﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ، فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَكُنْتَ كَاسًا﴾	-٨٩
٢٣٤	١٠	٢٥	الفرقان	﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ فُصُورًا﴾	-٩٠
١٧٣	٢٥	٢٥	الفرقان	﴿وَيَوْمَ نَشْفُقُ الْأَنفُسَ وَالتَّمِيمَ﴾	-٩١
١٧٣	٥٩	٢٥	الفرقان	﴿فَتَسَلُ بِرُوحٍ خَيْرٍ﴾	-٩٢
٢٣٤	٦٩-٦٨	٢٥	الفرقان	﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٥٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ﴾	-٩٣
٢٣٠	٦٣	٢٦	الشعراء	﴿أَوْ أَخْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَاتَّفِقَ﴾	-٩٤
٩٦	١٤	٢٧	النمل	﴿وَجَعَدُوا بِهَا وَأَسْتَفْتَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُظُمًا﴾	-٩٥
٥٠	٨٧	٢٧	النمل	﴿وَكُلُّ أُنثَى ذَاخِرِينَ﴾	-٩٦
١٢٤	٨٩	٢٧	النمل	﴿وَهُمْ يَنْفَرُونَ بِهِنَّ يَوْمَئِذٍ فَامْتُحَنُونَ﴾	-٩٧
١٩٩	٩٠	٢٧	النمل	﴿وَمِنْ جَلَّةِ النَّاسِ فَكَذَّبَتْ تُبُورُهُمْ فِي النَّارِ﴾	-٩٨
١٦١	٩٣	٢٧	النمل	﴿وَمَا رَأَيْتُكَ بِمُفِيلٍ﴾	-٩٩
٢١٥	٨٥	٢٨	القصص	﴿لَرَأَيْتُكَ إِلَى مَعَادٍ﴾	-١٠٠
١٩٥	١٣	٣١	لقمان	﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾	-١٠١
٩٨	٣٧	٣٣	الأحزاب	﴿وَلَا تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾	-١٠٢
٢١٥	١١	٣٤	سبا	﴿أَيَّ أَعْمَلٍ سَتَجِدُنِي﴾	-١٠٣
٢٠٥	٣١	٣٤	سبا	﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	-١٠٤
١٥٠	٢٨	٣٥	فاطر	﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾	-١٠٥
٢١١	٣٧	٣٦	ياسين	﴿وَمَا يَذَّكَّرُ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَتَلَّوْا نَسْتَلِغُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾	-١٠٦
٦١	٣	٣٨	ص	﴿وَلَا تَجِدُ جُنَّ مَنَاسٍ﴾	-١٠٧
١٨٧	١٨-١٧	٣٩	الزمر	﴿فَتَشِيرُهَا إِلَى ﴿٧﴾ الَّذِينَ﴾	-١٠٨
١٤١	٣٦	٣٩	الزمر	﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾	-١٠٩
٢٥٠	٦٠	٣٩	الزمر	﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ﴾	-١١٠
١٥٤	٣٦	٤٠	غافر	﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمَكُنْ آتِيَنِي مَرَّةً لَعَلَّيْ أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ﴾	-١١١
٢٣٩	٤٨	٤٠	غافر	﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهِمَا﴾	-١١٢
٢٠٢	١٧	٤١	فصلت	﴿وَأَمَّا قُودٌ فَهَدَيْتَهُمْ﴾	-١١٣
٦٧	٤١	٤١	فصلت	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَذْكُرُ لَنَا جَاهَهُمْ وَإِنَّهُ لَكُنْتُ عَزِيزٌ﴾	-١١٤
٨٥	٥١	٤٢	الشورى	﴿وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُلْهِمَهُ اللَّهُ إِلَّا بِخَبَرٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾	-١١٥
٢٤٤	٥٣-٥٢	٤٢	الشورى	﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطُ اللَّهِ﴾	-١١٦
١٤٠	٢٥	٤٥	الجاثية	﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾	-١١٧
٧١	١٣	٤٦	الأحقاف	﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقْبَلُوا فَتَخَافُوا عَلَيْهِمْ﴾	-١١٨

٢١٥	٢٥	٤٦	الأحقاب	﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾	١١٩
١٤١	٣٣	٤٦	الأحقاب	﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغْنَمْ بِخَلْقِهِنَّ بِقَدِيرٍ﴾	١٢٠
١٢٤	٢٣	٥١	الذاريات	﴿إِنَّهُ لَحَقُّ بَيْتِلَ مَا أَكْتُمُ تُطِغُونُ﴾	١٢١
٢٢٢	٢٣	٥٢	الطور	﴿لَا تَعُوْذُ بِهَا وَلَا تَأْمِنُ﴾	١٢٢
٨	٤-٣	٥٣	الجم	﴿وَمَا يَطِئُ مِنَ الْمَوْتِ ۖ إِنَّ مَوْلَاهُ بِشَيْءٍ مُّخْتَلِفٍ﴾	١٢٣
٩٥	١٠	٥٥	الرحمن	﴿وَالْأَرْضُ وَمَنْعَمَهَا لِلْأَنْحَارِ﴾	١٢٤
١٢٩	٧٦	٥٦	الواقعة	﴿وَالَّذِينَ لَقِيتُمْ لُزْمَتَهُمْ لَدَوْنَكُمْ كَبِيرٌ﴾	١٢٥
١٧٣	١٢	٧٥	الحديد	﴿يَسْأَلُ تُرُفَعُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَيُفْتَنُ فِيهِمْ﴾	١٢٦
١٦١	٣	٥٨	المجادلة	﴿تَأْمُرُ أَهْلَهُنَّ بِهَا﴾	١٢٧
١١١	٩	٥٩	الحشر	﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾	١٢٨
١٧٣	١	٧٠	المعارج	﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾	١٢٩
٩٠	٥	٧٠	المعارج	﴿فَأَصْبَرَ صَبْرًا جَبِيلًا﴾	١٣٠
١٢٤	١١	٧٠	المعارج	﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمَهُمْ يَبِيدُ﴾	١٣١
١٣٢	١٧	٧١	نوح	﴿وَاللَّهُ أَتَىكَ مِنَ الْإِنْسَانِ نَكَا﴾	١٣٢
٥٤	٢٥	٧١	نوح	﴿وَمَا سَخَطْنَا بِهِمْ لَعْنَةً﴾	١٣٣
١٣٢	٨	٧٣	المزمل	﴿وَيُنْزِلُ إِلَيْهِ تَنْبِيْهًا﴾	١٣٤
٩٠	١٠	٧٣	المزمل	﴿وَأَهْبِثْهُمْ هَبْرًا جَبِيلًا﴾	١٣٥
٤٦	٢٦	٧٥	القيامة	﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الْقُرَاقِ﴾	١٣٦
١٨٤	٣٥	٧٧	المرسلات	﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَظْهَرُونَ﴾	١٣٧
٢٤٤	٣٢-٣١	٧٨	النبأ	﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَغَارًا ۖ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْغَارُ﴾	١٣٨
٢٤٧	٥-٤	٨٥	البروج	﴿قِيلَ أَصْحَابُ الْأَعْدُدِ ۖ أَلَيْسَ﴾	١٣٩
٧٠	١٠	٨٥	البروج	﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ كَفَرُوا فَهُمْ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ﴾	١٤٠
٤٥	١٤	٩٠	البلد	﴿أَوْ يُطْعَمُونَ فِي يَوْمٍ مَّسْفُورٍ﴾	١٤١
٢٤٤	١٦-١٥	٩٦	الطق	﴿تَنْشَقُّهَا النَّارُ ۖ وَالنَّارُ كَالْظُلُمِ ۖ وَالْظُلُمُ كَالْظُلُمِ﴾	١٤٢
١١٢	٤	١١١	المسد	﴿وَأَمَّا أَهْلُ الْخَطْبِ﴾	١٤٣

فهرس الشواهد الشعرية

الرقم	البيت	الشاعر	القافية	الصفحة
١-	إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنُوسَةَ يَوْمًا يَلُوقُ فِيهَا جَالِبًا وَظَنَاءً	الأخطل	الهمزة	٢٠
٢-	أَوْ مَنْعُكُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُذِّ تُكْشَرُوه لَأَعْلَىٰ غَلِيظًا الْوَلَاءُ	الحارث حلز البشكري	الهمزة	٨٥
٣-	كَأَنَّ مَتَبَيَّنَةً مِنْ بَنَاتِ رَأْسِ يَكُونُ مِرَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ	حسان بن ثابت	الهمزة	٥٥
٤-	أَعْبُدَا خَلْفِي شُعْبَةَ غَرِيْبًا أَتُومَا لَا أَلِيَّكَ وَالْحِزَابَا	جرير	الباء	٨٩
٥-	مَرْمُوقَةٌ بَنَاتٍ أَرْمَتَاغِي بِهِ عَسَمْتُ يَنْتَفِي أَرْنَا	امرؤ القيس	الباء	١٨
٦-	هَذَا وَجَدَكُمْ الصُّفَاتُ يَغْنَمُ لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ	منسوب لرجل من بني مذحج	الباء	٢٢١
٧-	أَجْلَايَ لَوْ غَسِرَ الْجَمَامُ أَصَابَكُمْ عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدُّهْرِ مُغْتَبُ	للغضمش الضبي	الباء	٢٠٢
٨-	عَجِبْتُ لِنَيْسِكَ قَضِيَّةً وَإِقْسَامَتِي فِيكُمْ عَلَىٰ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ	لبعض منجج وهو هني بن أحمز	الباء	٩٢
٩-	فَلَا تَنْزَكْنِي بِالْوَجْدِ كَسَانِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ	الناطقة الذهباني	الباء	١٧٩
١٠-	وَأَيْسَىٰ خَيْسَتْ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ بِنَابِكَ حَتَّىٰ كَسَانَتْ الشَّمْسُ تَغْرِبُ	نصيب بن رباح	الباء	١٠٣
١١-	فَقُلْتُ أَدْعُ أُخْرَىٰ وَارْفَعِ الصُّفَاتُ جَهْرًا لَعَلَّ أَيْسَىٰ الْمَغْوَالِ مِنْكَ قَرِينًا	كعب بن سعد الغنوي	الباء	١٦٧
١٢-	لَنْ يَهْزُ الْكَسْفُ يَغْمِلُ مَثْلَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلُ الطَّرِيقِ التُّغْلُبُ	ساعده بن جوية	الباء	٩٩
١٣-	فَإِنْ تُسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَأَرِنِي خَيْرَ بِأَذْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ	علقمة بن عبده	الباء	١٧٢
١٤-	أَفِيضُوا إِلَيَّ حَزْبَ وَأَهْوَاؤَنَا مَعَا وَارْحَانَنَا مَوْصُولَةً لَمْ تُغْضَبُ	جندل بن عمرو	الباء	١٠٩
١٥-	يَا صَاحِبَ بَلْعِ ذَوِي الرُّؤُوفَاتِ كُلُّهُمْ أَنْ لَيْسَ وَصَلُ إِذَا انْحَلَّتْ غَرَى الدُّنْبُ		الباء	٢٣٧
١٦-	إِنْ مَسَّنَ لَامٌ فِي بَنِي بَنَاتِ حِمَا أَنَّهُ وَأَعَصِهِ فِي الْخُطُوبِ	الأعشى	الباء	٢١
١٧-	وَلَوْ أَصَابَتْ لَقَالَتْ هِيَ صَابِقَةٌ إِنْ الرِّيَاضَةُ لَا تَصِيبُكَ لِلشَّيْبِ	جميع الأسدي	الباء	٦٧
١٨-	يَلَامُهَا حِينَ جَدَّ الْجَرَىٰ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَجِلَا أَنْفِيهِمَا رَأْيِي	الفرزدق	الباء	١٨٩
١٩-	وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَاحِبَةٍ وَرَجُلٍ رَمَىٰ فِيهَا الزُّنَانُ فَشَلَّتْ	كثير عزة	الناء	٢٤٣
٢٠-	يَا لَوْنَتْ زَوْجَكَ قَدْ غَاذَا مُنْقَلَبًا مِنْ مَوْتَا وَزَمَخَا	عبيد الله بن الزبيري	الحاء	٢٢٤
٢١-	أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَمَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ	مسكين الدرامي	الحاء	٢٤١
٢٢-	أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَكَ لَوْلَا أَرْوَا وَعَانَتْ مَا عَادَ الْمَتْلُمُ الْمُسْتَهْدَا	الأعشى	الدال	٩١
٢٣-	وَالصَّرِيمَةُ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقَ عَافٍ تَقُولُ إِلَّا الْكُؤَىٰ وَالْوَيْدُ	الأخطل	الدال	٢٢٦

٢٤-	وَرُبَّ أَسْرَافَةٍ خَسِيفَةٍ يَخْرُبُ	مُهَنَّفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجَنَدٌ	المرقش الأكبر	الدال	٢١٤
٢٥-	وَمَسَاذًا عَسَى الْخُجَّاجُ يَنْلُغُ جَهْدُهُ	إِذَا تَخَنَ جَاوَزْنَا خَفِيرَ زِيَادٍ	الفرزدق	الدال	٧٢
٢٦-	وَقَفَّتْ فِيهَا أَصْوَافًا أَسَابِلُهَا	عَثَتْ جَوَابًا وَمَا بِالزَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ	الناطقة الذبياني	الدال	١١٣
٢٧-	بَثَوْنَا بَثُو أُنْثَانَا وَيَتَابْنَا	بَثَوْهُنَّ أَنْثَاءَ الرِّجَالِ الْأَبْعَادِ	الفرزدق	الدال	٢٥
٢٨-	إِلَّا الْأَوَارِي لِأَيِّ مَا أَبْنَيْتُهَا	وَالنُّوَى كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلَمَةِ الْجَدِيدِ	الناطقة الذبياني	الدال	١١٣
٢٩-	إِلَى الْخَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا	وَمَنْ يَنْبِكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَى	ليبد بن أبي ربيعة	الراء	١٩١
٣٠-	تَقُولُ ابْنَتِي جِئْتُ جَدَّ الرَّحِيلِ	فَأَبْرَحْتُ زَيْلًا وَأَبْرَحْتُ جَارًا	الأعشى	الراء	١٣٦
٣١-	أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مُعَمَّرٍ	سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا	رماح بن ميادة	الراء	١٢٧
٣٢-	نَعَمْ أَمْرًا هَرِمَ لَمْ تَعْرِ نَابِيَةً	إِلَّا وَكَانَ لَمَزْتِجَاعٍ بِهَا وَذَرًا	زهير بن أبي سلمى	الراء	٤٩
٣٣-	وَالذَّبُّ أَخْشَاهُ إِنْ مَزَزْتُ بِهِ	وَحَدِيدِي وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَا	الربيع بن ضبع الغزالي	الراء	١٣٠
٣٤-	فَقَسَانٌ مُضِلِّي مَنْ هَدَيْتَ بِرَيْثِيهِ	فَلَيْلَهُ مَغْوٍ عَسَاةً بِالرُّشْدِ آمِرًا	سوار بن قارب الدوسي الصحابي	الراء	١٣٨
٣٥-	فَمَنْ يَكُ مِنْكَ مَنَابِلًا عَنِّي فِرَائِي	وَجَزْوَةٌ لَا تَزُولُ وَلَا تُعَارِي	عذرة العبيسي	الراء	٣٤
٣٦-	إِنْ يَفْتَكِرُوكَ قَبْلَ أَنْ يَفْتَكِرَ لَمْ يَكُنْ	عَارًا عَنَّا وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٍ	ثابت قطنة بن ثابت العنكي	الراء	٢٣
٣٧-	فِي فِتْنَةٍ جَعَلُوا الصَّلَابَ إِلَهُهُمْ	خَاشِئًا إِلَى مُسْلِمٍ مَغْدُورٍ	الأقيشر واسمه المعتز بن الأسود	الراء	١٢٠
٣٨-	لَهْفِي عَنْكَ لَهْفَةً مِنْ جَانِبٍ	يَنْبَغِي جَوَارِكُ جِئْتُ لَاتٍ مُجْبِرُ	شمردل الليثي	الراء	٥٩
٣٩-	مَسَالِلَ مَدُّ عَقَبَتِ زِدَادٍ إِزَارَةٍ	فَسَمَا قَادْرَكَ خُمْسَةَ الْأَلْسِنَارِ	الفرزدق	الراء	١٠٢
٤٠-	إِذَا تَفَتَّى الْحَمَامُ الْوُزُقُ هَبَّتِي	وَلَوْ تَسَنَّنْتُ عَنْهَا أُمُّ عُمَارِ	الناطقة الذبياني	الراء	٨٣
٤١-	فَسَوْفَ إِذَا حَارَبُوا مَنَسَقُوا مَا أَرْهَمُ	دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَظْهَارِ	الأخطل	الراء	٢٠٥
٤١-	لَا أَغْرِفُ زَيْبًا خَوْرًا مَدَامِغَهَا	فَإِنْ أَبْكَاهَا نِعْمَ جَاجِ دَوَارِ	الناطقة الذبياني	الراء	١٩٥
٤٢-	فَلَوْ كُنْتُ ضَبًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي	وَلَكِنْ زِلْجِي عَظِيمُ الْمُشَابِرِ	الفرزدق	الراء	١٤٥
٤٣-	كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أَجَزَى بِذِكْرِكُمْ	يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالنَّقَرِ	عمر بن أبي ربيعة	الراء	٢٣٩
٤٤-	بَيْنَاقِ الشُّعْثَيْنِ لَقَرْتُ عَيْنًا	وَعَرَفْتُ لِقَاءَ مَنْ تَخَتَّ الْقُبُورِ	مهلهل بن ربيعة	الراء	٢٠٧
٤٥-	فَلَوْ لَيْسَ الْمَقَابِرُ عَمَّنْ كَلَّابٍ	فَيُخْبِرُ بِالْأَنْبَاءِ أَيُّ زَيْبِ	مهلهل بن ربيعة	الراء	٢٠٧
٤٦-	لَوْ لَا الْحِيَاءُ وَيَا قِي الدُّنْيَا عَيْنُهَا	بِتَغْضِي مَا فِيهَا إِذْ عَيْتُهَا عَوْرِي	ابن مقبل	الراء	٢٠٤

٤٨-	لله يبقى على الأوامر ذو حديد	بمشتمل به الظن والامن	امير بن ابي عاذ	السين	١٨١
٤٩-	أقوى حق مؤامراتي أخاصكم	بنائي ثم تظلمني المستريرين	أبو زيد الطائي	السين	١٠٨
٥٠-	أريدني إن أنزلك لن يطاعا	وما ألقيني جلي مضاغا	لرجل بن بجيلة أو خثعم	العين	٢٤٨
٥١-	أنا ابن الثاركة البخري بشر	عزله الطرر ترقبة وفوعا	المرار الأسدي	العين	٢٢٧
٥٢-	إذا قيل أي الناس شر قبيلة	أشارت كنزب بالأخف الأصابع	المرزوق	العين	١٦٦
٥٣-	على حين عاتبت المشوب على الصنبا	وقلت أنا أصنع والشئب وأزع	الناطقة الذبياني	العين	١٨٥
٥٤-	تبتنا تعاقبه الفماعة وزوغه	يؤمأ أتيخ لسة جرير معلق	أبو ذؤيب الهذلي	العين	١٠٦
٥٥-	فبت كائني مساقوذي ضليلة	من الرقش في أتابها، العمم نافع	الناطقة الذبياني	العين	١٢٩
٥٦-	فإن نك جئناي بإرض مبراكم	فإن فؤادي عذك الذهر أجمع	كثير عزة	العين	٣٤
٥٧-	أطوف ما أطوف ثم أوي	إلى أما وروني التفرغ	نقرع بن جرموز بن عبد شمس	العين	١٨٧
٥٨-	وكوني بالعكساري فكريسي	وبأسي ذل ماجدة صناع	لبعض بني نهشل	العين	١٤٣
٥٩-	لا تجزعي إن شئت أهلكة	وإذا هلك فعد ذلك فاجزعي	نمرين تولب	العين	٢٠٠
٦٠-	فقلت: حسان ما أتى بك ههنا	أو نسب أم أنت بالحي عارف	منذر درهم الكلبي	القاف	٢٨
٦١-	فأن خفيف النبل من فوق عجبها	عوارب نخل أخطأ الفار مطيف	الشنفرى	القاف	٢١١
٦٢-	للين عماعة وتقر عتي	أحب إلى من ليس الشفوف	موسون بنت بخذل	القاف	٨٠
٦٣-	رضيعي لسان شدي أم تقاسما	بأسنح داج غوض لا تنفرك	الأعشى	القاف	١٨٢
٦٤-	وإنسان عزي وخسير الماء تارة	فبيدو تارات نجم فيفرق	ذي الزمة	القاف	١٩٦
٦٥-	تأخر الجاهم ضاحيا هامتها	بنة الأكمف كأنها لم تخلق	كعب بن مالك	القاف	١١٥
٦٦-	وذيوب الرغب منه كل غضب	فلولا الغند ينسكه لستألا	المعري	اللام	٣٧
٦٧-	ويتركب يوم الرزح مئفا قوارير	يصيرون في طعن الأنهار والكنى	زيد الخيل الطائي	اللام	١٧٥
٦٨-	إن مـ... إن مـ... رزخلا	وإن في السفر ما مضى مهلا	الأعشى	اللام	٦٤
٦٩-	قد قيل ما قيل إن حقا وإن كذبا	فما اعتذارك من قول إذا قيل	نعمان بن المنذر	اللام	٥٨
٧٠-	وإن مذيت الأيدي إلى الرؤد لم أكن	بأعجلهم إذ أجمع القوم أعجل	الشنفرى الأدي	اللام	١٤٠
٧١-	السنالك الثغرة النقطان طابها	مثنى الهلوك غلبها الخيول الفضل	المنحل الهذلي	اللام	٢١٢

٧٢-	كَأَنَّ وَقَدْ أَتَى خَوْفٌ خَمِيلَ	أَتَانِيهَا خَمَانَاتٌ مُتَوَلِّ	أَبُو الْغُولِ الطُّهَوِيُّ	اللام	١٤٨
٧٣-	إِذْ هِيَ أَخْوَى مِنَ الزُّعْمَى خَاجِبِهِ	وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِ: الْحَصَارِيُّ مَخْجُولٌ	خَطِيلُ الْغَنَوِيِّ	اللام	٣٩
٧٤-	فَلَنِعْمَ إِنُّنْ أَكْبَتِ الْقَوْمَ غَيْرَ مَكْدُوبٍ	زُهَيْرٌ حَمَامَةٌ مَفْرَدٌ مِنْ خَمَائِلِ	أَبُو طَالِبٍ	اللام	٥١
٧٥-	لَمْ يَنْتَعِ الشَّرِبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَبْطَقَتْ	حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ	الْكِنَانِيُّ	اللام	١٢٢
٧٦-	خَرَجْتُ بِهَا أَنْشَبِي تُجَسِّرُ وَزَاعِنَا	عَلَى أَثَرِنَا دَنَلٍ مِزْطٍ مَزْجَلٍ	أَمْرُو الْقَيْسِ	اللام	١٢٥
٧٧-	فَجَنَّتْ وَقَدْ تَطَعَتْ لِنَوْمٍ يُبَارِبُهَا	لَدَى السَّيْتِ إِلَّا لِبَسَنَةِ الْمُتَقَطِّلِ	أَمْرُو الْقَيْسِ	اللام	٩٤
٧٨-	كَأَنِّي عَدَاةَ النَّبِيِّ نَوْمٌ تَحْمِلُوا	لَدَى سَمَرَاتِ الْخَمِي لَسَاقٍ خَنْطَلٍ	أَمْرُو الْقَيْسِ	اللام	٢٥١
٧٩-	مَا إِنْ يَنْسُ الْأَرْضُ إِلَّا مَنَكُوبٌ	مِنْهُ وَخَرَفُ السَّاقِ طَيِّ الْمِخْمَلِ	أَبُو الْكَبِيرِ الْهَذَلِيُّ	اللام	٨٧
٨٠-	عَدْتُ مِنْ غَلْبِهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظُهُوُّهَا	تَصِلُ وَعَنْ قَبْلِ بَيْتِهَا مَجْهَلٍ	مِرْاحِمُ بْنُ الْحَارِثِ الْعَقِيلِيُّ	اللام	١٧٧
٨١-	وَإِنْ شِيعَاءُ غَبْرَةٍ مُؤَلَّقَةٍ	فَهَلْ عِنْدَ رِسْمِ دَارِسٍ مِنْ مَعْوَلٍ	أَمْرُو الْقَيْسِ	اللام	٦٢
٨٢-	وَلَعَنَّا أَسْمَعَ لِحَجْدٍ مُؤَلَّلٍ	وَقَدْ يُذَكُّ الْمَجْدَ الْمُؤَلَّلِ أَمْثَالِي	أَمْرُو الْقَيْسِ	اللام	١٥٠
٨٣-	أَلَا اصْبِرْ طَارَ لِسْتَمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ	إِذَا الْأَقْيَسُ الَّذِي لَأَقْدَاءُ أَمْثَالِي	قَيْسُ بْنُ الْمُلُوحِ	اللام	١٥٧
٨٤-	بِأَيِّهِ تَقْدِمُونَ الْخَرَسَ شُفْعًا	كَأَنَّ عَلَى مَسَافِكِهَا مُدَامَا	الْأَعَشَى	الميم	١٨٣
٨٥-	فَمَا كَانَ قَبْلَ هَذِهِ هَذَا وَاحِدٍ	وَلَكِنَّهُ بَيْنَ أَنْ قَوْمٌ تَهْدَمَا	عَبِيدُ بْنُ الصَّلْتِ	الميم	٢٤٩
٨٦-	لَقَدْ كَانَ فِي خَوْلٍ قَوْمٌ ثَوْبُهُ	تَقْضِي لِبَاسَاتٍ وَبَسَامَ سَمَامٍ	الْأَعَشَى	الميم	٢٤٥
٨٧-	فَطَفَقُوا فَلَمَسَتْ لَهَا بِكَفٍّ	وَلَا تَغْلُ مَطَرُكَ الْخَمَامَ	الْأَحْوَصُ الْأَنْصَارِيُّ	الميم	١٩٧
٨٨-	أَلَا نَا نَحْنُ مِنْ ذَاتِ عِزِّي	عَلَيْكَ وَنَحْنُ اللَّهُ السَّلَامُ	الْأَحْوَصُ	الميم	٢١٨
٨٩-	يُغَضِي حَيَاءٌ وَيُغَضِي مِنْ مَهَابَتِهِ	فَلَا تَكْلُمُ إِلَّا جَنِينَ وَتَكْسِمُ	الْفَرَزْدَقُ	الميم	٥٣
٩٠-	وَتَكْسِرُ مَوْلَانَا وَتَقْلُمُ إِلَهَهُ	فَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِهِ	عَمْرُو بْنُ بَرَقٍ الْهَمْدَانِيُّ	الميم	١٧٠
٩١-	بَتِي تَعْلِي لَا تَنْكَعُوا الْعِظَرَ شِرْزِيهَا	بَتِي تَعْلِي مَنْ يَنْكَعِ الْعِظَرَ ظَالِمٌ	الْأَسَدِيُّ	الميم	١٩٩
٩١-	عَشِيَّةٌ لَا تَغْنِي الرِّمَاحَ مَكَانَهَا	وَلَا النَّبِيلَ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمَصْمَمُ	ضُرَارُ بْنُ الْأَزْوَاجِ الصَّحَابِيُّ	الميم	١١٨
٩٢-	فَلَا تَغْشَى وَلَا تَأْتِي فِيهَا	وَمَا قَالُوا بِهِ أَبَدًا مَقْلُومٌ	أَمِيَّةُ بْنُ الصَّلْتِ	الميم	٧٣
٩١-	بَا ذَا الْمُخَوَّلَاتِ بِمَقْتَلِ شَبِيحِهِ	خَجِرَ تَمْنَى صَاحِبِ الْأَخْلَامِ	عَبِيدُ بْنُ الْأَبْرَصِ	الميم	٢٢٠
٩٤-	فَرُثٌ يَهُودٌ وَأَسْلَمَتْ جِزَارَتُهَا	صَمْنَى لَنَا فَعُظْتُ يَهُودُ صَمَامِ	الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْقَرٍ	الميم	٢٤٢

٢١٦	الميم	الأعشى	وَرَفَقْتُ أَمْنَابَ الْمَمْنَاءِ بِمَنْمٍ	لَسِنْ كُنْتُ فِي جُبِّ ثَمَانِينَ قَامَةً	٩٦-
١٧٤	النون	قريظ بن أنيف العنبري	شَلُّوا الإِغَارَةَ فَرَمْنَانَا وَرَفَقَانَا	فَلَيْسَتْ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَوَّيُوا	٩٧-
٩٦	النون	عبد الله بن المعتز	وَالْعَرِشُ مُنْقَلَبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا	هَلْ تَرْجِعُنْ لِيَسَالِي قَدْ مَضَيْنُ لَنَا	٩٨-
٦٩	النون	الأفوه الأودي	وَلَكِنْ مَا يُفَضِّي فَسَنَفَتْ يَكُونُ	فَسَوَالَهُ مَا قَارَفَكُمُ قَالِيَا لَكُمْ	٩٩-
٣١	النون	أبو نواس	يَنْقَضِي بِهَالِهِمُ وَالْخَرَبُ	غَيْرُ مَأْمُوفٍ عَلَى زَمَنِ	١٠٠-
١٥٢	النون	عمران بن حطان	تَنَازَعِي لِعَاسِي أَوْعَسْنَانِي	وَلِي نَفْسٌ أَقْوَى لَهَا إِذَا مَا	١٠١-
١٧٦	النون	ذي الأصبع العدواني	عَلَيَّ وَلَا أَنْتَ دِيْنَانِي فَتَحْلُوْنِي	لَا إِنْ عَمَّكَ لَا أَفَضَلْتُ فِي حَسَبِ	١٠٢-
٢٣٢	النون	لرجل من بني سلول مؤلف	فَمَضَيْنْتُ ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَغْنِيَنِي	وَلَقَدْ أَمُرُ عَلَى الْكَلِيمِ نَسْبِي	١٠٣-
١٣٤	الهاء	الأعشى	بَاتِلْتُ لِتَحْزَنْتَنَا غَفَارَةً	بَاغَارَتِي مَا أَلَبَّ جِسَارَةً	١٠٤-
١١٠	الهاء	ذي الزمة	حَتَّى غَدَتْ هُمَالَةً غِنَاهَا	غَفَلَتْهَا تَيْتًا وَمَاءٌ تَارِدًا	١٠٥-
٢٣٠	الهاء	أبو ذؤيب الهذلي	مَمْنَعٌ قَمَا لَدِي أَرْبَعُ طَلَابِهَا	دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لَأَنْزِعُ	١٠٦-
١٣٣	الهاء	القحيف العقيلي	حَكِيمٌ بِنِ الْمَسْتَبِ مَنْتَاهَا	فَمَا رَجَعْتُ بِخَالِيَةِ رَكَابِ	١٠٧-
٨٤	الهاء	عمرو بن الأهثم	فِيْنَا سَرَادَ بَرِّي مَسْعِدٌ وَقَابِيهَا	إِنَّا بَرِّي مَقَرٌ قَوْمٌ ذَوُو حَسَبِ	١٠٨-
١٦٠	الهاء	المنتحل الهذلي	بِوَاهٍ وَلَا بِمَضْعُوفٍ قُورَاءُ	لَعَنَرَكُ مَا إِنْ أَبَوَ مَالِيكَ	١٠٩-
١٥٥	الياء	الناطقة الجعدي	سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مَتْرَاجَا	وَحُلْتُ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بِأَغْيَا	١١٠-
٤٥	الياء	مؤار بن المضرب	إِلَى قَطْرِ لَ إِخْلَاكَ رَاضِيَا	فَإِنْ كَانَ يُرْضِيكَ حَتَّى تَرْدَنِي	١١١-
١٧١	الياء	حسيم عبد بني الحسحاس	كَلَى الشَّيْبِ وَالْإِمْلَامِ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا	غَمِيرَةً وَدَعِ إِنْ تَجْهَرْتَ غَارِيَا	١١٢-

أولاً: المصادر:

* القرآن الكريم

- ١- الأخطل، الديوان، شرحه وقدم له (مهدي محمد ناصر الدين)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢- الإريلي، علاء الدين بن علي بن الإمام بدر الدين بن محمد الإريلي، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، تحقيق (حامد أحمد نبيل)، د.ط، مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٣- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق (عبد السلام محمد هارون) مراجعة (محمد علي النجار)، د.ط، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ٤- الأزهرى، خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق (محمد باسل عيون السود)، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٥- الأسترايادي، رضي الدين محمد بن الحسن الأسترايادي (ت ٦٨٦هـ)، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق (عبد العال سالم مكرم)، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٦- الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيس (ت ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه (حسن حمد) إشراف (إميل بديع يعقوب)، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م.
- ٧- الأصبهاني، أبو الحسن علي بن الحسين الباقلوي الأصبهاني (ت ٥٤٣هـ)، شرح اللمع في النحو، تحقيق (محمد خليل مراد الحربي)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٨- الأعشى، الديوان، شرح (يوسف شكري فرحان)، ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٩- امرؤ القيس، الديوان، تحقيق (محمد أبو الفضل إبراهيم)، ط ٤، دار المعارف، القاهرة.
- ١٠- أمية بن الصلت، الديوان، تحقيق (سجيع جميل الجبيلي)، ط ١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨م.

- ١١- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ)، الأضداد، عني بتحقيقه (محمد أبو الفضل إبراهيم)، د. ط، سلسلة تصدرها دائرة المطبوعات والنشر، الكويت.
- ١٢- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق (الشرييني شريدة)، د. ط، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٣- الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومعه كتاب "الانتصاف من الإنصاف" تأليف (محمد محيي الدين عبد الحميد)، د. ط، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٤- الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧هـ)، التبيان في إعراب القرآن، ضبطه وعلق حواشيه (بركات بن يوسف هبؤد)، د. ط، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.
- ١٥- الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧هـ)، الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق (سعيد الأفغاني)، ط ٢، دار الفكر، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ١٦- الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧هـ)، اسرار العربية، تحقيق (محمد بهجة البيطار)، وعاصم بهجة البيطار)، ط ٢، دار البشائر، عمان.
- ١٧- الأهدل، محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، الكواكب الدرية على متممة الأجرومية ويليها منحة الواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية، ط ٦، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م.
- ١٨- البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، ضبطه ووضع فهرسه (مصطفى ديب البغا)، ط ١، دار ابن كثير، اليمامة للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ١٩- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق (عبد السلام هارون)، ط ٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٠- البغدادي، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق (عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق)، ط ١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- ٢١- البكري، أبو عبيد الله بن عبد العزيز البكري، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، تحقيق (محمد نبيل طريفي)، ط ١، دار صادر، بيروت، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ٢٢- ابن تغري، جمال الدين تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ط ١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٨هـ-١٩٤٩م.
- ٢٣- أبو تمام، ديوانه، بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق (محمد عبده عزّام)، د.ط، دار المعارف، القاهرة.
- ٢٤- التميمي، أبو الطاهر محمد بن يوسف بن عبد الله التميمي (ت ٥٣٨هـ)، المسلسل في غريب لغة العرب، قدّم له وحققه (محمد عبد الجواد) مراجعة (إبراهيم الدسوقي البساطي)، د.ط، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٢٥- التهانوي، محمد علي الفاروقي (ت ١١٥٨هـ)، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق (لطفی عبد البديع)، وترجمة (عبد النعيم محمد حسين)، د.ط، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٧م.
- ٢٦- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ)، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق (عبد السلام هارون)، ط ٢، دار المعارف، القاهرة.
- ٢٧- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، البيان والتبيين، تحقيق (عبد السلام هارون)، ط ٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، مكتبة المثنى، بغداد، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.
- ٢٨- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، الحيوان، تحقيق (عبد السلام هارون)، ط ٢، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٦٩م.
- ٢٩- الجامي، نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ)، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق (أسامه طه الرفاعي)، د.ط، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ٣٠- الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، تحقيق (الشربيني شريدة)، د.ط، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- ٣١- الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق (عبد الحميد هندأوي)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٣٢- جرير، الديوان، شرح وتقديم (مهدي محمد ناصر الدين)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- ٣٣- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد العمري الدمشقي الجزري (ت ٨٣٣هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره (براجشتراسر)، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٣٤- جميل بئينه، جميل بن عبد الله بن معمر العذري، الديوان، تحقيق (حسين نصار)، د.ط، مكتبة مصر، القاهرة.
- ٣٥- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، اللّمع في العربية، تحقيق (حامد المؤمن)، ط ٢، مكتبة النهضة، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٣٦- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق (محمد حسن محمد حسن إسماعيل)، شارك في التحقيق، (أحمد رشدي شحاته عامر)، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٣٧- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، حققه وقدم له (أحمد ناجي القيسي، خديجة عبد الرزاق الحديثي، أحمد مطلوب) راجعه (مصطفى جواد)، ط ١، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- ٣٨- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق (عبد الحميد هنداي)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٣٩- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق (محمد عبد القادر عطا)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٤٠- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، الصحاح، تحقيق (أحمد عبد الغفور عطار)، القاهرة، ١٩٥٦م.
- ٤١- حارث بن جلزه اليشكري، عمرو بن كلثوم، الديوان، تحقيق (هاشم الطعان)، د. ط مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٩م.
- ٤٢- ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق (محمد سيد جاد الحق)، د. ط، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
- ٤٣- حستان بن ثابت، الديوان، ضبطه وصحّحه (عبد الرحمن البرقوقي)، د.ط، دار الكتاب العربي، بيروت، ٤٠١١هـ - ١٩٨١م.
- ٤٤- أبو حيّان، التوحيدي، كتاب الإمتاع والمؤانسة، صحّحه (أحمد أمين، وأحمد الزين)، د.ط، منشورات مكتبة دار الحياة، بيروت.

- ٤٥- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، التذليل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق (حسن هندراوي)، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٤٦- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تفسير البحر المحيط، تحقيق (عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض) وشارك في تحقيقه (زكريا عبد المجيد النوتي، وأحمد النجولي الجمل)، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م.
- ٤٧- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، ديوان أبي حيان الأندلسي، تحقيق (أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي)، ط ١، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.
- ٤٨- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق (رجب عثمان محمد) مراجعة (رمضان عبد التواب)، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٤٩- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تذكرة النخاة، تحقيق (عفيف عبد الرحمن)، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٥٠- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، النكت الحسان، تحقيق ودراسة (عبد الحسين الفتلي)، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٥١- ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق (عبد العال سالم مكرم)، ط ٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٥٢- خضري، محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري (ت ١٢١٣هـ)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلق عليها (تركي فرحان المصطفى)، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٥٣- الخطيب، لسان الدين الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق (محمد عبد الله عنان)، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٥م.
- ٥٤- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، تحقيق ودراسة (أحمد الزعبي)، د. ط، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.

- ٥٥- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، (ت ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق (إحسان عباس)، د. ط، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨م.
- ٥٦- الخوارزمي، فخر الدين الخوارزمي، من علماء القرن الثالث، شرح أبيات المِفْصَل للزمخشري، دراسة وتحقيق (محمد نور رمضان يوسف)، ط ١، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ١٤٢٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٥٧- الداودي، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت ٩٤٥هـ)، طبقات المفسرين، راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء بإشراف الناشر، د. ط، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥٨- أبو ذؤيب، الهذلي، الديوان، تحقيق وشرح (أنطونيوس بطرس)، ط ١، دار صادر، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٥٩- ذي الرمة، الديوان، تحقيق (عبد القدوس أبو صالح)، ط ١، مؤسسة الإيمان، بيروت.
- ٦٠- ابن أبي الزبيع، عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أبي الزبيع القرني الأشيلي، (ت ٦٨٨هـ)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق (عياد بن عيد الثبتي)، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٦١- رماح بن مياده، الديوان، جمع وتقديم (حنّا جميل حداد)، مراجعة (قدري الحكيم)، د. ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٦٢- زَيْد الطائي، الديوان، تحقيق (نوري حمّودي القيسي)، د. ط، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧م.
- ٦٣- الزبيدي، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (ت ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق (عبد العزيز مطر)، د. ط، وزارة الإرشاد، الكويت، ١٩٧٠م.
- ٦٤- الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجي (ت ٣٤٠هـ)، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق (عبد الجليل عبده شلبي)، د. ط، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ٦٥- الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجي (ت ٣٤٠هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق (مازن المبارك)، د. ط، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.

- ٦٦- الزّجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزّجّاجي (ت ٣٤٠هـ)، أمالي الزّجّاجي، تحقيق (عبد السلام هارون)، ط ٢، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٦٧- الزّجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجّاجي (ت ٣٤٠هـ)، كتاب اللّامات، تحقيق (مازن المبارك)، ط ٢، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٦٨- الزّجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزّجّاجي (ت ٣٤٠هـ)، الجمل في النحو، حققه وقدم له (علي توفيق الحمد)، ط ١، دار الأمل، إربد، ومؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٦٩- الزّمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشري (ت ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط وتصحيح (محمد عبد السلام شاهين)، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.
- ٧٠- الزّمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشري، (ت ٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق (محمّد محمّد عبد المقصود، وحسن محمّد عبد المقصود)، تقديم (محمود فهمي حجازي)، ط ١، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٧١- زهير بن أبي سلمى، ربيعة بن قرّة بن الحارث، الديوان، تحقيق (كرم البستاني)، د.ط، دار صادر، دار بيروت، بيروت، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- ٧٢- أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت النحويّ (ت ٢١٥هـ)، النوادر في اللغة، تحقيق (محمّد عثمان)، مراجعة (إميل بدیع يعقوب)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م.
- ٧٣- السّبكي، تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السّبكي (ت ٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق (محمود محمّد الطناحي، وعبد الفتاح محمّد الحلّو)، ط ١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٧٤م.
- ٧٤- سّحيم عبد بنّي الحساس، الديوان، تحقيق (عبد العزيز الميمنى)، ط ١، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.
- ٧٥- ابن السّراج، أبو بكر محمّد بن سهل النحويّ البغداديّ (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق (عبد الحسين الفتلي)، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- ٧٦- السَّرْفُسْتُي، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري السَّرْفُسْتُي، كتاب الأفعال، تحقيق (حسين محمد شرف)، مراجعة (محمد مهدي علام)، د.ط، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٧٧- السُّتَيْلِي، أبو عبد الله محمد بن عيسى (ت ٥٧٧هـ)، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، دراسة وتحقيق (عبد الله علي الحسيني البركاتي)، ط ١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٧٨- السُّتَمِين الحُلْبِي، أبو العباس شهاب الدين بن يوسف، الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق (علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٧٩- السُّنْهَوْرِي، علي بن عبد الله بن علي نور الدين السُّنْهَوْرِي (ت ٨٨٩هـ)، شرح الأجرومية في علم العربية، تحقيق (محمد خليل عبد العزيز شرف)، ط ١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٨٠- السُّهَيْلِي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت ٥٨١هـ)، آمالي السُّهَيْلِي في النحو واللغة والحديث والفقه، تحقيق (محمد إبراهيم البنا)، مكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مطبعة ٢٠٠٢م.
- ٨١- سَيْبَوِيه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق (عبد السلام هارون)، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٨٢- ابن السَّيِّد، عبد الله بن السَّيِّد (ت ٥٢١هـ)، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق (حمزه عبد الله النشري)، ط ١، دار المريخ، الرياض، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٨٣- ابن السَّيِّد، عبد الله بن السَّيِّد (ت ٥٢١هـ)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق (محمد باسل عيون السود)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٨٤- ابن السَّيِّد، عبد الله بن السَّيِّد (ت ٥٢١هـ)، الحلل في شرح أبيات الجمل، تحقيق (يحيى مراد)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٨٥- ابن السَّيِّد، عبد الله بن السَّيِّد (ت ٥٢١هـ)، شرح كتاب أبيات الجمل، دراسة وتحقيق (عبد الله الناصر)، ط ١، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٠م.
- ٨٦- السَّيْرَافِي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزيان (ت ٣٦٨هـ)، شرح أبيات سَيْبَوِيه، حققه وقَدَّم له (محمد علي سلطاني)، ط ١، دار العصماء، دمشق، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- ٨٧- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق (أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٨٨- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق (عوض بن حمد القوزي)، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٨٩- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق (محمد أبو الفضل إبراهيم)، ط ١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
- ٩٠- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق (عبد العال سالم مكرم)، ط ٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ٩١- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، الفرائد الجديدة، تحقيق (عبد الكريم المدرس)، اشرف عليها (محمد الملاً أحمد الكري)، د.ط، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد.
- ٩٢- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه (محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي)، د.ط، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- ٩٣- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، المطالع السعيدة، تحقيق (طاهر سليمان عودة)، د.ط، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ٩٤- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، شرح شواهد المغني، دليل بتصحيحات وتعليقات (محمد محمود بن التلاميذ التركي الشنقيطي)، د.ط، د. ت نشر.
- ٩٥- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، شرح وتحقيق (عبد العال سالم مكرم)، د.ط، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٩٦- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزه الحسيني، أبو السعادات المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة (محمود محمد الطناحي)، د.ط، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- ٩٧- الشنقيطي، أحمد بن الأمين (ت ١٣٣١هـ)، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق (محمّد باسل عيون السّود)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩١م.
- ٩٨- الشّنواني، أبو بكر (ت ١٠١٩هـ)، حاشية الشّنواني، شرح مقدمة الإعراب لابن هشام، تحقيق (محمّد شمام)، ط ٢، منشورات دار الكتب الشرقية، تونس، ١٣٧٣هـ.
- ٩٩- الشّوكاني، محمّد بن علي (ت ١٢٥٠هـ)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، د. ط، دار المعرفة، بيروت.
- ١٠٠- الصبان، أبو العرفان محمّد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني، تحقيق (عبد الحميد هنداي)، د. ط، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- ١٠١- الصّغاني، رضي الدين أبي الفضائل الحسن بن محمّد بن الحسن (ت ٦٥٠هـ)، ما بنته العرب على فعال، تحقيق (عزّة حسن)، ط ١، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.
- ١٠٢- الصّفي، صلاح الدين خليل بن أبيك الصّفي (ت ٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق (أحمد الأرناؤوط)، والجزء الخامس تحقيق (تركي مصطفى)، ط ١، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- ١٠٣- الصّفي، صلاح الدين خليل بن أبيك الصّفي (ت ٧٦٤هـ)، أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق (نبيل أبو عمشه، وعلي أبو زيد، ومحمّد موعده، ومحمود سالم)، ط ١، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ١٠٤- الصّفي، صلاح الدين خليل بن أبيك الصّفي (ت ٧٦٤هـ)، نكت الهميان في نكت العميان، تحقيق (أحمد زكي باشا)، د. ط، المطبعة الجمالية، القاهرة، ١٩١١م.
- ١٠٥- الصّيمري، أبو محمّد عبد الله بن علي بن اسحاق، التبصرة والتذكرة، تحقيق (فتحي أحمد مصطفى علي الدين)، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ١٠٦- الضّريّر، القاسم بن محمّد بن مباشر الواسطيّ الضّريّر، شرح اللّمع في النحو، تحقيق (رجب عثمان محمّد) تصدير (رمضان عبد التّواب)، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- ١٠٧- أبو طالب، عم النبي - صلى الله عليه وسلم - الديوان، قدّم له وشرحه (صلاح الدين الهوّاري)، ط ١، دار مكتبة الهلال، بيروت، دار البحار، بيروت، ٢٠٠٣م.
- ١٠٨- طفيل الغنوي، الديوان، تحقيق (محمّد عبد القادر أحمد)، ط ١، دار الكتب الجديدة، القاهرة، ١٩٦٨م.

- ١٠٩- ابن طولون، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي (ت ٩٥٣هـ)، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق (عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبسي)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ١١٠- عبيد بن الأبرص، الديوان، تحقيق وشرح (حسين نصار)، ط ١، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ١١١- أبو عبيدة، معمر بن المثنى التميمي (ت ٢١٠هـ)، مجاز القرآن، تحقيق (فؤاد سيزكين)، ط ١، محمد سامي أمين الخانجي الكتبي، القاهرة، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.
- ١١٢- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت ٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجاجي، قدم له (فواز الشعار) إشراف (إميل بديع يعقوب)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١١٣- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت ٦٦٩هـ)، ضرائر الشعر، تحقيق (السيد إبراهيم محمد)، ط ١، دار الأندلس، القاهرة، ١٩٨٠م.
- ١١٤- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، المقرب معه مثل المقرب، تحقيق (عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ١١٥- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق (محمد كامل بركات)، د.ط، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ١١٦- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل ومعه كتاب "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل"، تأليف (محمد محيي الدين عبد الحميد)، طبعة جديدة، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ١١٧- ابن العماد، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي الدمشقي (١٠٢٣-١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أشرف على تحقيقه (عبد القادر الأرناؤوط)، حققه وعلق عليه (محمود الأرناؤوط)، ط ١، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١١٨- عمر بن أبي ربيعة، الديوان، شرحه وقدم له (علي مهنا)، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١١٩- عنقرة العبسي، الديوان، تصحيح (إبراهيم الزين)، د.ط، دار النجاش، دار الفكر، بيروت.

- ١٢٠- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ)، المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ "شرح الشواهد الكبرى"، تحقيق (محمّد باسل عيون السّود)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- ١٢١- ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، معجم مجمل اللغة، مطبعة السعادة، القاهرة.
- ١٢٢- ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا بن محمّد بن حبيب (ت ٣٩٥هـ)، الصّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق (السّيّد أحمد صقر)، د.ط، مكتبة ومطبعة دار الإحياء العربية، القاهرة.
- ١٢٣- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ)، الإغفال، تحقيق (عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم)، د.ط، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ١٢٤- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ)، الإيضاح العضدي، تحقيق (حسن شاذلي فرهود)، ط ١، مطبعة دار التّأليف، القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- ١٢٥- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ)، المسائل العضديات، تحقيق (شيخ الراشد)، د.ط، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٦م.
- ١٢٦- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ)، المسائل المشكلة المعروفة بالبخاريات، تحقيق (صلاح الدين عبد الله السنكاوي)، د.ط، مطبعة العاني، بغداد.
- ١٢٧- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ)، المسائل المنثورة، تحقيق (شريف عبد الكريم)، ط ١، دار عمّار، عمّان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- ١٢٨- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ)، التكملة، تحقيق (كاظم بحر المرجان)، ط ٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- ١٢٩- الفارقي، أبو نصر الحسن بن أسد (ت ٤٨٧هـ)، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، حققه (سعيد الأفغاني)، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ١٣٠- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق (أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النجار)، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م.
- ١٣١- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، الجمل في النحو، تحقيق (فخر الدين قباوه)، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ١٣٢- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، كتاب الحروف والأدوات، استخلصه وحقّقه (هادي حسن حمّودي)، د.ط، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان.

- ١٣٣- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، كتاب العين، تحقيق (مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي)، د. ط، د. ت.
- ١٣٤- الفرزدق، همام بن غالب (ت ١١٢هـ)، الديوان، شرحه (علي الفاعوري)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ١٣٥- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق (محمد المصري)، ط ١، جمعية إحياء التراث الإسلامي، شذرات مركز المخطوطات والتراث، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ١٣٦- القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، أمالي القالي، طبع على نفقة إسماعيل بن يوسف دياب، ط ٢، دار الجيل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ١٣٧- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن حسام بن قتيبة الدنيوري (ت ٢٧٦هـ)، أدب الكاتب، شرحه وكتب هوامشه وقدم له (علي فاعور)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ١٣٨- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن حسام بن قتيبة الدنيوري (ت ٢٧٦هـ)، تأويل مشكل القرآن، إعداد ودراسة (عمر محمد سعيد عبد العزيز)، إشراف ومراجعة (عبد الصبور شاهين)، ط ١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- ١٣٩- القزاز، القيرواني (ت ٤١٢هـ)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق (رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي)، ط ١، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ١٤٠- القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت ٤٥٦هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، حققه وفصله (محمد محيي الدين عبد الحميد)، ط ٣، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦٤م.
- ١٤١- القيرواني، القزاز (ت ٤١٢هـ)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، حققه وقدم له (رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهاوي)، ط ١، مكتبة الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ١٤٢- ابن القيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد أبي بكر بن أيوب (ت ٧٦٧هـ)، إرشاد السالك إلى حد ألفية ابن مالك، تحقيق (محمد بن عوض بن محمد السهلي)، ط ١، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

- ١٤٣- الكتبي، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن (ت ٧٦٤هـ)، فوات الوفيات، تحقيق (علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ١٤٤- ابن كثير عزه، الديوان، شرح (قديري مايو)، ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- ١٤٥- كعب بن مالك، الديوان، تحقيق وشرح (مجيد طراد)، ط ١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.
- ١٤٦- ليبيد بن أبي ربيعة، الديوان، حققه وقدم له (إحسان عباس)، د.ط، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢م.
- ١٤٧- المالقي، أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق (أحمد محمد الخراط)، د.ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ١٤٨- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (ت ٦٧٢هـ)، شرح عمدة الحافظ وعدة الآلفظ، تحقيق (عدنان عبد الرحمن الدوري)، د.ط، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- ١٤٩- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (ت ٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق (علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود)، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م.
- ١٥٠- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (ت ٦٧٢هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق وتعليق (محمد فؤاد عبد الباقي)، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٥١- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي (ت ٦٧٢هـ)، شرح التسهيل "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، تحقيق (محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السّيد)، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩م.
- ١٥٢- المبرّدة، أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق (عبد الحميد هندراوي)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- ١٥٣- المبرّدة، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق (محمد عبد الخالق عظيمه)، د.ط، عالم الكتب، بيروت، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- ١٥٤- المتنبي، الديوان، تحقيق (عبد المنعم خلفي، وسعيد جودة السحار، وعبد العزيز شرف)، د.ط، مكتبة مصر، القاهرة.

١٥٥- المرادي، حسن بن قاسم المرادي (ت ١٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق (طه محسن)، د.ط، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

١٥٦- المرتضى، الشريف المرتضى علي بن الحسين العلوي (ت ٤٣٦هـ)، أمالي المرتضى "غرر الفوائد ودرر القلائد" تحقيق (محمد أبو الفضل إبراهيم)، د.ط، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

١٥٧- المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (ت ٤٢١هـ)، شرح ديوان الحماسة، نشره (أحمد أمين وعبد السلام هارون)، ط ١، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٧١هـ-١٩٥١م.

١٥٨- ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، الرد على النحاة ويلييه كتاب مختصر في ذكر الألقاب لأبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) تحقيق (محمد محمد حسن إسماعيل)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٥٩- المعري، أبو العلاء المعري، شروح سقط الزند، د.ط، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م.

١٦٠- ابن مقبل، الديوان، غني بتحقيقه (عزة حسن)، د.ط، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.

١٦١- المقري، أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت ١٠٤١هـ)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق (إحسان عباس)، د.ط، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٦٢- المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧هـ)، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، حققه وعلّق عليه (فاطمة راشد الراجحي)، د.ط، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.

١٦٣- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، نسّقه وعلّق عليه (علي شيري)، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٦٤- المهلب، مذهب الدين مهلب بن حسن بن بركان بن علي المهلب، (ت ٥٨٣هـ)، نظم الفوائد وحصر الشرائد، تحقيق (عبد الرحمن بن سليمان العثيمين)، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٦٥- النابغة الذبياني، الديوان، تحقيق وشرح (عباس عبد الستار)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٦٦- ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، تحقيق (علي محمد فاخر، جابر محمد البراجه، إبراهيم جمعه العجمي، جابر السيد مبارك علي السنوسي محمد، محمد راغب نزال)، ط ١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٦٧- ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك، تحقيق (محمد باسل عيون السود)، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م.

١٦٨- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه (عبد المنعم خليل إبراهيم)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٦٩- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق (وهبة متولي عمر سالمه)، ط ١، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٧٠- نصيب بن رياح، الديوان، جمع وتقديم (داود سلوم)، د.ط، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م.

١٧١- نمر بن تولب، الديوان، صنعه (نوري حمودي القيسي) د.ط، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨م.

١٧٢- أبو نواس، الديوان، قدم له وشرحه (علي نجيب عطوي)، ط ١، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٦م.

١٧٣- الهروي، أبو الحسن علي بن محمد النحوي (ت ٤١٥هـ)، الأزهية في علم الحروف، تحقيق (عبد المعين الملوحي)، د.ط، منشورات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٠هـ - ١٩٨١م.

١٧٤- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، شرح اللوحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، تحقيق (صلاح راوي)، ط ٤، حقوق الطبع محفوظة للمحقق.

١٧٥- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق (الفاخوري)، ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٧٦- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق (عباس مصطفى الصالحي)، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٧٧- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف (محمد محيي الدين عبد الحميد)، د. ط، دار الطلائع، القاهرة.

١٧٨- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام (ت ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأغريب، قدّم له (حسن حمد). أشرف عليه وراجع (إميل بديع يعقوب)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١٧٩- ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر (ت ٧٤٩هـ)، تاريخ ابن الوردي، د. ط، النجف، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

١٨٠- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، تحقيق (فريد عبد العزيز الجندي)، د. ط، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨١- ابن يعليش، موفق الدين أبي البقاء يعليش بن علي بن يعليش الموصلي، (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه (إميل بديع يعقوب)، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م.

١٨٢- اليميني، علي بن سليمان الحيدرة اليميني، (ت ٥٩٩هـ)، كشف المشكل في النحو، دراسة وتحقيق (هادي عطية مطر الهلالي)، ط ١، عمان، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، دار عمّار، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

ثانياً : المراجع :

- ١- الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو، ط ١، دار الفكر، بيروت.
- ٢- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ط ٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م.
- ٣- الأهدل، محمد محمود، الكامل في الدراسات النحوية ونشأتها، د. ط، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.
- ٤- بابتي، عزيزه فوّال، المعجم المفصل في النحو العربي، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ٥- براجشتراسر، جوتهلّف (ت ١٩٣٣)، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصحّحه (رمضان عبد التّواب)، د. ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- ٦- بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، ترجمة (محمود فهمي حجازي)، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥م.
- ٧- جبل، محمد حسن، الاحتجاج بالشعر في اللغة "الواقع ودلالاته"، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦م.
- ٨- جمعه، خالد عبد الكريم، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ط ٢، الدار الشرقية، ١٩٨٩م.
- ٩- الحديثي، خديجة، أبو حيان النحوي، ط ١، مكتبة النهضة، بغداد، ١٣٨٥هـ - ١٩٩٦م.
- ١٠- حسانين، عفاف، في أدلة النحو، ط ١، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٦م.
- ١١- حسين، محمد خضر، نقض كتاب في الشعر الجاهلي، ط ١، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٥هـ.
- ١٢- حماسة، عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د.ط، القاهرة.
- ١٣- الدرويش، محيي الدين، إعراب القرآن وبيانه، ط ٩، الإمامة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دار ابن كثير، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٤- الدقر، عبد الغني، معجم القواعد العربية، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٥- الرافعي، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، ط ٤، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٨٤هـ - ١٩٩٤م.
- ١٦- الزامل، محمد، شرح ألفية ابن مالك حتى نهاية باب إعمال المصدر، ط ١، دار التكمية، الرياض، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ١٧- السامرائي، فاضل، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٨- السامرائي، فاضل، معاني النحو، ط ٤، دار الفكر، عمان، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ١٩- السيد، عبد الرحمن، الكفاية في علم النحو، ط ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩١م.
- ٢٠- السيد، عبد الرحمن، الكفاية في علم النحو، ط ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩١م.
- ٢١- الشاعر، حسن موسى، ابن الحاج النحوي، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٢- الشاعر، حسن موسى، اختلاف الرواية في شواهد سيبويه، ط ١، دار البشير، عمان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- ٢٣- شراب، مجمّد حسن، شرح الشّواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة لأربعة آلاف شاهد شعري، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.
- ٢٤- ضيف، شوقي، المدارس النحويّة، الطبعة الثامنة، دار المعارف، القاهرة.
- ٢٥- طنطاوي، محمّد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط ٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣م.
- ٢٦- عيد، محمّد، الرواية والاستشهاد، د.ط، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٢م.
- ٢٧- القسطاوي، رمضان، من الشّواهد النحويّة في شعر الصحابة دراسة وتحليل، ط ١، دار شريف للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ٢٨- موحان، ندى شعلان، شواهد سيبويه الشعريّة في جهود النحويين، ط ١، دار دجلة، بغداد، ٢٠١١م.
- ٢٩- النايله، عبد الجبار علّوان، الشّواهد والاستشهاد في النحو، ط ١، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٣٩٦هـ-١٩٩٢م.
- ٣٠- الصيداوي، يوسف، الكفّاف "كتاب يُعيد صوغ قواعد اللغة العربيّة" ط ١، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

ثالثاً: المجالات العلميّة:

- ١- جبر، يحيى عبد الرؤوف، الشّاهد اللغوي، مجلة النجاح للأبحاث، نابلس، المجلد الثاني، ذو القعدة، ١٤١٢هـ- أيار ١٩٩٢م، العدد السادس.

Abstract

AL_Shahaldeh, Fadi Awni Mahmoud, The syntactical
Guidance of Poetical Verses in
Abu Hayyan AL_Andalusi's "Irtishaf Al-Dharabb min
Lisân AL_Arab" PhD Dissertation, Yarmouk University,
2013. (Supervised by Dr. Omar Youssef Okasha).

Language and Qur'anic pieces of evidence, constitute the base of general semantics. This study aims at emphasizing the grammatical evidences cited by Abu Hayyan to elucidate his views, which clearly show his approach, and use of poetic evidences.

The researcher has compared his opinion with those of grammarians. Then he decides upon the closest opinion and most appropriate one for the purpose of the poet, and the extent to which function and meaning are related.

This study consists of an introduction and five sections. In the introduction, the researcher addresses the era of the author, highlighting the life of Abu Hayyan in terms of: name, family, birth, and morals, attributes, culture, scientific status, his doctrine in grammar and his death. The researcher concluded by talking about the poetic evidence in language and in terminology and its importance in a grammar lesson.

In the first chapter the researcher deals with Almarfoat by devoting it to grammatical "almarfoat", the Two pillars of the nominal sentence, namely, the doer and his deputy, and marfoat al nâwâsekh. In the chapter, the researcher mentions al_mansubât through which he deals with present tense, objects, conditional, adverbs, adjectives and "mansubat al nâwâsekh".

In the third chapter, the researcher deals with Prepositionals “al _majrurat” including: prepositions ,their prosecutors, and the door section, and add-on. In the fourth chapter, “al _majzumat” are the present tense, and the pillârs , and tools of condition. The fifth chapter covers discreption, inversion, assurance, and replacement.

The study concludes that Abu Hayyan was well-informed of arabic poetry on which he based his evidences and formulating his grammatical rules. Hence, his book “Irtishaaf AL – Dharab Min Lisân AL – Arab” is a proven track record of grammatical, morphological, and linguistic rules, including those most important views of his predecessors , the men of knowledge in arabic.